جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم **علم الاجتماع**
اطروحة
لـــــنيـــــل شهادة **دكتوراه علوم**
في **علم الاجتماع السياسي**

# النخبة السياسية و انعكاساتها على ممارسات المجتمع المدني

- دراسة ميدانية في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية

و ممارسات المجتمع المدني بولاية الأغواط


من إعداد الطالب
**قاسمي إبراهيم**

الأستاذ المشرف
**بن طرمول عبد العزيز**


تشكيلة لجنة المناقشة :

| اسم و لقب الاستاذ | الرتبة | الصفة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|
| عدة بوجلال عبد المالك | أستاذ | رئيسا | جامعة وهران 2 |
| بن طرمول عبد العزيز | أستاذ محاضر أ | مشرفا | جامعة وهران 2 |
| نجاح مبارك | أستاذ محاضر أ | مناقشا | جامعة وهران 2 |
| فكروني زاوي | أستاذ محاضر أ | مناقشا | جامعة سيدي بلعباس |
| بلباد الغالي | أستاذ | مناقشا | جامعة تلمسان |
| بغداد باي عبد القادر | أستاذ محاضر ا | مناقشا | المركز الجامعي غليزان |

الموسم الجامعي
**2019/2018**

# شكر وتقدير

نتقدم بأحر العرفان وبالشكر الجزيل والتقدير الجليل للأستاذ المشرف
عبد العزيز بن طرمول لقبوله الإشراف على الأطروحة.
وعونه وتوجيهاته المستمرة والنصائح العلمية التي اعتبرها
مسار هام في إتمام هذا المشروع .

# الإهـــداء

اهــدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالـدين الكريمين
والزوجة الوفية ، وكل الإخوة والأخوات ،وجميع العائلة
والى جميع الأهل والأحباب والى كل الأصدقاء ، والأساتذة والباحثين
والطلبة في جميع الجامعات الجزائرية .

## محتويات الدراسة

**الموضوع** **الصفحة**


**تشكـــرات**

**إهـــــداء**

**أولا – الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة**

**فهرس الجداول**

**المقدمة**.....أ–ب

– **تقديم**..... **01**

**أولا**– الإشكالية..... **02**

**ثانيا**– الفرضيات..... **03**

**ثالثا**– أهداف وأهمية الدراسة..... **03**

**رابعا**– مبررات إختيار موضوع الدراسة..... **04**

**خامسا**– مفاهيم الدراسة ..... **05**

**سادسا**– المقاربة السوسيولوجية..... **08**

**سابعا**– الدراسات السابقة..... **13**

**ثانيا – الإطار النظري للدراسة**

**الفصل الأول**

**النخب السياسية والنخبة الحزبية في الجزائر**

– **تمهيد**..... **31**

**المبحث الأول : النخب السياسية الحزبية وممارساتها في الجزائر**..... **32**

المطلب الأول طبيعة النخبة السياسية الحزبية مفهومها ووظائفها..... **32**

المطلب الثاني سيرورة النخبة السياسية الحزبية الجزائرية..... **41**

**المبحث الثاني : النخبة السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية في الجزائر**..... **48**

المطلب الأول تشكيلة النخبة السياسية الحزبية الجزائرية..... **48**

المطلب الثاني النخبة السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية..... **58**

– **خلاصة**..... **62**

**الفصل الثاني**

**المجتمع المدني في الجزائر تشكلاته وتنظيماته**

**- تمهيد**.....**63**

**المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني وطبيعة**..... **64**

المطلب الأول المجتمع المدني مفاهيم ودعائم..... **64**

المطلب الثاني خصائص ووظائف المجتمع المدني ..... **67**

**المبحث الثاني : المجتمع المدني في الجزائر "الحركة الجمعوية أنموذج"**..... **70**

المطلب الأول سيرورة الحركة الجمعوية وأبرز تنظيماتها في الجزائر..... **71**

المطلب الثاني سوسيولوجيا الفعل الجمعوي في الجزائر..... **77**

**- خلاصة**..... **91**

**ثالثا - الإطار الميداني للدراسة**

**الفصل الثالث**

**المجتمع المدني- التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط**

**- تمهيد**..... **92**

**المبحث الأول : وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة**..... **93**

*المطلب الأول مجالات الدراسة*..... **93**

*المطلب الثاني المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة*..... **96**

*المطلب الثالث الخصائص العامة للعينة*..... **99**

**المبحث الثاني : التعريف بالمجتمع المدني . التنظيمات الجمعوية**..... **102**

*المطلب الأول نشأة التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط وتطورها*..... **102**

*المطلب الثاني حجم التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط ومدى إنتشارها*..... **103**

*المطلب الثالث أهم النشاطات التي تقوم بها التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط* ..... **104**

*المطلب الرابع التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين المشاركة الشعبية والعمل التطوعي*.... **106**

*المطلب الخامس التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين التوعية والتحسيس*..... **108**

**المبحث الثالث : مساهمات التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط**..... **113**

*المطلب الأول المساهمة الإجتماعية للتنظيمات الجمعوية* ..... ***113***
*المطلب الثاني المساهمة الإقتصادية للتنظيمات الجمعوية* ..... ***115***
*المطلب الثالث المساهمة الثقافية للتنظيمات الجمعوية*..... ***117***
*المطلب الرابع المساهمة السياسية للتنظيمات الجمعوية* ..... ***118***
*المطلب الخامس المساهمة البيئية للتنظيمات الجمعوية*..... ***120***
***- خلاصة***..... ***124***
***الفصل الرابع***
***النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على أداء و ممارسات المجتمع المدني***
***- تمهيد***..... ***125***
***المبحث الأول : مسار تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط***..... ***126***
*المطلب الأول خصائص الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني*..... ***127***
*المطلب الثاني ممارسات المجتمع المدني في ولاية الأغواط*..... ***133***
***المبحث الثاني : النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على أداء و ممارسات المجتمع المدني***.. ***137***
*المطلب الأول الإنتماء الحزبي وإنعكاساته على أداء و ممارسات تنظيمات المجتمع المدني*..... ***137***
*المطلب الثاني ممارسات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية من طرف الاحزاب السياسية*.. ***151***
***نتائج الدراسة الميدانية***..... ***165***
*الاستنتاج العام* ..... ***176***
***الخاتمة***..... ***178***
***قائمة المراجع***
***الملاحق***

## فهرس الجداول :


| الرقم | عناوين الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط | 94 |
| 02 | عينة دراسة تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط | 101 |
| 03 | النوع الإجتماعي لأعضاء في تنظيمات المجتمع المدني | 127 |
| 04 | الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني | 128 |
| 05 | الفاعلين في المجتمع المدني و القطاعات التي يشتغلون بها | 128 |
| 06 | تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني وتقييمهم لأدائهم وممارساتهم | 129 |
| 07 | تصريحات أعضاء المجتمع المدني حول وضعية العمل الجمعوي | 130 |
| 08 | تصريحات أعضاء الجمعيات المجتمع المدني حول جودة العمل الجمعوي | 131 |
| 09 | تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني لنوعية الرضا عن أداء وممارساتهم | 132 |
| 10 | تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني ونوعية العلاقة مع الاحزاب السياسية | 133 |
| 11 | نوعية الانشغالات التي يشترك فيها المجتمع المدني مع الاحزاب السياسية | 134 |
| 12 | نوعية الانتخابات التي يشترك فيها المجتمع المدني مع الاحزاب السياسية | 134 |
| 13 | ممارسات المجتمع المدني بين موافقة ومعارضة عمل الأحزاب | 135 |
| 14 | طبيعة اللقاءات والاجتماعات بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية | 135 |
| 15 | تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني حول التنسيق مع الأحزاب | 136 |
| 16 | طبيعة الشراكة بين المجتمع المدني و الأحزاب السياسية | 136 |
| 17 | تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني للانتماء السياسي الحزبي | 137 |
| 18 | الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني | 139 |
| 19 | الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني | 141 |
| 20 | دوافع الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني | 142 |
| 21 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني ونوعية العلاقة مع الأحزاب السياسية | 143 |
| 22 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بمشاركة الأحزاب في العملية الإنتخابية | 144 |
| 23 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بمناقشة القضايا المع الأحزاب | 145 |
| 24 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالاجتماعات المنعقدة مع الأحزاب | 145 |
| 25 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالتنسيق مع الأحزاب السياسية | 146 |

| | | |
|---|---|---|
| 26 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته نوعية الشراكة مع الأحزاب السياسية | 146 |
| 27 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالرضا عن الممارسات الجمعوية | 147 |
| 28 | الانتماء السياسي وعلاقته بجودة ممارسات المجتمع المدني | 147 |
| 29 | الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بتقييم العمل مع الاحزاب | 148 |
| 30 | الانتماء السياسي وعلاقته بتقييم ممارسات المجتمع المدني | 148 |
| 31 | الانتماء السياسي وعلاقته بنوعية المشاكل مع الأحزاب السياسية | 149 |
| 32 | تأثير ارتباط نشاط المجتمع المدني بالنشاط الحزبي | 150 |
| 33 | نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية | 151 |
| 34 | نوعية العلاقة بين النخبة السياسية الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني | 152 |
| 35 | موجبات العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية | 154 |
| 36 | نوعية العلاقة وعلاقتها بوضعية عمل المجتمع المدني | 155 |
| 37 | طبيعة العلاقة وعلاقتها بالموافقة والمعارضة بين الأحزاب والمجتمع المدني | 156 |
| 38 | طبيعة العلاقة وعلاقتها بمناقشة القضايا المحلية والوطنية بين الأحزاب والمجتمع المدني | 157 |
| 39 | طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية التنسيق والاجتماعات بين الأحزاب والمجتمع المدني | 158 |
| 40 | طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية الشراكة بين الأحزاب والمجتمع المدني | 158 |
| 41 | طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية الأداء بين الأحزاب والمجتمع المدني | 159 |
| 42 | طبيعة العلاقة مع الأحزاب وعلاقتها بوضعية المجتمع المدني | 159 |
| 43 | طبيعة العلاقة مع الأحزاب وعلاقته بنوعية الرضا عن أداء المجتمع المدني | 160 |
| 44 | طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بالمشاركة في الحملة الإنتخابية | 160 |
| 45 | طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بانعقاد الإجتماعات واللقاءات | 163 |
| 46 | طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بوضعية جودة الأداء | 164 |

**المقدمة :**

تطرح العلاقة بين المجتمع السياسي وتنظيمات المجتمع المدني جملة من الإشكاليات والتي يمكن بلورتها عن طريق تلك العلاقة التي تربط بين الأحزاب والتنظيمات الجمعوية في شكل علاقة تقاطع أو تكامل أم أن هناك علاقة أخرى ، ولعل المتأمل والقارئ قد يتساءل عن سبب إقحام الباحث للنخبة السياسية الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني .

لذا جاءت هذه الدراسة لتعطي إجابة على تساؤل شد إنتباه وفضول الباحث من خلال ممارسات تنظيمات المجتمع المدني المتعثرة رغم كثرة تعدادها على المستوى المحلي والوطني ، من هنا قرر الباحث دراسة هذه المعظلة ونقلها الى البحث السوسيولوجي ومعرفة ما إذا كان لهذه التنظيمات وممارساتها علاقة بالنخبة السياسية الحزبية ،من جهة أخرى معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما . وهل لهذه العلاقة انعكاسات على مجمل ممارسات المجتمع المدني وبالخصوص الحركة الجمعوية ، ولدراسة ومعرفة هذا الارتباط والعلاقة ، في الميدان وقياسه ، من خلال وضع فرضيتن الأولى تقيس مستوى الإنتماء الحزبي وعلاقته بنوعية العلاقة والأداء ،والثانية تقيس نوعية العلاقة الفعلية والحقيقية التي تجمع بين الاحزاب والحركة الجمعوية ، ولدراستها أكاديميا وعلميا ، قام الباحث باختيار ولاية الأغواط ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المتواجدة بها كعينة ، من خلال إستعمال وتوظيف إجراءات منهجية قصد حصر الموضوع وضبطه من خلال الاعتماد على عينة طبقية بحكم التنوع في تنظيمات المجتمع المدني الثقافية والرياضية والاجتماعية والبيئية وغيرها ، بالإضافة الى إستخدام المنهج الوصفي وتقنية إستمارة مقابلة . وقد جاء بناء الدراسة متفرع من ثلاث أطر بدأنها بالمنهجي الذي تم فيه تحديد المشكلة وصياغة فرضيات والأليات البحثية .

أما النظري تفرع منه فصلين الأول تناولنا فيه مفاهيم عن النخبة السياسية الحزبية مفهومها ووظائفها ،لنقدم بعدها النخبة الحزبية الجزائرية وتشكلها في الدولة الجزائرية .

أما الثاني فركزنا على مفهوم المجتمع المدني ،ونقحم المجتمع المدني الجزائري وسيرورته في الدولة الجزائرية .

وبخصوص الإطار الميداني وفي فصله الثالث تم عرض مجمل تنظيمات المجتمع المدني بالولاية وممارساته ومساهماته ووظائفه الإجتماعية والثقافية والسياسية وحتى البيئة . أما في الفصل الرابع فقد تم التطرق فيه الى دراسة العلاقة من خلال الجداول الإحصائية والتعليق عليها ،ثم عرض نتائج الفرضيات ونتائج الدراسة لنختمها باستنتاج عام وشامل .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة نذكر :

- بالرغم من الانتماء الحزبي لبعض الفاعلين في المجتمع المدني إلا أن ممارساتهم جاءت محتشمة وضعيفة وغير مقبولة .

- طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنخبة الحزبية توجهها الانتماءات المحلية والعصيبة القبلية .

- معظم تنظيمات المجتمع المدني تتمركز بالدرجة الأولى حول أحزاب التيار الوطني وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني ،وتتمركز بالدرجة الثانية حول أحزاب التيار الإسلامي وخاصة حزب حمس . أما عن أحزاب التيار العلماني تكاد تكون معدومة في الولاية .

# أولا – الإطار المنهجي للدراسة

# ***الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة***

تقديم

***أولا*** *الإشكالية*

***ثانيا*** *الفرضيات*

***ثالثا*** *أهداف وأهمية الدراسة*

***رابعا*** *مبررات إختيار موضوع الدراسة*

***خامسا*** *مفاهيم الدراسة*

***سادسا*** *المقاربة السوسيولوجية*

***سابعا*** *الدراسات السابقة*

**تقديم :**

تنطلق الدراسة من التسليم بوجود كما من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ،إلا أن ممارساتها ومشاركاتها نوعا تكاد تكون مقيدة وضعيفة وأحيانا مغيبة من هنا جاءت هته الدراسة لمعرفة ما إذا كان للنخبة السياسية الحزبية علاقة بممارسة التنظيمات الجمعوية والتي هي جزء من المجتمع المدني ، وحتى يمكننا أن نحيط بجوانب هذه الدراسة فقد وضعنا في الإطار المنهجي إشكالية يعقبها مجموعة تساؤلات وفرضيات ،ومفاهيم تفسر لنا ماهي المؤشرات التي نود دراستها ، بعدها سنبين الأسباب المؤدية بنا الى إختيار هذا الموضوع والأهداف المرجوة من ورائه ، وفي هذه الدراسة إرتئينا الدخول لدراسة الموضوع بتوظيف مقاربة سوسيولوجية والتي من شأنها نفهم ونقارب الموضوع من خلال مقاربة الفعل بعدها قدمنا بعض الدراسات التي لها صلة من قريب أو من بعيد بمتغيرات الدراسة .

## الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

**أولا – الإشكالية :** يمكن تعريف الممارسة الجمعوية بكونها تنبثق من العمل اليومي داخل منظمات جمعوية ذات توجهات اقتصادية اجتماعية وثقافية لا يقصد من وراء مزاولتها تحقيق الربح وإنما المساهمة إلى جانب الهيئات الرسمية في رسم معالم التنمية وبالفعل فقد استطاعت المنظمات الجمعوية تحقيق مكاسب مهمة انعكست ايجابا على الدورة التنموية لمجموعة من الدول ، الأمر الذي يمكننا أن نستفيد من خلاله بأن الأنشطة اليومية لهاته الجمعيات قد استطاعت أن تساهم في تأطير ومن ثمة إفراز نخب وكفاءات استطاعت أن تساهم في تدبير الشؤون اليومية للمواطنين ومن ثمة التعبير عنها في قالب واقعي قوامه القرب من المواطن.

تعد المنظمات الحزبية كذلك بمثابة الديناموا المعول عليه في تحريك عجلة التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال قيامها بعملية التأطير الموكلة إليها بنص الدستور والكفيلة بالتعبير المباشر وغير المباشر عن انشغالات المواطنين وذلك بقيامها بتسطير برامج انتخابية كفيلة بملامسة الواقع والآفاق التنموية من جهة ، وبتكوين كوادر قادرة على اقتحام الساحة السياسية والمساهمة في بناء الدولة المواطنة والديمقراطية .

لعل المتأمل في ثنايا هذا المقال قد يتساءل عن جدوى إقحام الباحث نخبة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأمر الذي يمكننا تفسيره وكما لا يخفى على أحد بالتداخل بين اختصاصات كل من المنظمتين هذا مع اختلاف النصوص القانونية المنظمة والمحددة لمجال تدخل كل منهما.

فعلاقة المجتمع المدني تأثر بالنخبة وتختلف هذه العلاقة بحسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالنخبة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وبسرعة. وقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول التي تخلصت من الأحادية الحزبية– ميلاد المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية، ابتداء من سنة 1989، ليأخذ أشكالا متعددة بين جمعيات واتحادات مهنية ورابطات ومنظمات وغيرها،لتمر الدولة بمرحلة تحول ديمقراطي، وتجربة تغيير حديثة نوعا ما، فإن معرفة تلك العلاقة تمر عبر تفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية، ومن بين أهم تلك التنظيمات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية والتي سيتم التركيز عليها الحركة الجمعوية ..فالعلاقة بين النخبة السياسية الحزبية ، والمجتمع المدني تطرح جملة من الإشكالات والآليات المنهجية والتوفيقية التي يمكن بلورتها عن طريق تلك العلاقة التي تربط بين الأحزاب وهيئات المجتمع المدني في شكل علاقة تقاطع أو تكامل ، إلا أن السؤال المطروح هو تقصي ومساءلة طبيعة هته العلاقة من خلال طرح التساؤل الرئيسي وهو :

**هــل ممـارسات الحركة الجمعوية مرهونة بعلاقاتها مع النخبة السياسية الحزبية ؟.**

هذه الإشكالية تقتضي منا إثارة مجموعة من التساؤلات الرئيسية :

– ما طبيعة العلاقة التي تجمع بين ممارسات الحركة الجمعوية بالنخبة السياسية الحزبية ؟.

– هل الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين المنخرطين في التنظيمات الجمعوية له علاقة بفاعلية ممارسات المجتمع المدني؟.

– ماهية غالبية النخب الحزبية التي تتعامل معها الحركة الجمعوية ؟.

وهناك أسئلة فرعية نطرحها :

هل ماتعانيه الاحزاب السياسية الجزائرية ينعكس على ممارسات المجتمع المدني وبالضبط – في الفعل الجمعوي ؟

هل الاحزاب السياسية بحاجة التحالف مع المجتمع المدني لتعزز وجودها ؟

ماهي الاحزاب التي لها صلة بمؤسسات المجتمع المدني ؟ وفي المقابل ماهي الأحزاب التي ليست لها صلة بالمجتمع المدني

## ثانيا – الفرضيات :

– الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في التنظيمات الجمعوية يزيد من فاعلية ممارسات المجتمع المدني .

– ممارسات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية من طرف الاحزاب السياسية وبالأخص أحزاب التيار الوطني .

**ثالثا– أهمية وأهداف الدراسة :** تكمن أهمية الدراسة كونها تلقي الضوء الى أهم المفاهيم ذات العلاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني، وطبيعة العلاقة المتبادلة والمتطورة بشكل مستمر وفق احتياجات وصيرورة المجتمع على حد سواء.

فالبحث يدرس حالتين مهمتين بالنسبة لبقاء وتطور الدولة . فنحن نعلم أن الجزائر ما بعد الإستقلال تعاقب عليها مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية ،وصولا إلى ما بعد المصالحة الوطنية ، فأهمية هذا البحث تظهر من خلال الطرح الأكاديمي السوسيوسياسي والسوسيوتاريخي لمتغيرين وهما : المجتمع المدني الذي نقصد به الحركة الجمعوية – وهو المتغير التابع– وهو كدلالة على الممارسة الديمقراطية في الجزائر ، أما المتغير المستقل في هته الدراسة فهو النخبة السياسية والتي سنعرف بها وبخصائصها مركزين على النخبة الحزبية التي تمارس الفعل السياسي ، لذا جاءت هذه الدراسة لتدرس وتبين طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في الجزائر.

فهذه الدراسة تتطلب منا على الأقل جهدا لفهم وتفسير ومعالجة ومعرفة ما إذا كان للنخبة السياسية الحزبية وأداءها علاقة بغياب ممارسات المجتمع المدني من جهة ، ومن جهة أخرى فاعليته ونجاحه في مهامه وهذا وفق رؤية منهجية، وتقديم دلالات

ومؤشرات واقعية .وفضلا عن ذلك تكشف المضمون العلمي لمفهوم المجتمع المدني الجزائري وممارساته وإبراز الفائدة الفعلية التي يمكن أن تنجم عليه في الحقل أو السياق الإجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري المعاصر.

– **أما الهدف من الدراسة** : لا بد من التأكيد على أن الدراسة السوسيولوجية للمجتمع المدني وللجمعيات ليست مجرد ترف فكري، أملته اهتمامات خاصة بالباحث، بل هناك ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية لمثل هذه الدراسة ، بالنظر إلى أن أي تطوير للفعل الجمعوي أو دعم أو تثمين له، في اتجاه الاضطلاع الأمثل بمهامه وأدواره داخل المجتمع ،لذا تعمدت هذه الدراسة إلى التعرف على المجتمع المدني وممارساته ، من جهة أخرى جاء ليدرس العلاقة بين هذا الفاعل المدني والفاعل السياسي والمتمثل في النخبة الحزبية لذا فإن النتائج المتوصل إليها في هته الدراسة ستجيبنا على الأقل على الإشكال الذي طرحناه وهو المجتمع المدني والنخبة السياسية الحزبية أية علاقة ؟ وسنتعرف على طبيعة هته العلاقة من حيث الفرضيات المقدمة هل هي علاقة إقصاء أم هي علاقة إحتواء هل هي علاقة تفاعلية أم أنها علاقة زبوناتية أم أنها مجرد علاقة مناسباتية أم هي علاقة جامدة وغير مجسدة في الواقع . لذا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة ما إن كان هذا الفاعل الجمعوي يعيش في غيبوبته ،أم أنه في حراك وتغير وديناميةوفاعلية . ومن المهم أيضا في هته الدراسة هو أنها جاءت تدرس المجتمع المدني مع متغير النخبة السياسية الحزبية ، وبخلاف ما تم طرحه من رسائل سواء في الماجستير أو الدكتوراه والتي تناولت المجتمع المدني إنما في إطار علاقته بالدولة ،أو في إطار علاقته بالتحول الديمقراطي. ومن المهم كذلك في هته الدراسة وهو أننا سنخرج بمجموعة من الإستنتاجات وسنناقشها ونعلق عليها ،وكذلك سنقدم بعض المقترحات والتوصيات لهته الدراسة .

**رابعا – أسباب إختيار الموضوع** : إن مناقشة دور المجتمع المدني في الجزائر يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات العلمية والأكاديمية، والتي آلت بنا لإختيار مثل هذا النوع من المواضيع .

– **الإعتبارات العملية** : تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم فقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني، ضف إلى ذلك ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسة العامة، ولا شك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع .

– **الإعتبارات الأكاديمية** :التي تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي،ومن خلال الطرح السوسيوسياسي، فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لدور المجتمع المدني من خلال إبراز أهم تنظيماته الجمعوية والنقابية والصحافية وأنشطتها وممارساتها في الواقع .ضف إلى البعد الأكاديمي الذي يدخل بنا في عمق العملية السياسية ويتساءل عن آليات وإنعكاسات النخبة السياسية الحزبية على ممارسات المجتمع المدني في إطار دراسة

على عينة من مؤسسات المجتمع المدني دراسة فيها شق يعتمد على الطرح النظري وشق أخر ميداني قائم على الإحصاء وتحليل البيانات وقراءتها وتحليليها.

أما الأسباب الذاتية فتتمثل أساسا في الإطلاع المعمق لموضوع المجتمع المدني وتنظيماته وبالخصوص الحركة الجمعوية وممارساتها في الجزائر، وذلك بغرض الوصول إلى تأصيل علمي و منهجي لهذا الموضوع و تطوير البحث في مجال دراسات السوسيولوجية والدراسات التنموية .

## خامسا – مفاهيم الـــدراسة :

**1– تنظيمات المجتمع المدني** : هناك من يقدم تعريف بأنه وعاء يضم مجموعة من المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية ،بذلك يمكننا القول أنه جملة من المؤسسات التي تقوم بممارسات وأنشطة تطوعية ،وتتمتع بدرجة من الإستقلال عن الدولة وأجهزتها . وبهذا التعريف نفهم أنه مجمل التنظيمات تتضمن الاتحادات والنقابات ومختلف فئات المجتمع من نساء وطلاب ومدرسين ومحاميين وأطباء ومهندسين فلاحين وعمال وربات البيوت ، وكذالك يمكن أن يتضمن النوادي الرياضية والثقافية وإتحاداتها والتنظيمات التطوعية لتقديم مختلف أوجه العون والمساعدة من دون مقابل ،وفي مختلف المجالات من تعليم وصحة ورعاية إجتماعية ،وإرشاد وتوجيه ،وخدمة الفئات الخاصة كالأطفال ،وكبار السن ،والمعاقين ،والجانحين الصغار ،ونزلاء السجون والنساء المعنفات أو المستغلات . وكذلك يتضمن وسائل الاتصالات الحرة ، من صحف ،مجلات ، والبرامج الإذاعية المسموعة والمشاهدة ،ودور الطباعة والنشر،ومختلف أوجه التعبير عن الرأي وعن الفكر . ودراستنا هذه جاءت مركزة على عينة من الجمعيات باعتبارها أحد ركائز المجتمع المدني عندنا في الجزائر .فحديثنا عن المجتمع المدني هو حديثنا عن الحركة الجمعوية والفعل الجمعوي .

**2– أداء وممارسات المجتمع المدني**: مجموعة الأنشطة والأفعال التي يقوم بها أعضاء الجمعيات، سواءا كانت هذه الأفعال النابعة من العقلانية عن طريق الإختيار والحرية والإستقلالية ،أو عن طريق الضغط والإكراه والسيطرة ، من هذا التعريف الإجرائي نقدم مفهوم الفعل الجمعوي والذي جزء من ممارسات المجتمع المدني .

**الفعل الجمعوي** : وهو كل فعل إجتماعي جمعوي ،وترجمته باللغة الفرنسية Action social au sein des associations . وكتعريف إجرائي هو كل فعل فردي وجماعي عقلاني صادر عن حقل التنظيمات الجمعوية في ممارسات ووظائف وأدوار ومكانة ومهام الفاعلين، لأغراض في النهاية سيحققونها ، مع العلم أن هذه الممارسات لها هدف و معنى وثقافة خاصة . وليست عشوائية أو تلقائية "[1].

1 – لمزيد من التوضيح يرجى الإطلاع على المقاربة السوسيولوجية ليتضح المفهوم بصورة جلية .

**3- النخبة السياسية** : المقصود بها في دراستنا هذه النخبة السياسية الحزبية، والمتمثلة في أحزاب التيار الوطني والإسلامي والعلماني وقادتهم وأعضاءهم وكل ما يصدر عن هذه النخبة ويتصل بها من أفعال وأداء وقرار ،هذه الأفعال والقرارات الصادرة من هذه النخبة هي التي نؤد دراستها ومدى إرتباطها بالتنظيمات الجمعوية وممارساتها . ومما سبق يمكن تقديم **تعريف إجرائي** للنخبة السياسية أنها : جماعة من الأفراد، الذين يسيرون الأحزاب السياسية على إختلاف مواقعهم ورتبهم ،ويحتلون مواقع القوة والنفوذ داخلها ، وتستمد سلطتها مما تمتلكه من سلطة اتخاذ القرار والتسيير، لها معطيات لا تكون متاحة لغالبية أفراد المجتمع ، كما لها قدرة التأثير المباشر على العملية السياسية في المجتمع الجزائري .

**4- التنظيمات الجمعوية** : هي تنظيم من مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية والفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، وعليه تعرف الجمعية بحسب معجم علم الاجتماع بأنها : "وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة من أهداف مشتركة "[1]. الجمعية تعني "كل اجتماع – منظم – يحمل بوعي من أفراده مهما يكن شكل موضوع أو هدف هذا الإجتماع الدائم بين أعضاء الجمعية "[2].

وترى الباحثة مشيل كاسريل أن مفهوم الجمعية قد ظهر في القرن التاسع عشر ،حيث ترى ومن خلال تعريف طوكفيل أن "الجمعية هي تعاون بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الإختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة ..الخ فهي قرب وتخلق إتصالا بينهم ،وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام ، من هذا التعريف نفهم بأن الجمعية تشير الى كل ما هو خاص ونوعي : جمعية حي ،جمعية ثقافية أو رياضية"[3]. من هنا نفهم أن عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدي أو بشكل دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع ،ولفهم ممارسات تنظيمات المجتمع المدني وبالخصوص الجمعيات التي يمكن إدراكها كشكل مؤسسي قائم على التوفيق بين عدة أشكال من منطق الفعل ،يمكن تحديدها كما يلي : الجمعية كفاعل إجتماعي – تنظيمي – ثقافي قيمي – إقتصادي – إستراتيجي .

**5- الزبوناتية** (Clientélisme) : وهي عبارة عن علاقة تتبادل فيها المصالح، وهي نوع من القرابة الخيالية. وتخول للتابع الاستفادة من أحد الخدمات أو موارد مالية والحصول على الحماية من ظروف الحياة وأزماتها، كما قد تكون ردا للجميل. فأول إستعمال علمي للمصطلح في الدراسات السوسيولوجية عند" بيار بورديو"[4] ، وما نستشفه من كتاباته أن الزبونية، كغيرها من القيم الإجتماعية والثقافية الأخرى، تقود السلوكات والأفعال في مجموعة إجتماعية معينة لتكريس روح التكافل والتضامن

---

1 – دينكل متشيل :**معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان أحمد ، حسن دار الطليعة ، بيروت ، 1986 ص : 25 .

2 – خديم طارق : **التصورات والنشاط الجمعوي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران السانية، 2005 ، ص: 57 .(غ منش) .

3 – فوزي بوخريص : **مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات** ،إفريقيا الشرق، (ب،ط) ،المغرب ،2013 ، ص- ص : 140-141 .

4 -Alain-Touraine. **Sociologie de l'action** Paris ed du seul 1965.

الإجتماعي فيها بدون حسابات إقتصادية لدى أفراده .إذن فهي قيمة ثقافية تعتبر ألية من آليات الدمج الإجتماعي لخدمة الروابط الإجتماعية في شكلها الخام القائم على الرابط الدموي ولخدمة هذا الرابط والعمل على إستمراره وبقائه. فوجود الزبونية بهذا المعنى يعتبر كقيمة عادية تجعل من الأفراد فيه يسخروا لخدمة بعضهم البعض والعمل على تحقيق مصالح بعضهم البعض شيئا مقدسا كقداسة العلاقة الدموية التي تربطهم .فالزبونية بهذا المعنى تنطلق من العلاقة الإجتماعية وتنتهي إليها. أما في الإستعمالات العلمية في الدراسات السياسية والأنثروبولوجية، نجد أن لمفهوم الزبونية معنى آخر.

**–الدراسات الأنثروبولوجية**"[1] : تستعمل الدراسات الأنثروبولوجية الزبونية" على أنها نمط أو شكل لعلاقة إجتماعية تربط بين الأفراد أو بين فرد ومجموعة كاملة تقوم على أساس الواسطة (Médiation) نستنتج من هذا التعريف أنها خرجت عن طابعها الخام كقيمة إجتماعية عادية لمجتمع محلي لتدخل ضمن قاموس المصطلحات العلمية، والتعبير عن واقع إجتماعي وثقافي في علاقته سواء مع واقع إجتماعي وثقافي آخر يتصف بالتطور والتقدم أو مع واقع نظري نابع من هذه الثقافة المتطورة. ومن رواد هذا الإتجاه في الجزائر نجد" بيار بورديو ."ولهذا فإن إستعمال الزبونية من منطلق هذا المنظور، على عكس الإستعمال السابق الذي ينظر لها على أنها قيمة إجتماعية" عادية، بل على أنها مؤشر سلبي يدل على إستمرار قيم وعلاقات المجتمع المحلي في محيط ومجال الذي من المفروض أن تسود فيه قيم وعلاقات حديثة أساسها وقوامها العقلنة لا غير، لأن وجود قيم الكرامة والشهامة والتكافل الإجتماعي إلى غير ذلك من القيم الإجتماعية الأخرى يصبح أمرا لا معنى له في مجال المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة .والمجتمع المدني بعتبر ضمن هذه المجتمعات ، فالزبونية كقيمة ثقافية وإجتماعية تكرس الوساطة بدافع دموي وثقافي او إجتماعي وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث تتناقض تماما وروح الثقافة الإقتصادية الرأسمالية والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الإقتصادية بين العامل من جهة ورب العمل من جهة ثانية .فالأول منفعته تتمثل في تعظيم أجرته والثاني تتمثل في تعظيم إنتاجية العامل.

**ب –الدراسات السياسية** : كان الاستعمال الثاني لمفهوم الزبونية في العلوم السياسية وذلك في دراسة المؤسسة السياسية وممارساتها المختلفة من أجل فرض نفسها وسلطتها كمؤسسة حديثة على المجتمع المحلي. وهذا ما تم لمسه من خلال أن النخب على إختلاف أطيافها ومنها الحزبية لإعادة إنتاج نفسها تقوم بمنطق الزبوناتية مع مخالف تنظيمات الجمعيات والنقابات .وعلى هذا، فإن الزبونية تستعمل كمفهوم للدلالة على المناورات التي يمكن أن يقوم بها حكم سياسي معين إزاء مجتمعه"[2] مفهوم الزبونية بهذا المعنى إنتقل من مصطلح للدلالة على ممارسة إجتماعية ليصبح كمصطلح للدلالة على ممارسة سياسية تقوم عليها سلطة سياسية معينة .ولهذا نجد أن"برينو إتيان "يعرفها على أنها ميكانيزم يستعمل من طرف السلطة لدمج مجموعة هامشية"[3] أو محيطية (Périphérique) والتي لها نسقها الثقافي الخاص الذي يوجه سلوكاتها وأفعالها .ولذا، فالزبونية تستعمل من طرف النخبة السياسية التي تسيطر على الدولة والأمة من اجل فرض نسقها الخاص من القيم، ولتدعيم سلطتها وسلطانها كذلك ، فالزبونية أخذت هنا شكل المحاباة السياسية تتم وفق علاقة تبادلية بين مركز القرار أو السلطة وباقي المجتمع .وكأن المركز يقدم

1 -P. Bourdieu et **collectif travail et travailleurs en Algérie** Paris éd mouton co 1963

2 -Etienne Bruno. **Algérie culture et révolution** Paris éd du seuil 1977.p.p91-92

3 - P. Bourdieu. Op.cit.

للمحيط شيئا يحتاج إليه ,مستحقا أو غير مستحق مقابل حصوله من هذا المحيط ومن أفراده على قدر من الخضوع والإمتثال، وحسب هذا التعريف فإن الخضوع والإمتثال تحتاج لهما السلطة المركزية من أجل غرس قيم ثقافية حضارية تؤمن بها هي دون بقية أفراد المجتمع، وذلك بهدف إحداث التغيير الإجتماعي المنشود والذي يحمله مشروع هذه النخبة السياسية .فبالنسبة إليه إن الزبونية ما هي إلا وسيلة في يد قوة مركزية عقلانية متطورة متشبعة بقيم الثقافة أوروبو مركزية تقوم بواسطتها بتجسيد علاقة إجتماعية متطورة غير التي كانت، ليس عن طريق التناقض الحضاري المباشر غير المقصود بل عن طريق الممارسة السياسية ومناوراتها.

فالنخبة السياسية الحزبية عليها أن تستعمل قيم المجتمع المحلي من أجل تحقيق الإندماج السياسي على حساب البنيات الإجتماعية القديمة وغرس مبادئ الثقافة الحديثة .

فالزبونية هنا تنتقل من وسيلة للمحافظة وإستمرار قيم المجتمع المحلي إلى وسيلة سياسية من أجل القضاء على هذه القيم وإحلال قيم أخرى حديثة محلها، وذلك عن طريق الواسطة أو الوسطاء الذين ينتمون إلى المحيط ويحومون حول المركز، أي القريبين من ثقافة المركز.كالمنخرطين في العمل الجمعوي والموالين لهذه الاحزاب. فهم يقدمون خدمات للأحزاب السياسية وفي المقابل ينظرون منها ردا للجميل مقابل خدماتهم وهنا يطرح سؤال – **هل العلاقات الزبوناتية يمكن أن تكون كثقافة سياسية بين الفاعلين في العمل الجمعوي وبين الفاعلين في الحزب السياسي ؟.**

**6– الانتماء السياسي** : الانتماء يقصد به اندماج وانخراط الفاعلين في الحركة الجمعوية في أحزاب سياسية أو الذين لهم ولاء لهذه الاحزاب ، وهذا النوع من الانتماء تحكمه العقلانية البيروقراطية ويتجسد في الفعل البيروقراطي .

**الإنتماء الإجتماعي** : وهو الانتماء الطبيعي ويقصد به الانتماء للعائلة والقرابة والعرش وهذا النوع من الانتماء تحكمه العصبية و الرواسب التقليدية ،ويعتبر تجسيد للفعل التقليدي .

**سادسا – المقاربة السوسيولوجية** : قبل الإشارة الى مفهوم الفعل الجمعوي لابد أن نتفق على شيء في هذه الدراسة وهو إخراج الجمعيات من طابعها العام والاجتماعي الى دراساتها ضمن المنظمات والمؤسسات وبهذا نكون قد أدرجناها في إطارها السوسيولوجي ، وهذا ما يؤكده لنا علماء سوسيولوجيا التنظيمات ميشال كروزيه وإرهارد فريدبرغ" ، "أن مفهوم التنظيم يشير الى هيئة وإلى دينامية ،والتي تحيل الى موضوع إجتماعي ، وهو المنظمات بكافة أشكالها بدأ بالمنشآت الإدارات الجمعيات ..الخ"[1] . من هذا التعريف ، يمكن أن نقول بالتنظيم الجمعوي ،ونؤكد كذلك على فكرة أخرى وهي أن أي تنظيم إجتماعي ينتج فعل إجتماعي فالتنظيم الجمعوي ينتج لنا بدوره الفعل الجمعوي ،وهذا الفعل موجود داخل التنظيم وخارجه ، والمتجسد في ممارسات ووظائف وأدوار ومكانة ومهام الفاعلين داخل الحقل الجمعوي لأغراض في النهاية سيحققونها ، مع العلم أن هذه الممارسات لها معنى وليست عشوائية أو تلقائية ،والفعل الجمعوي في هذه الدراسة يقودنا إلى فتح مقاربة كل من ماكس فيبر وطوكفيل :

1 – فليب كابان جان فرانسوا دورتيه :**علم الإجتماع من النظريات الكبرى الى شؤون الحياة اليومية** ، تر:إياس حسن ،دار الفرقد ، الطبعة الأولى ،2010 سوريا ، ص 331 .

- **مقاربة ماكس فيبر Max Weber 1864-1920** : يمكن القول أن ماكس فيبر قدم للسوسيولوجيا مساهمة مرجعية أساسية بالنسبة لعلماء الإجتماع الذين تناولوا موضوع الدراسات الجمعوية ،بإعتبارها نموذجا من الفعل الجماعي خصوصا أولئك الباحثين الذين يندرجون ضمن براديغم المنفعة "[1] ،فكما هو معلوم ينظر التفسير النفعي للواقعة الجمعوية الى المنفعة أو المصلحة بإعتبارها المحدد الرئيسي للفعل الجمعوي"[2] ،وهنا نطرح تساؤل " هل الفعل الجمعوي في علاقاته مع النخبة الحزبية السياسية توجهها المنفعة أو المصلحة ؟ ، ولعل المساهمة الأساسية لهذه المقاربة التي تمنح من المرجعية الفيبرية هي أنها لا تكتفي بالإحالة على مفهوم المصلحة،وإنما تحاول فهم طبيعة المصلحة المعنية بشكل ملموس في الجمعيات التي تستبعد فيها الهدف اللاربحي المصلحة المادية كحافز أساسي وذلك إنسجاما مع المشروع الفيبري الذي يربط بين البعدين السوسيولوجي والإقتصادي في الممارسة الإجتماعية .غير أن إدراك الواقعة الإجتماعية بالتركيز فقط على متغير المصلحة ،يضل محدودا ،ذلك أن خصوصية التنظيم الجمعوي تقتضي الأخذ بعين الإعتبار لمتغيرات الأخرى ،وخاصة متغير القيم إذ يستحيل إدراك معنى وحمولة الجمعية التطوعية إنطلاقا من المنفعة وحدها .وهنا نلمس أيضا تأثير ماكس فيبر ،الذي لم يكتف في دراسته للفعل الإجتماعي ،بإستحضار الغاية المتبعة المتمثلة في المصلحة أو المنفعة ،في إطار التفسير النفعي بل نجده يستحضر البعد القيمي ،التي يندرج في إطارها التفسير المعياري ،فكما هو معلوم يتحدد الفعل الإجتماعي في نظر فيبر ،بمحددات متعددة أهمها :

- الفعل المحدد بطريقة عقلانية غائية ،حيث أن الفاعل هنا لا يضع لنفسه غاية إلا بعد تفكير عميق وبعد إختيار أفضل للوسائل وأنجعها لبلوغ تلك الغاية ، وتجنب كل ما يمكن أن يعوق إنجاز الفعل أو ما ينتهي به إلى غاية أخرى غير تلك المتوخاة.

- الفعل المحدد بطريقة عقلانية قيمية : عبر إقتناع الفاعل الواعي بان طريقة فعل معينة تملك في ذاتها وفي إستقلال عن نتيجة المتوقعة"[3] ،قيمة داخلية غير مشروطة أو مطلقة ،هذه القيمة يمكنها أن تكون أخلاقية ،جمالية ،دينية أو أي قيمة أخرى .

فماكس فيبر يحيلنا في فهم الفعل الإجتماعي الى الغاية والقيمة في نفس الوقت ،وهو هنا يقودنا الى تحديد نمط أخر من الفعل الجمعوي القائم على أساس القناعات ،والمحفزة بطريقة عقلانية قيمية . وهكذا لا يمكن إعتبار الجمعية فقط مبادرة تجمع توحد بينهم قيم أو مصالح مشتركة ،فهي تقتضي أيضا انخراطا تطوعيا من طرف الأفراد وتفرض أفقا فكريا ودلاليا - المعنى - . ويمكن الحديث عن نشاط جماعاتي Communautaire بالمعنى العام الذي يمنحه فيبر للمفهوم ، من أجل الإشارة الى نشاط

1 - Laville J -Iouis: **L association.une liberté propre a la démocratie et société civile**. Editions la Découverte et Syros. Paris .p : 42 .

2 - فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 57 .

3 - فوزي بوخريص : **نفسه** ، ص : 59 .

بشري يرتبط بسلوك الغير ،ويكون موجها بالمعنى المقصود من طرف الفاعل أوالفاعلين داخل التنظيم أو خارجه كما هو حال الفعل الجمعوي فهل ممارساته مرهونة بالفعل الحزبي ؟ ،

وفي هذا المقام ندرج ما قدمه طوكفيل وقبل أن نبين التقارب في الفكر الطوكفيلي نبين أولا كيف ينظر طوكفيل الى الفعل الجمعوي

**– أليكس دي طوكفيل 1805– 1859** : أهتم طوكفيل بالظاهرة الجمعوية بأمريكا ،فالفرد الأمريكي في نظر طوكفيل يعتمد على ذاته لكي يواجه كل مشاكل الحياة ،وهو بالمقابل لا يكاد يعير إهتمامه للسلطة الإجتماعية ،حيث انه لا يطلب مؤازرتها إلا إذا كان من غير الممكن تجاوزها ، وهنا يقدم لنا طوكفيل مثالا إذا وجد عائق في الطريق العام وتعذر المرور وتوقفت حركة السير يجتمع الجيران لحضتها للتشاور ومن هذا الإجتماع التلقائي تتبلور سلطة تنفيذية تحل المشاكل قبل أن تحضر وتتدخل سلطة أخرى"[1] خارج نطاق السلطة التي جسدها هؤلاء الأفراد مجتمعين ،ومن اجل خلق المتعة ومواجهة الأعداء .

وبذلك فإن تأسيس الجمعية في نظر طوكفيل آت عن قناعة عامة ومشتركة بين مجموعة من الأفراد ،وإلتزام بالعمل المشترك لتحقيق هدف ما ،يترجم هذا الإلتزام على شكل تعاقد"[2] .

ويعتبر طوكفيل أن تطور الحياة الجمعوية في المجتمع الأمريكي بإعتباره مجتمعا ديمقراطيا ليس مصادفة بل هو نتاج للمناخ الديمقراطي القائم على مبدأ المساواة . ويري طوكفيل أن المواطنين الذين يعيشون في البلدان الديمقراطية دون أن يكون لديهم لا الحق ولا الرغبة في الاتحاد والإجتماع حول أهداف مشتركة ،فإن إستقلالهم مهدد بأخطار كبيرة ،وبالرغم من إمكانيتهم الحفاظ على ثرواتهم لزمن معين ،لكن ما لم ينظموا في إطار جمعيات لمواجهة كل تحديات الحياة اليومية ،فإن حضارتهم ستتعرض للخطر ،فالشعب الذي يعتمد على الفردانية في الفعل ،ولا يتم اللجوء الى العمل الجماعي والمشترك ،مهدد بانقلاب بسرعة إلى البربرية"[3].

ويلاحظ طوكفيل أن نفس الوضعية التي تجعل من الجمعيات ضرورية جدا بالنسبة للشعوب الديمقراطية ،تجعلها كذالك أكثر صعوبة بالنسبة للشعوب الأخرى ،بحيث يمكن للسلطة السياسية أحيانا والممثلة في الدولة أو في المؤسسات التمثيلية أن تحل محل

1 -Tocqueville: **De la démocratie en Amérique** .T:1.éd Garnier Flammarion - Paris 1981.p : 274 .

2 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص ص : 29 30 .

3 – فوزي بوخريص : **نفسه** ، ص : 32 .

بعض الجمعيات ،لكن لا يمكنها أبدا أن تلبي حاجات المواطنين ،ولا أن تحل محل العدد الكبير من الأعمال الصغيرة والبسيطة التي يقوم بها هؤلاء المواطنين يوميا بمساعدة جمعياتهم"[1] .

ويميز طوكفيل بين عدة أنواع من الجمعيات ،فبالإضافة إلى الجمعيات الدائمة المؤسسة بالقانون تحت إسم جماعات محلية ،هناك عدد زافر من الجمعيات الأخرى ، منها الجمعيات السياسية ،وهي تنظيمات يستهدف الناس من ورائها الدفاع عن أنفسهم ضد الفعل التسلطي لأغلبية ما أو ضد إعتداءات سلطة معينة . ويشير طوكفيل أن المواطنون الأمريكيون بالرغم من إختلافاتهم لديهم ألف جمعية من صنف الجمعيات الدينية والتجارية والصناعية ،أخلاقية ،فكرية ، ويضيف طوكفيل أن هذه الجمعيات من حيث عملها مهمة ، تافهة نعامة ،خاصة صغيرة ..الخ ، ويؤكد كلامه بقوله صادفت في أمريكا أنواعا كثيرا من الجمعيات أعترف انه لم يكن لدي أي فكرة عنها .... وهناك جمعيات لا نظير لها في أي مكان وهي جمعيات كلها ضرورية للشعب الأمريكي"[2] .

يرى طوكفيل بأن هناك علاقة طبيعية وربما ضرورية بين الجمعيات السياسية والأخرى المدنية وربما هذا عصب دراستنا ،فعندما تمنع الجمعية السياسية ،تكون الجمعية نادرة ،كما أن عمل الجمعيات المدنية تمهيد للجمعيات السياسية ،أو بعبارة أخرى الجمعية السياسية هي تطوير وإستكمال للجمعية المدنية . وعندما يكون لشعب ما حياة عامة ،فإن كل مواطن يستحضر يوميا فكرة الجمعية والرغبة في الإجتماع ،وهكذا فالممارسة السياسية تنشر ذوق وعادة الجمعية ،فهي تجعل فعل الإجتماع (الفعل الجمعوي) ،مرغوبا فيه ، وتعمل على تعليمه للناس .فالسياسة لا تساهم في خلق الكثير من الجمعيات فقط ،بل هي ذاتها تخلق جمعيات سياسية جديدة .....العامة"[3]، وهنا نطرح كذلك أسئلة لمطابقة مقاربة طوكفيل في واقع الفعل الجمعوي الجزائري وراهنيته بالفعل الحزبي :

- هل ضعف الفعل الجمعوي له علاقة بضعف الممارسة الحزبية

- هل الفعل الجمعوي ما هو إلا إنعكاس للفعل الحزبي .

وفي هذه الدراسة لا نركز على الفعل الفردي أو نبعده على حساب الفعل الجماعي ،لكن البحث في الفعل يقتضي منا إظهار وبيان أهمية كل منهما ، وإن كان للفعل الفردي بالنسبة للباحثين ك **ريمون بودون** ،يجري دائما داخل إكراهات ،إذ ليس للفعل السوسيولوجي أي شيء مشترك ، فمن اجل فهم الفعل ،ينبغي إدراك مقاصد وحوافز الفعل والوسائل التي يحتكم إليها الفاعل أو

1 - Tocqueville:Op.cit.p: 139 .

2 - Op.cit.p: 140 .

3 - فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص ص : 34 35 ، (بتص).

يعتقد انه يحتكم إليها وكذا التقييم الذي يقوم به لمختلف هذه الوسائل "[1]. وعلاوة على هذا فإن الحقل الجمعوي الذي يهمنا في هذا المقام ،هو مجال إحتضان الفعل الفردي في شكل عمل تطوعي أو مأجور ،لكنه أيضا مجال تجسيد للفعل الجماعي ، ويرتبط الفعل الجماعي عموما بوعي جماعي أي بقيم وأهداف مشتركة ،أو ببعد خيالي ورمزي مميز لكل مشاركة إجتماعية ،لكن برتبط كذلك في حالة الجمعيات ،بتنظيم جماعي وبتعبئة إجتماعية"[2] .

أما **ألن تورين** الذي يركز على دراسة السوسيولوجيا من منظور الفعل أي ما ينتجه الفاعلين لا من منظور المجتمع الكلي ، فالسوسيولوجيا في نظر ألن توران إعتبرت تلقائيا كدراسة للمجتمع الحديث ، الذي يعتبر مقابلا للجماعة ، أي بإعتبارها نمط التنظيم المحدد للمجتمعات القديمة ،لهذا لم تفرد هذه السوسيولوجيا الكلاسيكية مكانة للفعل الإجتماعي ،إذ ركزت كل إهتمامها على المجتمع ،والواقع أن أنه بقدر ما يكثر الحدث عن المجتمع ،بقدر ما يقل الحديث عن الفاعلين الإجتماعيين ،لذا فإن موضوع السوسيولوجية بالنسبة لـ لأبن تورين قد كف أن يكون المجتمع لكسي يصبح السلوكات والعلاقات الإجتماعية ، ومن اجل فهم الظاهرة الجمعوية والتي في نظره هو مجال بإمتياز للفعل الفردي والجماعي ،ولإنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية ،بحيث انه عبر الفعل الجمعوي في بعديه الفردي والجماعي ،تتجسد فعلا قدرة المجتمعات على إنتاج ذاتها بذاتها وتحقيق تاريخيتها "[3] .

والإختلاف بين المقاربتين وموضوع دراستنا هذا،يكمن في أننا حينما ندرس الفعل الجمعوي بإعتباره حقل منتج لجملة من الفضاءات . وسنبين ذلك في المطلب الأول من المبحث الثاني والذي عنوناه سوسيولوجيا الفعل الجمعوي.

– في هذه الدراسة فإننا نربط الفعل الجمعوي وممارساته بالبيئة الخارجية والمتمثلة في النخب السياسية الحزبية وهل لها علاقة بإنتاج الفعل الجمعوي

– دراسة العلاقة بين الفعل الجمعوي والفعل الحزبي من حيث نوعية العلاقة المجسدة في الواقع الجمعوي الجزائري وقد أخذنا ثلاث أنواع من العلاقات : علاقة مصلحية – علاقة سلطوية – علاقة تشاركية .

**سابعا – الدراسات السابقة** : الدراسة التي أدرجت في إثراء هذه الأطروحة يمكن تقسيمها الى أربعة محاور :

1 - Boudon –Bourricaud : **Dictionnaire critique de la sociologie** .éd Quadrige/ puf .2000. Paris. P: 3.

2 - Dumas Bernard et Michel Séguier : **Construire des action collectives**. éd chronique Sociale-Lyon - 3éme édition.2004.P:8.

3 - Alain-Touraine :**Le retour de l'acteur**. Ed .Fayard.1984.p-p: 21-70.

## أولا– دراسات متعلقة بالمجتمع المدني وتنظيماته

**1– دراسة بعنوان : واقع المجتمع المدني في الجزائر"**[1] ، دراسة ميدانية على واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة مرفولوجية على عينة من الجمعيات في ولاية بسكرة .

**إشكالية الدراسة** : تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المجتمع المدني الجزائري وتناقضاته ومختلف المتغيرات التي تحيط به وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي : ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟

الباحثة لم تقدم فرضيات بل إكتفت بطرح أسئلة مع تقديم مؤشرات لقياس واقع ممارسات المجتمع المدني:

**ما هي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر؟ ويتضمن المؤشرات التالية :**

– السن– الجنس– المستوى الدراسي– المهنة– الدخل– الأقدمية في ممارسة النشاط الجمعوي– تعدد الانتماء الجمعوي– الهدف من ممارسة العمل الجمعوي– ممارسة العمل السياسي– الطموح السياسي .

**ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر؟ ويتضمن المؤشرات التالية:**

– القدرة على التكيف (الزمني –الجيلي – والوظيفي) – الاستقلال (من حيث النشأة، التمويل، والإدارة) – التعقد– التجانس.

**ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟ ويتضمن المؤشرات التالية:**

– التنسيق والتعاون– التنافس والصدام– الهيمنة والتحكم .

**كيف هي مساهمة المجتمع المدني في تنمية المجتمع؟ ويتضمن المؤشرات التالية:**

– التنشئة الاجتماعية والسياسية( التربية المدنية)– التوعية والتحسيس– المشاركة في اتخاذ القرار– ترقية الأعضاء والفئات المستهدفة– التعبئة( الجهود التطوعية)– تنمية المجتمع المحلي– توفير الخدمات

**مجالات الدراسة :**

– المجال المكاني في ولاية بسكرة (الجزائر)

– المجال الزماني سنة الدراسة أجريت بين شهر مارس وشهر أفريل من عام 2011 .

– المجال البشري المجتمع الكلي في الولاية هو 703 وحجم العينة هو 50 جمعية أي ما يمثل نسبة 7.11 % من المجتمع الكلي.

**المنهج المستخدم** : المنهج الوصفي التحليلي

**أدوات جمع البيانات** : الاستمارة – المقابلة – الملاحظة – تحليل الوثائق .

**نتائج الدراسة** : توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

---

1 – شاوش إخوان جهيدة : **واقع المجتمع المدني في الجزائر** – دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا –أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم العلوم الإجتماعية ،2014-2015 ،(غ منش) .

-تتشكل النخبة الممثلة للمجتمع المدني من أشخاص ذوي تعليم عال، ذوي مهن إدارية أو تعليمية، وذوي دخل متوسط ، يمتلكون خبرة متنوعة في العمل الجمعوي، والعمل السياسي

- لديهم طموحات سياسية يسعون إلى بلوغها من خلال المكانة والتكوين الذي يكتسبونه من النشاط الجمعوي.

-تمتلك الجمعيات بنية مؤسسية جد ضعيفة، وتمارس عملها بشكل يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء المؤسسين .ولا تمتلك تقاليد الممارسة الديمقراطية أو التداول على القيادة .

- كما أنها لا تلتزم بقوانينها الداخلية التي تمثل وسيلة للحصول على الاعتماد.

- تتمتع الجمعيات بهامش من الحرية، وتعتمد على الدولة في تمويلها، ورغم أن علاقتها بالدولة تبدو في ظاهرها علاقة تعاون، غير أن معايير تقديم المساعدات المادية والتعاون والاستشارة... كلها غير محددة وغير واضحة، وتعتمد على شطارة الرئيس، وهو ما يجعل هذه العلاقة علاقة تبعية وخضوع.

- لا يشكل المجتمع المدني آلية للهيمنة وإنما ينظر إليه كمنافس للدولة ولهذا تسعى الدولة للحد من نموه وقوته.

- تسعى الجمعيات للمساهمة في التنمية غير أن أنشطتها تتمركز في مجالات محدودة(التوعية والتطوع وتقديم المساعدة)

**مدى الاستفادة من الدراسة** : الدراسة أجريت على عينة من ولاية من الجزائر فهي بذلك نابعة من المجتمع الجزائري بالتالي فإن نتائج هذه الدراسة وخاصة الميدانية تهمنا بالدرجة الأولى لذا تم الاستعانة بهذه الدراسة في جانب من مساءلة أفراد الجمعيات وهذا ما تضمنته أسئلة الإستمارة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا ونجد هذا في المحاور التالية :

- الممارسة السياسية لرؤساء الجمعيات

- الطموح السياسي

- مساهمة النشاط الجمعوي في تحقيق الطموح السياسي .

- تأثير إرتباط النشاط الجمعوي بالنشاط الحزبي ، بالإضافة الى الاستفادة من التحليلات والاستنتاجات المقدمة في الدراسة الميدانية ، أما على الصعيد النظري فتجدر الإشارة الى الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء هذا الجانب خاصة في ما يتعلق بتوظيف المقاربات النظرية وممارسات المجتمع المدني وصيرورته في الجزائر وأبعاده السوسيولوجية ومرفولوجيته .

**ثانيا – دراسات متعلقة بالحركة الجمعوية**

**1 – دراسة بعنوان : الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب"**[1]، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع . إنطلقت الدراسة من **الإشكالية** التالية :ما هو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟ .ويمكن تحليله إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1-ما طبيعة البرامج و الأنشطة و الخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لمقابلة احتياجات الشباب؟.

2-ماهي نسبة و مكانة الأخصائيين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية ضمن هياكل الجمعيات الشبانية؟.

3-هل تطبق الحركة الجمعوية مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب؟.

1 – عبد الله بوصنبورة : **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**،أطروحة دكتوراه علم الإجتماع ،كلية العلوم الأنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ، من إشراف :نصيب نعيمة ،2010 – 2011 . (غ. منش) .

4-هل يمتد نشاط الجمعيات التي تقدم خدماتها لفائدة الشباب إلى البلديات المعزولة والأرياف؟.

5-ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشبانية و السلطات العمومية ؟.

6-إلى أي حد يوجد تنسيق و تعاون بين الجمعيات الشبانية في إطار شبكات واتحادات مدنية مشتركة؟.

7-ما مدى مشاركة الشباب المستهدف في عملية اتخاذ القرارات في الحركة الجمعوية الشبانية؟.

8-ما هي أهم المعوقات التي تحول دون فعالية أداء الجمعيات لدورها في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب؟.

وعليه فإن الدراسة تهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

1-إن دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب يرتبط ارتباطا طرديا بما يلي:

-طبيعة البرامج و الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لمقابلة الاحتياجات الحقيقية للشباب.

-نسبة و مكانة الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الشبانية .

-تطبيق الجمعيات لمبادئ طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب.

-امتداد نشاط الجمعيات الشبانية إلى البلديات المعزولة و القرى و الأرياف.

2 –يرتبط دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ارتباطا طرديا بما يلي:

-شكل العلاقة بين الحركة الجمعوية الشبانية و السلطات العمومية.

-التنسيق و التكامل بين الجمعيات الشبانية.

-مشاركة الشباب في تحديد الاحتياجات و اتخاذ القرارات في إطار العمل الجمعوي

**مرتكزات الدراسة** : ترتكز هذه الدراسة على وصف الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الحركة الجمعوية اتجاه الشريحة الشبانية، من خلال السلوكات والممارسات الصادرة عن قيادتها وإطاراتها في سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية، ومن جانب آخر كشف درجة استخدام وتطبيق هذه الجمعيات للمبادئ العلمية لممارسة الخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث، كما يرتكز البحث على معرفة حدود الفصل والالتقاء بين العمل الجمعوي والعمل الحكومي في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للشباب، وكذلك مدى اتساع نطاق نشاط الجمعيات و التعاون والتنسيق .

**منهج الدراسة** : الدراسة أستعمل فيها المنهج الوصفي .

**أدوات جمع البيانات** : **الملاحظة والمقابلة** مع التركيز على **الإستمارة** : والتي تضمنت ستة محاور.

المحور الأول :أسئلة حول خصائص واقع الجمعيات وبنيتها الداخلية المادية والبشرية .

المحور الثاني :أسئلة حول طبيعة ونوعية الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للشباب.

المحور الثالث :أسئلة عن درجة تواجد أخصائيين اجتماعيين في الجمعيات، للبرامج والأنشطة مع الشباب المستهدف.

المحور الرابع :أسئلة حول اتساع النشاط الجمعوي الشبابي خارج المدن أي إلى البلديات النائية والقرى والأرياف.

المحور الخامس :أسئلة حول طبيعة العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة أو السلطات، في المستوى المركزي أو المحلي.

المحور السادس :أسئلة حول فاعلية أداء الحركة الجمعوية لدورها في رعاية الشباب بواسطة الخدمة الاجتماعية .

وبالإضافة الى الاستمارة إستعملت الدراسة كذلك المقابلة والملاحظة .

**مجالات الدراسة :**

**العينة :** إستخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة والتي إحتوت على 24 جمعية تم إجراء الدراسة الميدانية عليها

1 -المجال المكاني :تم إجراء الدراسة في تراب إقليم ولاية قالمة الواقعة بأقصى الشمال الشرقي للجزائر.

2-المجال البشري :يتكون من الجمعيات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للشباب في مختلف مجالاتها الثقافية والصحية والتعليمية والرياضية والترفيهية...الخ.

**نتائج الدراسة :** دلت هذه النتائج الميدانية أن الجمعيات الشبانية تتبنى الميدان الثقافي بشكل أساسي في أنشطتها وبرامجها المقدمة للشباب، بنسبة 87.5% وهي نسبة جد مرتفعة خصوصا إذا أضفنا لها ميدان الرحلات والترفيه بنسبة 58.33% ومن هنا فإن مدخل الترفيه والتنشيط الثقافي هو المهمين على طبيعة الأنشطة المقدمة للشباب، ورغم أهمية هذا الميدان في التوازن النفسي للشباب ورفع مستوى الاندماج الاجتماعي لديهم فقد حازت الأنشطة الثقافية على بقية الأنشطة المقدمة للشباب من طرف الجمعيات وخاصة منها إقامة المعارض بنسبة 62.5 %، تليها الرحالات الترفيهية والأسفار السياحية سواء الداخلية أو إلى خارج الجزائر بنسبة 58.33% ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستمرارية في تقديم الأنشطة والخدمات للشباب، حيث غالبا ما تكون بشكل متقطع41.66% أو في مناسبات معينة فقط بنسبة 20.83%، إلى جانب كون نسبة 56.17 % من الشباب اعتبرت أن الجمعيات لم تحقق طموحاتها إلا بكيفية قليلة فإنه يمكن الاستخلاص بأن البرامج والأنشطة التي تقدمها الحركة الجمعوية للشباب لا تعبر عن الانشغالات الفعلية والطموحات الحقيقية لفئة الشباب المستهدف، من حيث معالجة المشاكل التي يتخبط فيها ويعاني من تبعاتها، مثل البطالة والفقر والتهميش وسوء التكيف الاجتماعي والمشاكل العائلية والاجتماعية كالعنف وتعاطي المخدرات وإدمانها، فجل الجمعيات سقطت في تبني البرامج والنشاطات التي تتميز بالسطحية والسهولة في التنفيذ كإقامة المعارض والحفلات الموسيقية والرحلات.

من خلال التكوين والتدريب فلم تحضى باهتمام كبير؛ حيث أن 50 %من البرامج التدريبية كانت في الإعلام الآلي بشكل أساسي إلى جانب بعض الجمعيات القليلة وهي اثنين فقط التي تقدم تكوينا متخصصا في الصناعات التقليدية خاصة لفئة الإناث من الشباب .وعليه فان البرامج والأنشطة التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية والموجهة لفائدة الشباب لا تلبي الاحتياجات الحقيقة لهم ولا تغطي سوى جزءا بسيطا من هذه الاحتياجات، وهي الاحتياجات الترفيهية والترويحية فقط، مع إهمال الأنشطة الأخرى ذات البعد العلاجي والإنمائي.

أما عن مدى كفاية الإطارات المسيرة في الجمعيات من الحاصلين على الشهادات العلمية الجامعية في التخصصات الاجتماعية، فقد عبرت نسبة45.83% من رؤساء الجمعيات بان حجم هؤلاء الإطارات غير كاف، ونسبة16.66% أكدت بأن

عددهم كاف نوعا ما، مما يدل على الضعف الواضح في الإطارات الجمعوية من ذوي التخصصات الاجتماعية، وهو ما يفقدها عاملا مساعدا ذو أهمية بالغة في نجاح الرعاية الاجتماعية وتطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث الرئيسية.

وقد أظهرت الدراسة وأكدت الغياب شبه التام للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الشبانية حيث لم تتجاوز نسبتهم 12.5%بينما 87.5 %من الجمعيات لا تضم أي أخصائي اجتماعي، لان جل إطاراتها الجامعية لها اختصاصات بعيدة عن ميدان العلوم الاجتماعية، وهناك بعض الجمعيات لا تضم أي إطار أو متطوع حاصل على احد شعب العلوم الاجتماعية، لقد أظهرت النتائج أن هناك نسبة 58.33 %من الجمعيات الشبانية لم تتصل بأسر الشباب المستفيدين من خدماتها أو المنخرطين فيها، مقابل 41.66% منها قامت باتصالات مع اسر الشباب، مما يدل على غياب ثقافة الممارسة المهنية بالتدخل بطريقة الفرد و هذا راجع إلى غياب المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية، لذا تلجا الجمعيات وقادتها وإطاراتها إلى الاتصال بأصدقاء الشباب الدين لهم مشاكل و سوء في التكيف الاجتماعي بنسبة 66.66% لأنها الأسلوب الأسهل، ورغم درجة فعاليته العالية في جمع كم كبير من المعلومات حول الشباب وخصائصهم الفردية، إلا انه غير كاف تماما لان الكثير من الشباب .ومن مبادئ طريقة خدمة الجماعة هي المشاركة الايجابية من طرف الشباب في الأنشطة و البرامج من حيث اقتراحها وتحضيرها وتنفيذها و تقييمها حيث أكد 83.33% من قادة الجمعيات أنهم يعتمدون الأسلوب التعاوني و التشاوري في النشاط الجماعي؛ بحيث يشترك الشباب في كل مرحلة حتى يشعر بالمسؤولية وبشخصيته في الجمعية و هذا العنصر يساعد على التفاعل الجيد بين الشباب ومحيطهم . أما تطبيق طريقة تنظيم المجتمع من طرف الجمعيات فان أهم عملياتها هي رفع انشغالات الشباب إلى السلطات العليا سواء المحلية أو المركزية بنسبة28.82% من الطرق الأخرى حيث تعتمدها الجمعيات الشبانية للتكفل بقضايا الشباب، وعن كيفية التخطيط للبرامج المستقبلية فان 66.66% من الجمعيات تقوم بذلك بالتعاون و التنسيق مع المؤسسات الشبانية كدور الشباب مثلا، ثم مع السلطات العمومية بنسبة 45.83% مثل البلديات و بعض الهيئات كالحماية المدنية أو الشرطة بينما العمل مع الشباب المستهدف لتخطيط البرامج فلم ينل سوى33.33% و هذا يدل على نوع من التهميش تمارسه الجمعيات الشبانية على جمهورها المستهدف .وعن التساؤل حول امتداد العمل والنشاط الجمعوي إلى المناطق الريفية والقرى الصغيرة، فقد أظهرت النتائج الميدانية أن 66.66% من الجمعيات قد نشطت عدة تظاهرات في الأرياف أو في القرى والبلديات الصغيرة التابعة لولاية قالمة، مقابل 33.33% منها لم تقم بتنظيم نشاطات جمعوية في المناطق الريفية. وتمثلت معظم الأنشطة التي قدمتها الجمعيات الشبانية في هذه المناطق في الحملات التحسيسية ضد الآفات الاجتماعية التي تمس عادة فئة الشباب،كالمخدرات والكحول، وأيضا التعريف بأهمية العمل الجمعوي بنسبة43.75% وأكد قادة الجمعيات على الصعوبات والعراقيل الموجودة أمام نشاط الجمعيات في المناطق الريفية، حيث سجل عزوف شباب تلك المناطق عن العمل

الجمعوي، فنسبة 70.83% من الجمعيات لم تتلقى أي طلبات لفتح فروع لها في القرى المعزولة، وترجع أسباب هذا العزوف أساسا إلى نقص الإعلام والتعريف بأنشطة الجمعيات في أوساط الشباب في تلك المناطق .

أما السؤال عن طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشابنية والسلطات العمومية فإن هذا العامل من أهم محددات درجة استقلالية الحركة الجمعوية، وقدرتها على العمل الطوعي الحر، والتأثير الحقيقي في مجالات عملها على أصحاب القرار
وعلى المجتمع ككل، فالدراسة الميدانية على قادة الجمعيات أظهرت أن تصور هؤلاء حول العمل الجمعوي ينطلق من كونه جاء ليكون إضافة لعمل الدولة الاجتماعي، أي أن يتكامل دور الجمعيات مع دور الدولة بنسبة 91.66% ، ثم هناك نسبة أقل قدرت ب 0.83 %كان دافعها للعمل الجمعوي هو التعبير عن انشغالات المجتمع والتغطية أو سد الثغرات التي تظهر في عمل الدولة الاجتماعي بنسبة 37.5 %، بينما لم يكن للتصورات النقدية أو التصادمية مع السلطات العمومية لدى قادة الحركة الجمعوية سوى قدرا ضئيلا بنسبة 08.33% لنقد ومواجهة السياسات الحكومية، ونسبة 00 %لمراقبة عمل الدولة، مما يدل على أن جل الجمعيات لا تعتمد على القناعات التصادمية، بقدر تبنيها لمقارنة تدعو إلى التعاون والتنسيق التام مع مؤسسات الدولة ، أما عن التدخل في القرارات الجمعيات فلم يصرح أي من رؤسائها بأن أحد الشخصيات السياسية أو الحزبية تدخلت في صلب عمل الجمعيات أو التأثير في قراراتها، أي بنسبة 100% لعدم التدخل، مما يعطي حكما مفاده ترك العمل الجمعوي وشانه بدون ضغوطات وشروط تشوه استقلاليتها، لكن هذا لا يعني أن العمل الجمعوي يجري ويدور بدون أي عراقيل من طرف أجهزة الدولة، فنسبة 58.33%من الجمعيات محل الدراسة أكدت أن السلطات العمومية اشترطت عليها تراخيص لبدء أنشطتها منها نسبة 35.71% حصلت على هذه التراخيص بصعوبة نسبية ونفس النسبة تحصلت عليها وفقا للمواقف التي تتخذها الجمعيات اتجاه السلطات، مما يدل على نوع من المساومات وفي بعض الأحيان تصل إلى حد الابتزاز كما أكد بعض قادة الحركة الجمعوية، ومن أشكال هذه المساومات هو إجبار الحركة الجمعوية الاشتراك مع الدولة في إقامة وتنظيم بعض الأنشطة رغم أن اغلب الجمعيات تحبذ المشاركة مع الدولة لكسب المزيد من التجربة وتوفير الإمكانيات؛ حيث أن 83.33 %من الجمعيات قدمت أنشطة مشتركة مع الدولة،قابل 16.66% فقط لم تقدم أنشطة مشتركة مع الدولة، وهذا ما يؤكد التصور الذي بنت عليه الجمعيات دوافعها للعمل الجمعوي، وهو التصور التعاوني والمهادن للدولة ومؤسساتها.

**الاستفادة من الدراسة** : تظهر إستفادتنا من هذه الدراسة في الجانب النظري من خلال الاستعانة والاقتباس لجوانب في تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر وأبر المحطات التي مرت بها، أما الجانب الميداني فقد ساعدتنا الدراسة في معرفة إثراء التحليل السوسيولوجي خاصة فيما يتعلق بممارسة الفعل الجمعوي ودوافعه من قبل قادة الجمعيات ،وكذالك موقف الاحزاب من ممارسات الجمعوية .

**2– دراسة بعنوان : الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر – واقع وأفاق"**[1] دراسة قام بها الباحث عمر دراس ، على 466 جمعية وطنية شملت 24 ولاية جزائرية .حيث حاول الباحث التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر وفهم نمط نشاطها وتطورها عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية :

– ما هو معنى من تكاثر الجمعيات ؟.

– هل ظاهرة الجمعيات تنبني فعلا على ببروز تحولات جذرية في النظام السياسي والإجتماعي ونعبر عن قطيعة حقيقية وديناميةمخالفة لنمط تسيير الدولة السابق ؟.

– ما هو تأثير ووزن الجمعيات ومستوى تجدرها في المجتمع وما مكانتها في القوى الإجتماعية ؟.

– هل يمكن إعتبار الظاهرة الجمعوية في الجزائر إطارا مناسبا ومميزا ومنظما لإرساء وتطوير ممارسة الثقافة الديمقراطية والتي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي وضروري للسلطات العمومية ؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات قدم الباحث في هذه الدراسة 3 محاور :

المحور الأول : الملامح والخصائص الرئيسية للجمعيات .

المحور الثاني : المكونات السوسيولوجية لإطارات ومسئولي الجمعيات .

المحور الثالث : موقف وتمثلات مسئولي الجمعيات من العمل الجمعوي ووضعه الحالي .

**نتائج الدراسة** : خلصت الدراسة إلى أن معظم هذه الجمعيات لا تستجيب للمعايير الدولية الواجب توفرها في ممارسات أنشطة الجمعيات ،لذا فالظاهرة الجمعوية سطحية وبسيطة لأنها ومن الناحية السوسيولوجية مثلا ليس لها أي تأثير لا على المجتمع ولا على السلطة ، كما بينت الدراسة أن أغلب الجمعيات الجزائرية تفتقر إلى الإستقرار والتخطيط والرؤية البعيدة رغم أن 70% من قادتها لهم مستوى جامعي ، منا توصل الباحث الى انه من بين 75 ألف جمعية مصرح بها لدى وزارة الداخلية توجد 1500 جمعية ناشطة على الصعيد الوطني كله ،وأن الجمعيات المهيمنة على الساحة الجمعوية هي التي لها علاقات تعاون وتبعية للسلطات العمومية بدعم سياساتها أكثر من خدمة المواطن وعلية يمكن إستخلاص وجود ثلاث أصناف من الجمعيات الصنف

1 – عمر دراس : **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر – واقع وأفاق** ، منشورات مركز البحث في الأنثوبولوجيا الإجتماعية والثقافية ، إنسانيات ، العدد :28 ،أفريل – جوان وهران ،2005 .

الأول : يمثل الجمعيات المطلبية والدفاعية وهي قليلة بحكم تعرضها الى المراقبة المشددة والضغوطات من طرف أجهزة الدولة ومنها جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة ،والجمعيات الأمازيغية ،والجمعيات الدينية .

الصنف الثاني : يمثل في الجمعيات التي لها أهداف محددة ،أي التي تضم شرائح مجتمعية أو مهنية وضيقة مثل النوادي الفروسية والتنس وفئات المتقاعدين وخريجي المدارس والمعاهد .وهي لا تتعرض للمضايقات بخلاف الصنف الأول لأنها لا تمثل خطرا على الدولة .

الصنف الثالث : وهو الأكبر عددا من الجمعيات ،لأن عملية تاسيسها ليست صعبة كثيرا نظرا لإرتباط مؤسسيها بالإدارة . حيث تنشأ بمبادرة أو إيجاز منها فتقوم بالتعاون مع السلطات وتأييدها . وتتمثل في جمعيات أولياء التلاميذ . وعملها مناسباتي وهي ناطقة بإسم السلطة أكثر من المواطن .كما بينت الدراسة أن ضعف وهشاشة المجتمع المدني عامة والحركة الجمعوية أوجدته الدولة منذ نشأتها .

**مدى الإستفادة من الدراسة** : بصراحة تعتبر هذه الدراسة من بين أهم الدراسات السابقة التي أدرجناها في هذه الأطروحة بإعتبارها دراسة تناولت الفاعلين في الحركة الجمعوية وواقع ممارساتهم ونشاطاتهم .فالإستفادة كانت من الجانب النظري فقد تم الإقتباس منها سيرورة الحركة الجمعوية بدأ من المرحلة الكولونية ثم مرحلة ما بعد الإستقلال الى غاية 1989 ،تليها مرحلة الأخيرة من 1990 الى اليوم . أما الاستفادة من الجانب الميداني فالباحث قدم نتائج وإحصائيات وتحليلات وإستنتاجات مرتبطة بالعمل الجمعوي وهذا له أهمية كبيرة في الإستشهاد لموضوع بحثنا ودراستنا هذه فمثلا الباحث قدم النشاطات الداخلية لعمل الجمعيات وهذا له صلة بموضوعنا من جهة أخرى والجدير بالذكر هو التركيب السوسيولوجي لمسؤولي الجمعيات وهذا له علاقة بموضوعنا فدراستنا كانت موجهة بطريقة قصدية إلى مسئولي الجمعيات . بالإضافة الى محور تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعوي وتقيمهم لواقعه وأفاقه . أما عصب الدراسة الذي تم التركيز عليه في أطروحتنا هذه هو موقف مسؤولي الجمعيات من العمل السياسي وعلاقاتهم بالأحزاب السياسية الذي بين فيه صاحب الدراسة العلاقة الارتباطية بين عمل الحركة الجمعوية والسلطات والأحزاب وهذا ساعدنا كثيرا في التحليل السوسيولوجي في الجانب الميداني .

**3– دراسة بعنوان : مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات"**[1] ،من طرف الباحث فوزي بوخريص ، هذه الدراسة قدمت في شكل كتاب ويمكن ذكر اهمية هته الدراسة في مايلي :

1 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ،ص :35 .

الكتاب قدم لنا دراسة الحركة الجمعوية بإعتبارها ظاهرة ناتجة عن تنظيم ،ولهذا فقد وظفت الجمعيات ونقلتها الى التنظيمات الجمعوي مثلها مثل بقية المؤسسات والمنشآت ،والتي بدورها تنتج ممارسات من قبل الفاعلين فيها ،وبذلك ينشأ الفعل الجمعوي

والدراسة هذه ليست كغيرها من الدراسات التي تم توظيفها في دراسة الحركة الجمعوية ،لأنها تدرس الفعل الجمعوي من المنظور السوسيولوجي من خلال توظيف المقاربات والرؤى السوسيولوجية ، وهذا الأمر لم نجده في جل الدراسات التي تناولت المجتمع المدني بصفة عامة أو الجمعية بصفة خاصة . وبالرغم من طابع الدراسة النظري إلا أن الباحث استعانة

والسوسيوتاريخي بالإضافة الى منهج الوصف والفهم في تقيم وبيان سيرورة الواقعة الجمعوية التي هي في النهاية نتاج فعل إجتماعي.

وتجدر الى محتويات الكتاب ،التي تناول قسمين :

**القسم الأول** تم فيه التعريف بسوسيولوجيا الجمعيات ،وفيه وظف ثلاثة فصول

الفصل الأول : تاريخ سوسيولوجيا الجمعيات من خلال مقاربات وتراث كل من

الفصل الثاني : بين فيه وأكد في دراسة الجمعية على أساس تنظيم .

الفصل الثالث : سوسيولوجيا الشغل وفيه تطرق الباحث إلى العمل الجمعوي بشقيه التطوعي والمأجور وبين خصائص كل منهما

أما **القسم الثاني** خصوصية التنظيمات الجمعوية ،وفيه تناول ثلاثة فصول

الفصل الأول المفاهيم المجاورة للجمعية ،كالمجتمع المدني ، المقاولة ، المؤسسة ، القطاع الثالث بالإضافة الى بعض المفاهيم

الفصل الثاني : هوية الجمعية ،وفيه تناول الجانب الهوياتي والثقافي والقيمي للجمعية ،بعدها بين الباحث أوج الإختلاف بين الجمعية وباقي التنظيمات الأخرى كالمؤسسة والمقاولة والغدارة والنقابة والحزب .

الفصل الثالث :بين وأكد فيه على ضرورة سوسيولوجيا الجمعيات .

**الاستفادة من الدراسة :**

الاستفادة من هذه الدراسة لا يمكن ربما الإحاطة به لأنه وبصراحة هذه الدراسة ليست كالدراسات التي قرانا عنها عن المجتمع المدني أو حتى عن الجمعيات وبالرغم من الطرح السوسيولوجي والنظري ،وما تم الإشارة له من الاستفادة من هذه الدراسة من

خلال توظيف المقاربة السوسيولوجية لكل من طوكفيل وطوني ودوركايم ماكس فيبر ، مع تعزيز هذه المقاربات بمقاربات مفكري نظريات العقد الإجتماعي وماركس وهيجل وغرامشي من خلال الفصل الأول ،كذلك فقد تم الإستفادة من الفصل الثاني ومن خلال نقطة جد هامة وجوهرية لان هذا الفصل هو عصب دراستنا ومقاربتنا السوسيولوجية من خلال روية الجمعية كتنظيم ينتج فيه الفعل الجمعوي الذي يظهر في ممارسات الفاعلين في هذا التنظيم ، ومنه تم توظيف هذه المقاربة وقد خرجنا ببعض الإستنتاجات التي وظفناها وهي أن الجمعية بصفتها منظمة فهي منتجة للأفعال والمعاني والتي في النهاية هي ممارسات . وذلك من خلال توظيف أفكار علماء سوسيولوجيا التنظيمات ميشال كروزي وفريدبارغ ورنو صان صوليو ،وألن توران ، وبالإضافة الى أن الجمعية هي فضاء تنظيمي ،وفضاء إجتماعي ،وفضاء ثقافي قيمي ،وفضاء إقتصادي ،وفضاء إستراتيجي وهذا ربما شيء يستحق دراسته في وقتنا الحالي لان سيرورة الجمعية تغيرت بتغير المجتمع .

**ثالثا – دراسات متعلقة بالنخبة السياسية والحزبية :**

**1– دراسة بعنوان : دراسة بعنوان : النخبة السياسية في الجزائر"**[1] : وتسعى هذه الدراسة إلى تشخيص الأسس والمرتكزات النظرية للنخبة السياسية الجزائرية ،وقد انطلقت الدراسة من **إشكالية** صيغت على النحو التالي : " من خلال مسيرة النظام السياسي الجزائري ،والتي إستطاع فيها أن يحافظ على إستمراريته رغم تضارب مصالح الجماعات والعصب ،فهل هذا راجع إلى قيام هذا النظام على وحدة نخبوية أم أنه قائم على تقاطع مصالح النخب القائمة فيه وما هي هذه النخب ،وما موقع النخبة السياسية منها ،وهل عرفت هذه النخب تغيرات في رجالها وقيمها أم كان التغيير يمس الرجال دون القيم ، وهل يمكن ملاحظة دوران النخب في صراعها مع السلطة ؟ أم كان ضمن منطلق الإستمرارية والمحافظة على المكاسب . وقدم الباحث في دراسته هته مجموعة من **الفرضيات** :

النخبة السياسية مرتبطة بصناعة القرار .

النخبة السياسية الفاعلة في الدول النامية هي التي تسود تفضيلاتها وهي النخبة الحاكمة .

التوجهات السياسية والإديولوجية والفكرية للمجتمع السائدة تقتضي دائما وجود إمتداد لها في قيم النخب الحاكمة .

القيم السائدة في المجتمع هي قيم النخب الحاكمة .

إستمرارية وإستقرار السلطة مرتبط بإستمرارية سيادة النخبة الحاكمة أم في دورانها .

1 – عبد الله زبيري : **النخبة السياسية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير ، ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، نوفمبر 2001 .(غ. منش).

أما عن **المنهج** المستعمل في الدراسة فكان المنهج التاريخي المقارن ، بهدف الوصول الى تقيم نظرة شاملة حول النخب السياسية في الجزائر .

**أدوات جمع البيانات** : الباحث تعامل مع السجلات والوثائق التي لها صلة بموضوع النخبة السياسية الجزائرية .

توزعت الدراسة الى ثلاثة فصول الأول تم التطرق فيه الى القضايا النظرية والمفاهيم المتعلقة بالنخبة وأهم روادها في علم الإجتماع السياسي .أما الفصل الثاني فهو وصف لتشكيلة النخبة السياسية في الجزائر وفيه يبرز الباحث الجذور والمنطلقات التاريخية والخلفيات الإجتماعية للنخب الحاكمة ،والتي تضفي على ممارساتها السياسية ،ومن ثمة تحديد حقيقة وطبيعة ومصادر النخبة السياسية الجزائرية .وفي الفصل الثالث عالج فيه الباحث المسيرة الفعلية لعلاقة النخبة السياسية الجزائرية بالسلطة ومن ثم الدولة من خلال إبراز محاور الصراع النخبوي ،وجدلية التداول على السلطة داخل نسق الحاكم أو خارجه ،وبالتالي الإشارة الى أهم التغييرات التي عرفها النظام السياسي الجزائري ،وتداعيات إستمراره وقدرته على التكيف ،وتعاملاته مع آليات التحول الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني .

**نتائج الدراسة** : النتيجة الأساسية التي خلصت بها هذه الدراسة من دراستها لواقع النخبة السياسية الجزائرية في الوقت الراهن ،هي عجزها بصورة واضحة عن التعاطي مع الأزمة الحالية وهذا العجز له العديد من المصادر والمسببات يمكن تفسير العجز من جهة عدم توقع أية بوادر قريبة لهذا الواقع ،وأول الأسباب أن النخبة المسيطرة في الوقت الحالي على العملية السياسية في الجزائر انتمي كلها إلى جيل واحد ينتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني .

فالجزائر في هذا الوقت وفي هذه المرحلة عن تقديم جيل سياسي جديد يستطيع التفاعل معها مع القضايا نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، الذي يؤكد عدم دوران النخبة السياسية الجزائرية ،والمتأمل لقيادة الأحزاب السياسية أيضا سيجد أنها تنتمي إلى نفس الجيل وبالتالي فإن الذهنية التي تتعامل مع واقع الجزائر من داخل الحكم هي نفس الذهنية التي تتعامل معها خارجه ،وتنمي الذهنيات الى نفس المرجعية الفكرية بل تستمدان شرعيتهما من نفس المصدر وهو جيش التحرير أو إنتمائها لصفوف جبهة التحرير الوطني .

**مدى الإستفادة من الدراسة** : إستفدنا من هذه الدراسة في الجانب النظري ويظهر ذلك في فصل الثاني من دراستنا وهذا في التعريف بالنخبة السياسية وإرهاصاتها (جذورها ومنطلقاتها) خاصة في توظيف المتغيرات المتعلقة بالنخبة السياسية ، ومصادر قوة النخبة هذه النخبة ،وتجدر الإشارة كذلك الى الاستفادة من ما تم طرحه في هذه الدراسة وهو دور النخبة السياسية في تفعيل

المجتمع المدني ،أما من ناحية الجانب المنهجي فقد إستعنا من الدراسة تشكيلات الفاعلة للنخبة الجزائرية مسيرتها تصارعها ،وهذا من خلال توظيف المنهج التاريخي .

**رابعا – دراسات متعلقة بالعلاقة الارتباطية بين المجتمع المدني والنخبة السياسية الحزبية**

**1– دراسة بعنوان : نخب المجتمع المدني في المغرب "دراسة سوسيو سياسية"**[1] ،من إعداد الباحث : ابن محمد السهول ، وهي على شكل كتاب ندار الأمان ،الرباط .

**إشكالية البحث** : تتركز إشكالية هذه الدراسة حول نخب المجتمع المدني بالمغرب وسيرورتها حيث ركزت هذه الدراسة على ضبط وتحديد مسار وتطور المجتمع المدني إنطلاقا من تجاربه الأولى وصولا الى رصده داخل الحقل الثقافي والسياسي بالمغرب .

**فرضيات الدراسة** : الدراسة إنطلقت من فرضيتين

الأولى : ترى بأن المجتمع المدني في المغرب يعرف تنامي وصعود لنخب جديدة على حساب نخب تقليدية .

الثانية : استند الى فكرة مفادها أنه يصعب الحديث عن نخب معينة وذلك لعدة إعتبارات .

**مجتمع البحث وعينة الدراسة** : الدراسة تتشكل من مجموعة من الجمعيات . والطريقة التي تم إنتقائها فقد إعتمد صاحب الدراسة على النخب التي تترأس هذه الجمعيات ،حيث تم الإشتغال مع 6 رؤساء ومع 83 عضو ،والجمعيات التي أختيرت هي : الجمعيات الحقوقية والثقافية والنسائية .

**منهجية البحث** : تم الاستناد عي هذه الدراسة الى **المقاربة التاريخية** وذلك بغية رصد التشكل التاريخي لتطور المجتمع المدني في المغرب إنطلاقا من تجاربه الأولى ، وصولا الى رصده عربيا ومغربيا . وقد تم توظيف **المنهج التحليل الوصفي** والمغزى من إختيار هذا المنهج هو تنظيم البيانات التي تم جمعها وتحليلها وإستحقاق إستنتاجات ذات دلالة بالنسبة لموضوع الدراسة .

أما **أدوات جمع البيانات والمعلومات** : فقد تم توظيف المقابلة للحصول على المعطيات من نخب المجتمع المدني ،وتجدر الإشارة إلى إستعمال نوع المقابلة التي تم إعتمادها هي المقابلة الموجهة .

**نتائج الدراسة** : خرجت الدراسة بمجموعة نتائج واستنتاجات عامة حيث تفيد بياناتها أن هناك تفوق ملحوظ للكوادر المهنية داخل هذه النماذج بحيث اعتبر السلك الجامعي من أهم روافد هذه النخبة في نفس الإطار حضي العدد الأكبر من أعضاء

1 – ابن محمد السهول : **نخب المجتمع المدني في المغرب – دراسة سوسيو سياسية** ، تق :أحمد بوجداد ،درا الأمان الرباط ، ط : 1 ، 2015 ،

هذه الجمعيات بتكوين قانوني كما لوحظ كذلك تقارب في المستوى التعليمي بين مختلف الجمعيات حيث هيمن التكوين الجامعي على اغلب هذه النخب .

كما بينت الدراسة أيضا أن هذه النخب موضوع دراسة كانت الى حد كبير منسجمة وموحدة باعتبار أن كلها ينتمي الى فئات وسطى في المجتمع المغربي ،كما أكد هذا البحث هيمنة الفئات الذكورية باستثناء الجمعيات النسائية التي تعرف هيمنة نسائية .

أما عن الفرضيات التي طرحت في هذه الدراسة والمقدمة لتفسير الدور الذي تقوم به نخب المجتمع المدني المغربي فهي نسبية على اعتبار وجود عدة متخلين مما يجعل مسألة إستقلالية المجتمع المدني نسبية فقط تتطلب أن يكتسي المجتمع المدني عدة مقومات ومناهج في العمل ،ثم إن مسألة تطور المجتمع المدني في المغرب عرفت بط قانوني اسهم في التاثير سلبا على دوره كفاعل أساسي الى جانب المؤسسات وليس القيام بالدور الذي من الاجدر أن تقوم به الأحزاب السياسية .

**مدى الإستفادة من الدراسة** : يمكن القول أن هذه الدراسة جد قيمة كيف لا وهي تدرس سيرورة وحراك النخبة المغربية ومن حالتها التقليدية الى ماهية عليه اليوم وهو ما يعرف بتجدد النخب لذا كانت إستفادتنا من هذه الدراسة في الجانب النظري والمتعلق بتشكل المجتمع المدني في الدول العربية وكل ما يتعلق به من خصوصية ووظائف وهذا قد تم توظيفه في فصلنا الأول من دراستنا أما الشيء الأهم من هذا هو الدراسة الميدانية والذي يظهر في إختيار العينة فقد تم أخذ النموذج الجمعوي في هذه الدراسة وهي الجمعيات من حيث علاقاتها بالنخب الحزبية ، من جهة أخرى تطرقت هذه الدراسة الى الانتماء السياسي للجمعيات وهذا مورد مهم في دراستنا هذه ،وكذلك إستفدنا من هذه الدراسة في كيفية إستخدام المنهج التحليل الوصفي وطريقة إجراء المقابلة مع رؤساء نخب المجتمع المدني .

**2 – دراسة بعنوان : العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر** – الواقع والتحديات"[1] ،وهي دراسة من إعداد عبد الناصر جابي بحيث جاءت مركزة على طبيعة العلاقة ونوعيتها بين البرلمان والمجتمع المدني بكل ما يميزها من نقاط قوة وضعف من خلال القراءة القانونية من قبل البرلمان الجزائري بالتركيز على عمل اللجان البرلمانية .

**محاور الدراسة** : الباحث عبد الناصر جابي في دراسته هذه تطرق الى محاور وعناوين جد مهمة والتي يمكن القول أنها ساعدتنا في الجانب النظري وحتى الميداني وبالضبط في التحليل العلاقة ، فقد تناولت هذه الدراسة بالمحاور التالية:

– المجتمع المدني وبداية الظهور .

1 – عبد الناصر جابي : **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق** ، مجلة الوسيط .عدد 06 .السداسي الثاني. 2006

- المجتمع المدني في الدستور الجزائري ،وإطار القانوني الجديد .

- المجتمع المدني بين النص والممارسة الفعلية .

- علاقة المجتمع المدني (الجمعيات والنقابات ) بالبرلمان .

**عينة الدراسة** : يقدم لنا الباحث نموذجين عن المجتمع المدني في الساحة الجزائرية وهما الجمعيات والتنظيمات النقابية .

**منهج البحث** : الدراسة تناولت المجتمع المدني في سياقه التاريخي وفي سياقه السوسيوسياسي لذا فالمنهج المتبع في هذه الدراسة وعلى حسب تقديرنا هو منهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الوصفي بالاستعانة بدراسة الوثائق والنصوص القانونية .

**نتائج الدراسة** : رغم أهمية ومركزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات، وذلك كضرورة وكمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر، خاصة في ضوء بروز شعارات مثل الديمقراطية وجها لوجه والديمقراطية الجوارية، إلا أن الدارس والمهتم بسياسة النخبة الحاكمة في الجزائر تجاه النشاط الجمعوي يلاحظ أن هذه السياسة يشوبها الكثير من القصور،كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة، بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية .وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وحصر النشاط الجمعوي في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها من المعيقات.

**مدى الاستفادة من الدراسة** : الدراسة نابعة من المجتمع الذي نود دراسته والتقرب منه وهو المجتمع المدني الجزائري وهذا من شانه له صلة ببحثنا خاصة بالنسبة للمتغير التابع لدراستنا ،فالمتتبع لدراسات وكتابات وأبحاث عبد الناصر جابي يجد جلها تدرس المجتمع المدني لا سيما منها هذه الدراسة التي هي بين أيدينا ،لذا فقد ساعدتنا هذه الدراسة في بناء الجانب المنهجي ورسم الفصل الأول والمتعلق بالمجتمع المدني وظهوره في الدولة الجزائرية ،خاصة فيما يتعلق بالقراءة القانونية والتشريعية ومن خلال التركيز على تموقع المجتمع المدني في الدستور الجزائري .

وقدمت الدراسة حوصلة جد مهمة على خصوصية وهوية المجتمع المدني الجزائري وهذا له صلة وأهمية في دراستنا . أما بالنسبة للجانب الميداني فجابي في دراسته تم معاينة الجمعيات والنقابات ،ودراستنا هذه كذلك جاءت مركزة على مثل هذه التنظيمات ،بالإضافة الى أن عبد الناصر جابي خرج بإستنتاجات وتحاليل والتي ستفيدنا في القراءة السوسيوسياسية والقراءة القانونية لممارسة المجتمع المدني .

**3- دراسة بعنوان : المجتمع المدني الجزائري الوجه الأخر للممارسة الحزبية"**[1] ،هذه الورقة تحاول مقاربة حالة مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات تحديدا في الجزائر وطبيعة العلاقة المتوجسة والحذرة بين الجمعيات والأحزاب.

**محاور الدراسة** : الدراسة إنطلقت من محورين المحور الأول بعنوان : المجتمع المدني الجزائري: الوجه البائس للممارسة الحزبية في الجزائر: الباحث تناول في هذا المحور المفاهيم والعناصر الأساسية للمجتمع المدني ،وتطرقت الدراسة كذلك إلى سيرورة الجمعيات في الجزائر . والمحور الثاني بعنوان :الأحزاب والجمعيات في الجزائر أية علاقة؟؟ الباحث تطرق الى طبيعة ونوعية العلاقة التي تجمع بين الجمعيات والأحزاب الجزائرية .

**نتائج الدراسة** : تشير نتائج الدراسة الى نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات في ممارسة نشاطها مع الاحزاب الجزائرية وفق المحاور التالية:

-العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.

-الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور و شريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.

-استفادت الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.

-لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.

-الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.

-لازالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج.

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي التحالفي الحالي منمط ومندمج ويعبر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية ف إن الحراك الجمعياتي لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس.

ثمة ملمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات وهو ذلك التداخل الذي يمكن التعبير بثنائية- الجمعيات السياسية الحزبية – و-الأحزاب الجمعوية – وهو تلك العلاقة الزبائنية القائمة على المصلحة بين – من يدفع ماليا -ومن ينتفع سياسيا – ومن يحترف إعلاميا .وتعد – الزبانية السياسية – احد الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى انثروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في المواصفات التالية :

تبادل الخبرات – العلاقات الأسرية – تبادل رمزي بدافع – إيديولوجي – الحياة السياسية المحلية .

- إن الزبائنية (clientship- clientelism ) شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية حيث تم" استلزام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية." ما يلاحظ بهذا الصدد أن كثيرا من أرباب النقابات،

1 - بوحنية قوي : **المجتمع المدني الجزائري الوجه الأخر للممارسة الحزبية** ،مجلة مغاربيات (المغرب الموحد ) ،العدد :11 ،01 فيفري 2011 .

وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد، إن تفشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل ليجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي.

في الواجهة المقابلة يمكن الحديث عن وجود نقاط مضيئة في التجربة الجمعوية الجزائرية تظهر في ما يلي:

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات .
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني.
- استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها ولكن تبدو عملية تطوير العلاقة بين الجمعيات والبرلمان —المشكلة على قاعدة التنافس الحزبي — مسألة أكثر من مهمة، وهي يمكن تبني بعض المقترحات المهمة كما يلي: - يعد البرلمان بمثابة النواة السياسية البنائية للحراك الحزبي للجمعيات، غير أنه وفي غياب النص القانوني الذي يتيح لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات والنقابات والرابطات من المشاركة البرلمانية في عملها التشريعي لم يمنع من بروز ممارسات حاولت أن تلتف حول القانون وتقوم ب إيجاد تفسيرات له سمحت في بعض الحالات من مشاركة الجمعيات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، إن هذه الممارسة سمحت بالاستماع إلى رؤساء الجمعيات الوطنية في الغالب باعتبارهم — خبراء - ليظهر على الركح السياسي نوع — من الاختزال السياسي — يتم بموجبه حصر الجمعية في رئيسها وتحويل هذا الأخير إلى خبير لتتمكن اللجنة المتخصصة من الاستماع له، إن هذا الموقع السياسي — غير الرسمي —جعل الجمعيات تتنافس من خلال رؤسائها مع خبراء مهنيين— أساتذة جامعة — باحثين — متخصصين — يمكن أن يكون بعضهم من مسئولي المؤسسات الإدارية والاقتصادية الرسمية ذات العلاقة بالملف القانوني المطروح للنقاش، وهو ما يحول منظمة المجتمع المدني - في الجزائر إلى أداة للتنافس— الريعي — مع خبرة المؤسسات الرسمية.

أمام المجتمع المدني الجزائري مجال خصب لتحويل البرلمان إلى ساحة ديناميكية لبناء البرامج وتعزيز النظام ألتشاركي الحزبي يمكن لهذه الجمعيات أن تتحول إلى مكتب داخلي للجماعات المحلية لإثارة النقاش في القضايا ذات الأهمية المستقبلية والإستراتيجية للأمة مثل:

- الأسس المذهبية والسياسية لمجلس الأمة.
- الجوانب التنظيمية لعمل البرلمان.
- انخراط الجزائر في المنظمات الدولية الإقليمية.
- تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.
- تأطير وتكوين الناخبين والمنتخبين.
- إدارة شؤون الدولة والمجتمع - دور الوساطة .

**مدى الاستفادة من الدراسة :** تعتبر هذه الدراسة جد مهمة مقارنة مع الدراسات الأخرى لان موضوع الجمعيات والاحزاب هو موضوع دراستنا ،وعليه فقد إستفدنا من هذه الدراسة بالخصوص في الجانب الميداني الذي قدمته الدراسة من حيث طبيعة العلاقة هذه الاستفادة ساعدتنا في التحليل السوسيولوجي وبالتركيز على العلاقات الزبوناتية وواقعها .

**مناقشة وتقييم الدراسات السابقة :**

**أ –جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :** لقد كان لهذه الدراسات السابقة أثر كبير في وضع ملامح هذه الدراسة وتوجيه مسارها، وذلك بفضل ما قدمته من خلفية نظرية وتصور أمبريقي للموضوع المجتمع المدني وتوجه منهجي، ويمكن إبراز مجالات الاستفادة كما يلي:

– قدمت هذه الدراسات على المستوى النظري كما ورصيدا ثريا من المعارف النظرية والتحليلية التي ساعدت على فهم أفضل لموضوع المجتمع المدني واستيعاب مختلف أبعاده وجوانبه.

– كما ساهمت هذه الدراسات على المستوى المنهجي في وضع المحاور الأساسية التي يرتكز عليها البناء المنهجي لدراستنا هذه وخاصة فيما تعلق بناء وبضبط إشكالية الدراسة وتساؤلاتها ، وكذلك تحديد منهج الدراسة، واختيار أدوات جمع البيانات المناسبة، إلى جانب أسلوب تحليل البيانات الميدانية.

– وعلى مستوى النتائج فقد ساهم هذا الكم من الدراسات الذي يعتبر محكا مرجعيا تمت الاستعانة به في مناقشة نتائج الدراسة، ومقارنتها بما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة، تحقيقا بذلك لمبدأ التراكم العلمي.

**ب – العلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة (جوانب الاتفاق والاختلاف) :** على الرغم من الاستفادة الكبيرة التي قدمتها الدراسات السابقة لهذا البحث إلا أن لكل دراسة خصوصياتها التي تميزها عن غيرها، فهذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في بعض النقاط وتختلف عنها في أخرى، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه النقاط كما يلي:

**–من حيث الهدف من الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى فهم موضوع ممارسات المجتمع المدني وعلاقته بالنخبة السياسية الحزبية على مستوى الدولة الجزائرية ، وقد سبق لنا تقسيم هذه الدراسات فمنها من له علاقة بموضوع المجتمع المدني ومنها ما يتعلق بالنخبة السياسية الحزبية ومنها ما يتعلق بالعلاقة بينهما ، فمعظم هذه الدارسات إعتمد على جمع مادة علمية أمبريقية من خلال النزول إلى الميدان واتصال الفعلي بمؤسسات المجتمع المدني ، وجمع بيانات ميدانية، وهو ما يتفق فيه مع دراستنا، في حين اهتمت بعض الدراسات بالدراسة النظرية والأمبريقية المكتبية دون دراسة ميدانية.

**–من حيث المناهج المعتمدة:** تتفق هذه الدراسة مع جل الدراسات السابقة في تبني المنهج الوصفي التحليلي، وإن استعانت بعض الدراسات السابقة بالإضافة إلى ذلك بمناهج أخرى كالمنهج التاريخي الذي استخدمته هذه الدراسة وكذلك معظم الدراسات.

**–من حيث أدوات جمع البيانات:** تتفق هذه الدراسة مع أغلبية الدارسات السابقة وذلك في تطبيق أدوات جمع البيانات المختلفة، اعتمادا على الاستمارة كأداة رئيسية، بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة .في حين لم تستخدم بقية الدراسات أية أداة باعتبارها دراسات نظرية لم تنزل إلى الميدان.

**صعوبات الدراسة** : هناك بعض الصعوبات التي صادفناها في مسيرة إجراء هذه الدراسة الميدانية ومنها ذهنية وعقلية بعض الفاعلين في مؤسسات المجتمع المدني ورغم مستواهم ووعيهم النقابي الجمعوي لم يتجاوبوا مع الدراسة وموضوع البحث فالبعض منهم كان ينظر لبحثنا نظرة الإستخباري والبعض منهم لم يقيمنا ولم يستقبلنا أصلا ،وهذا ربما يعمم على البحث السوسيولوجي في الجزائر ،ومن جهة أخرى كذلك تلقينا صعوبات وهي التنقل عبر الولايات المراد إجراء الدراسة في النقابات المتواجدة فيها .

# ثانيا- الإطار النظري للدراسة

# الفصل الأول
# النخب السياسية والنخبة الحزبية في الجزائر

- **تمهيد**

**المبحث الأول : النخب السياسية الحزبية وممارساتها في الجزائر**

المطلب الأول طبيعة النخبة السياسية الحزبية مفهومها ووظائفها

المطلب الثاني سيرورة النخبة السياسية الحزبية الجزائرية

**المبحث الثاني : النخبة السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية في الجزائر**

المطلب الأول تشكيلة النخبة السياسية الحزبية الجزائرية

المطلب الثاني النخبة السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية

- **خلاصة**

**تمهيد** : تهتم السوسيولوجيا بدارسة الأحزاب السياسية Political Parities بوصفها موضوعا رئيسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي، ولا يمكننا إنكار الجهود التي بذلها علماء الاجتماع السياسي في مجال تصنيف وتحليل الأحزاب السياسية، كما أن علم الاجتماع السياسي يتمتع الآن برصيد لا بأس به من الدراسات المتعلقة بالأحزاب السياسية.

ويمكن تناول هذا الفصل من خلال المحاور التالية :

مفهوم النخبة السياسية الحزبية ووظائفها

سيرورة وممارسات النخبة السياسية الحزبية في الجزائر

تشكيلة النخبة السياسية الحزبية الجزائرية

النخبة السياسية الحزبية وعلاقتها بممارسات التنظيمات الجمعوية

## المبحث الأول : النخب السياسية الحزبية وممارساتها في الجزائر

### المطلب الأول طبيعة النخبة السياسية الحزبية مفهومها ووظائفها :

**أولا- النخبة السياسية الحزبية ومفهومها** : جاء تعريف الموسوعة السياسية للأحزاب السياسية " بأنها مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها ،وهم يرتبطون ببعضهم وفقا لقواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل"[1] . ولنفهم هذا الموضوع بصفة جيدة كان علينا التطرق إلى مختلف هذه التعاريف بداية من التعريف اللغوي : " فالحزب لغة جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد، يدعو إليه، و منهج يلتزم به لتحقيق أهدافه"[2] ،إذن فالحزب هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص ،يشتركون حول مبادئ معينة ،ويختلفون مع الأخر للوصول إلى أهداف خاصة . وقد إخترنا بعض التعريفات منها:

- "بنيامين كونستوا " Bengamin Constont " : الأحزاب السياسية "هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"[3]
- جون جيكال واندري اوريو" Jean Giquel et André Hauriou " إن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"4 .
- " جورج بيردو G.Burdeau " : الحزب السياسي بقوله " هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"5 ، وبصدد تعريف وفهم الحزب السياسي، يمكن إعطاء عدة منظورات وهي:

**1 - النخبة السياسية الحزبية من المنظور الليبرالي** : يركز الفكر الليبرالي في تعريفه للحزب السياسي على الناحية العملية والممارساتية، والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار. فمنطلقات النظرية الليبرالية تربط الحزب بالإطار البرلماني، وترى أن نشأة الأحزاب تبدأ من داخل البرلمان أو من خارجه، تشمل التعريفات الأحزاب من هذا المنظور هي التي توجد في بيئة تضم أكثر من حزب واحد تجري بها منافسة انتخابية أي أنها تنحاز إلى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية، والتي يهدف الحزب منها إلى مجرد الوصول إلى السلطة في ظل تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى.

**2 - النخبة السياسية الحزبية من المنظور الماركسي** : يعرف الحزب بأنه" تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي." ويعرف الحزب الشيوعي بأنه" طليعة الطبقات الكادحة التي

---

1 - عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري : **الموسوعة السياسية** ، مجلد7 ،بيروت،لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994،ص :228 .

2 - إبراهيم مصطفى و آخرون : **المعجم الوسيط** ، ط2 ، تركيا، دار الدعوة، 1989 ،ص: 170 .

3 -Marcel Prelot ,**Science Politique**,(P.U.F. Paris, 1967), P224,

4 - Jean Giquel et André Houriou ;**Droit Constitutionnel et Institutions Politique**. Paris, France:1985;p228

5-Burdeau G, **Traite de Science Politique**, Cite par. Menouni (A): Droit Constitutionnel.P141.

تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصل إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"[1]، فمفهوم الحزب في الفكر الاشتراكي و الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب ،والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي فالحزب،في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو"طليعي" في الطبقة ،وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

**3 - النخبة السياسية الحزبية في الفكر السياسي العربي** : المعطى العربي في تعريفه للحزب السياسي يكاد يقترب ويتداخل مع الفكر الليبرالي، فنجد علماء السياسة يقدمون عدة تعريفات أبرزها :

- سليمان الطماوي، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها" جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"[2] .

- رمزي طه الشاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها،ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها"[3] .

- سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة "[4] .

- إيهاب زكي سلام فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه" مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة "[5] .

- أما أسامة الغزالي يعرف الحزب السياسي على انه ": اتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي و المحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها ، بواسطة أنشطة متعددة ، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة"[6].

**4- مفهوم الحزب السياسي في الدستور الجزائري** : يعرف الحزب السياسي في الدستور الجزائري بالتركيز على أهداف الحزب ، حيث جاء في الأمر المؤرخ رقم :79- 09 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في المادة الثانية من قانون الأحزاب السياسية" يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية

---

1 - طارق فتح الله خضر: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي** ، دراسات مقارنة ، لبنان، (ب.د.ن)، 1986 ،ص :40 .

2 - سليمان الطماوي : **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي** - دراسة مقارنة- لبنان، دار الفكر العربي،ط :5، 1996 ، ص.ص : 07. 62 .

3 - رمزي الشاعر: **الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة** ، القاهرة، دار النهضة ، 1979 ،ص : 104 .

4 - سعاد الشرقاوي : **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2 ، 1982،ص:200 .

5 - إيهاب زكي سلام : **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** ،القاهرة، عالم الكتب، 1983 ، ص:262 .

6 - أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ،1987،ص:20 .

من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ، دون ابتغاء هدف يدر الربح "[1]، من خلال التعريف السابق نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يشر إلى الكثير من النقاط التي تخص الأحزاب السياسية واكتفى بذكر هدف الحزب و البرنامج السياسي الذي يلتف حوله أعضاء الحزب ، كما انه لم يتطرق لموضوع علاقة الأحزاب السياسة بالصحافة ولا بالرأي العام ،نفس الشيء بالنسبة للتعاريف التي جاءت في الفكر اللبرالي والفكر الماركسي إذ لم تشر إلى الأساليب التي تحقق بها الأحزاب السياسية أهدافها ، و كيفية حصولها على السلطة و العمل على كسب تأييد ومساندة الرأي العام و استعمال وسائل الإعلام و الاتصال للتأثير في هذا الأخير. من خلال هته المداخل الفكرية نعرج بمدلولات الحزب فمعظم الباحثون يجمعون عليها وهي :

**المدلول التنظيمي** : أي تعريف الحزب باعتباره تنظيما، ومن رواده : أوستروغورسكي، ميتشلز، دوفارجيه "الذي يقول عن الحزب السياسي بأنه " ليس مجموعة فحسب، وإنما عدد من الجموعات، أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد (فروع، لجان، جمعيات محلية ) و مرتبطة بمؤسسات تنسيقية"[2] ، وفي نفس السياق تقريبا يقول أندريه هوريو أن " الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني و محلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة"[3].

وبالرجوع إلى مسالة التنظيم كمتغير هام في تعريف الأحزاب السياسية بل ممارستها ، فإن ميشال أوفرلي Michel Offerlé في كتابه"الأحزاب السياسية" يعطي منظورين اثنين لتعريف الحزب السياسي، ويتناول المتغير المتعلق بالتنظيم كأهم عامل في هذين المتغيرين، ويعتبر تعريفا مقيدا، في حين هناك التعريف المفتوح الذي يركز على المتغير الوظيفي"[4] ، فالتنظيم مهم في هيكل الحزب لكنه غير كاف، وهذا ما جعل بيار بريشون Pierre Bréchon يحدد أربعة معايير تعرف بواسطتها الأحزاب، أهمها :

ضرورة توفر تنظيم مستمر، وأيضا توفر تنظيم كامل يشمل المستوى الوطني والمحلي، ثم فتح السلطة وممارستها على هذا النطاق، وإمكانية فتح السلطة تتطلب البحث عن الدعم الشعبي خصوصا في الدوائر الانتخابية كعنصر أخير، وهو ما يعطي خاصية الفاعل للحزب السياسي"[5]، وترتكز مجموعة من العناصر الأساسية في أي تنظيم حتى نطلق عليه بأنه حزب سياسي وهي:

-العنصر البشري : وهم أعضاء الحزب الذين يشكلون العضوية في الحزب، وبدونهم لا يمكن أن يتواجد الحزب.

-عنصر التنظيم : ويرتكز أساسا في تحقيق الالتزام والانضباط وإتباع نظام الحزب.

---

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية :عدد 12 ، مارس 1997 ، ص : 03.

2-Jean charlot, **les partis politique**s, 2e édition paris : Armond colin, 1971 . p46 .

3 – أندريه هوريو : **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ، ط2 ، ج2 ، تر : علي مقلد و آخرون، لبنان :الأهلية للنشر و التوزيع،1988 ،ص :242 .

4 -Michel Offerlé, **Les parties politique**s, Paris : Presses Universitaire de France, 2ème édition, 1987, pp18, 21 .

5 -Pierre BRECHON, **Les parties politiques**, Paris: Editions Montchrestien, 1999, pp17, 18.

-الهدف : وهو الغرض أو الأغراض المعنوية والمادية التي يوجد من أجلها الحزب ويعمل على تحقيقها وترتكز أساسا في برنامجه، وسياسته واتجاهه الإيديولوجي.

-عنصر الوسيلة :وهي الأدوات التي تستعملها جماعة الأعضاء داخل الحزب للوصول إلى الهدف أو الأهداف المسطرة"[1].

**المدلول الإيديولوجي** : أي تعريف الحزب بالنظر إلى المبادئ والأهداف التي يعتنقها أعضاؤه، ومن أنصار هذا المفهوم إدموند بيرك، E.Burk الذي يعرف الحزب من هذا المنطلق على أنه : هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة، إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا"[2]، ونجد كذلك جورج بيردو Georges Burdeau الذي يقول عن الحزب أنه "كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، و بحثا عن إمتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة"[3].

**المدلول الوظيفي**: بحيث ينظر أنصاره إلى وظائف الحزب كـــأساس لتعريفه ومنهم ريمـون آرون R.Aron "[4] ، الذي يقول عن الحزب يقول" بأنه تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الإحتفاظ بها "[5]، وفي هذا السياق يقدم يقدم دافيد David Apter تعريفا يقول فيه " أهم وظيفة للحـزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، وتلمس إحتياجات الناس، ونقلها أي الإحتياجات إلى الأجهـزة المسؤولـة، و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين"[6]، وبالمثل يصوغ كولمان وروزبرج تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها : "اتحادات منظمة رسميا ، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول أو الحفاظ على السيطرة الشرعية سواء بشكل منفرد ، أو بالتآلف ، أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة "[7].

ففي النظم المعاصرة نجد الحزب كموروث غربي مقترنة بالديمقراطية إلى أبعد الحدود، فوجودها يستدعي توّفر الأحزاب، وهذا ما دعى بالعديد من الباحثين- في هذا الحقل - أمثال كلسن Kelsen وأيزمن Esmein وغيرهم، إعتبرو أن توفر الديمقراطية يستدعي توفر الأحزاب، ولا حديث عن هذه الديمقراطية في غياب الأحزاب السياسية، والتي لا تستطيع أن تؤدي نشاطها إلا في بيئة ديمقراطية"[8]. فالمدلول الاصطلاحي للأحزاب السياسية، متعدد ومتنوع، وقد عرف تعريف الحزب السياسي باختلاف

---

1 – علي زغدود: **الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر** :التجمع العربي الإسلامي، الجزائر، 1993، ص ص10 11 .

2 – يوسف أحمد كشاكش: **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، مصر، منشأة المعارف، 1987 ، ص :533.

3 – الأمين شريط: **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، . 1998 ص: 242

4 – نبيلة عبد الحليم كامل : **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982 ، ص،ص : 80،71 .

5 – – نبيلة عبد الحليم كامل : **نفس المرجع**، ص:78.

6 – **نفسه** ، ص : 79 .

7 - James S. Coleman and, Carl Rosberg, eds., **Political Parties**:. and National lntegration in Tropical Africa (Berkeley, Calif . University of CaIifornia Press,1966), p. 2.

8 – نبيلة عبد الحليم كامل : **مرجع سابق** ، ص:07 .

التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات والاتجاهات ، باختلاف منظور الباحثين ورجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا إلى طبيعة الظاهرة الحزبية وممارسة الفعل الحزبي .

وفي نظم الحكم الديمقراطية الغربية يعني الحزب مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تصل بأعضائها إلى مراكز الحكم، وبذلك تسيطر على أعمال الحكومة أو توجهها، والحزب السياسي بالمعنى الغربي أن تسيطر على جهاز الحكومة وسياستها، ولهذا لا يعترف دعاة هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخرى التي تحاول الوصول إلى الحكم بطريق آخر عن طريق الانتخاب، كما لا يعترفون بنظام الحزب الواحد.

وفي نظم الحكم التعددية Pluralistic تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة يكون لديها القدرة المناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت في عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس.

**ثانيا- النخبة السياسية الحزبية ووظائفها** : توجد بعض الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة ، أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

**1-تحاول تحقيق التكامل القومي** : في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية و اجتماعية واقتصادية و ترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

**2- إنتاج و اختيار النخبة السياسية :** يتفق الجميع أن الأحزاب السياسية تهدف من خلال نشاطها السياسي إلى الوصول للسلطة أو البقاء فيها، لكنها في ذات الوقت مدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة،وتدفع هذه لمدرسة بأنجب طلابها إلى الساحة السياسية ليتعرف عليهم الناخب، ويرافق هذه الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المرشحين أو الإطارات السياسية، وتبدأ هذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنه المكان المناسب لتلقين الأفراد الذين ستوكل لهم مسؤوليات سياسية ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكد من كفاءاتهم، و في نهاية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب أو أكفأ لتولي مهام سياسية أمام الهيئة الناخبة، ويخضع هذا الانتقاء إلى تدرج المسؤوليات داخل الحزب، فالحزب عبارة عن جهاز يساعد المواطن على اختيار ممثليه، وفي أغلب الأحيان يقوم الحزب بدفع المتمرسين في صفوف الحزب و من له مكانة تجعله يفرض نفسه في الحياة السياسية، فعملية التأهيل السياسي التي يقوم بها الحزب ضرورية لنجاحه واستمراره"[1].

**3- تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع** :وهي من بين الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه، وإشعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية، هذه العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى إلى تجاوز غياب روح المسؤولية عند عامة الناس فالأحزاب تقوم بدور مهم لإعداد المواطن سياسيا و تساهم في توعيته، كما تضعه في التوجه العام الذي يتبناه الحزب من القضايا المطروحة من خلال برنامج محدد ومن خلال

1 -Jean Baudouin , **Introduction a la science politique** ,3é édition, paris : Dalloz, 1992. P :72.73.

عمل سياسي يتماشى و الواقع، و تسعى الأحزاب لإيصال ذلك عبر قنوات معينة تجعل من الحزب شبه منظمة إعلامية تقدم للجماهير مختلف المعلومات، وأثناء هذه العملية تقوم بتدليس و تزيين المعلومات بما يتوافق مع مصالحه بشرط أن لا تتجاوز هذه العملية حد أدنى تصبح فيه المعلومات خاطئة أو كاذبة الأمر الذي قد يفقد الحزب مصداقيته أمام المواطن ومن تم فقدان دوره كوسيط، وتتجلى أهمية تكوين الرأي العام في كونها تلزم الفرد على الأقل عند ممارسة حقه الانتخابي بتحديد مكانه من الجماعة"[1].

**4-الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية** :يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه بهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه، أما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة وإما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام و بقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية " fonction tribunitienne " حسب جورج لافو لأنه يسعى إلى رفع مطالب المواطنين إلى أعلى هيئة حاكمة، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة -وهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد، ومن تم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة منظمة وفعالة، وسعيا إلى أكبر درجة من الفعالية يقوم الحزب بتجميع مختلف المطالب التي يهيكلها في قالب سياسي معبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد، وهذا يكون أحد عوامل استقرار النظام السياسي، وواقع الحال أن أهداف الحزب تتماشى مع أهداف المواطن، ولهذا الغرض تقوم الأحزاب باستطلاع الرأي العام للاقتراب من المواطن ومطالبه"[2].

**5-التعبئة السياسية** : وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، في النظم السياسية لتعبئة التأييد لسياساتها من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وعلى رأس تلك المؤسسات الأحزاب السياسية، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس ويلعب الأحزاب دور الوسيط.

ويربط البعض بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا فهته الأخيرة تهتم بأداء الأحزاب وغيرها لهذه الوظيفة، مقابل عدم اهتمام النظم الديمقراطية لها معتمدة في ذلك على أمرين أولهما الشفافية التي تحكم تقريبا كافة سلوكيات تلك الأحزاب، ثانيها رفض الأحزاب السياسية المعارضة — خاصة القوية منها -لوظيفة التعبئة والحشد لصالح الأحزاب التي هي في السلطة، على انه رغم ذلك فان الاتجاه العام هو قيام الأحزاب السياسية بغض النظر عن شكل نظم الحكم الكائنة فيه بأداء تلك الوظيفة، خاصة إزاء نشر القيم والمبادئ ذات الوفاق العام"[3]، فهذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر و خاصة في الوطن العربي ، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معا، و لقد استخدمت

---

1 - Pierre Brechon ,**Les partis politiques**, France édition Montchrestien, 1999. p 75.

2 -Jean Baudouin ,**opcit**, p 74. -

3 - ياسين ربوح : **الأحزاب السياسية في الجزائر، التطور والتنظيم**، منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2010 ، ص ص: 37 38 .

الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة. التعبئة السياسية جوهرها تعظيم التأييد و المساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن المشاركة السياسية جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات و القرارات ومراقبة عملية تنفيذها .

**6- إضفاء الشرعية** : الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين و التأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها"[1].

**7- الضبط والسيطرة :** ففي عديد من دول العالم الثالث و بخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد، أو في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط و السيطرة على المجتمع.

**8-تكوين المواطنين سياسيا :** تساهم الأحزاب السياسية في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة ، وذلك بهدف توجيه الأفراد نحو وجهة سياسية معينة تتفق مع توجيهات الأحزاب، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات في الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي نظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة. ويبدو أن الأحزاب السياسية في الدول النامية تلعب دورا يقترب إلى حد كبير من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، فإذا سلمنا بأنه هناك تخلفا في نظم هذه الدول، فإن الحزب سوف يصبح أكثر من مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، إن الحزب يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس، وان يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ويقترح البرامج القومية، وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التنشئة السياسية مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك النسق الفكري السياسي دائما يصب في مصلحة الحزب فقط "[2] .

**9- التنمية** : تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة، وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم ناهيك عن قيام الأحزاب بدور

1 – علي الدين هلال دسوقي: **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، المجلس الأعلى للجامعات القاهرة ، 1999 ، ص ص :183 184 .

2 – مولود زايد الطبيب : **علم الاجتماع السياسي**، ط :1 ،ليبيا ،جامعة السابع من ابريل ،2007، ص:171 .

مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمان، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة[1]"،بالإضافة إلى : – أن الأحزاب تعتبر كقنوات لتوزيع الموارد و المنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

– المشاركة في صنع القرار و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها، إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية و هامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.

وأكد ألموند باول على أهمية الأحزاب ودورها من حيث قيامها بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع "[2]، ويمكن تلخيص أهمية الأحزاب في النقاط التالية:

– إن الأحزاب تعتبر كوسيط بين عامة الشعب ومختلف المؤسسات السياسية.

– محاولة إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في البحث عن الحلول للمسائل المطروحة والمشاركة في صنع القرار،ومحاولة إدارة النشاط السياسي على أساس التنافس السلمي للمساهمة في عملية التداول على السلطة.

– كون الأحزاب أفضل التنظيمات التي تحاول تطبيق الديمقراطية والتداول على القيادة داخلها انطلاقا من برامجها وقوانينها الأساسية ومختلف لوائحها ومؤتمراتها ولقاءاتها،ومحاولة نقل تلك الممارسات إلى المؤسسات السياسية.

– تبرز من المكانة التي تأخذها في الأنظمة السياسية التنافسية القائمة على المشاركة في صنع القرار السياسي بواسطة إتاحة الفرصة للمناضلين للتعبير عن مختلف الانشغالات ومحاولة تقديم الخدمات للمواطنين،ولكن بوجود التشريعات الدستورية التي تمنحها الشرعية والاستقلالية وتضبط نظامها .

**10– الأحزاب كفاعل في المؤسسات السياسية**: يتمثل الدور الرئيسي للأحزاب السياسية في سعيها للوصول إلى الحكم لتحقيق أهدافها من خلال مؤسسات السلطة العليا التي تتمحور في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، غير أن الأحزاب قد لا تتمكن من الوصول إلى الحكم ، وهنا لا يكون أمامها سوى التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة وهو ما سيتوضح في الآتي:

**أ – دور الأحزاب في المؤسسة التشريعية**: انطلاقا من القاعدة الديمقراطية فإن البرلمان هو المشرع الأصيل وممثل الشعب الرسمي، وبتطور الأحزاب السياسية التي أدت إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد في جماعات برلمانية Groupes parlementaires أصبح الحزب رابطة الاتصال الأيسر للنواب مع الشعب الذي يختار مرشحيه عبر الانتخابات من أجل أن يمارسوا السلطة السياسية باسمه ولحسابه "[3] .

وتقوم الأحزاب السياسية بدورها التمثيلي في البرلمان من خلال انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتنظيم نشاط البرلمانيين المنتمين إلى الأحزاب انطلاقًا من وساطتها في انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني وبطريقة التمثيل النسبي بالقائمة ومنه فإن كل حزب يحصل على عدد من المقاعد بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قوائمه، مما يشكل جماعات برلمانية

1 – نعيم إبراهيم الظاهر : **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1 ، الأردن، 2010 ، ص :159 .

2 – بلقيس أحمد منصور : **الأحزاب و التحول الديمقراطي** ، مكتبة مدبولي ،ط1 ، القاهرة ، 2004 ،ص :22 .

3 – سعاد الشرقاوي : **الأحزاب السياسية أهميتها–نشأتها–نشاطها**، القاهرة، مركز البحوث البرلمانية، 2005 ،ص:39.

متعددة"[1]،وهو الأمر الذي شهده النظام السياسي الجزائري بعد الانتخابات التشريعية لعام 1997 التي شكلت جماعات برلمانية متعددة بفوز عدة أحزاب بمقاعد متفاوتة داخل البرلمان.

**ب –دور الأحزاب في المؤسسة التنفيذية** : بعد الانتقال إلى عصر التعددية والديمقراطية أرادت الأحزاب السياسية أن تطرح نفسها في العمل السياسي وفي عضوية الهيئة التنفيذية، إلا أن قوة البنية التنفيذية شكلت حاجزا أمام الحزب للوصول إلى السلطة، وهو الأمر الذي دفع بالأحزاب للمحاولة إلى الوصول للمكانة الرئاسية بتقديم مرشحيها للانتخابات الرئاسية التعددية التي شهدتها الجزائر سنة 1995 ، ولكن ذلك لم يمنحها تولي منصب رئاسة الجمهورية إذ عاد الفوز للمترشحين المستقلين مما دفعها إلى إدخال تعديلات قانونية على قانون الانتخابات لكي تسمح لممثلي الأحزاب باستلام محاضر الفرز ونسخ من القوائم الانتخابية، وهو ما انتهى بصدور مرسوم رئاسي رقم :04-01 -المؤرخ في: 07-02-2004 لتوجيه الإطار القانوني الذي تجرى فيه الانتخابات بدرجة أكبر من الحرية والنزاهة"[2] .

أما بالنسبة للتشكيلة الحكومية في الجزائر تزيد من صعوبة انفراد الحزب بالحكم لعدم إمكان حصوله على الأغلبية البرلمانية، مما يجعل إشراك الأحزاب الممثلة في البرلمان في الحكم عن طريق الائتلاف الوزاري والذي يتم بدعم أحد الأحزاب القوية في البرلمان يتمكن رئيسه من تشكيل وزارات توزع على هذا الائتلاف بالنظر في مدى أهميتها ونسب مقاعدها في البرلمان"[3].

**ج –دور الأحزاب في المعارضة:** يعتبر دور الأحزاب ضروري في تأكيد المعارضة وإمكانية التغيير السلمي للحكام وعدم استبداد حزب معين أو فئة قليلة بالحكم أو احتكار السلطة، الأمر الذي عملت به النظم الغربية الديمقراطية باعتبارها أن المعارضة هي المكمل الطبيعي للحزب الحاكم، إلا أن هذه الأخيرة تختلف في درجة قوتها باختلاف النظام الحزبي، ففي النظام الثنائي نجدها تتميز بتماسكها بخلاف الأمر في نظام التعددية الحزبية كالجزائر إذ تتميز بضعفها وعدم تماسكها لتوزعها بين عدة جهات"[4] ، وعدم قيام جهاز واحد بوظيفة المعارضة، ونظرا لحداثة الممارسة الحزبية كسائر الوظائف السياسية منذ دستور1989 والتي أكدها دستور 1996 في المادة 42 ، فلاتزال تعاني أغلب التشكيلات الحزبية من مشاكل داخلية مما أثر سلبا على استقرارها وعلى أدائها السياسي. وبالرغم من هذا إلا أن الأحزاب السياسية استمرت في الظهور لمحاولة سد الفجوة ما بين الامتداد الاجتماعي والتطور السياسي من خلال دورها الضروري في تعزيز الممارسة الديمقراطية"[5] . وفي إطار ما سبق يتضح لنا جليا أنه لا يمكن تأطير عمل الأحزاب السياسية، فهي تمتلك برامج سياسية واقتصادية مختلفة، ولها فلسفة خاصة تستخدمها لإدارة السلطة والمجتمع في مختلف المجالات، الأمر الذي دفع إلى بلورة تنظيمات المجتمع المدني بأدوارها المحددة في معالجة المشاكل المطروحة أمامها، بحيث تشكل محورا أساسيا في مراقبة وتقويم أداء السلطة.

---

1 – موريس ديفرجيه : **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر: جورج سعد، ط8 ، (د.ب.ن) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص:8.

2 – محفوظ العشب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون، 2001 ، ص-ص:176-180 .

3 – نعمان أحمد الخطيب: **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2004 ،ص:4.

4 – نبيلة عبد الحليم كامل: **مرجع سابق** ، ص-ص :70-71 .

5 – جير الدم بومبر: **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية** ، تر: محمد نجار، الأردن، دار النسر للنشر والتوزيع،1999، ص:132 .

**المطلب الثاني تشكلات وممارسات النخبة السياسية الحزبية في الجزائر**: في هذا المطلب سنركز على أهم محطات تشكيل وتبلور الأدوار السياسية التي شهدتها أطياف النخب الإيديولوجية المثقفة في الجزائر المعاصرة، انطلاقا من تاريخ نشوء الحركة الوطنية مرورا بالثورة إلى مرحلة بناء (أو إعادة بناء) الدولة"[1].

**أولا- ميلاد الحركة الوطنية** : يجمع الباحثون على نخب الحركة الوطنية نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية – نجم شمال إفريقيا- وفي الأوساط الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الرافعة لسياسة الإصلاح ممثلة في المحافظة على أسس التعليم الإسلامي التقليدي ،وتحصين المجتمع وصيانة معايير حياته التقليدية في التصدي للتأثيرات الخارجية ،ويجمع الباحثون إلى أن النخب ذات الأصول الإجتماعية المتوسطة التي إنحازت إلى الحركة الوطنية ،لم تلعب سوى دورا ثانويا في هته المرحلة بالضبط كون أن أغلبيتها كانت واقعة تحت تأثير الثقافة الفرنسية "الحركة الإندماجية والتي تشكلت نتيجة انبهارها بالديمقراطية والثقافة الباريسية ،والتي إكتست فيها طابعا إصلاحيا يبدأ بالبحث عن بدائل ومعايير إجتماعية أخرى قابلة للإندماج وسط الثقافة الكولونية ،وينتهي بإحداث نوع من الحوار والمصالحة والمساواة مع الأروبين. ضمن هذه المرحلة يمكن التمييز بين ثلاثة أطياف:

– الوطنيون الثوريون ( نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب).

– الإصلاحيون ( جمعية العلماء المسلمين )

– الإندماجيون : حيث عرفت هذه التيار نخبتين :

_ نخبة إندماجية ليبرالية طالبت بتحقيق حق تقرير المصير، ثم تحولها إلى المطالبة بالمساواة وبعض حقوق الإندماج ،وسار في درب هذا الاتجاه إندماجيون آخرون فيما بعد برئاسة جماعة من النخبة المثقفة باللغة العربية والفرنسية ،ومن البورجوازية الصغيرة أمثال فرحات عباس وابن جلول.

_ نخبة إندماجية شيوعية ذات إتجاه يساري تضم مجموعة كبيرة من المهاجرين العمال والتي ظلت على إرتباط بالحزب الشيوعي الفرنسي وبالنموذج السوفياتي ،يقترب خطاب هذه النخبة من الليبرالية في ضرورة تبني الثقافة الاستطانية وإعتمادها كمنطلق لبناء دولة جزائرية جديدة"[2] .

وقد مثلت هذه الأطياف حسب المرجعيات الفكرية، المقتربة أو المبتعدة عن بعضها البعض الرحم الذي ولد النخب الإيديولوجية – المثقفة، وصياغة الخطابات الإيديولوجية حول مشروع المجتمع واستراتيجيات تنفيذه، وهناك مشروعان متمايزان: المشروع الاستقلالي : مثله من جهة الوطنيون – الثوريون الذين ناضلوا سياسيا للانعتاق من حظيرة فرنسا، ومن جهة أخرى الإصلاحيون الذين عملوا على إعادة صياغة الإنسان الجزائري المسلم وفق خيار استبعاد المواجهة الفورية لحساب المقاومة الاجتماعية على صعدها العقائدية والتربوية.

– المشروع الاندماجي : مثلته النخب التي تشكلت من رحم النظام المدرسي الفرنسي أساسا، الذي طالب بالمساواة في المواطنة أو إقامة مجتمع شيوعي ولا يهم الفضاء الحضاري. والملاحظ، أنه على الرغم من اختلاف الأهداف والوسائل أوهما معا

1 – عبد الله زبيري : **مرجع سابق** ، ص : 44 ، (بتص) .

2 – **نفس المرجع** ، ص ص: 44 45 .

فإن علاقات النخب المتمايزة فكريا والمتنافسة إيديولوجيا، كانت تتسامح في حالات وتتساند في حالات أخرى، إذ كانت بفعل نوعية الاستعمار والقهر الممارس توجه جل جهدها نحوه"[1]. ولم تعرف حركة النشاط السياسي للنخب الجزائرية خطا ثابتا، فقد تراجعت مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، بسبب حالة الإنسداد التي عرفتها الحياة السياسية وحالة التضييق على الممارسة ومصادرة الحقوق السياسية الأساسية، والتي تم التعبير عنها من خلال الكثير من الممارسات القمعية الإستعمارية كالإعتقالات والنفي، مما أفرز لدى جزء من هذه النخب حالة من الإحتقان والشعور بعدم الثقة في التجربة السياسية، وولد لديهم القناعة بفشل المسار السياسي التفاوضي، ودفع بهم نحو تبني العنف الثوري كحل بديل وواقعي للمسألة الوطنية"[2] .

**ثانيا- مرحلة الثورة التحريرية** : تمخض عن اندلا ع الثورة من قبل نخبة الوطنيين – الثوريين بطريق مباشر، فإن مختلف شرائح المجتمع وعلى رأسها النخب الإيديولوجية المثقفة التحقت أو ألحقت بمشروع المجتمع الذي صاغه بيان أول نوفمبر 1954، خاصة وأنه مثل أرضية مشتركة، بعد سقوط تبريرات المشروع الاندماجي التي برهنت أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية أنه وهم . ففي هذه المرحلة، وإن لم تكن مثالية، إلا أن تشكلت هيئة موحدة لقيادة الثورة مثل المرحلة الجنينية لشكل الدولة، ورسم معالم نظام الحكم المستقبلي، فإن التعامل الناجح مع الأحداث، إذا اعتمدنا على سلم النتائج، أمكن من هيكلة النخب الإيديولوجية – المثقفة في صياغة مشروع المجتمع أو في مستويات إستراتيجية التنفيذ مع ملاحظة أن إصلاح الأخطاء أو مراجعة القرارات أجل أو همش قضايا مثل الصراع :عسكري – سياسي، التنافس داخل- خارج، أبجديات القيادة : كاريزمية – جماعية، والتي طفت على السطح مباشرة بعد الاستقلال"[3]. ففي هذه المرحلة ظهرت ما يسمى بالنخبة الجديدة وهم الزعماء التاريخين الذين أعلنوا إندلا ع الثورة في أول نوفمبر،وكذلك إطارات جيش التحرير فإنهم ينتسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع هذه النخبة الصغيرة التي صاغت إديولوجية خاصة في ظروف الحرب من خلال إتصالها بمجموعة الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح هذه الثقافة تشكلت نتيجة شعبوية وثورية نخبها الإجتماعية والسياسية التي ترى بان الصراع ضد الإستعمار لا يجب أن تكون على أساس طبقي بل على أساس مجهودات الشعب"[4] .

فالخيار الثوري الذي تم تبنيه بعدما تبين فشل المشروع السياسي التفاوضي، أعاد بشكل أو بآخر تشكيل ساحة النخبة السياسية الوطنية وفق أسس جديدة، حيث تمخض عنه تقدم النخبة التي تنحدر من أصول أكثر ريفية وشعبية وإحتلالها مواقع متقدمة في هرم العمل السياسي، إيذانا على بداية مرحلة جديدة تولى فيها جيلا جديدا من النخبة زمام المبادرة والتوجيه، مرحلة إقترن فيها العمل الحزبي بالعمل السري واللاشرعية التي عبرت عن نفسها تنظيميا في وجود واجهة شرعية، تمثلت في

1 – نعمان عباسي : **الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر** ،مجلة الباحث الاجتماعي ،العدد :10 سبتمبر 2010،(ب،م،ن) ،ص :119 .

2 فيصل فرحي : **الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر – دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي** ،أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والإتصال ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم علوم الاعلام والاتصال ،2012-2013 ،ص : 198 .(غ منش) .

3 – نعمان عباسي : **مرجع سابق** ، ص :119 .

4 – عبد الله زبيري : **مرجع سابق** ، ص ص: 45 46 .

حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وأكثر من جهاز آخر في السر"[1]، فالنجاحات المتتالية التي أحرزها الخيار العسكري الثوري في أرض الواقع، خلال حرب التحرير بقدر ما عمق القناعة بعقم الخيارات السياسية التي تبنتها الحركة الوطنية سابقا، بقدر ما وضع هذه الخيارات ومن وقف وراءها من النخب أمام جملة من الإتهامات بالمهادنة للإستعمار وقلة الحس الثوري والقفز على مصالح الشعب لتحقيق مصالح شخصية، وهو ما أعاد إنتاج نوع من" الذليلية "للسياسي والحزبي في علاقته بالعسكري أثناء وبعد ثورة التحرير الوطني"[2] . هذه الوضعية خلقت واقعا جديدا، تتحكم فيه النخب الوسطى التي نشأت داخل الجيش بشكل مطلق في الوضع الميداني"[3]، حاسمة بذلك النقاش الذي دار حول علاقة السياسي بالعسكري وأولوية هذا عن ذاك، بعد أن وصل الصراع ذروته في مرحلة ما، وأنذرت الخلافات بنسف المشروع الوطني، وليس من الغريب أن تعيش هذه النخب العسكرية ذاتها صراع حول قيادة الثورة، فجملة الإختلافات والتباينات الفكرية والإيديولوجية التي ورثتها جبهة التحرير الوطني عن حزب الشعب وعن الحركة الوطنية عموما وما سبقها ، شكلت عاملا مساعدا على وجود إنقسامات في الرؤى حول مسار الثورة، ومسار الدولة المستقلة فيما بعد، كيف لا والنخبة الوطنية ذاتها قد تكونت بمزيج أيديولوجي متنوع :وطنية موحدة ، نزعة إسلامية، رؤية سياسية صحيحة، فقر ثقافي، وبقايا إشتراكية أو ماركسية إقتصادية موروثة عن نشأتها في أحضان الحركة العمالية الفرنسية الباريسية في العشرينيات"[4].

بقي أن نذكر أن فترة حرب التحرير يعد المرحلة التاريخية في تشكل النخبة السياسية والنخبة العسكرية وتشكل الدولة الجزائرية يعد إسترجاع السيادة ،ومصير بناء الدولة المستقلة سيكون مرتبط ومرهون بممارسات هذه النخبة.

**ثالثا- مرحلة الاستقلال** : مع الخيار السياسي، الذي تمخض عن أزمة صيف 1962 ، والمتمثل في الحزب الواحد ذو التوجه الوطني الاشتراكي حيث طمح أصحابه لإدماج مختلف النخب الإيديولوجية – المثقفة تحت مظلته، فإن النتائج المحققة يمكن النظر إليها من جانبين:

النتائج الإيجابية : وقد برزت من خلال الحفاظ على الوحدة وإخماد فتنة الحرب الأهلية، وتجنيد الجهود من أجل البناء.

النتائج السلبية : وتمثلت في تدجين النخبة وفتح المجال أمام الوصولية، هدر القدرات الفكرية والمهارات التي استبعدت أو انسحبت، الإبقاء على المسائل المصيرية معلقة وفي مقدمتها مشروع المجتمع غير المكتمل والذي بقي يؤول في كل مرحلة بين اشتراكي، إصلاحي، أو ليبرالي؛ وبالنظر إلى الأزمة الراهنة يمكن الوقوف على الجذور التاريخية لأسبابها من عدم حسم الخيارات المصيرية ومن خلال كبح النخب الإيديولوجية– المثقفة على لعب دورها دون تهجينها أو تمييعها في استراتيجيات مرحلية"[5].

---

1 - Mouhamed Harbi, **le FLN Mirage et Réalité** :**des Origines a la Prise du Pouvoir 1945-1962**, Enal-Naqd, Alger,1993.

2 - Abbas Ferhat, **L'indépendance Confisquée**, **Flammarion**, Paris,1984.

3 - Mouhamed Harbi, **Naissance D'une Hégémonie** :Vers L'année de Métier, Temps Modernes,Octobre1977,PP.183-184.

4 - Frantz Fanon, **Les Damnés de la Terre**, Maspéro, Paris, 1978, P.72.

5 - نعمان عباسي : **مرجع سابق** ، ص: 120 .

**رابعا- مرحلة تشكل الدولة ونظام الحزب الواحد** : بعد الاستقلال ودخول الجزائر فترة الخيار الأحادي الذي تم فرضه من قبل النظام السياسي ،لم تستقر النخبة لتجد نفسها في دوامة صراع مع النخب العسكرية التي أصرت على إحتكار التمثيل السياسي للشعب .

إن ما حدث في الجزائر في الفترة هذه بالذات يؤكد أن عملية التحولات التي تشهدها المؤسسة العسكرية بعد الإستقلال إذ تطمح المؤسسة العسكرية إلى لعب دور مستقل وقائد عندما تقوم بإسناد الحكم إلى رجل مدني فان ذلك لا يعني أنها تمنحه حرية التصرف دون الرجوع إليها ،فهي تخشى أن يعرض ذلك وحدتها ومصالحها للخطر ،إذ وبحكم بنية تفكيرها ومهنتها تتحرك وفق ما تمليه عليها نزعتها القتالية التي من خلالها تتعامل مع باقي الأطراف ،وفي المقابل فإن الحكم المدني يدرك تماما هذه المخاوف ويعي جيدا تطلعات قادة الجيش فيضطر إلى البحث عن المواليين داخل هذه المؤسسة أو خارجها للحصول على أرضية توفر له حرية المناورة "[1] ،و من جهة أخرى محاولة إستبعاد أعضاء الأحزاب القديمة ،وهذا يجد تفسره في الخلافات السياسية التي ورثتها جبهة التجرير الوطني عن حزب الشعب . حيث سادت هذه الخلافات والتوترات السياسية في الدولة الجزائرية المستقلة إبتداءا من الصراع الذي حدث داخل النخبة الحاكمة في صائفة جوان 1962، والذي أدى إلى إبعاد كل المعارضة وتحت شعار الأحزاب عادت من جديد تلك النظرة الضيقة للمجتمع التي تقدم الجماعة على الفرد زمن هذا المنظار لم يعد هناك مجال لطرح مشكلة التحالفات ،واعتبرت التعددية عقبة في طريق وحدة الشعب الجزائري . وبقيت هذه النخبة السياسية تؤثر على بنية النسق السياسي العام بسيطرتها على توجهات البنية التحتية لإنجاز مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية ومن حزب جبهة التحرير الوطني سلطة مهيمنة تتضمن تحقيق أهداف الثورة الإجتماعية الأمر الذي جعلها تعرف تصادما إنقساما مع نخبها السياسية إلى أن أصبحت عبارة عن حركة إجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها تتصف الخلافات والصراعات على السلطة داخل قياداتها، هذه الخلافات أنتجت إنعكاسات خطيرة على مستقبل النخبة السياسية والدولة الجزائرية التي خرجت من الاستعمار والتي يمكن تقديمه من خلال النقاط التالية :

- التحالف المؤقت بين الجيش وجبهة التحرير الوطني 1963-1965 ،والتي حاول فيها الرئيس أحمد بن بلة الإنفراد بالسلطة ومحاولة إبعاد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني ،زاد هذا كله من تعميق الأزمة والخلافات على مستوى أجهزة الدولة ومؤسساتها التي ضلت عاني من إختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات المخولة وتشابكها من جهة ، وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى .

- مجلس الثورة 1965-1978 الحرص فيه على إبقاء الدولة بصيغة الطابع الشمولي والأحادي كإطار تستمد منه الشرعية جعل قيادة مجلس الثورة تقوم بعملية ضبط لممارسة السلطة والحد من كموح قوى سياسية معارضة للنمو داخل النظام أو من خارجه ،وتثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طلائعي وهمزة وصل بين الشعب والحكومة .

1 - نور الدين زمام: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2002 ، ص :88 .

– نشأة الأحزاب السياسية مع بداية الثمانينيات برزت من جديد منادية بالمشاركة السياسية في الحكم وطرح بدائل جديدة ونماذج سياسية وإيديولوجية للنظام السياسي في لجزائر ، هذه البدائل عكست التوجهات كما عكست أدبيات ومواقف لنخبة السياسية المبعدة والمنشقة عن النسق الأحادي السياسية للقوى الموازية والرافضة لإيديولوجية الحزب الواحد "[1]. ومع أن الخيار الأحادي لم يمنع تجمع النخب المعارضة في تشكيلات حزبية سرية كحزب الطليعة الإشتراكية الذي يعتبر كإمتداد للحزب الشيوعي، وجبهة القوى الإشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد، وأيضا حزب الثورة الإشتراكية وعلى رأسه محمد بوضياف، وكذا بعض الجمعيات الدينية وأهمها جمعية العلماء المسلمين، إلا أن السيطرة التي فرضتها نخبة الحكم على مفاصل الحياة السياسية وتسخير إمكانات الدولة لمنع أي نشاط سياسي معارض بإستخدام مختلف الوسائل بما فيها الوسائل غير السياسية كالعنف الجسدي، العنف بإستخدام القوة العسكرية، الإختطاف– التوقيف– التعذيب، التهديد"[2]، أفقد هذه الأحزاب قوتها وأفرغ مشروعها السياسي من أي تأثير جماهيري.

إن هذه القوى المنشقة عن الحزب الواحد عملت على تمثيل مواقعها في إطار تشكيلات سرية وبتوجهات سياسية متعددة لكنها متعارضة ومتصارعة فيما بينها ،والتي ستظهر فيما بعد خلال التجربة الديمقراطية في شكل أحزاب سياسية رسمية تطالب بالمشاركة السياسية في الحكم والدعوة إلى ضرورة طرح نماذج سياسية وإديولوجية بديلة لمستقبل النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الدولة الجزائرية "[3].

لقد أتاح الفراغ الذي تركه غياب أحزاب معارضة بالشكل الحقيقي، من "شخصنة" الحكم وبسط هيمنته على الحياة السياسية وعلى مفاصل الدولة المستقلة، وأخذت بذلك ترتسم صورة مغايرة لمفهوم مشاركة النخب في بناء النظام الديمقراطي الذي كانت تنادي به وتعتمده جبهة التحرير الوطني في مواثيقها الرسمية قبل وأثناء الثورة، وإستبدل مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية بمشروع مبني على أساس الأحادية الفكرية وحكم النخب المهيمنة التي تشكلت من مجموعة من العسكريين الذين قادوا الثورة التحريرية، مما أدى إلى إستبعاد النخب السياسية والدينية المتشكلة خلال مرحلتي نضال الحركة الوطنية والثورة، وحل محلها الجيش المؤسسة المركزية القوية التي راحت تجند ما تبقى من هذه النخب لبناء واجهة سياسية ومدنية تخدم أفكارها الأحادية.

أكثر من ذلك عملت النخبة الحاكمة في الفترة البومدينية على محاصرة المشروع السياسي الوحيد المنافس والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، وإستخدمت كل الوسائل لتقزيم دوره وإضعافه، والحول دون إستقطابه للنخب المثقفة والفكرية، بل وتحويله إلى وسيلة ترقية إجتماعية مهنية، ومرادفا حقيقيا للإنتهازية[4]"، والواقع أن الحياة السياسية ومنذ الإستقلال إلى غاية تبني الخيار الديمقراطي نهاية الثمانينات من القرن الماضي، لم تكن البتة مسرحا حقيقيا لدوران النخبة السياسية، فعلاقات القوة

---

1 – عبد الله زبيري : **مرجع سابق** ، ص ص47 48 .(بتص) .

2 - Saïd Nacer Boudiaf Et Autre, **Elites Algériennes** : **Histoire et Conscience de Caste**,**Des** Guerres Puniques Aux Guérillas Isllamique, APIC , Alger, 2004,P.81.

3 – عبد الله زبيري : **مرجع سابق** ، ص: 49 (بتص) .

4 - Kamel Bouchama, **Le FLN a–t–il Jamais eu Le Pouvoir 1962–1992**,El Maarifa , Alger,1995.

والسيطرة والتوجيه هي السمة الغالبة على إدارة الحكم، والمبدأ – الوطني الثوري – هو المبدأ الثابت في علاقة النظام الحاكم بالنخب، وبمختلف المجموعات الإجتماعية، التي يسمح لها فقط بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة"[1]، وحتى وإن شهدت هذه المرحلة بعض فترات من الإنفتاح السياسي وبعض المحاولات لتطعيم النظام بنخب لا تنتمي إليه، خاصة في حكم الرئيس السابق الشاذلي بن جديد، فإن هذا لم يكن ليتعدى عملية تزيين واجهته التي راحت تتآكل شيئا فشيئا، ومحاولة إمتصاص الضغط الشعبي المتزايد جراء غلاء المعيشة وتدهور الإقتصاد الجزائري بسبب إنخفاض سعر البترول .فالنظام في حقيقته كان محكوما بقبضة النخب العسكرية السياسية التي نجحت في توسيع دائرة نفوذها في مختلف القطاعات خاصة منها الإستراتيجية وتمكنت من تقلد المناصب الحيوية داخل الحكومات المتعاقبة وإدارة حزب جبهة التحرير الوطني وأعلى تنظيمات الجيش وكبرى الهيئات الدبلوماسية. ولعل هذا ما يفسره وجود طبقية نخبوية داخل نظام الحكم نفسه، فعلى الرغم من تشكل نخب موازية كنتيجة لإتساع الهياكل الإدارية والإقتصادية التي فسحت المجال للإرتقاء داخلها وبلوغ قمة مستوياتها الإدارية وتولي مهمات إدارية وإقتصادية واسعة النطاق، بالإستناد إلى مستوى وطبيعة التأهيل المكتسب وبالخصوص التكوين الجامعي وبعض القدرات الشخصية، مما أتاح لهم تكوين مكاسب مادية معقولة و رصيد هائل من العلاقات الإجتماعية، إلا أنها ظلت تعيش على الهامش ولا تشارك فعليا في وضع الإستراتيجيات الكبرى، التي تفردت بها النخب السياسية العسكرية وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه وإن كانت النخب المنحدرة من خلفية سياسية وبالخصوص من حزب جبهة التحرير الوطني، أو من خلفية عسكرية هما المنتفعان الأساسيان برصيد الشرعية الثورية المنبثقة عن حركة الكفاح الثوري، والمستفيدان من هذه الشرعية في التفرد بالحكم، فهذا لا يعني أنهما كانا على مسافة واحدة من القرار السياسي، فدخول عالم النخبة عن طريق الحزب الواحد لا تمكن من بلوغ المكانة التي يتيحها دخول هذا العالم عن طريق المؤسسة العسكرية .نفس النظرة الطبقية التي يمارسها النظام داخله بين نخبه السياسية والعسكرية تنعكس على علاقته مع باقي النخب، وبالخصوص النخب المثقفة من الجامعيين والفنانيين، الذين لم يجدوا ووفقا لهذه المعيارية النخبوية من الإكتفاء بلعب أدوار ثانوية"[2].

وكذلك تراكمات الوضع السياسي المتسم بالإحتكارية للحياة السياسية وللسلطة، وغياب أفق تنموي إقتصادي، عجلت المطالبة بالتغيير، حيث ومع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي برزت إلى العلن أصوات تنادي صراحة بإجراء تغييرات جوهرية في النظام، عكست توجهات مختلف القوى السياسية الرافظة للمسار الإحتكاري الأحادي، وعبرت بوضوح عن أدبيات ومواقف النخب السياسية المختلفة سواء المبعدة أو المتواجدة خارج دائرة الحكم، وكذا المنشقة عن النسق الأحادي والمنسحبة مع كل المنظمات السياسية والإدارية له، والموجودة وسط فئات إجتماعية وسياسية رافضة لعملية إستمرار تجاوز النسق

1 - Jean Leca, **Un Etat Victime de Son Succés**, Autrement, Vol.20,No :38, mars1982,PP.104-105 .

2 - فيصل فرحي : **مرجع سابق** ، ص :201 .

السياسي والثقافي الجزائري المتعدد"[1]، وهي نفس المطالب التي عبرت عنها الحركة الإحتجاجية بشكل عنيف في أكتوبر 1988،ومن جملة هذه المطالب التي تم تبنيها في إطار دستور 1989 شكلت منطلقا حقيقيا لمرحلة تعددية، إستطاعت من خلالها النخب السياسية أن تبني لنفسها كيانات سياسية حزبية، مستغلة في ذلك هامش الحرية الكبير الذي ميز قانون الأحزاب 1990 ، والذي من خلاله عبرت مختلف التيارات السياسية بوضوح عن خلفيات أيديولوجية وفكرية مختلفة وأحيانا متباينة، عكست إستمرارية الصراع الفكري، وأبانت عن بداية مرحلة أعيد فيها من جديد إنتاج صراع النخب وفق متغييرات جديدة. وبالفعل، وبعد أن كان من المتصور أن تعمل التجربة التعددية على إيجاد حلول للمسائل السياسية المتراكمة التي عرفتها الدولة الوطنية بعد الإستقلال، وخاصة مسألة الشرعية ومشاركة النخب بتنوعاتها الفكرية والقيمية في الحكم وفي الحياة السياسية إجمالا، بما يعطي تنوعا وثراءا للتجربة السياسية، أفرزت هذه التجربة خاصة في بداياتها الأولى نخب سياسية بمواصفات محددة سوسيولوجية ثقافية وجهوية، وأكسبت شرعية جزئية للنظام تعتمد على أسس إيديولوجية بنجاح نسبي في جو يتسم بعدم إكتراث إجتماعي"[2] .

وبالإستناد إلى الشرعية المهترئة للنظام، وظفت النخب المعارضة وخاصة منها الممثلة للتيار السياسي الديني والتيار الثقافي البربري خصائص الثقافة السياسية الشعبية السائدة، والمعادية لمظاهر السلطة المركزية لتزيد من إستقطابها الشعبوي وتوظفه في تأجيج الصراع القيمي من جهة وتعميق الشرخ بينها وبين هذه السلطة من جهة أخرى، ما نتج عنه حركة إنشطارية واضحة في الشارع الجزائري راحت تنتقل في أشكال تعبيرها مع الوقت من الطابع السلمي إلى طابع أكثر عنفا، وتتخذ مكانا لها في الجامعات و تدير حربها الكلامية على صفحات الجرائد التي تحولت بفعل الإستقطاب منابر لمختلف هذه التوجهات. وفي هذا الخصوص، تهمنا الإشارة إلى أن النخب السياسية ذات المنطلقات الثقافية الفكرية التي كان من المفروض أن تحمل على عاتقها مهمة الحفاظ على الطابع السلمي لعملية الإنتقال الديمقراطي، وأن تشيع حالة من النقاش الحضاري حول طبيعة الدولة المرتقبة، وبالخصوص حول قبول الآخر، وتتسامى عن الوقوع والإنزلاق في دائرة العنف اللفظي أو الفكري، راحت هي نفسها تخضع لعملية الإستقطاب السياسي وتصبح أداة للتوظيف في معركة مواقع سواءا بين مختلف الإتجاهات السياسية، أو داخل حتى هذه الأحزاب المتصارع قيادتها على الزعامة، وهذا مما يفسر إستهدافها بشكل أساسي في مرحلة العنف الدموي التي شهدتها الجزائر مع توقيف المسار الإنتخابي بداية من سنة 1992 وغير خاف الأثر الكبير الذي تركته هذه المرحلة العنيفة والدموية على الواقع السياسي الجزائري، وخصوصا النخبة السياسية، التي تغيرت منطلقات توزيعها، لثنائية( إئتلاف حكومي- معارضة) بدل التوزيع التقليدي المبني على أساس تيارات سياسية بعينها( إسلامي -وطني -علماني) ،بحيث شهدنا إنتقال بعض النخب السياسية في بداية حكم الرئيس بوتفليقة من أقصى المعارضة إلى الحكومة، كما عرفت الساحة السياسية

1 - Amar Ouerdane, **La Question Berbère Dan Le Mouvement National Algérien 1962-1980**,Alger, épigraphe,1993,PP.183-198

2 - عبد الناصر جابي: **الإنتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر،الجزائر، 1998 ، ص: 137 .

تكتلات لم تكن متوقعة، بين فرقاء سياسيين كان جلوسهم في طاولة واحدة يعتبر أمرا غريبا إن لم يكن مستحيل في فترات سابقة ،هذا يؤشر بوضوح على التغيرات التي عرفتها النخب السياسية الجزائرية على المستوى الفكري، فالتجربة الغنية التي مرت بها هذه الأخيرة خلال مرحلة التعددية السياسية وخاصة فترة الأزمة السياسية وما صاحبها من عنف، جعلتها تعيد صياغة أفكارها حول منطلقاتها بالأساس وحول التعامل مع الآخر، حتى ولو كان هذا الآخر يختلف معها في المنطلقات، ولعل التكتل السياسي الذي جمع كل من حركة مجتمع السلم وحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لهو دليل واضح على التغييرات الحاصلة في تفكير هذه النخب"[1].

## المبحث الثاني : النخبة السياسية الحزبية والحركة الجمعوية في الجزائر :

**المطلب الأول تشكيلة النخبة السياسية الحزبية في الجزائر:** قبل التطرق الى مفهوم النخبة الحزبية لا بد من الإشارة الى الحد الفاصل أو الإشكال بين موقع المجتمع المدني من النخبة الحزبية ، فهناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني ، إلا أن هناك من يستبعد ا لأحزاب السياسية Larry Diamond ، والذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة ، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي، وفي ذلك يقول":أن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات، مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراته على أن تقدم بأداء وظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية"[2] ،ويؤكد Adam,ELBACK ، بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط"[3] ،إلا انه من شروط التعددية السياسية وجود الأحزاب السياسية من جهة ومن جهة أخرى إذا كانت الديمقراطية لا تتشكل إلا بتوفر أحد أبرز مبدأ لها وهو التعددية الحزبية وإذا كنا نعترف بهذا، كان علينا أن لا ننسى ونجهل الأدوار الفاعلة التي تؤديها الأحزاب داخل أي دولة إذ أنها تعمل على غرس في ذهنية المواطن والسياسي روح التسامح والحوار والاحترام وتقبل روح النقد والسماع لرأي الأخر .وهي من أبرز الأهداف التي وجد من أجلها المجتمع المدني. على اعتبار أيضا أن الأحزاب السياسية تعتبر —في الغالب – الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي بادرت أيضا إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها ،وبإمكان الحزب السياسي — أو يفترض — أن

1 – فيصل فرحي : **مرجع سابق** ، ص: 203

2 – فتيحة مرابط : **المجتمع المدني في العالم العربي** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن من حول المجتمع المدني وتنمية الدولة، الجزائر، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005 ، ص: 04.

3 -Adam,ELBACK : **La Société Civile en Afrique** :**La réalité et les défis** ,dans Le Rôle de la société civile dans le Développement de l'état,8eme Colloque International, Algérie ,université D'adrar,20-22 novembre 2005,p2.

يعوض الأفراد والجماعات في كثير من أوجه التعددية "[1]،التي تتطلب ثقافة سياسية على مستوى الجماهير تتولد بالتنشئة السياسية والإعلام والتوعية والمشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي على مستوى النخب، في إطار احترام دقيق للمبادئ الدستورية كما تعتبر الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية"[2]، فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية .فبمجرد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، بدأت الأحزاب السياسية تودع ملفات اعتمادها لد ى وزارة الداخلية ليصل عددها إلى 52 حزبا سياسي في نهاية سنة 1991 ، ويرجع هذا العدد الهائل في كمية الأحزاب إلى التساهل الذي أبداه المشرع بشأن شروط إنشائها، والذي سرعان ما تراجع عنه المشرع في دستور 1996وقانون الأحزاب الصادر سنة 1997 كما أن هذا التزايد، ظاهرة طبيعية، تعبر بوضوح عن درجة ورغبة الأفراد في الحرية والديمقراطية على حد تعبير يوسف بن خدة لأحد الجرائد"[3] ، والذي أكد على ضرورة المحافظة على هذه الحرية التي تعتبر مكسبا إلا أنه صرح أيضا قائلا (قد يؤدي سوء استغلاله إلى الفوضى والعودة إلى الدكتاتورية ) . ومهما يكن من أمر فإن التعددية الحزبية قد أصبحت واقعا معاشا، وأدت إلى إفراز تشكيلات سياسية متباينة الطروحات، حصرها في اتجاهين اللائكي والإسلامي، من حيث الإيديولوجية، في حين يذهب البعض إلى إدراج تيار ثالث هو التيار الوطني، ويتحدد انتماء الحزب لأي اتجاه من الثلاثة بخطابه السياسي الذي لا يخرج عن تصورات ثلاث حسب الدكتور سعد الدين إبراهيم"[4] .

-المدرسة الرافضة لكل ما هو غربي.

-المدرسة القابلة لكل ما هو غربي.

-المدرسة الموفقة بين ماهو غربي وما هو تراثي.

ومنه وجب علينا في هذه الدراسة أن تبين خارطة الأحزاب السياسية وتشكيلتها في الجزائر على اختلاف توجهاتها في الجزائر فقد وجدنا عدة تصنيفات من قبل الباحثين في هذا المجال ، فمنهم من قسمها إلى :

- أحزاب السلطة - أحزاب الموالية للسلطة - أحزاب المعارضة للسلطة .

ومن الباحثين من قسمها إلى :

-الأحزاب السياسية المؤثرة - الأحزاب السياسية المجهرية (محدودة التأثير) .

---

1 - أحمد شكر الصبيحي : **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000 بيروت ، ص : 101.

2 - **نفس المرجع** ، ص : 10 .

3 - جريدة الأفق، الصادر بتاريخ : 30 أكتوبر1991.

4 - سعد الدين إبراهيم : **مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، مجلة العربي، العدد : 337 السنة 1990 ، ص :22 .

ومنهم من قسمها إلى :

- أحزاب كبيرة (العريقة) - أحزاب صغيرة .

وعلى العموم ، فالأحزاب الكبرى تتميز تجربتها التاريخية والمعاصرة بعدة خصائص، إذ أنها ظلت هي المهيمنة على الساحة السياسية من خلال كونها ممثلة في البرلمان بأغلب المقاعد، وأيضا في أغلبية المجالس المحلية الولائية والبلدية، كما تتميز بكونها ترتكز على قاعدة شعبية واسعة متباينة من حزب إلى أخر، باعتبارها أحزابا جماهيرية وشعبية منفتحة في بيئتها السياسية والاجتماعية، ولهذا فهي تعمل على جمع أكبر قدر ممكن من الأعضاء في صفوفها، والعضوية فيها سهلة الاكتساب، كما تتجه نحو المشاركة الفعلية لأعضائها في تسيير الشؤون الداخلية، عكس أحزاب الأطر التي تستهدف المحافظة على الصفوة الحزبية فيها، فهي تهتم بالجانب النوعي على الجانب الكمي"[1]، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ساهمت في تدعيمها لتحقيق فاعلية سياسية كبيرة، واحتلالها لمواقع مهمة ضمن الخارطة الحزبية، وأهمها؛ الامتداد التاريخي لها أثناء فترة حكم الحزب لواحد، منها حزب جبهة التحرير وبعض أحزاب التيار الإسلامي، واستفادتها من التجربة السياسية والتنظيمية لبعض مؤسسيها ومناضليها أثناء فترة النشاط السري، بالإضافة إلى اعتمادها على برامج انتخابية وخطاب سياسي يمس أغلب شرائح المجتمع الجزائري، واعتمادها على تنظيم محكم وموارد تعبئة فعالة، وانتشار نشاطها الحزبي بفضل مصادر التمويل المتعددة ، وبناءا على التقسيمات فقد ركزت دراستنا هته في تصنيف خارطة الأحزاب السياسية الفاعلة إلى ثلاث تيارات هي :

- أحزاب التيار الوطني
- أحزاب التيار الإسلامي
- أحزاب التيار العلماني .

## أولا- الأحزاب السياسية الكبيرة :

**1 - أحزاب التيار الوطني** : لقد شكل التيار الوطني على مر العقود الماضية أحد أهم الأعمدة السياسية للسلطة في الجزائر سواءا في عهد الأحادية الحزبية أو في عهد الإنفتاح السياسي وما ميزه من تعددية حزبية اختلفت من حيث مرجعيتها وخطاباتها وأدوات عملها، وبالعودة إلى التيار الوطني فهو يتشكل اليوم من عدة أحزاب"[2] ، وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي ،بوصفهما أحزاب السلطة ،اللذان يعملان على الدفاع عن السياسات الحكومية وتعبئة الجماهير حول خياراتها ،وهما يقومان بإعداد وتقديم قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الإنتخابية ،ويخضع الحزبان إلى قرارات الحكومة بعض النظر عن

1 - محمد السويدي : **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه** ، لجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1990، ص ص: 100 102 .

2 - رياض هيولي : **التيار الوطني الطرف الحاضر بقوة في المعادلة السياسية المقبلة** ، صحيفة صوت الأحرار اليومية، الجزائر، العدد:4357،09 جوان2012 ، ص:03.

التجاذب الحاصل داخلها في إطار التنافس وصراع الأجنحة والكتل على قيادة الحزبين ،وفي مقابل هذه المهام يستفيد الحزبين من عدة إمتيازات تتمثل أساسا في الفوز في المناصب سياسية وإدارية عالية وذلك في إطار المنطق الريعي الذي يطبع كل من الممارسات السياسية في البلاد"[1] ،وتفتح هذه الإمتيازات الرمزية والمادية المجال الواسع لقيام علاقات مبنية على أساس الزبائنية ،وتسخير موارد الدولة لتأمين الدعم المحلي والتأثير في نتائج الإنتخابات ،فتتحول العملية السياسية في إطار هذا المنطبق إلى نظام لإنتاج نخب مدججة وخاضعة ،ولا تعمل على رفع الإنشغالات الإجتماعية للمواطنين إلى مؤسسات الدولة وإنما يتنافس هؤلاء المترشحين لنيابة الأمة من أجل ترقية وضعيتهم الإجتماعية ،وتحسين أوضاعهم المالية وغالبا ما يحكم هذا المنطق مجريات الأمور التنظيمية والسياسية داخل هذا الحزبين"[2].

**أ- حزب جبهة التحرير الوطني:** ترجع نشأة هذا الحزب إلى تاريخ اندلا ع الثورة الجزائرية في الفاتح من شهر نوفمبر من عام، 1954، في الوقت الذي فشلت مختلف التيارات الأخرى في توحيد رؤيتها للقيام بالعمل الثوري"[3] ،وقد تم الاتفاق على تحويل الجبهة إلى حزب سياسي حاكم بعد الاستقلال، حيث تم إقصاء مختلف التيارات الأخرى، لاسيما التيار الإسلامي والعلماني انذاك، وقد شهدت فترة حكمه منذ عام1963 إلى غاية 1988 فترة الحزب الواحد عدة تطورات سياسية وتنظيمية، أثرت في سيرورة النظام السياسي الجزائري، وأهم هـذه التطورات"[4].

-مع بداية عام 1963 ؛ عرف الحزب عدة خلافات وانقسامات سياسية وإيديولوجية، نتج عنها عدة إقالات واستقالات، مست بعض الشخصيات المؤسسة ، من أمثال : محمد خيضر ورابح بيطاط، وشملت هذه الخلافات عدة قضايا، منها؛ التركيبة التي يجب أن يكون عليها الحزب، وشروط انعقاد المؤتمر وعلاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية.

---

1 -Ahmed MAHIOU , **Remarque sur l'évolution du système politique algérien** , (congrès international de étudiants africain, sous la direction scientifique d'ARDA ), Barcelone (Espagne) du 12 au 15 janvier 2004).

2 - Mohamed HACHMAOUI , **"la Représentation politique en Algérie entre médiation clientaire et prédation** 2'revue française de science politique, février 2003 p 152.

3 – رشيد بن يوب: **الدليل السياسي 1999** ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي ،1999 ،ص :63 .

4 – بن عمير جمال الدين :**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب خلال تجربة التعددية المعاصرة** ،مذكرة ماجيستير ،تخصص التنظيمات السياسية والادارية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2005- 2006 ،ص ص : 79 80 .ص : 62 .(غ منش) .

-سيطرة رئيس الدولة أحمد بن بلة على أجهزة الحزب بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين عام1963 و 1965 ، وذلك بإقصاء خصومه في الحكم، وتجسد ذلك خلال عقد المؤتمر الثالث للحزب في أفريل من عام1964

-بعد سيطرة العقيد هواري بومدين على الحكم في 19 جوان 1965 ، حاول إجراء تصحيح للأوضاع داخل الحزب، لكن برزت بعض المشاكل في هذا المستوى، حيث هيمن مجلس الثورة على أجهزة الدولة بما فيها الحزب.

- أما في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد ، فقد أعيد الاعتبار لهذا الحزب، ورغم ذلك، فقد عرف بعض مظاهر القصور، أثرت سلبيا على فاعليته ،كما أثرت أيضا على الساحة السياسية ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، حيث أدى إلى حدوث مظاهرات أكتوبر عام1988 ، وإقرار التعددية الحزبية سنة1989 .

-لم يخضع هذا الحزب إلى أي اجراء تأسيسي بعد إقرار التعددية، نظرا لتمتعه بالشرعية التاريخية .

-نظرا لارتباطه بأجهزة الدولة، فقد عرف هذا الحزب تغيرات تنظيمية وسياسية أثناء فترة التعددية المعاصرة، حيث بدأت بوادر تراجع هذه العلاقة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات عامي 1990 و 1991 ، وانضمامه إلى مجموعة سانت ايجيديو، Saint Egidius ، وظل من الأحزاب المعارضة إلى غاية عام 1996 ، ثم هيمنته على أغلبية مقاعد البرلمان والمجالس المحلية في عام 2002 ، تداول على قيادة الحزب اثنا عشر 12 مسؤولا منذ تأسيسه : محمد خيضر- أحمد بن بلة – هواري بومدين – شريف بلقاسم – أحمد قايد – محمد الشريف مساعدية – محمد الصالح يحياوي – الشاذلي بن جديد – محمد الشريف مساعدية (مرة ثانية، – عبد الحميد مهري- بوعلام بن حمودة – على بن فليس- عبد العزيز بلخادم "[1]- وسعيداني عمار- جمال ولد عباس حاليا.

وحسب القانون الأساسي للحزب وفقا للمادة 29 منه يتشكل الهيكل التنظيمي العام لحزب من الوحدات التالية

-الهيئات الوطنية، والتي تمثل المستوى التنظيمي الأعلى، وتشمل :المؤتمر، رئاسة الحزب، المجلس الوطني، الهيئة التنفيذية وأمانة الهيئة التنفيذية.

-الهيئات والهياكل القاعدية، وتشمل :المحافظة، القسمة، الخلية، وتنظيم المناضلين من الجالية الجزائرية في الخارج"[2].

ويعد المؤتمر الوطني أعلى هيئة في تنظيم الحزب ،في حين تشكل المحافظة المستوى الأوسط عمليا، بالرغم من أنها تصنف ضمن المستوى القاعدي نظريا، وتشكل النواة أدنى هيئة قاعدية في هيكل الحزب .ورغم وجود بعض التفصيلات لهذا الهيكل في القانون الأساسي إلى أن النظام الداخلي للحزب يحدد بالتفصيل اختصاصات ومراتب هذه المستويات، حيث تنص المادة:48 منه على التركيبة التنظيمية لهذه الهيئات والهياكل، ففي المستوى القاعدي، نجد الخلية، القسمة والمحافظة في إطار ترتيب

1 – بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ، ص : 80 .

2 – حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي :المؤتمر الثامن، 31جانفي و 1 فيفري 2005، ص:14 .

تصاعدي، بحيث تتضمن كل واحدة من هذه الوحدات التنظيمية المختلفة جمعية ومكتب وأمين المكتب، وعلى المستوى الخارجي، يوجد تنظيم المناضلين في الحزب في ثلاث مستويات هي؛ الممثلية والمقاطعة وكلاهما يتضمن الجمعية العامة ومكتب تنفيذي والمكلف بالتنسيق"[1] . وتوجد هيئات المستوى القاعدي حسب المحيط الجغرافي، فتقع الخلية على مستوى الأحياء والمداشر والتجمعات السكانية، والتي يمكن أن تتخذ شكل النواة في حالة عدم كفاية عدد المناضلين قانونا لتشكيل الخلية، في حين توجد القسمة على مستوى البلدية أو الدائرة الحضرية، في المدن الكبرى كالعاصمة، وتضم مجموع الخلايا الموجودة في إقليمها، أما المحافظة فتقع على مستوى الولاية"[2]، وتختلف هذه الهيئات في المهام والاختصاصات المنوطة بها، والتي تتمحور حول النشاطات التنظيمية المتعلقة بالتعبئة وبعض القرارات الحزبية التي تخص المستوى القاعدي، وتنفيذ قرارات الهيئات العليا، ووضع البرامج السنوية على مستوى اختصاصها وتواجدها، والانتخابات المتعلقة بتجديد هذه الهياكل، أما في المستوى التنظيمي الأعلى، فيوجد المؤتمر كأعلى سلطة يترأسه رئيس الحزب أو الأمين العام له، ثم هيئة رئاسة الحزب، وهو هيئة مستحدثة في مؤتمر الحزب الثامن المنعقد في عام 2005 ، والذي لم يكن في النصوص التنظيمية السابقة، بالرغم من أنه يمثل رئيسا شرفيا في الواقع، إلا أنه يستطيع استدعاء المؤتمر. وتبقى" جبهة التحرير الوطني "القاطرة الرئيسية والمحرك الأساسي لهذا التيار لما لها من شرعية تاريخية .

**ب – حزب التجمع الوطني الديمقراطي**: " يعتبر حزب وليد من رحم الجبهة لتمتعه أيضا بمكانة مقارنة بباقي الأحزاب التي لم ترق لتنافس الآفلان والأرندي ضمن الكتلة الناخبة"[3] ، تأسس هذا الحزب في يوم 3 أفريل 1997 قبل إجراء الانتخابات التشريعية في 5 جوان من نفس السنة، لكن ترجع بوادر تأسيسه إلى الإرهاصات الأولى التي مهد لها رئيس الدولة الأسبق محمد بوضياف"[4]، لكن اغتياله أوقف هذا المشروع، وبعد ذلك احتضنه عبد الحق بن حمودة ، الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث انشغل أثناء فترة الانتخابات الرئاسية عام 1995 للقيام بالحملة الانتخابية لصالح المرشح الحر اليامين زروال وفي نفس الوقت، كان يسعى إلى تحضير الشارع الجزائري للالتفاف حول مشروع التجمع، لكن هو الآخر تعرض للاغتيال ، وهذا ما عطل تأسيسه إلى غاية عام 1997 ، حيث تم الإعلان عن تأسيسه من قبل مجموعة من المنشقين عن حزب جبهة التحرير، بدعم من اللواء محمد بتشين، مستشار الرئيس آنذاك ومسؤول المخابرات سابقا يتضمن هذا الحزب

---

1 – حزب جبهة التحرير الوطني، النظام الداخلي :المؤتمر الثامن ، 31جانفي و 1 فيفري2005 ، ص ص: 24- 25.

2 – حزب جبهة التحرير الوطني، النظام الداخلي :المؤتمر الثامن ، 31 جانفي و 1 فيفري2005 ، ص- ص: 25- 27-35 .

3 – رياض هيولي : **مرجع سابق** ، ص:03.

4 – هدى متيكيس : **توازن القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي** ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد :172، 1993 ، ص: 28 .

ضمن تركيبته الداخلية إطارات عليا في الدولة، وفي المنظمات الوطنية ، وقد اكتسب قوة سياسية بفضل استفادته من انتقال لبعض الأعضاء والقياديين في الحزب العتيد إليه، وهذا ما ساعده في الهيمنة على الحكم في مدة ثلاث أشهر من تأسيسه.

أما طبيعة البرنامج الذي يتبناه التجمع، فإنه يلتقي كثيرا مع بعض الأحزاب ذات النزعة الوطنية، من حيث كونه يستمد مرجعيته من صلب الحركة الوطنية، وثورة نوفمبر 1954 ، غير أنه يختلف عنها في بعض النقاط المتعلقة ببرنامج التقويم الوطني ويدافع عن الطرح الليبرالي من جانبه الاقتصادي .ويشغل منصب الأمين العام الحالي أحمد أويحي، الذي وصل إلى قيادة الحزب عام 1999"[1].

أما الهيكل التنظيمي لهذا الحزب، وبالنظر إلى لوائحه الداخلية ، فإنه يبدو أقل تعقيدا وتشابكا من هيكل حزب جبهة التحرير، رغم أنه يعد من الأحزاب الكبيرة، لاسيما خلال فترة1997 -2002، لكن لحداثة نشأته وتجربته التنظيمية إذا ما قارناه بسابقه في هذا المجال .

ويحدد الباب الثاني من نظامه الداخلي نمط التنظيم والتسيير، فيقع في المستوى الأعلى الهيئات الوطنية، ويشكل المؤتمر كأعلى هيئة في الحزب، حيث يترأسه موقتا الأعضاء الأكبر سنا بمساعدة آخرين أصغر سنا، ثم منصب الأمين العام، ويليه المجلس الوطني الذي يعد بمثابة الهيئة التشريعية، بالإضافة إلى المكتب الوطني الذي يمثل الهيئة التنفيذية، أما على المستوى القاعدي، فإن هناك هيئات محلية تشمل الخلية ومكتبها والجمعية العامة البلدية والمجلس والمكتب البلديين، وهي هيئات على مستوى إقليم البلدية، في حين تشكل لجنة التنسيق للدائرة أو المقاطعة الإدارية الهيئة التنظيمية على مستوى الدائرة، أما على المستوى الولائي ، فيوجد المجلس والمكتب الولائيين"[2].

**2- أحزاب التيار الإسلامي** : يتشكل هذا التيار الذي هو ذو توجه إخواني وطني من عدة أحزاب أهمها :

**أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ :** يعتبر هذا الحزب من أهم التنظيمات السياسية الإسلامية في الخارطة الحزبية خلال المرحلة الأولى من التعددية 1989-1991 ، لما حققه من تأثير كبير في أوساط الشعب، ومن نجاح على مستوى الانتخابات المحلية والتشريعية سنتي 1990 و 1991 على التوالي .وضمت الجبهة على مستوى تركيبتها الداخلية ثلاث تيارات مختلفة، التيار السلفي المتشدد، ويمثله علي بن حاج ، والتيار الإصلاحي، ممثلا في عباسي مدني ، وتيار الجزأرة الممثل في عبد القادر حشاني الذي يتقارب مع التيار الإصلاحي من حيث الإعتدالية ، الجبهة والتدرج ، غير أن القائد الأوحد لهذا الحزب هو عباسي مدني ، فهو صاحب تسميته بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو الذي كان يملي باقتراحاته مقاطع كبيرة من

1 - بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ، ص: 80 .

2 - التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، القانون الأساسي والنظام الداخلي، جوان 2003 ، ص- ص:36-75.

برامج ولوائح هذه التشكيلة الجديدة ،أما طبيعة برنامجه الانتخابي الذي يتبناه، فيتميز بالطابع الراديكالي، يهدف إلى تغيير جذري في المنظومة السياسية، الاقتصادية، الإدارية والثقافية تبعا لأحكام الشريعة الإسلامية ، بالرغم من وجود اختلاف في الرؤى بين أطرافه حول نظرتهم لمفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية"[1].

**ب – حركة مجتمع السلم** : ترجع نشأته إلى تأسيس جمعية خيرية سميت بـ : رابطة العلماء والدعوة ، من طرف محفوظ نحناح بمسجد الأبيار بالعاصمة، وكانت هذه الجمعية نفسها جمعية الإصلاح والإرشاد التي أعلن عنها بعد ذلك في يوم 27 مارس سنة 1989 ، وبالرغم من ذلك، فإن الامتداد التاريخي لهذه الحركة يرجع إلى النشاط السري الذي بدأ في عام 1963 ، مستندا في مرجعيته إلى تيار الإخوان المسلمين ، حيث كان هذا التيار في الجزائر يبدي معارضته البارزة لنظام الحكم السائد آنذاك ، وبعد خروج الحركة إلى العلن في أفريل عام 1991 باسم حركة المجتمع الإسلامي، عرفت عدة تغيرات جوهرية خلال تجربتها السياسية المعاصرة، مست برنامجها الانتخابي وخطابها السياسي، وأهم هذه التغيرات؛ إعلان تغيير تسميتها إلى حركة مجتمع السلم، في ماي 1998 .

وفيما يخص تركيبتها الداخلية، فإن الحركة تضم في صفوفها نخبة مثقفة، ممثلة في بعض أطراف الصحوة الإسلامية في الجزائر التي ظهرت خلال عقد الثمانينيات، ومعظمها من جيل الاستقلال، من أمثال؛ رئيسه محفوظ نحناح – عبد الحميد مغارية – محجوبي العيد– الحاج عزيز – عبد المجيد مناصرة – أبو جرة سلطاني"[2]، والرئيس الحالي لها هو عبد الرزاق مقري .

وبالنظر إلى طبيعة الخطاب السياسي والبرنامج الانتخابي الذي يتبناه الحزب، فإننا نجده يختلف تماما عن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويظهر التعارض التام معها، وقد أعتبر نحناح أكبر أعداء الجبهة الإسلامية، فلم يشاركها في مؤتمر روما، وقدم نفسه بديلا عنها، وبالفعل فقد فاز ببعض أصواتها في انتخابات الرئاسة لعام 1995"[3] .

**ج – حركة النهضة الإسلامية** : يعود امتدادها التاريخي إلى النشاط السري الذي مارسه بعض طلبة القانون بجامعة قسنطينة أثناء عقد التسعينيات، بمبادرة من جاب عبد الله الذي أسس جمعية عرفت بـ جماعة جاب الله حيث تأثرت كثيرا بتيار الإخوان المسلمين الله غير أنها لم تكن تمثله بعد أن أقر نحناح تمثيل تياره له في الجزائر سنة1985 ، وقد خضع هذا الحزب إلى الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية عام 1997 ، بتغيير التسمية والبرنامج الانتخابي لها، وتغيير الإستراتيجية السياسية له، لاسيما بعد تغيير في نمط القيادة من جاب الله إلى الحبيب أدمي، وهو ما انعكس على وضعها السياسي ضمن خارطة الأحزاب وعلاقتها مع السلطة.

---

1 – بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ،ص :82 .

2 – بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ،ص ص :82 83 .

3 – **نفس المرجع** ،ص :83 .

يتميز برنامجه الانتخابي وخطابه السياسي بالتوجه الإسلامي المعارض في مرحلة قيادة جاب الله ،بينما تغير هذا الموقف تدريجيا في مرحلة ما بعد عام1999"[1] .

فأحزاب التيار الإسلامي تسعى إلى ربط الديمقراطية بالتوجه الإسلامي على أساس أن هناك أناس لديهم مطالب مختلفة ينوب عنهم أشخاص أو قوى أو أحزاب تسعى لتحقيقها، إلا أنها لم تستطيع قطع شوط كبير في حل الإشكاليات النظرية أو الجدلية بين الإسلام والديمقراطية حيث أن هناك من يشكك في الديمقراطية من وجهة نظر الشرعية بحيث أن ما هو موجود مجرد مد ديني، وأن مؤشراته لم تنطلق من فهم عميق"[2] .

**3 – أحزاب التيار العلماني** : تتمتع دراسة مراحل تطور أحزاب هذا التيار وممارسته بأهمية تاريخية وذلك لأسباب كثيرة منها ما هو متعلق بكيفية إدارته للنزاعات الاجتماعية وعلاقاته مع أطراف الحركة السياسية ومنها ما هو مرتبط بأساليب إدارته لسلطة الدولة، فضلا عن ممارساته السياسية ولقد شكلت الطبقة الوسطى العاملة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية التعليمية الحافظة الاجتماعية لفكر هذا التيار"[3] .

**أ– جبهة القوى الاشتراكية** : يعتبر هذا الحزب الأكثر معارضة لمسارات السلطة الحاكمة في الجزائر ،وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل ،منها كونها المعارض الأقدم ، فقد تأسيت الجبهة منذ 1963،وبعد فرار زعيمها حسين أيت أحمد إلى الخارج واصلت الجبهة نشاطها إلى غاية عودته إلى الجزائر سنة 1990"[4] ،وقد استخدم أسلوب المعارضة خارج النظام خلال فترة السرية، بتركيزه على القاعدة الشعبية في منطقة القبائل تيزي وزو،بجاية، البويرة وبعض الولايات الجزائرية الأخرى ، وقد ظل آيت أحمد رئيسا له، بالرغم من وجود تغييرات على مستوى منصب الأمانة الوطنية"[5].

كما أن قوة شخصية زعيم الحزب ،هو أحد القادة التاريخين للثورة التحريرية ،لعبت دورا كبيرا في إضفاء الهيبة والتقدير على قرارات الحزب ، من جهة أخرى رسوخ جبهة القوى الإشتراكية في منطقة القبائل المناوئة للنظام منذ الإستقلال"[6].

---

1 – **نفسه** ،ص :84 .

2 – علي نوح : **الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة**، ط8 ، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربية ،1999 ،ص– ص :369 – 371.

3 – بن أحمد نادية :**تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات مقارنة ، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012– 2013 ، ص : 173. (غ منش).

4 – محمد بوضياف: **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008– 2009 ،ص: 193. (غ منش).

5 – بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ،ص :83 .

6 – محمد بوضياف : **مرجع سابق** ، ص :193 .

أما فيما يخص طبيعة برنامجه الانتخابي، فإطاره العام مبني على طرح علماني، من خلال دعوته إلى إقامة دولة بجميع المعايير الديمقراطية، مع انفتاحها اقتصاديا ورفض التوجه الديني للدولة"[1] .

**ب – التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** :تأسس هذا الحزب على يد سعيد سعدي بعد إنسحابه من جبهة القوى الإشتراكية ،شارك الحزب في رئاسيات 1995 في محاولة منه لإفضاء البعد الوطني على التنظيم

وبالنظر إلى أهدافه، وطبيعة برنامجه الانتخابي ومواقفه، يمكن القول أنه يسعى من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية، ونبذ التطرف الديني، ومعارضته الشديدة للتيار الإسلامي، بالإضافة إلى معارضته للسلطة المركزية، لكن منذ عام 1995 ، لجأ إلى التخفيف من معارضته لها، بعد أن انضم إلى الحكومة، بتسلمه لحقائب وزارية عام1999 كوزارة الصحة ووزارة الثقافة والإعلام .اعتبره البعض من الأحزاب الجهوية أو المناطقية، حيث يرتكز في عضويته على منطقة القبائل، أين يكتسب قاعدة شعبية وانتخابية معتبرة. وهناك مجموعة من الأحزاب ذات التوجه العلماني ،وتصنف ضمن الأحزاب الصغيرة وتسمى بالأحزاب الديمقراطية وأهمها : "حزب التجديد الجزائري"*،" التحالف الوطني الجمهوري**،" الحركة الاجتماعية الديمقراطية***"،" حزب العمال" **** وهناك جملة من الأحزاب الجديد ومنها :

---

1 – بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ،ص :84 .

* **حزب التجديد الجزائري** : يعود تاريخ تأسيس هذا الحزب إلى 28 أكتوبر سنة 1989 ، وعقد مؤتمره التأسيسي في يومي 3 و 4 ماي عام 1990 ، واختير نور الدين بوكروح رئيسا له، وهو من الأحزاب الأولى التي تأسست مباشرة بعد إقرار التعددية، ويضم على مستوى بناه الداخلية إطارات مثقفة وشابة من جيل الاستقلال، وقد ظل من الأحزاب المتمسكة بالتوجه الوطني، وشارك في المجلس الوطني، وفي حكومة أويحي الأولى في منتصف التسعينيات، ولكنه أصبح من الأحزاب المعارضة بعد فشله للحصول على مقاعد في البرلمان السابق1997- 2002 وفي عام 2001 ، خرج رئيسه من القيادة، وانضمام إلى الحكومة، بحصوله على منصب وزير التجارة

** **التحالف الوطني الجمهوري** : يعتبر هذا أيضا من الأحزاب الجديدة، حيث تأسس عام 1995 ، بالرغم من ارتباط نشأته بإطارات في الدولة ومناضلين كانوا في حزب جبهة التحرير سابقا، وعلى رأسهم رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق، و علي هارون، عضو المجلس الأعلى للدولة، سليم سعدي ،الذي تولى عدة مناصب وزارية، وغيرهم، ويتبنى النزعة الوطنية، من خلال دعوته إلى إعادة هيبة الدولة الوطنية، ومحاربة الأصولية الإسلامية وتبني الطرح الليبرالي كمشروع سياسي واقتصادي

*** **الحركة الاجتماعية الديمقراطية** : يعد هذا الحزب التسمية الجديدة لحركة التحدي بعد حلها، وهو امتداد لحزب الطليعة الاشتراكية منذ عام 1966 ، وقبله الحزب الشيوعي الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية، حيث تعود جذوره التاريخية إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضي، إذ كان يمثل فرعا محليا من الحزب الشيوعي الفرنسي ، وسار وفق مطالب النضال من أجل السلم دون أن يطرح موضوع التحرر الوطني، ويضم هذا الحزب ضمن تركيبته الداخلية بعض الإطارات الجامعية، بالرغم من محدودية قاعدته النضالية والشعبية التي يستند إليها، كما يتميز برنامجه الانتخابي وخطابه السياسي بالطابع الراديكالي، ووفق هذا، فإنه يعد من أقدم الحركات السياسية في التاريخ السياسي الجزائري التي بقي نشاطها حتى اليوم، الحزب يتبنى القطيعة مع النظام، ويعارض بشدة التيار الإسلامي .

**** **حزب العمال** : يعرف حزب العمال من خلال زعيمته لويزة حنون ،التي إشتهرت من خلال تدخلاتها النارية بخصوص الوضعية الإقتصادية والإجتماعية ،وقد بلورت خطابا سياسيا يعارض كل من شأنه يعزز ويدعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي ،وتقترح إستمرار الدولة في دعم القطاع العمومي والتكفل بالطالب الإجتماعية للمواطنين ،من صحة وتعليم وسكن ، أما التوجه العام للحزب، وبرنامجه الانتخابي ومواقفه المعلنة، تبين دعم الحزب لنمط الاقتصاد الكلي، ودفاعه عن العمال، ومعارضته الشديدة لبرنامج الخوصصة، وإلغاء قانون الأسرة، ودعوته لتبني الحوار، لكن رغم ذلك، فإن موقفه وخطه السياسي يعبر عن التوجه اليساري، في حين

**التجمع الوطني الجمهوري** : يعد هذا الحزب التسمية الجديدة لحركة مجد (الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية) ،حيث تأسس على يد رئيس الحكومة الأسبق قاصدي مرباح، والذي ساهم في شيوعه إعلاميا، لكن بعد اغتياله، خلفه عبد القادر مرباح، وقد أصبح تأثيره في الساحة السياسية محدودا ، أما طبيعة برنامجه الانتخابي، فيرتكز على النزعة الوطنية والطرح الديمقراطي في إطار إصلاحي"[1] .

**الحزب الجمهوري التقدمي** : يعد هذا الحزب من الأحزاب الجديدة على الساحة الوطنية، فقد تم تأسيسه عام 1990 بولاية وهران، ويتميز بالطابع الجهوي لضعف قاعدته الانتخابية والشعبية المتواجدة أكثر في الغرب الجزائري، وهو من الأحزاب المعارضة، حيث قاطع الانتخابات التشريعية عام1991، وبعدها الانتخابات الرئاسية عام 1995 ، والاستفتاء على الدستور عام 1996 ،و يتبنى هذا الحزب التوجه الوطني في إطار إصلاحي، ويدعو إلى تطبيق الديمقراطية على مستوى النظام السياسي"[2] .

**الجبهة الوطنية الجزائرية** : ترجع بوادر تأسيس هذا الحزب إلى تاريخ نوفمبر عام 1998 ، وفي جوان 1999 عقد مؤتمره التأسيسي، واختير موسى التواتي رئيسا له، ويضم في صفوفه إطارات ومناضلين من جيل الاستقلال، وتقارب عضويته مائة ألف ( 100.000 ) منخرط، ويتضمن 47 مكتبا ولائيا و 800 آخرا على المستوى البلدي يتبنى النزعة الوطنية ضمن برنامجه الانتخابي . من خلال هذا العرض يمكن تقديم جدول يوضح لنا الخارطة العامة للأحزاب السياسية في الدولة الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة"[3] .

## المطلب الثاني النخبة السياسية الحزبية والحركة الجمعوية في الجزائر :

**أولا- النخبة الحزبية والحركة الجمعية... تجمع إرادي مدني مستمر**: من خلال هذا العنصر يتضح أن الحزب والجمعيات يشتركان في هذه الخاصية فهما يعتبران تجمعا مدنيا مستمرا، بعكس التجمع المؤقت الذي لا يعد جمعية ولا حزبا سياسيا، فالجمعية تكون لمدة محددة أو غير محددة، وهذا يرجع لطبيعة هدفها، أما الحزب فعادة ما يكون عبارة عن تجمع لمدة غير محددة بالنظر لسعيه للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، كما أنهما لا يهدفان في نشاطهما إلى تحقيق ربح إلا أنهما

---

يتبنى الطرح العلماني الراديكالي في الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية الوطنية . نقلا عن :عنصر العياشي : **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق** ، ورقة بحث مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة أل البيت والمعهد الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ :18-19 ماي 1999، عمان، ص : 09 .

1 - رشيد يوب : **مرجع سابق** ،ص:73 .

2 - رشيد يوب : **مرجع سابق** ،ص:71 .

3 - بن عمير جمال الدين : **مرجع سابق** ،ص- ص : 85 – 77 .

يفترقان من حيث الانتساب إذ يمكن للشخص الواحد أن ينضم لأكثر من جمعية، وعلى العكس منه بالنسبة للحزب السياسي إذ لا يمكن الانتساب لأكثر من حزب واحد.

وغني عن البيان أن الانضمام إلى حزب سياسي يكون بناء على اقتناع بأفكاره وطروحاته، ومن ثم فإنه، أخلاقيا لا يمكن للفرد أن يعتنق أكثر من توجه سياسي واحد، إذا علمنا أنه يفترض ألا يكون هناك تماثل تام بين الأحزاب من حيث الفكر والبرامج، فالاختلاف أساس التعددية السياسية، أما النشاط الجمعوي فلا يثير هذا الإشكال، فمن حيث المبدأ فالنشاط الجمعوي طوعي، كما أن الانضمام لأكثر من جمعية لا تناقض فيه، فمبدأ التطوع يحكمه رغم تعدد الأنشطة زيادة على انتفاء سعي المتطوع للسلطة"[1].

**ثانيا- النخبة الحزبية والحركة الجمعية من حيث الغرض:** تهدف الجمعية إلى تحقيق غرض أو أغراض غير سياسية معينة بقانونها الأساسي يجتمع حولها أعضاؤها، وقد نصت المادة 02 من القانون12 -06 المتعلق بالجمعيات على جملة من المجالات التي تنشط فيها الجمعيات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر وهي المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني. وقد أشار المشرع أيضاً إلى أن الجمعيات تتميز بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية، وبناء على ذلك، حظر على الجمعيات تكوين أي علاقة بالأحزاب السياسية سواء أكانت تنظيمية أو هيكلية، أو أن تتلقي من الأحزاب إعانات أو هبات أو وصايا أو تمويل"[2].

أما الحزب السياسي فإن أهم ما يميزه عن الجمعية أن غرضه سياسي بحت، فهو يهدف إلى الوصول إلى السلطة أو على الأقل المشاركة فيها ، ومع التسليم بوجود فارق في الغرض بين الجمعية والحزب، إلا إن عبارة النشاط السياسي عبارة مرنة تحمل أوجها كثيرة، قد تستغل في التضييق على الجمعيات، خاصة وأن مسائل الخدمة الاجتماعية التي تقوم بها الجمعيات قد تؤول على أنها نشاط سياسي محظور وفقاً للقانون، الأمر الذي قد يشكل عدوانا على حق الأفراد في النشاط بحرية، الأمر الذي ينعكس سلبياً على الحق في التجمع"[3] ،إذن من هذه القراءة القانونية يمكن أن نفرق بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بمعنى أن المنظمات التي تسعى للوصول إلى السلطة لا تدخل ولا تصنف في المؤسسات المدنية لأن هته الأخيرة تبقى دائما متموقعة بين الحكومة أو السلطة وبين الشعب . وهذا يظهر ربما من خلال البرامج والأسس التي يقوم عليها الحزب بصفة عامة فالحزب في النهاية هو مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل إستلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق مصالح معينة "[4]، وبهذه الكيفية إذا وصل الحزب إلى الحكم فإنه يصبح إلى حد كبير في موقع صنع القرار، أو

---

1 - محمد رحموني : **تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري –الجمعيات والاحزاب السياسية أنموذجين** – أطروحة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،2014-2015 ، ص :189 .(غ منش).

2 - المادة 13 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات .

3 - محمد رحموني: **مرجع سابق** ، ص: 190 .

4 - إبراهيم أبراش : **علم الاجتماع السياسي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 1998 ،ص : 254 .

على الأقل مشاركاً في صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية " الحكومة التي يشكلها "والسلطة التشريعية البرلمان" ، حيث يشكل حزب الأغلبية فيه.

أما إذا لم يصل الحزب إلى الحكم عن طريق الانتخاب، فإنه يشكل جبهة للمعارضة سواء داخل السلطة أو خارجها، وعليه في هذه الحالة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة، وينتقد تصرفاتها وسلوكها السياسي، مما يعتبر بشكل ما مشاركة منه في التأثير على عملية صنع القرار"[1].

أما المجتمع المدني فيأخذ تعريفات عديدة ومختلفة تتسع وتضيق ، ويبرز هذا الاختلاف خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية بالدرجة الأولى والنقابات بالدرجة الثانية، ورغم أن معظم محاولات تحديد المجتمع المدني في الوطن العربي تدرج الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني، ولكن المتعارف عليه جزائريا أن المجتمع المدني قد اختزل في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان، دون الحزب السياسي"[2].

لذا فإنه يشير إلى مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية وليس بانفصال عن الدولة.

وهكذا فإن المؤسسات التطوعية التي تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم، وذلك من منطلق إيمانهم بقدرتها على التعبير عن مصالحهم وحمايتها، ويكون الانتماء إلى هذه المؤسسات طبقاً لمعايير الإنجاز الحديثة التي تتعلق بالمهنة والتعليم والدخل ، وذلك خلافاً للمؤسسات الإرثية التقليدية التي يكون الانتماء إليها طبقاً لمعايير الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والديني، ومؤسسات المجتمع المدني قد تكون إنتاجية أو خدمية، ، ومنها على سبيل المثال :والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والروابط والجمعيات الثقافية ... الخ. أو ربما سياسية أو غير سياسية لكن المقصود هنا أن المجتمع المدني يساند ويدعم الأحزاب بل حتى ربما أن منطلق الحزب السياسي إنما من منظمات المجتمع المدني ،وإذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني بالمعنى الحديث، فإن تحليل الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث من هذا التطور يستند إلى عدد من المداخل الهامة .

أولها : ظروف وملابسات نشأة الأحزاب السياسية .

وثانيها : طبيعة القوى الاجتماعية والطبقية والفكرية التي تعبر عنها .

وثالثها : أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقاتها بقوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى من ناحية ثانية .

ورابعها : أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة ومحددات هذه العلاقة .

---

1 – بيومي صلاح : **صناعة القرار السياسي** ، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،2002 ، ص :26 .

2 – عبد الناصر جابي : **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :الواقع والآفاق** ،**مرجع سابق** ، ص:65 .

وخامسها : طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى والتكوينات التقليدية الموجودة في المجتمع والتي تتشكل على أسس موروثة قبلية ودينية وطائفية وجهوية .

وسادسها : انعكاسات سياسات التخصصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث في الوقت الراهن على أبنية ومؤسسات المجتمع المدني فيها ومنها الأحزاب السياسية .

وسابعها : معوقات ومشكلات نمو مجتمع مدني فعال ونشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها"[1].

فالمجتمع المدني في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام به وأصبح يطلق عليه من بعض الكتاب الموجه الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم وارتبط اهتمام المواطنين به بالنظر إليه كمؤسسات غير حكومية تمكن الأفراد من تفعيل مشاركتهم الجماعية في كافة السياسيات التي تمس حياتهم .

**ثالثا – تحزب الحركة الجمعوية**: استطاعت بعض الأحزاب السياسية في الجزائر أن تتسرب إلى ميدان نشاط الجمعوي وتجعله جسرا تمر من خلاله إلى المجتمع فمثلا ركز التيار الإسلامي في البداية على الجمعيات الدينية التي وجدت في المساجد منبرا يساعدها على تمرير أفكارها وتوسيع صداها وخاصة أنها ركزت على لغة العاطفة والحماسة وتلهيب القلوب والوعد والوعيد،كما استخدم التيار الإسلاموي كذلك أخلاقيات يحث عليها الإسلام كإغاثة المحتاجين والتعاون والتآزر والتلاحم "[2] يمكن القول بأن جزء من الحركة الجمعوية قد كان تابعا للسلطة وجزء آخر كان واقع تحت مظلة بعض الأحزاب السياسية ولاسيما تلك المقربة من السلطة أو تلك التي عملها يخدم مصالحها وهذا ما يبين بعض الكوادر والنشطين في الجمعيات أصبحوا مناضلين حزبيين كما هو الحال بالنسبة إلى المسألة الأمازيغية التي راح طرف منها يساعد حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية وطرف آخر حزب جبهة القوة الاشتراكية والحال نفسه بالنسبة إلى الحركة الشبابية والطلابية التي تخضع كل جزء منها إلى حزب من الأحزاب وهكذا بالنسبة إلى الحركة النسوية .

1 – إبراهيم حسنين توفيق :**الدولة والتنمية** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر،2000 ، ص : 386 .

2 – جلالي عبد الرزاق وبلعادي إبراهيم :**الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، المستقبل العربي ، العدد 314 ، أفريل 2005 ، بيروت.ص: 142.

**خلاصة** : إن دراسة النخبة السياسية الحزبية عندنا في الجزائر يدل على عدة قراءات ،وتؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية، رغم الأشواط الكبيرة التي قطعتها و ورغم كثرتها ،وهذا تماشيا مع الأوضاع السياسية و الإجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال عشرية الأزمة، كان لها الأثر البارز على ظاهرة الأحزاب في الجزائر و عدم أخذها المكان الذي يليق بها. لقد رأينا في هذا الفصل جملة من المطالب التي تبين كيف تشكلت النخبة الحزبية وسيرورتها وأهم القوى الحزبية المساهمة في الفعل الحزبي والذي يعتبر مؤشر من مؤشرات الديمقراطية ، ولكن ما جاءت به هذه الدراسة وهو المهم دراسة طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية وبين تنظيمات المجتمع المدني – الحركة الجمعوية – من حيث الممارسات والأداء وعلاقة النخبة بممارسات وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي .

## ***الفصل الثاني***

## ***المجتمع المدني في الجزائر تشكلاته وتنظيماته***

- ***تمهيد***

***المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني وطبيعة***

*المطلب الأول المجتمع المدني مفاهيم ودعائم*

*المطلب الثاني خصائص ووظائف المجتمع المدني*

***المبحث الثاني : المجتمع المدني في الجزائر "الحركة الجمعوية أنموذج"***

*المطلب الأول سيرورة الحركة الجمعوية وأبرز تنظيماتها في الجزائر*

*المطلب الثاني سوسيولوجيا الفعل الجمعوي في الجزائر*

- ***خلاصة***

**تمهيد** : ظلت منظمات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات منها تنشط في ظل واقع متميز بحذر وتوجس ،وبل وتضييق وقمع من قبل السلطات العمومية ، وبالفعل فتشكل الحقل الجمعوي كان مطبوعا بالصراع الطويل والمرير بين للدولة مع كل تنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية والدينية والمهنية والتعاضدية .. الخ ، ومع بداية القرن التاسع عشر كان لزاما الاعتراف الرسمي والقانوني بحرية ممارسات الجمعية ،وهذا لم يكن إنتقال وتحول الأفراد صدفة من رعايا الى مواطنين ،ولا نتيجة لمنة من الحاكمين ،وإنما عن طريق معركة طويلة واحتلال تدريجي لـ" فضاء المبادرات المواطنة والعمومية " ،أفضى إلى تأسيس المجتمع المدني ،مراحل قديمة وطويلة ومعقدة ،لكن مأسستها وانتصارها لم تتم إلا حديثا من خلال مد وجزر قبل أن تستقر في شكلها الذي هي عليه الآن . لذا تم في هذا الفصل التطرق إلى المتغير التابع للدراسة وهو المجتمع المدني ،والذي عنوناه بتشكلات المجتمع المدني في الجزائر ،وتفرع تحت هذا الفصل عدة مباحث أولها جاء لتقديم مفهوم المجتمع المدني وإظهار دلالته ومفهومه ووظائفه وخصائصه ،أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على تقديم أنموذجا على ممارسات المجتمع المدني وهي الحركة الجمعوية من خلال الفعل الجمعوي ،وذلك بنقل المفهوم من إطاره الاجتماعي الى إطاره السوسيولوجي ،ومن خلال المقاربة أو المحك السوسيولوجي ،بعدها تناولنا التنظيمات الجمعوية الجزائرية وتشكلاتها وخصوصياتها .

## المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني وطبيعة

### المطلب الأول المجتمع المدني مفاهيم ودعائم

: الأطروحات الحديثة تربط المجتمع المدني من حيث تشكلاته وتواجده بالثقافة الغربية ويضرب بجذوره في أصولها القديمة وتنعكس على مدلولاته على خبراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وبرز ذلك من خلال المدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه الخبرات ، ومع أن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معين للمجتمع المدني إلا أن هناك قسمات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها مما يبرر استمرار استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس من أهم هذه المدارس التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني مدرسة العقد الاجتماعي ودي توكفيل وهيغل والمدرسة الماركسية ، وخصوصا المفكر الإيطالي غرامشي .وعلى الرغم من صعوبة الإحاطة بمساهمات كل هذه المدارس في هذا الإطار ، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى تعدد هذه المساهمات حتى لا يتكون الانطباع بأن المضمون الوحيد لهذا المفهوم هو ما طرحه مفكرو مدرسة العقد الاجتماعي ، وأن الاستخدام الوحيد لهذا المفهوم هو كونه سلاحا في يد الحركات الليبرالية الهادفة إلى الحد من سلطة الدولة الإقطاعية . فالمفكر الألماني هيغل استخدم هذا المفهوم لتأكيد أهمية دور الدولة في تحقيق الوحدة داخل المجتمع ، ونفي أن يكون للمجتمع المدني أية قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك والانضباط .. وتحدث المفكر الإيطالي غرامشي عن دور النقابات والأحزاب التي تعبر عن الطبقات الخاضعة في توليد الهيمنة المضادة التي تفتح الطريق أمام تغيير ثوري للمجتمع في اتجاه الاشتراكية. أما الأدبيات المعاصرة في علم الاجتماع وعلم الاجتماعي السياسي وعلم السياسة فإنها تستعمل مفهوم المجتمع المدني بدلالات تتجاوز إرثه الليبرالي الكلاسيكي ، كما تتجاوز استعمالاته الماركسية العقائدية ، وذلك بالصورة التي تحدد له معاني إجرائية تساعد على الفهم والتواصل .

ومع ذلك لا يزال الباحثون يحتفلون بخصوص محتواه ، فالبعض يراه امتدادا للجمعيات الخيرية التي تهتم بتقديم المعونة إلى المحتاجين للمساعدة ،وخصوصا الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة "[1] ،ويعرف آخرون المجتمع المدني على أنه جمعيات تقدم خدمات قانونية أو إقتصادية ،وتدير شؤونها باستقلالية تامة"[2] ،كما يهتم باحثون آخرون بذكر الصفات أو الخصائص التي هي ليست ضمن صفات المجتمع المـدني ،وعليه يعرفونه بأنه الجمعيات التي لا تتبع الدولة ،ولا تطلب ثمنا لما تقدمه من خدمات ،بمعنى أنها ليست ربحية"[3] ،وقد وجد مصطلح للمجتمع المدني كغيره من المصطلحات العالمية ،طريقه إلى أدبيات العلوم الإجتماعية باللغة العربية مصطحبا معه حالة من عدم إتفاق الباحثين على المحتوى . ومع أن الباحثين العرب وظفوه منذ

1-David Lewis and Nazneen Kanji ; Non . **Governmental Organisation and Développent Routledge Perspectives on Développent Abingdon** ; UK:Ro Routledge; 2009

2-Anna C . Vakil ; **Conforonting the Classification Problem** : Toward aTaxonomy of NGOS; World Développent ; vol . 25; no; 12 (1997); pp : 2057 - 2070 .

3 -Sarah c; Whaite ;NGOS; **Civile Society ; and the State in Bangladesh** : The Politics of Representing the Poor Development and change; Vol;30(1999)pp:307. 326 .

زمن طويل في مختلف فروع العلوم الإجتماعية ،وشاع استخدامه ،ومع ذلك فهم لا يتفقون على مكوناته"[1] ، ومن الدخول في النقاش الدائر في هذا الشأن يمكن القول إننا نفضل الانحياز إلى الرأي القائل إن المفهوم يشير بصفة عامة إلى تلك التجمعات والتنظيمات التي تنظم أنشطة تتصل بحياة الفرد ،بحيث توظف وتنسق بعض أنشطته التي يقرر هو بكامل حريته أن يشارك فيها كما يقرر بنفسه ،ومن دون الضغط عليه من أي مصدر خارجي ،موعد الإنسلاخ عنها.

ولا تخضع التنظيمات والجمعيات ولا الأنشطة بصورة مباشرة للسلطة المركزية ،فالمجتمع المدني فضاء يتحرك فيه الفرد مع آخرين بقدر كبير من الحرية ،بحيث يختار بعض خياراته بالكيفية التي تروق له ،ويوظف بعض أنشطته في المجالات التي يقررها ويستغل بعض وقته في مناشط يقتنع بجدواها ،ويعبر عن رأيه ومواقفه في قضايا تمس حياته وحياة مواطنيه ،وبمختلف الوسائل القانونية أو المعيارية المتاحة في المجتمع .

إذن فهو فضاء لا يخضع للأجهزة الرسمية لسلطة الدولة ،ولا تتدخل الدولة تدخلا مباشرا في ممارساته ،ولكن بشرط أن يحترم الأفـــراد القوانين النافـــذة ،وأن لا يقوموا بأي عمل يخالف هـذه القوانين واللـوائح والتنظيمات المتفرعـــة عنها. من خلال هذه الصيرورة التاريخية **ما هو المجتمع المدني** ؟؟ : تتفق معظم التعريفات ، ولو بصياغات مختلفة ، على أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف "[2].

وفي محاولة لتقديم تعريفا شاملا لهذا المصطلح قامت المكتبة البريطانية بتلخيص ما إعتبرته أهم التعريفات التي قدمها الباحثون والمتخصصون في هذا المجال.وكان تلخيصها كالأتي " : أتفق الجميع على أن المجتمع المدني هو :المشاركة التطوعية للمواطنين العادين وهي لا تشمل أي عمل تفرضه الدولة"..ماذا يعني هذا أن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والمؤسسات الأهلية تطوعية التي يؤسسها المواطنين والتي يمكن أن تأخذ أشكال وأحجام متعددة.وهي تتكون من كل النشطاء العاملين في الدولة والذين يعبرون عن نظراتهم وآرائهم في بناء المجتمع وكيف يجب أن يكون... وهو أيضا يشمل كل المنظمات، والمؤسسات، والاتحادات، والنقابات، وكل قوى الشعب العاملة الموجودة في المجتمع ما عدا الحكومة . وعلى العموم فقد اتفقت وجهات نظر غالبية المفكرين والباحثين على اعتبار التمظهرات الأساسية للمجتمع المدني هي" :النوادي الاجتماعية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات الشعبية، والجماعات المهنية، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية"[3].

1 – عزمي بشارة : **المجتمع المدني دراسة نقدية . إشـارة للمجتمع المدني العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ، ص ص : 30 31 .

2 – سعد الدين إبراهيم : **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،1995، ص : 05.

3– أماني قنديل : **تطور المجتمع المدني** ، عالم الفكر ، العدد الثالث،مصر،1999 ،ص ص :99 100 .

أما **دعائم المجتمع المدني**"[1] ،فقد حددها الباحث سعد الدين إبراهيم في ثلاثة دعائم وهي :

**أولا – الفعل الإداري الحر** : المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للأفراد ،ولذالك فهوغير الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة ،ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في إختيار عضويتها ،فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث ،والمجتمع المدني غير الدولة ،التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي ،دون تقبل مسبق منهم وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية .

**ثانيا – التنظيم الجماعي** : المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء إختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ،ولكن بشرط التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم ،أو ينظمون إليه فيما بعد ،وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيما وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما ،فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنتظمة من المجتمع العام ،فالمجتمع المدني هو مجتمع عضويات فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني ،والذين لا بطاقات عضوية لهم في أحزاب وأندية أو نقابات أو إتحادات أو غرف تجارية أو صناعية ،أو تعاونيات ،أو جمعيات أو روابط فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين Marginals أو المستضعفين Powerless في أي مجتمع معاصر .

**ثالثا – أخلاقي سلوكي** : وينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ،وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والتزام في الإدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ،وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة ،أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية ،وهي قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

1 – سعد الدين إبراهيم : **مرجع سابق** ، ص ص : 13 14 .

## المطلب الثاني : خصائص ووظائف المجتمع المدني :

**الفرع الأول خصائص المجتمع المدني** يقدم احمد شكر الصبيحي ،بعض الخصائص التي يتميز بها عموم المجتمع المدني نقلا عن صموئيل هانتغتون Samuel huntington وهي تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة للظاهرة المجتمع المدني ، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

**أ– القدرة على التكيف في مقابل الجمود :**ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

1/التكيف الزمني : ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

2/التكيف الجيلي : ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

3/التكيف الوظيفي : ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع المستجدات الحالية .

**ب– الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية** : أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية و أهداف المسيطر"[1]، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية :

– الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني : ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية

–الإستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

**ج – التعقد في مقابل الضعف التنظيمي**: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

**د– التجانس في مقابل الإنقسام** : ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة ومن خلال ما تناولناه في هذا المطلب نستنتج أن المجتمع المدني يقوم على مجموعة من الأسس والخصائص هي:

– المجتمع المدني يتكون من التنظيمات والمؤسسات والجمعيات والنقابات المكونة طوعيا من الأفراد المدنيين والتي تسعى لخدمة الأفراد والمجتمع .

– تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة لذا لا تعتبر الأحزاب من مكونات المجتمع المدني .

---

1 – أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق** ،ص: 25

– المجتمع المدني مستقل عن الدولة يفترض أن يقوم ببعض أدوارها خاصة الاجتماعية والثقافية .

نستطيع القول أن المجتمع المدني يملك الخصائص التالية:

– يضم المجتمع المدني مجموعة مؤسسات تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي.

– إن المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي في إطار مشاركة منظمة هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.

– إن مؤسسات المجتمع المدني متطورة و واعية وتملك رؤية؛ فهي تمتلك تصورا وضحا لخريطة المجتمع، ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات، سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحق وق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

–أن المجتمع المدني يأخذ بالنظرة الكلية؛ بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها د ور في كل من هذه المستويات"[1].

وتشير الدراسات الانتخابية والحزبية إلى الأدوار الجوهرية التي يمارسها المجتمع المدني كثقل مضاد يعكس إرهاص الشعب، ويتلمس خطاب السلطة نقدًا وتشريحًا، وللمجتمع المدني عناصر أساسية"[2]، يمكن إيجازها فيما يلي:

– إن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.

– يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية .

– إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته المختلفة بالوسائل السلمية المتحضرة، وهو مجتمع يركز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح .

**الفرع الثاني وظائف المجتمع المدني"**[3]: يمكن القول أن المجتمع المدني منبره الشارع وصوته الإحتجاجات والتظاهرات ، وقد اتخذت أشكال الاحتجاج والمشاركة التي ابتكرتها جمعيات المجتمع المدني أساليب متنوعة ويمكن استعرا ض هذه الأساليب حسب الأنماط التالية :

**أ – المساهمة في عملية اتخاذ القرار** : تمثل في ضغط مباشر للجمعيات بمفردها أو مدعومة بهيئات أخرى سياسية أو غيرها على الحكومة من أجل انتزاع مطلب أو تأكيده وهذا ما حدث في الجزائر حين باشرت جميع منظمات المجتمع المدني في قبول

---

1 – صالح ياسر: **المجتمع المدني والديمقراطية** ، منشورات طريق الشعب ،بغداد ،2005 ، ص ـ ص : 8 –10 .

2 – بوحنية قوي : **قضايا المجتمع المدني الجزائري بين أيديولوجية السلطة والتغيير السياسي** ، مركز الجزيرة للدراسات ،13 مارس 2014، ص : 04. للإطلاع : http://studies.a http://studies.aljazeera.netljazeera.

3 – منى هرموش : **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2009 – 2010 ،ص ص : 29 31 . (غ منش) .

مشروع المصالح الوطنية والعمل على ترسيخه ، أما الأسلوب الثاني، من خلال تنظيم استشارات موسعة ومأسسة شملت هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف أنواعها .ونشير في هذا الصدد إلى الحوار الوطني .

**ب – مراقبة مدى احترام السلطات للقوانين** : ويتمثل ذلك في دور هيئات المجتمع المدني في مراقبة الدولة في جميع الأنشطة ولعل من بينها العملية الانتخابية وبالرغم من حداثة التجربة .

**ج – تحقيق النظام والانضباط في المجتمع** : فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

**د – تحقيق الديمقراطية** : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي،كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

**هـ – التنشئة الاجتماعية والسياسية** : وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن ،فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة ، ضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشيح، والتصويت.

**و– الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق** : وعلى رأس تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم ، تأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات و الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

فكل من الدولة و قوى ا لسوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال و القهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع ، ولا تجد هذه الجماعات ذرع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني.

**ز– الوساطة و التوفيق** : أي التوسط بين الحكام و الجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية ، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه و اكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع ، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها و تقسيمها إلى فئات محددة قبل توصليها إلى الحكومة، فلو تصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة التي ت عبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين.

**ح – ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها** : مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط

الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض هذا المجتمع للانهيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها. وإلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو و الاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية .

**ط – توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين** : حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

**ي – التنمية المستدامة** : حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.

إذن من خلال تحليل لمفهوم المجتمع المدني، يمكن استخلاص أنه بالرغم من اختلاف وتعدد التعاريف حول هذا المفهوم إلا أنها تتفق جميعها على أن للمجتمع المدني خصائص عامة ومشتركة، كما أن له وظائف وأهداف تتمثل أساسا في تلبية احتياجات المواطن وتحقيق التنمية، من هنا يمكن إعتبار المجتمع المدني فاعل إجتماعي ،وعليه سنبين في المبحث الموالي الفعل الجمعوي الذي يعتبر أحد أعمدة المجتمع المدني ،ومن خلال الإستعانة بمقاربة الفعل .

**المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر "التنظيمات الجمعوية أنموذج"**: نحن في هذه الدراسة نسلم بأن الأحزاب السياسية لا تتبع المجتمع المدني ، ونؤيد هذا الرأي بدليل أن الحزب السياسي يعرف بأنه منظمة تسعى إلى الوصول إلى الحكم بطريقة قانونية عن طريق العملية الإنتخابية"[1] ، وما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الكثير من التجمعات المدنية يقترب من مفهوم الحزب السياسي، ولكن يختلف عنه في كثير من الأسس والمضمون ، ولتبيان ذلك يجب الوقوف على التفرقة بين النخبة الحزبية وتنظيمات المجتمع المـدني وعلى رأسها الجمعية ،التي هي عصب المجتمع المدني . وقبل التطرق إلى طبيعة العلاقـة لابد أن نشير إلى الفرق بين المجتمع المدني والأحـــزاب وإزالة اللبس المتداخل لهذين الفاعلين فهناك من يدمج الأحزاب ضمن منظمات المجتمع المدني وهناك من يعزلها عـــن تنظيمات المجتمع المدني لكن الإشكالية المهمة التي نود الإشارة إليها، هي أن فصائل المجتمع المـدني تشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والاتحادات، وأيضا "الأحزاب السياسية" لكن الأخيرة أحدثت إشكالية كبيرة في مدى تصنيفها كفصيلة من فصائل المجتمع المدني أم أنها لا تتبعه ، الباحثون والسياسيون عندنا في الجزائر ينقسمون في تحديد ممارسات مؤسسات المجتمع المدني إلي فريقين فالأول يعتبر أن المجتمع المدني هو كل المؤسسات غير الحكومية التي ترغب في بناء المجتمع وتطوره، أما الثاني فيشمل تعريفهم كل أشكال

1 – أنتوني غدنز : **علم الإجتماع** ، تر: فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 4 ، بيروت ، ص :482.

المشاركات التطوعية سواء كانت عامة أو خاصة، سياسية أو غير سياسية ، اجتماعية ،أو ثقافية"[1]،وهـــذا التعريف – في تصوري – هو أقرب للواقع خصوصا في مجتمعنا الجزائري الذي هو في حاجة إلى كل عمل جماعي بناء،وهذا كله في إطار تنظيمات معينة هدفها خدمة الصالح العام والحيلولة دون بروز الفوضى والإخلال بتنظيم المجتمع ومؤسساته ،إنطلاقا من هذا الإدراك تم الإتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن مؤسسات المجتمع المدني تأخذ تنظيمات متنوعة ومختلفة ، لكن ينبغي الإشارة إلى الاختلاف خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية ، ورغم أن معظم محاولات تحديد المجتمع المدني في الوطن العربي تدرج الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني ولكن المتعارف عليه جزائريا أن المجتمع المدني قد اختزل "في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ، دون الحزب السياسي"[2] .

**المطلب الأول السيرورة الجمعوية وتنظيماتها في الجزائر**: قبل أن نتطرق الى السيرورة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري ،لا بد أن نفصل في قضية التداخل بين مفهوم الجمعية و مفهوم الحركة الجمعوية ،فكثيرا ما يتداخل مفهوم الحركة الجمعوية ،الذي يستخدم في المغرب العربي بمفهوم الجمعية ،إذ يستعملها البعض للدلالة على مدلول واحد ،إلا انه من الضروري والواجب التفرقة بينهما : فإن إنحصر مفهوم الجمعية ليدل على مؤسسة ما وبنيتها التنظيمية ،واستخدم على الجانب الستاتيكي للظاهرة ،غير أن تفاعل العناصر المكونة لها يدخل في إطار الحركة الجمعوية ،والتي تشير إلى تلك الدينامية التي تنشأ في المجتمع بصفة عامة ،والمجتمع المدني بصفة خاصة ،يفعل الإرادة الإجتماعية المتبلورة من خلال السعي الجماعي للجمعيات قصد إحداث تغير في مختلف المجالات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية ،ومن خلال التفاعلات الحاصلة داخل التجمعات الجمعوية ذاتها أو باحتكاكها مع محيطها الداخلي والخارجي فهي إذا دينامية جماعية لخدمة أهداف مشتركة يمكن الحكم على قوتها وحيويتها من خلال تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها في إطار حيز من التنافس والحرية لتحقيق الأهداف المشتركة بينها ،فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناء على عدد من الجمعيات الموجودة ،وإنما على قوة تأثيرها وقدرتها على الإستجابة لمطالب الشعب .

تعتبر الجمعيات منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للانضمام إليها بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك بوسائل سلمية تقوم على احترام حق الأفراد فالتأسيس يقوم على الحرية والاستقلال والاختيار الإداري للفرد، والنشاط يقوم على التطوع والعمل العام أما الأهداف هي مصالح أو قضايا أو حقوق مشتركة .ولن يكون هذا إلا من خلال تجسيد الدور الايجابي لها من خلال التوفيق بين القوانين أو المراسيم الصادرة الخاصة بذلك و الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور لتجسيد تنمية اجتماعية وتوعية مجتمعية للمساهمة في خلق وتطوير إدارة محلية سليمة ، إذن : فالجمعية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية وأحد المؤسسات الفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المحلية وعليه تعرف الجمعية بحسب معجم علم الاجتماع بأنها : وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانين تحددها

1 – دبلة عبد العالي : **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي** ، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر– جامعة بسكرة – ،دار الخلدونية ، الجزائر ،2011 ، ص :138.

2 – عبد الناصر جابي : **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :الواقع والآفاق ، مرجع سابق** ،ص :65.

وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة من أهداف مشتركة"[1]. ولعل أهم وأدق تعريف يمكن إعطاءه للجمعية هو تعريف : ألبير مستار Albert Mester والتي هي : تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي، قصد تحقيق حد معين"[2]، وبناء على التعريف السابق تظهر مجموعة من العناصر التي تدخل في بناء الجمعية نذكرها كما يلي:

-كونها وحدة اجتماعية تختلف عن الوحدات الاقتصادية والصناعية والسياسية والمهنية

- الاستقلالية : غير تابعة لأي جهة كانت رسمية كالدولة مثلا.

- العنصر البشري : والذي يمثل مجموعة الأعضاء.

- الإطار القانوني والتأسيسي.

- العلاقات بين الأعضاء.

- الأهداف المشتركة.

وعلى العموم ترتبط الحركة الجمعوية بمطالب تعبر عن رؤى الأفراد لمجتمعاتهم، باعتبارهم هم من يعايشون واقعه ولذلك يمكن إبراز عدة وظائف للجمعيات نذكر منها:

- **دور الوساطة** : بين السلطات المحلية وحاجات ورغبات المواطنين، وذلك بحكم اضطلاعها بالواقع المعاش، وهو دور ايجابي يفضي إلى تجنب النزاع أو المشكل قبل وقوعه.

- **المشاركة في رسم الخطط التنموية** :فالجمعيات تمثل قوة إقتراح، خصوصاً على المستوى المحلي .

- **الرقابة** :فهي جهاز رقابي بمعنى الكلمة، إذا أفترضنا استقلالية نشاطها، تتكفل بمتابعة التطبيق الفعلي لما خطط ومدى سلامة كل ذلك تنظيمياً وتمويلياً، وحتى زمنيا.

- **خلق قيم اجتماعية** :فهي ترسخ مثلاً لقيم التعاون، والتضحية، والعمل التطوعي، ومختلف صور التضامن والتكافل الإجتماعي.

- **تعزيز سلوكات المواطنة والديمقراطية** :فهي فضاء حي لخلق وتعزيز المواطنة، وكذا ممارسة السلوك الديمقراطي بكافة صوره .

وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده وقد تصدى لتعريف الجمعية في مختلف القوانين الصادرة في هذا الشأن، فالمادة : 01 من الأمر 71- 79 المؤرخ في 03 ديسمبر سنة 1971 المتعلق بالجمعيات"[3] عرفتها بقولها" :الجمعية هي الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة لتدار عليهم ربحا، وتخضع هذه الجمعية للقوانين والنظم الجاري بها العمل وأحكام قانونها الأساسي ما لم يكن مخالفا لأحكام هذا الأمر".

---

1 - دينكل متشيل :**مرجع سابق**، ص: 25 .

2 - Albert Mester : **La participation don les association**. Paris. 1974.p13 12-

3 - الجريدة الرسمية، العدد 105 لسنة1971 .

وعرف القانون 87 – 15 المؤرخ في 21 يوليو لسنة 1987 المتعلق بالجمعيات"[1] في مادته 02 الجمعية بقولها " :الجمعية هي تجمع أشخاص يتفقون – لمدة محددة أو غير محددة – على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين ليدار ربحا.ويخضع هذا الاتفاق لأحكام القانون والأنظمة الجاري العمل بها ، وكذا قانونها الأساسي المعد طبقا للقانون الأساسي النموذجي المحدد عن طريق التنظيم.

ويجب أن يعلن هدف الجمعية دون غموض ويكون اسمها مطابقا لها[2]".

أما القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات فقد عرف الجمعية في مادته 02 بقوله : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويين على أساس تعاقدي

ولغرض غير مربح ،و يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص.

ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له."

أما القانون 12- 06 المؤرخ في 18 يناير 2012 ، المتضمن قانون الجمعيات[3]"، فقد عرفها في مادته 02 بقوله : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخير ي والإنساني.

وبإستقرائنا لهذه التشريعات والمواد ، يتضح لنا أن الجمعية "هي تجمع لأفراد بموجب إتفاق إرادي بالدرجة الأولى .كما تجمع على تعدد الأشخاص المكونين للجمعية مع الاختلاف في عددهم . من خلال هذه المراسيم والقوانين الجزائرية قررنا المرور بمسيرة العمل الجمعوي في الجزائر والذي قسمناه إلى مراحل :

**أولا : التنظيم الجمعوي في مرحلة ما قبل الإستعمار** : وقد عرف المجتمع الجزائري مع مطلع القرن العشرين العديد من التنظيمات الجمعوية في هذه الفترة ومنها على سبيل المثال المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والتكايا والمستشفيات وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها"[4]، وأقتصر دور هذه التنظيمات التقليدية في المجال الديني والروحي والإجتماعي"[5] ذات النفع العام .

---

1 – الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 1987 .

2 – الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 1990 .

3 – الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة 2012 .

4 – عبد الحميد الأنصاري :**نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، مجلة المستقبل العربي، عدد :272 أكتوبر 2010 ، ص : 110.

5 – ابو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954** ، ج 03 ، طبعة خاصة ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2011 ، ص: 214 .

**ثانيا : التنظيم الجمعوي في مرحلة الإستعمار 1830–1962**: بعد الإحتلال عمدت سياسية الإستعمار إلى تهميش هذه التنظيمات بالرغم من ممارساتها التقليدية ،ليعمل على تحريف مسارها أو جعلها تخدم سياسته وبسط نفوذه ، من خلال إصدار قانون المتعلق بالجمعيات سنة1901،والذي كان بمثابة المصدر الأساسي لجل القوانين و المراسيم و الأوامر المنظمة لكافة أشكال التنظيم الجمعوي و فئاته إذ يعتبر المرجع المعتمد في تأسيس الجمعيات بعد الاستقلال أي من سنة 1962 الى سنة 1971و هي الفترة التي عرفت بفترة الثغور القانوني في تاريخ القانون الجزائري"[1] ، و انبثق عن هذا القانون العديد من الجمعيات الرياضية و الثقافية و الموسيقية و ظهرت في معظمها في المدن في ظل أحكام قانون السلطة الاستعمارية ، أين ظهرت عدة تنظيمات إدارية أخري تنظم تواجد المجتمع الأوروبي في احتفالياته ، أين كانت أنشطتها موجة الى الوافدين الأوروبيين من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لتمكينهم من الامتيازات الموفرة لهم من طرف الدولة المستعمرة"[2].لتليها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات، نخبوية مختلطة جزائرية/أوروبية، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص،فتحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية"[3].

**ثالثا : التنظيم الجمعوي في مرحلة الأحادية الحزبية 1962–1989** : بعد استرجاع الجزائر سيادتها سنة 1962 صدر أول دستور للبلاد سنة 1963 ، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات ،ولكن الدولة الجزائرية اعتمدت بعد الاستقلال على نظام المركزية في عمليات التخطيط وتحديد الأهداف المسطرة مسبقا، وهذا النهج السياسي والاقتصادي أدى إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة"[4] . وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، أولا تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة ، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني، وظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية...وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب أدى هذا التوجه السياسي الأحادي إلى إقصاء كل الشركاء من

1 – عروس الزبير : **التنظيمات الجمعوية في الجزائر– محاولة في المفهوم و الوظيفة** ،في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الأفاق،كراسك، 2005/13، ص :18 .

2 – عوايشية نصر الدين: **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الإجتماعية ، دراسة أنثروبولوجية** ، رسالة ماجستير ، ،كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ، 2015– 2016 ، ص:41 .

3 – عمر دراس: **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية، العدد :2005/28 ، ص :25 . (تم الإشارة إليه في مرجع أخر) .

4 – محمد بوسنة : **الحركة الجمعوية في الجزائر ، نشأتها طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية** ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 17جوان 2002 ، ص: 134 .

جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية من أجل القضاء على أي منازعة ومنافسة للحزب "[1]. أدى هذا التوجه السياسي الأحادي إلى إقصاء كل الشركاء من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية من أجل القضاء على أي منازعة ومنافسة للحزب الواحد. ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية دفعت بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964 تطلب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها واضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الإستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنها الحركة الجمعوية ، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقاً للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901 حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري ، ويتمثل في الأمر رقم79/ 71 ، المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالإختيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبلاد"[2]. استمر هذا الإقصاء والتهميش للجمعيات بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات، لأنه كرس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها وذلك بهدف تقييد وتحجيم العمل الجمعوي ، وقد تضاعفت هذه الرقابة بغياب تحديد دقيق للعلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية التي تنحدر منها .

**رابعا : التنظيم الجمعوي في مرحلة التعددية السياسية 1989–1995** : لقد تأثر النشاط الجمعوي بالتوجه السياسي للجزائر فمع التحول نحو اقتصاد السوق وتكريس النظام الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وتخلي الدولة عن نظام التخطيط المركزي والموجه ونظام الحزب الواحد ظهر التوجه الجديد نحو التعددية الحزبية وبرزت معالم التغير على مستوى شكل ووظيفة الحركة الجمعوية وتم وضعها في مسارها الصحيح المتمثل في وظيفة الدعم والمشاركة والتشارك. فجاء ميثاق 1986 الذي شجع انشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية ، وتم إصدار القانون 85/15 بتاريخ21 /07/ 1987 ولائحته التنفيذية رقم 88/16الصادرة بتاريخ 1988 / 02 / 02 بما تضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها، وبذلك خفف الإصلاح التشريعي الجديد القيود العديدة التي تضمنها القرار رقم79 /71 المؤرخ في : 12/30/ 1971 علما أن الجمعيات كانت تعمل بموجب هذا القانون إلى غاية صدور قانون 1987 ثم تم إلغاؤه بصدور قانون 31 /90 المؤرخ في /1990 04 / 12وعليه تكاثرت الجمعيات تدريجيا من 50 جمعية عام 1988 إلى 62 جمعية عام1989 .

وتأسست على إثر أحداث 05أكتوبر 1988 المأسوية مجموعة من الجمعيات المهنية والثقافية ،مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي ،والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ،وتأسست هيئة المحامين"،وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري 1989 حوالي 12000جمعية ،وقفز هذا العدد إلى 28000 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة

1 – ساسي سقاش : **الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة** ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ، 2000 ، ص : 41 . (غ منش).

2 – قريد سمير : **نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر ، العدد :18 ،2010، ص :148 .

1998 بـــ 45000 جمعية وطنية ومحلية ،وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 200 بلغ 56500 جمعية محلية و1000جمعية وطنية"[1]،من هنا بدأ التراجع عن مبدأ الحزب الواحد، ومنه برز كم من الجمعيات سيما بعد اعتراف الدستور بحق إنشاء جمعيات ذات طابع السياسي في المادة 40 منه، ومن الجمعيات نذكر:

الجمعيات النسائية الخيرية :معبرة عن زيادة مشاركة المرأة في الحياة التنظيمية .

الجمعيات والإتحادات النسائية :في معظمها تابعة لأحزاب المعارضة، مثل الإتحاد النسائي التابع لحركة مجتمع السلم.

جمعيات حقوق الإنسان : أهمها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، جمعيات المساواة أمام القانون.

الجمعيات الثقافية : مثل" الحركة العربية الجزائرية برئاسة بكوش عبد الحفيظ التي تدافع عن اللغة العربية، و " الحركة الثقافية البربرية"MCB" والتي تهتم بالحفاظ على الهوية البربرية، بالإضافة إلى جمعيات ثقافية كثيرة جدا تنشط عبر ربوع الترب الوطني"[2]. وفي التسعينيات وبالتحديد ما بين سنة 1990 – 1995 شهدت حضور عدد وفير وذلك بموجب قانون الجمعيات90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر1990 ، والذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، وعلى رأسها الإعتماد المزدوج ، وهنا يمكن إرجاع هذا الإنفجار الجمعوي إلى سببين رئيسيين هما :

-سبب سياسي : والذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الإجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الإجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما تكون معادية لكل ما يصدر من الدولة، وهذا الأمر ليس وليد الصدفة بل هو محصلة تراكمات لعجز نظام اشتركي عن تحقيق وعوده التنموية تحت وصاية الحزب الواحد.

-السبب الإقتصادي :الذي كان ينوء بتعطل نشاط فاعليه، أفرادا كانوا أو مؤسسات، الأمر الذي دفع الدولة إلى تطبيق تصحيحات هيكلية قصد معالجة الإختلالات وذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي"[3] .

**خامسا : التنظيم الجمعوي بين الشراكة مع الدولة 1995 الى يومنا هذا** : لقد أكدت الأوضاع العالمية والمحلية وحتى الإقليمية التي سبق ذكرها في المبحث الثاني إلى ضرورة إطلاق سراح التنظيمات الجمعوية ، وزوال عهد الدولة الشمولية الأحادية بالإضافة إلى عجزها على تلبية احتياجات مواطنيها، لهذا كان التأطير القانوني السابق بداية حقيقية لظهور نشاط جمعوي متحرر نوعا ما من مراقبة وتقييد السلطة، فقد بدأت الدولة الجزائرية تتخلى شيئا فشيئا عن الامتيازات الاجتماعية التي كانت تمنحها لمواطنيها في مرحلة التخطيط المركزي ، لهذا ظهرت أهمية مساهمة المجتمع المدني والجمعيات في العمل التضامني وانتهجت سياسة الدولة إلى بناء نسيج مؤسساتي للتضامن متعدد الأشكال ولاسيما التضامن المستديم تماشيا مع توجه الدولة نحو شراكة المجتمع المدني عوض الاعتماد المطلق والاتكال على الدولة والانفراد في السلطة. وبذلك تحول التضامن الاجتماعي إلى مفهوم شامل في إطار الجمعيات يتخطى معنى الإحسان ويستمد قوته من قوة تلاحم المجتمع ومؤسساته وكذلك من

1 – عروس الزبير : **القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات والمتطلبات التحول الديمقراطي** ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ،2000 ،ص :21 .

2 – قريد سمير : **مرجع سابق**، ص ص :149 150 .

3 – عمر دراس : **مرجع سابق**، ص ص:26 27 .

السياسة الإدارية المبنية على مبادئ التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة وتمكينها من الفرص وتشجيعها على المبادرة والتعويل على الذات وتكريس الشعور بالمسؤولية وتحقيق مبادئ توزيع الثروة بعدالة أكبر للقضاء على الفقر والتهميش.

أما عن : **أهم تنظيمات المجتمع المدني و التنظيمات الجمعوية في الجزائر"**[1] : يمكن إيجاز أهمها

**1- تنظيمات العمال والمزارعين** :الاتحاد العام للعمال الجزائريين، النقابة الإسلامية للعمل، اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين.

**2-النقابات المهنية** :نقابة الصحفيين، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين.

**3-المنظمات النسوية** : الجمعيات الخيرية النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة أو المعارضة للأحزاب، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

**4-جمعيات حقوق الإنسان** : الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

**5-الجمعيات الثقافية** :الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، جمعية الجاحظية، الحركة الثقافية البربرية.

**6-الجمعيات التطوعية** : المنظمة الوطنية للمجاهدين، إتحاد أبناء الشهداء، إتحاد أ بناء المجاهدين.

**7-الطرق الصوفية والجمعيات الدينية** : الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، الطريقة السنوسية، الطريقة الدرقاوية، الطريقة العلوية، الطريقة التيجانية.

## المطلب الثاني سوسيولوجيا المجتمع المدني دراسة في الفعل الجمعوي الجزائري :

**أولا : إشكالية فهم وتحليل الفعل الاجتماعي الجمعوي** : من منطلق أن الجمعية منظمة أو حتى مؤسسة كفضاء للفعل الاجتماعي الهادف هي نسق اجتماعي و عون اقتصادي بالإضافة كونها عون ثقافي واستراتيجي فهذه الأبعاد أو الأنساق هي التي تنتج وتشكل الفعل الجمعوي بعض الدراسات والمقارنات العلمية في تناولها لواقع المنظمة وهنا ندرج الجمعية كمقاربة ، ولمعالجة هذه القضية يرى P.jarniou أنه لابد من النظر للمؤسسة من زواية أخرى وهي اعتبارها مكان un lieu يتم فيه الفعل الجماعي ذو الغايات finalisé ،أي أخد المؤسسة كبنية اجتماعية واقعية وعمومية و ملموسة التي عليها أن تسير في نفس الوقت طموحات ومشاريع أعضائها أي نسق الفاعلين وأن تأخذ بعين الإعتبار العوائق التي تفرضها عليها وظيفتها كعون إجتماعي أو ما نسميه نسق الأفعال أو الإطار المرجعي للأفعال فالربط بين هذه الأنساق لا يمكن أن يتم إلا إذا تم فهم وتحليل المنظمة على أنها فاعل اجتماعي acteur sociale.

**ثانيا : الحركة الجمعوية كفاعل اجتماعي ملموس:** تضم الجمعية بصفتها نسق تكامل مجموعة من الأفراد أو المجموعات البشرية، لهم خصائص سوسيولوجية وثقافية مصنفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية هذا يعني هناك نسق لتنظيم

1 - أيمن إبراهيم الدسوقي : **المجتمع المدني في الجزائر**( الحجرة – الحصار – الفتنة )، مجلة المستقبل العربي ،العدد :259 ،2000، ص- ص : 68- 70 .

اجتماعي متضمن لعلاقة السلطة والقيادة من جهة تقسيم للمسؤوليات والمهام بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية هي يعني:

1-أن الجمعية منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكلت وصهرت من منطلق عقلانيتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها، و يختلف من حيث طبيعة العلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤوليات عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية، كالأسرة، القبيلة العشيرة...الخ.

2-أن هذا النسق الاجتماعي الذي يشكل الجمعية، على باقي الأنساق الأخرى سواء النسق البيولوجي والنسق التقني لأن هذا النسق الاجتماعي له القدرة على التأثير في نفسه من أجل تغيير نفسه بنفسه "[1]، هذه الخصوصية التي يتميز بها النسق الاجتماعي تجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه ، فدراسة الجمعية كمنظمة بصفتها فضاء أو حقل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة ،والتي تجعل من هذه الممارسات واضحة و يمكن فهمها . فالجمعية مثلها مثل باقي المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في النسق والبناء الإجتماعي يمكن أن تجسد معنى الفعل الإجتماعي من خلال :

1-تحقيق الضبط الاجتماعي : وحسب W.OUCHI أن الضبط الاجتماعي التي تقوم به أي مؤسسة يتضمن ثلاث آليات أساسية (1 )و هي:

أ – توحيد القيم بين العمال المتواجدين فيها .

ب – جعل السلوكات و الأفعال داخل المؤسسة أن تكون لها إطار مرجعي واحد .

ج – تقوية و تطوير الشعور بالإنتماء إلى مجتمع المؤسسة .

2- تحقيق الدمج الاجتماعي: و هذه الوظيفة يمكن تلخيصها في الخمس الأطر التالية :

1-العمل (النشاط) : لا يمكن أن يتحقق التماهي و الاندماج إلا إذا كان العامل على قناعة بأن العمل يشكل في حد ذاته قيمة بالنسبة له.

2-المهنة : والتي يمتهنها شخص ما، بما تتضمنه من قيم و معايير يمكن أن تشكل إطار مرجعي للعامل تحدد قناعاته و توجه سلوكاته فإذا كان العامل أو الفرد على قناعة تامة بجودة وجمال المهنة التي يزاولها فإنها تشكل مصدر قناعة و اندماج في العمل و انتساب للمؤسسة و إلى الجماعة التي تمكنه من مزاولة هذه المهنة.

3- المنتوج : الذي يساهم العامل في إنتاجه يمكن أن يشكل قيمة يجتذب إليها.

4- البنية التنظيمية : التنظيم الجمعوي له بيئة من خلالها يمكن أن توفر للعامل من ظروف عمل و علاقات عمل رسمية وغير رسمية و شكل تنظيم العمل يجعل العامل يشعر بالاندماج لهذا المحيط الاجتماعي و ما يتولد عنه من معايير و قيم إندماجية يرتاح لها. وهذا سنشير له لاحقا في الجمعية كفاعل تنظيمي .

1 - Marc Bosche: **coroporate culture la culture sans histoire**. in revue française de gestion n° 47.48, 1980 ,p: 32

5- قيم المؤسسة : إن الاندماج لقيم أي مؤسسة ،بما في ذلك الجمعية ، ونيل أهدافها لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الأخيرة من إيجاد الصيغة المناسبة التي تتمكن بواسطتها الربط بين أهداف و قيم الشخصية لعمالها بأهداف وقيم المنظمة و بهذا تصبح قيم المؤسسة آلية من آليات الدمج و الضبط الاجتماعي في آن واحد"[1]،وهذه القيمة يجسدها المعطى الثقافي لهذه المؤسسة أو الجمعية وهذا سنشير له لاحقا في الجمعية كفاعل ثقافي قيمي

وفي هذا الصدد خلص الباحث **جون لويس لافيل** إلى أن هناك عدة محددات وراء خصوصية الفعل الجمعوي من أبرزها :

- الحياة الجمعوية تروم بالتماسك الإجتماعي ،إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة الاختلافات التي تخترقها ،والتي تلتئم حول مشروع مشترك .

- الجمعية هي شكل للفعل الإجتماعي ،يجمع أفراد حاملين لكفايات – كفاءات – ومشاريع متنوعة ،ويعبر عن إرادة وضرورة وملحة للإجابة عن مشاكل المجتمع .

- المجمعية وسيلة لتنفيذ الجماعي لمشروع مشترك ،ويقوم عملها على التمفصل بين أشكال منطق مؤسساتية مختلفة .

- تقوم الجمعية على مصدرين للمهنية : مهنية صادرة عن الإلتزام التطوعي لأعضائها ،وأخرى تتحدد كتخصص مهني يستجيب للمشاكل الإجتماعية التي إختارت الجمعية معالجتها ،وينتج عن ذلك قدرة إبداعية مزدوجة للموارد البشرية ،من الأساسي تنظيم العلاقات بينها في خضم الدينامية الجمعوية .

- تواجه الجمعية مشكل الإبداعية والإستمراية في نفس الآن ،فهي تحتاج إلى فاعلين كما إلى قواعد لضبط العلاقات القائمة بين هؤلاء الفاعلين .

إذن فالمؤسسة الجمعوية وباقي تنظيمات المجتمع المدني ، قبل أن تكون معطى طبيعي فهي معطى إجتماعي بالضرورة بمعنى أنها إنشاءات إجتماعية وإصطناعية ،ترتبط شروط إنبثاقها وإستمرارها بأسباب مفسرة .

**ثالثا : الحركة الجمعوية كفاعل تنظيمي** : لدراسة تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته كالجمعية ، ينبغي النظر إليها كتنظيم يحركه الفاعلون من هذا المنطلق تم الاستعانة بمقاربة الفعل الإجتماعي في هذه الدراسة . لذا يمكن تقديم تعريف التنظيم " بأنه وحدة إجتماعية بنائية وجدت بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة"[2] ، ويقدم لنا **ألن توران** تعريف التنظيم "أداة تقنية من اجل تعبئة الطاقات الإنسانية وتوجيهها نحو غايات محددة "[3]. والملاحظ أن هذين التعريفين ينطبقا على بنية الجمعية ووظيفتها بإعتبارها كيانا إجتماعيا يشكله الفاعلون من اجل تحقيق أهداف معينة . فعلماء التنظيم وخاصة المعاصرين وعلى رأسهم

1 – محمد بن عيسى محمد المهدي : **ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الإقتصادية الحديثة** ، مجلة الباحث ،العدد :2004/03 ، ورقلة ،ص ص : 147 148 .

2 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص- ص : 226- 227 .

3-Alain-Touraine. **Rationalité et Politique dans L'entreprise** .in l'entreprise et l'économie du 20sicle ,T.2 édition Puf, 1966.Paris .p,p ;138-147.

**ميشال كروزيه** يعرفون المنظمة أو الإدارة العمومية "مرفق عام مدبر بهدف خدمة الصالح لعام وليس بهدف تحقيق الربح "[1] ، وهنا نلمس نوع من التقارب بين الجمعية والمنظمة على مستوى تقديم الخدمة .فالجمعية تقدم خدمة موجهة من جماعة متطوعين الى فئات اجتماعية مستهدفة . ولكن هناك حد فاصل بين المنظمة والجمعية خلال ما يؤكده لنا **دور كايم** أن المنظمة هي أجهزة ثانوية موضوعة تحت تصرف الدولة أو الإدارة العمومية وظيفتها هي تنفيذ الحلول التي تقررها ، بينما الجمعيات هي بالتعريف منظمات غير حكومية أي مستقلة عن الدولة ،بالتالي فظهور الجمعيات لا يمكن أن يرتد الى مجرد تنفيذ مقتضى أو إجراء قانوني"[2] . أما عن ممارسات الفاعلين في كل من المنظمة والجمعية ،فالفاعل داخل التنظيم يشعر بأنه خاضع بقواعد لعب مفروضة عليه ومستقلة عن إرادته ، بحكم أن الإدارة تنظيم هرمي يشتغل من الأعلى الى الأسفل ،يكون على رأسه رئيس ثم أقسام لا مركزية وتقوم على مبدأ النظام الصارم . أما الفاعل داخل الحقل الجمعوي تحركه قناعاته واختياراته الحرة والتطوعية ، وتوجه اهتماماته الخاصة التي تتقاطع مع اهتمامات أعضاء آخرين ، وهذا يجعل مجال عمل الجمعية ،مجال اللانظام أو الفوضى" . ومن هنا يمكن القول أن التنظيم الإداري يشبه الجمعية ولذا يمكننا القول التنظيم الجمعوي والذي حضي مؤخرا باهتمام في الدراسات السوسيولوجية أو بالأحرى سوسيولوجيا التنظيمات . مقارنة مع الإدارات والمنظمات التي كان لها وزن وثقل كبير في الدارسات السوسيولوجية ،وحتى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المعاصرة

"وتتحدد الجمعيات في معجم السوسيولوجيا بإعتبارها تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع ،ضرورة مطلقة . حيث يمكن اعتبار وجود هذه التنظيمات إضافيا وزائدا عن الحاجة داخل المجتمع القائم على مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والتي يعد وجودها إجباريا وضروريا مثل الأسرة والجيش والمدرسة ...فمن وجهة نظر سوسيولوجية لم يكن يمثل وجود الجمعيات في الماضي ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع ،قياسا مثلا مع التنظيمات الأخرى الإستراتيجية . ولكن مع تعقد المجتمعات الحديثة لم يعد تأسيس و إنشاء الجمعيات ترفا بل ضرورة إجتماعية ملحة . وبذلك فهي ظاهرة – الظاهرة الجمعوية – تفرض نفسها في المجتمع الصناعي . وهي تطمح الى ملئ الفراغ الذي تتركه تدخلات الفاعلين العموميين أو نتيجة لمحدودية وقصور تلك التدخلات أمام الطلب التزايد والأزمة المتصاعدة"[3] وكإسقاط هذا التعريف على الواقع الجزائري فالجمعيات أو بالأحرى المجتمع المدني بدا يظهر بشكل جلي في ظل الظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري ،وفي ظل تراجع وعجز الدولة والقطاع العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ،أما بعد الألفية

1 -Michel Crozier : **Le Phénomène bureaucratique**. Éditions du Seuil.1963 .Paris.14 .

2 -Durkheim Emile .**L'Etat in la Revue Philosophique** -N : 148.p.p : 433.437 .

3 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص ص : 137 138 (بتص) .

فان المجتمع الجزائري وجد نفسه ومرغما بالانخراط في مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني عبر تأسيس جمعيات غير حكومية وتنويع مجالات التدخل ، من اجل تجاوز الأزمة المجتمعية فالفرد والجماعة كانتا تابعتن سلبي بمعنى اتكالي على الدولة . فالتنظيم الجمعوي إنما القصد منه خلق مواطنين يتحملون مسؤولية ما يحدث من تنمية لان المواطن أصبح في وقت الدولة والحزب الواحد اتكالي ويراهن على الدولة .

من خلال هذا التصور السوسيولوجي للجمعيات نفترض أن قدرة المجتمع على النمو وعلى التطور مرتبطة بصفعة أساسية بقدرته على بناء ما يمكن من مجالات العمل المتخصصة والتي تكون قريبة من المواطنين وبعيدة عن تحكم الدولة"[1].

**رابعا : الحركة الجمعوية كفاعل ثقافي** : فعندما نتكلم على ثقافة الجمعية ،فإننا نقصد تلك المعايير و القيم و ضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الاجتماعي الجمعوي المتفاعل داخل الجمعية بصفتها منظمة ،تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه، ولا نتكلم على الثقافة التي أنتجها البنيان الاجتماعي الكلي كما فعلت بعض الدراسات أما عن تعريف ثقافة الجمعية فسنقدم :

تعريف E.H SCHIEN وهو من أكثر التعاريف تداولا ،و التي يعرفها على أنها مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتشفتها وأنتجتها وطورتها مجموعة بشرية معينة في محاولتها لإيجاد الحلول لمشاكل التأقلم الخارجي و الاندماج الداخلي،و التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها بالنسبة لهم واعتمدوها و أصبحوا يتداولونها على أنها الطريقة الصحيحة و الجيدة في ادراك و معالجة هذه المشاكل"[2]، نستنتج من هذا التعريف ما يلي:

1-كل مجموعة بشرية مرتبطة ببعضها البعض على أنها كيان قائم بذاته تكون لها ثقافة خاصة بها كما هو الحال بالنسبة لفئة الفعلين الموجودة في الجمعية ما.

2-هذه الثقافة تكون وليدة اختياراتها للحلول التي تعتقد أنها صحيحة و مثلى في مواجهة المحيط الخارجي و من أجل تحقيق الانسجام و الضبط الداخلي.

3-أن الثقافة بهذا المعنى لها وظيفتان أساسيتان و هما تحقيق الدمج الداخلي و التأقلم الخارجي.

4-أن آليات الدمج والتأقلم في هذه الحالة هي كفاءة جماعية و ليست فردية كما أنها ضرورية من أجل بقاء الجماعة و استمرارها. من هذه الرؤية يتضح لنا أن كل تنظيم ينتج هوية تعبر عن خصوصيته وميزته ،وهنا يمكن القول أن كل تنظيم جمعوي إنما منتج لهوية وثقافة ،وهذه الثقافة تختلف من تنظيم جمعوي الى أخر بحسب الفعل الجمعوي وممارسة الفاعل في الحقل الجمعوي ، وربما هذا يختصر في الرأس مال الثقافي والرمزي ، ومع تطور الوعي

1 - فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 139 .

2 - بوفلجة غيات: **القيم الثقافية والتسيير**،دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ،1998 ، ص: 56 .

والعمل الجمعوي في العقود الأخيرة من القرن العشرين ،بدأت تتمظهر الهوية الجمعوية في إنشاء أخرى مرتبطة بالإسم ،أهمها ما يمكن أن نسميها الهوية ، وإنطلاقا من الإسم يمكن للجمعية أن تخلق **لوغو Logo** خاص بها أو هوية بصرية خاصة ، وهو الشعار الذي يمكن أن نتعرف به على الجمعية ونشاطها فهو بمثابة صورة أو أيقونة تصف إسم الجمعية ،وتعبر عن مستوى أعمق بهوية الجمعية ،كما نعكس توجهات وأهداف الجمعية وفلسفتها . وهنا الاسم ليس ملكية للجمعية تعبر وتكثف مشروعها وغاياتها فحسب ، وإنما هو وسيلة للتواصل مع العالم الخارجي وكما هم معلوم أن البيانات المتضمنة في التصريح القانوني لجمعية ما ، لا يخول لها الإعتراف القانوني فقط ،وإنما تمنحها هوية تميزها عن غيرها من الجمعيات وتفرض عليها ضرورة إحترامها"[1].

إذن فالثقافة تعد احد مجالات الأساسية التي تتمظهر فيها هوية الجمعية وكما اشارنا إليه أن كل جمعية لها هوية خاصة بها .ومعلوم أن مفهوم الثقافة ، وبعد أن كان يستعمل الى الإشارة الى الكيانات الوطنية والجغرافية على المستوى **الماكرو سوسيولوجي** ، أخذ فيما بعد يشير الى مختلف شرائح وفئات المجتمع ثم صار إستعماله منذ عقد أو عقدين يتجه وينحدر نحو الجزئيات الذرية أي على مستوى **الميكروسوسيولوجي** .سواء كان مؤسسة أو مقاولة أو عائلة أو جمعية"[2] ،وهذا يؤكد لنا أن كل تنظيم إلا وله ثقافة وهوية خاصة به . وفي هذا الصدد إنتبه علماء إجتماع التنظيمات ،إلى أن التنظيم عموما كيان اصطناعي وبالتالي واقعة ثقافية ، وبتعبير **إرهارد فريدبرغ** "أن التنظيم هو نفسه ثقافة أي انه منتج لثقافة ما "[3] ، ولا يمكن فهم إستراتيجية الفاعلين في إستقلال عن السياق الثقافي الذي تنتج داخله ،فهي تأخذ معناها وتؤسس وجودها داخل هذا السياق ، وهذا يرجع حسب ممارسات الفعل ، ويوضح لنا في هذا المقام الباحث **غي روشي** أن العناصر الثقافية الممثل في النماذج والقيم والرموز والإيديولوجيا ...الخ ، فلا يمكن أن نفهم الفعل الجمعوي والإجتماعي بشكل عام دون الأخذ بعين الإعتبار العناصر الثقافية التي تسبح فيها الحياة الجمعوية"[4] .

وتجدر الإشارة إلى البعد الثقافي في التنظيمات بصفة عامة ،وفي الجمعيات بصفة خاصة لم يعد ينظر إليه بإعتباره ذلك السياق الثقافي المشكل من المواقف والقيم والتمثلات والذي يحكم أليا سلوكات الفاعلين بنوع من الحتمية النافية لممارساتهم وإبداعاتهم

1 - فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 184 .

2 _Kambouchner Denis : **culture.in notions Philosophiques**. T3 .1995.éd Gallimard .p-p: 455-558.

3 - Freiberg Erhard : **la Culture Nationale n'est pas tout le social**.in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.p:179.

4 - Rocher Guy : **Introduction a la sociologie générale**: 2 l'organisation social .Editions HMH.Paris.p: 08.

وإنما ينظر إلى الثقافة بإعتبارها تمثل سياق المعنى الذي تتبلور داخله إستراتيجيات الفاعلين"[1] ،و هذا ما يؤكده الباحث **دي ريبان** "بأن إستراتيجيات الفاعلين موجه بالثقافة "معناه أنها موجهة بالمعنى الذي يعطيه الفاعلون للوضعيات والأفعال ،دون ترك أي هامش للمناورات والإستراتيجيات والألعاب لهؤلاء الفاعلين في علاقاتهم بالمصالح ،والصراع حول السلطة . وفي هذه النقطة وبالتحديد يؤكد لنا علماء اجتماع الجمعيات بدورهم على البعد الثقافي في التجربة الجمعوية ،حيث يعتبرون أن الإنخراط في التجربة الجمعوية في إنخراط تقليد ثقافي ،وفي إرث ينحدر من الأعضاء المؤسسين ،وإنطلاقا من ذلك فإن الشعور بالانتماء لدى الفاعلين يكتسي أهمية كبيرة وله تأثير مهم على حياة وسير التنظيمات الجمعوية ، بالإضافة الى ما سبق هناك أيضا قيمة رمزية ينتجها الفعل الجمعوي داخل الحياة الجمعوية تنظم من خلالها العلاقات بين الفاعلين : رموز– الدور– الوضع – المكانة – التموقع – النفوذ – السلطة – رموز المشاركة خلال الأحداث والتظاهرات المختلفة في البيئة الداخلية للتنظيم الجمعوي"[2].

ولكن يمكننا التمييز بين نوعية الثقافة التي ينتجها الفعل الجمعوي ، من خلال إقحام براديغم الباحث رونو سان صوليو الذي يميز بين أربعة أنماط لحضور الثقافة داخل التنظيمات وهي:

– **ثقافة الانصهار Fusion** ،وهي تميز العوالم الشغل التي تتميز بكفاءات ضعيفة حيث تتحول هنا الجماعة ذاتها إلى قيمة مركزية ،خصوصا الجماعة الملتحمة والمغلقة والمتجانسة ، والتي تضمن للأعضاء إكتساب القدرة على التأثير وتمنحهم هوية بواسطة قوتها العددية .

– **ثقافة التفاوض** وهي تميز الجماعات المهنية التي تملك كفاءة عالية وقدر كبير من الإستقلالية .

– **ثقافة الإنسحاب** التي تتحدد إنطلاقا من الحياة داخل التنظيم وخارجه ،وتهم الأفراد الذين لا يحضون بإعتراف كاف ولا يتوفرون على مشروع في نشاطهم المهني والمثقلين بالمهام والأشغال خارج زمن العمل الرسمي .

– **ثقافة الإنتساب** Affinités ،وفيها يتم تصور التنظيم كشبكات من العلاقات ،تتيح للأعضاء تكوين رأس مال إجتماعي قابل للتوظيف من اجل تحسين الوضعية المهنية وتحقيق الحراك الإجتماعي"[3] .

1 - Diribarne Philippe : **d'analyse stratégique et Culture un nécessaire retour aux sources**. in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.p:19.

2 - فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 193 .

3 -Alter Norbert et Maud Simonet: **la sociologie du Monde du travail**. éd quadrige-puf.2006.p-p: 106-108.

وتجدر الإشارة الى أن الحديث عن ثقافة الجمعية ،ليس حديثا عن شيء زائد أو ثانوي ،بالنظر الى البعد الوظيفي للثقافة بالنسبة للتنظيم الجمعوي ذلك أن كل جمعية مطالبة بالإعتماد على ثقافة خاصة ، وبتعبير أخر على الحياة الجمعوية أن تتوفر على ثقافة فعلية للرابطة الاجتماعية ،وتختلف هذه الثقافة من جمعية الى أخرى ، تبعا للتاريخ الخاص يكل جمعية لكن يمكن التأكيد من خلال ما يشير إليه علماء الإجتماع التنظيمات والشغل ، على أن هذه الثقافة ترتبط بشروط التعاون والمسارات ، والتكوين والمبادرات التي تمنح للأفراد تجربة غنية لبناء هوياتهم ورموزهم ومعانيهم الخاصة"[1]. ،وهنا نقول أن التنظيم الجمعوي هو فضاء منتج للمثاقفة .

**خامسا : الحركة الجمعوية كفاعل اقتصادي** : يمكن النظر الى القطاع الجمعوي اليوم بإعتباره قطاعا إقتصاديا ،فهو قطاع مشغل ،وتزداد أهميته يوما بعد يوم . فالفعل الجمعوي وممارسه ،مرتبط بعالم إقتصادية وهي الشغل ، المهنة ، النشاط إلا أننا لا نريد الغوص في هته المصطلحات الإقتصادية والانزلاق فيها بقدر ما نريد أن نبين أن الفعل الجمعوي هو نشاط إقتصادي ولا يكاد يشكل إستثناءا على مستوى استعمال عبارات : الشغل Emploi ، والعمل Travail ،والمهنة والنشاط، ولو أن العديد من الباحثين اليوم يرفضون الحديث عن الشغل أو العمل المأجور في حقل يكتسي خصوصية مثل حقل العمل الجمعوي ،ويرفعون بالمقابل من قيمة الأنشطة الجمعوية ،مفضلين بذلك مفاهيم النشاط أو الفعل على حساب الشغل"[2] .

وعموما يقصد بالنشاط الإقتصادي كل إهتمام إنساني سواءا كان نشاطا فكريا إنتاجيا ،تحويلا للطبيعة أو المجتمع مثل النشاط الإقتصادي ويمكن لهذا النشاط أن يكون ثقافيا أو تطوعيا أو حتى منزليا"[3]. فالجمعية هي الآن تقوم بأنشطة إقتصادية لدرجة أن بعض الباحثين من بدا يتحدث عن جمعيات مدبرة Association Gestionnaires أو جمعيات مقاولاتية Enterprise association "[4]، رغم بعض الإختلاف بين الجمعية والمقاولة في الممارسة ، – وهذا الأمر لا نخوض فيه بإسهاب لان الاختلاف الممكن بينهما يكمن في أن الجمعية لا تستهدف الربح ،وإن كان لها ربح خاص تسعى إلى تحقيقه ، ألا وهو تحسين وظيفتها الإجتماعية ،لكن علاوة على هذا المنحى الاجتماعي ،فإنها تنحوا منحى إقتصادي ،سواءا من خلال موازنة ميزانيتها ،أو من خلال هدف أخر تسعى إليه ،وهو ما أشار له الباحث **غي أرنار** "وهو خلق مناصب شغل والواقع أن

1 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 194 .

2 – فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص- ص :126-127 .

3 _ Vincent Berthet: **Nos trrioires**,**viviers pour l'emploi de tous**, in Revue Economie et Humanisme, no377,Dossier dynamiques locales pour l'emploi,2006,p-p: 8-79.

4 - Laville Jean- Louis et Renaud Sainsaulieu et autres: **Association .démocratie et société civile** .Edition La Découverte et Syros . 1997 .Paris .P: 77 .

سعي الجمعية الى خلق المناصب لا يلغي وظيفتها الإجتماعية ، بل يرتبط بها بقوة"[1]. ،ولهذا لا يمكن أن يرتد وجود الجمعية الى مجرد السعي الى تحقيق مرودية أو ربح ،وبالتالي ،فمثلما يمثل الربح حجر الزاوية في القطاع التجاري ،فإن المنفعة الإجتماعية L'utilité Sociale عي أساس القطاع الجمعوي"[2] .

إن الجمعيات في نظر غي أزنار،توفر الشغل بالنسبة للأفراد المقصيين من النظام الإنتاجي ،ويمثل الشغل الجمعوي المأجور بديلا للمقصيين ، أولئك الذين لم يستطيعوا ولوج الحياة النشيطة ،وأؤلئك الذين إجتازو كل مراحل البطالة ،والأكثر من ذلك يعتبر القطاع أن مناصب الشغل ليست مؤقتة ،يشغلها الفرد في انتظار إمكانية إندماج في كمان أخر ،وإنما عي مناصب شغل دائمة تتيح للإنسان بناء مسار مهني ،والحصول على تدرج وترقية مهنية ،وهذا كذالك لا ينفي حقيقة أن العمل الجمعوي المأجور يتحول أحيانا كثير إلى جسر للمرور نحو العمل المأجور في الإدارة"[3] .

فالفاعل داخل الجمعية يمنح نشاطه لجماعة العمل ،لا يعني شيئا غير القول أنه يشارك فيها ،مهما كانت الوظيفة التي يشغلها داخل الجمعية ،من هنا فالعمل الجمعوي سواءا أكان تطوعيا أو مأجورا،هو نشاط،وعلى حسب ماركس النشاط الذي يحول به الإنسان الطبيعة كما يحول طبيعته الخاصة ،بمعنى أنه ذلك النشاط الذي يتوافق مع السيرورة البيولوجية للجسد البشري الخاضع للضرورة الحياتية ،أي ضرورة التجديد المستمر للحياة .

ولعل مفهوم القطاع الثالث الذي يشير الى الحقل الإقتصادي المشكل من الجمعيات ومن تنظيمات أخرى ،يجتمع بينها أنها غير موجهة مباشرة نحو الربح مثل التعاونيات والتعاضديات ،ويمثل القطاع الثالث قطاعا متميزا عن القطاعين التقليدين ،العام والخاص ،أي انه مختلف في نفس الوقت عن السوق والدولة والقطاع الخاص ليس إحالة مباشرة على القطاعات الإقتصادية التقليدية (الفلاحة – الصناعة – الخدمات ) ، بل إنه قطاع ليس مثل باقي القطاعات لأنه في الواقع

هو محاول تجاوز منطق الثنائية السوق الدولة التي تحيل على الرأسمالية – الإشتراكية ، بل إن هناك إعتقاد بان الجمعيات ومجمل تنظيمات المجتمع المدني تتطور في إتجاه خلق قطاع ثالث بين السوق والدولة ،أي بين القطاعين العام والخاص وهو ما إصطلح عليه البعض بـ :

الإقتصاد الإجتماعي : Economie Sociale

---

1- فوزي بوخريص : **نفسه** ، ص ص : 207 208 .

2 _ Bulletien de la conférence permanente des coordination associatives. La vie associatives. N7.septembre 2005.

3 - Guy Aznar : **Emploi**: **La grande mutation**. Paris.1998. éd. Hachette Littératures .p: 94.

الإقتصاد التضامني : Economie Solidaire

القطاع الإقتصادي اللاربحي : Nonprofit Sector "[1] ، من هنا يمكننا المراهنة على تحديد المقاربة الجمعوية السوسيوإقتصادية الذي يجعلها تلبي الحاجات التي لا يلبيها السوق(القطاع الخاص)، ولا الدولة (القطاع العام) ، ولا يمكن للجمعيات أن تنهض بهذا الدور بفاعلية ما لم تهتم بطرائق ونتائج التدبير ،وما لم تلجأ لخدمات الموارد البشرية المهنية ،وما لم تتبنى قيم القرب والفاعلية والجودة في التدبير والعمل"[2] .

**سادسا : الحركة الجمعوية كفاعل استراتيجي** : الفعل الاجتماعي دائما يكون له سبب لوجوده أو هدف يسعى إلى تحقيقه حتى ولو كان هذا الهدف جزئيا وبسيطا ومن هذا المنطلق يرى كثير من علماء اجتماع المؤسسة" مثل سان صوليو R.Sainsaulieu، وآلان توران A.Touraine وكروزيه Michel Crozier "، أن الفعل الاجتماعي يسعى" إلى تحقيق استراتيجية داخل المؤسسة سواء كانت شخصية ذاتية تخص الأفراد المكونين للمنظمة أو تخص المنظمة ذاتها وترجمة لعقلنتها، فهذه العقلنة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها تشكل المجال الإستراتيجي الذي يتحرك فيه الفعل الجماعي الهادف والمنظم، فهذه الاستراتيجية الكلية والشاملة للمنظمة تتضمن بداخلها استراتيجيات تحتية أو فرعية تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية للمنظمة تعبر عن الأهداف والوسائل التي اختارتها الوحدات الفرعية انطلاقا كذلك من عقلنتها الجزئية، ونفس الشيء نستطيع أن نقول عن الأعضاء أو الفاعلين المتواجدين في المنظمة ،لهم استراتيجيات خاصة سواء فرعية مرتبطة بالاستراتيجية الكلية أو استراتيجية خاصة ومنفصلة عنها"[3]، نفس الشيء بالنسبة لإستراتيجية الفعل الجمعوي فهو نتاج تفاعل الفاعلين في هذا الحقل ،فالفاعلون داخل التنظيم الجمعوي يخلقون إستراتجية من خلال السياق الإجتماعي والثقافي والإقتصادي فالإستراتيجية مرهونة هنا بالوسائل والغايات الموجودة في الحقل الجمعوي والبيئة الإجتماعية الخارجية ، فالفعل الجمعوي ليس وليد الصدفة والتلقائية ،لأنه في النهاية مقصود وله غاية إستراتيجية ،ويظهر ذلك بالتحديد في :

**أولا**- علاقة الجمعية الدائمة مع المحيط وتسعى على إقامة تحالفات وبناء استراتيجيات إزاء المنافسين الآخرين، من أجل فرض سلطتها عليهم ، والحصول على الاستقلالية النسبية فسعي المؤسسة وراء الحصول على درجة من الاستقلالية والسلطة عن هذا المحيط بكل مكوناته يجعل منها بذلك وحدة سياسية"[4]، تتصارع وتتنافس ليس من أجل البقاء كما هو الحال بالنسبة للفعل الجمعوي وفي علاقاته مع الدولة من جهة ومع الأحزاب السياسية ، ومن منظور المقارنة النسقية بل من أجل الحصول على سلطة تمكنها من فرض قيمها أو معاييرها في البناء الإجتماعي.

---

1- فوزي بوخريص : **مرجع سابق** ، ص : 163 .

2-Marchal Emmanuelle: **l'enterprise associative entre calcul économique et désintéressement**. In Revue française de sociologie .Année .Volume33.p-p: 365-390.

3 - Michel Crozier. et E Freidberg ; **l'acteur et le système**. Paris ed du seul 1977

4 - Pierre Jarniou. **L'entreprise comme système politique** .Paris ed p u f 1981pp 46-47.

**ثانيا**- لابد من فهم المؤسسة الجمعوية كذلك على أنها مجال سياسي أي مجـال للفعل الاجتماعي للأعضاء المتواجدين فيها والذين في ظل عوائق البناء الاجتماعي القائم، وعوائق العون الاقتصادي يعملون للحصول على سلطة داخل المنظمة بدورهم، تعطي لهم مكانة تفاوضية مع المنظمة"[1] كما يرى ميشال كروزيه M.Crozier ومع باقي الأعضاء الآخرين المشكلين للبناء الاجتماعي الداخلي.

فالجمعية تلعب إستراتيجية دفاعية هجومية فهي كما أشرنا فاعل إجتماعي وتنظيمي وثقافي وإستراتيجي وحتى إقتصادي ،فمن خلال المنظومة فهي تكسب سلطة تدافع عن مبادئها وقيمها وهامش حريتها ليستمر وجودها وممارساتها. ومطالبة بتبني إستراتيجية رابحة ، وإن كانت غير ذلك فهي مضطرة الى تغيير قواعد اللعبة ومعها تتغير الإستراتيجية ، بمعنى إنها تؤسس ما يمكن تصوره ألعاب مهيكلة بطريقة معقدة وواعية ، والتي تشير طبيعتها وقواعدها الى سلسلة من الإستراتيجيات الرابحة الممكنة ويمكن للفاعلين ،بل وينبغي عليهم الإختيار مابين هذه الإستراتيجيات ،ويمكنهم أيضا اللعب ضدها ،أي إعتماد إستراتيجية خاسرة مؤقتا على أمل أو بهدف تحول اللعبة لصالحهم ،وكيفما كان الحال فإن هذه الألعاب تظل مفتوحة لكون الفاعل الجمعوي مطالب بتبني إستراتيجية رابحة ممكنة لكون مشاركته في اللعبة سيكون مفيدا له ، لكن بفعله هذا فهو يساهم في الآن في تحقيق أهداف الجماعة العامة"[2] . فمن خلال هذه المقاربة النسقية التوليفية :**ما تموقع المجتمع المدني الجزائري المجسد في الفعل الجمعوي من هذه الفواعل السابقة؟**

- المجتمع المدني بعيد كل البعد عن هذه المقاربة ،بحيث أن هناك من الباحثين من يعتبر انه ليس من الصحيح الحديث عن حركة جمعوية جزائرية نتيجة لضعف أدائها وعدم استقلالها عن السلطة في كثيرا من الأحوال ،فهي كما يراها البعض الأخر مجرد ظاهرة فقط وليست دينامية لأن اغلب الجمعيات الجزائرية لا تخضع للمعايير الدولية ، إذ نحن في هذا البلد بعيدون جدا من ثقافة الحركة الجمعوية ،كما نحن بعيدون عن ثقافة التطوع لأن الناس أصبحوا يولون أهمية واعتبارات لأمور أخرى وأصبحت قيم الفردانية والأنانية* هي السائدة،بدل قيم التعاون الجماعي وثقافة التويزة** والتي كانت عند أجدادنا،وقد تأكد هذا الطرح في دراسة الأستاذ عمر دارس حيث توصل الى أن الجمعيات الجزائرية تفتقد لاستقرار وبعد الرؤية حتى وإن كان 80% من مسئوليها جامعيين وان مشاركة المرأة معتبرة ،وخاصة في الجمعيات الإجتماعية والصحية ،لكن عددا قليلا فقط منهن يصل الى مراكز القيادة ،إذ تكتفي أغلبهن بدور السكريتاريا ،

1 -op.cit.p:16-20 .

2 -Michel Crozier. et E Freidberg ; l'acteur et le système, op.cit.p: 19.

* **الفردانية** مصطلح طرحه **ريمون بودون** وهي سمة المجتمع الصناعي او مجتمع الحداثة .

** سمة المجتمع الزراعي تظهر من خلال التضامن العضوي ويتجسد هذا في طرح **دوركايم**

فكثيرا ما نجد الوزارة الوصية على شؤون المجتمع المدني تحصر الفعل الجمعوي وحتى النقابي، في مراسيم وقوانين محشوة في دساتير وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده وقد تصدى لتعريف الجمعية في مختلف القوانين الصادرة في هذا الشأن، فالمادة : 01 من الأمر 71- 79 المؤرخ في 03 ديسمبر سنة 1971 المتعلق بالجمعيات"[1]، عرفتها بقولها" :الجمعية هي الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة لتدار عليهم ربحا، وتخضع هذه الجمعية للقوانين والنظم الجاري بها العمل وأحكام قانونها الأساسي ما لم يكن مخالفا لأحكام هذا الأمر".

وعرف القانون 87 – 15 المؤرخ في 21 يوليو لسنة 1987 المتعلق بالجمعيات"[2]، في مادته 02 الجمعية بقولها " :الجمعية هي تجمع أشخاص يتفقون – لمدة محددة أو غير محددة – على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين ليدار ربحا. ويجب أن يعلن هدف الجمعية دون غموض ويكون اسمها مطابقا لها"[3]، أما القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات فقد عرف الجمعية في مادته 02 بقوله : تمثل

الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

أما القانون 12- 06 المؤرخ في 18 يناير 2012 ، المتضمن قانون الجمعيات"[4] ، فقد عرفها في مادته 02 بقوله : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخير ي والإنساني. وبإستقرائنا لهذه التشريعات والمواد ، يتضح لنا أن الجمعية "هي تجمع لأفراد بموجب إتفاق إرادي بالدرجة الأولى .كما تجمع على تعدد الأشخاص المكونين للجمعية مع الاختلاف في عددهم .

وكما هو معلوم لدى عموم الجزائريين أن العمل الجمعوي شرع تقريبا منذ مرحلة التعددية ،"وتأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988 المأسوية مجموعة من الجمعيات المهنية والثقافية ، مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي ،والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ،وتأسست هيئة المحامين ، وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري 1989 حوالي 12000جمعية ،وقفز هذا العدد إلى 28000 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة 1998 بـ 45000 جمعية وطنية ومحلية ،وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 200 بلغ 56500 جمعية محلية و1000جمعية وطنية"[5]، فالجمعيات

1 – الجريدة الرسمية، العدد 105 لسنة1971 .

2 – الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 1987 .

3 – الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 1990 .

4 – الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة 2012 .

5 – عروس الزبير : **القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات والمتطلبات التحول الديمقراطي** ،مركز البحوث العربية ، القاهرة ،2000 ،ص :21.

الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية"[1].

ومعنى هذا هو الاعتماد المطلق على المقاربة القانونية فقط ،بمعنى العودة الى القانون الجزائري للجمعيات ، ولا سيما المادة الثانية منه ،وهذه المقاربة في إعتقادي وليدة الحزب الواحد ولا يزال يعمل بها ،وهي سبب ما يعانيه الفعل الجمعوي ، لان المقاربة القانونية كثيرا ما تركز على المجتمع المدني بصفة عامة والجمعية بصفة خاصة كمؤسسة منغلقة ، وهذا يحصر الأداء الجمعوي بحتمية القانون ويجعله عقيم وعديم الفاعلية مع أن المجتمع المدني كمل أشرنا له سابق وهو المعمول به في دول المغرب وتونس ، إنما هو كيان إجتماعي له ثقافة وهوية وله إستراتيجية ،كذلك له إقتصاد ، في النهاية يقوم بنشاط معين لتحقيق هدف وإشباع رغبات الفاعلين فيه ، وما يمكن استخلاصه حول وضعية المجتمع المدني الجزائري وبالرغم من كثرة إنتشاره ،لا يزال يعاني من أزمة مركبة وهي :

أزمة الغياب

أزمة الهوية

أزمة المشاركة السياسية

أزمة التكامل .

ورغم كثرة الحركة الجمعوية من جهة ،وقلة فاعليتها لا تزال عادات السلطات الجزائرية من خلال التضييق في تأسيس الجمعيات متعذرة بكثرة وجودها حسب الإحصائيات التي تقدمها بنفسها للرأي العام والمنظمات الدولية المهتمة بذلك، ومستندة كذلك لحالة الفوضى التي يعيشها قطاع العمل الجمعوي بسبب حالات الإرباك الأمني والسياسي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في سنوات الفتنة .وفي ظل هذا التقييم أصبح الاعتبار السياسي هو المعيار الوحيد لتسليم الاعتماد لطالبيه. والغريب في الأمر أن التقييم السياسي لطالبي الاعتماد تطور بشكل هزلي من سنة إلى أخرى في الفترات الأخيرة فبعدما كان اعتماد الجمعيات الوطنية – وفي بعض الولايات الجمعيات الولائية –لا يسلم للأفراد والمجموعات المعارضة لنظام الحكم فقط، أصبح لا يسلم إلا لمن يعرف بانتمائه أو مسايرته بشكل أو بآخر لنظام الحكم، ثم تطور الأمر فأصبح الاعتماد لا يسلم حتى للأفراد والمجموعات التي لا يعرف لها انتماء أصلا وذلك كإجراء استباقي لمنع احتمال التسرب.

1 – منير مباركية : **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** " دفاتر السياسة والقانون ،عدد خاص : 2011 ، جامعة عنابة . الجزائر– ص : 416 .

إن سبب قلة فاعلية الحركة الجمعوية في الجزائر على كثرة عددها يعود أولا وقبل كل شيء إلى أن هذه الكثرة المعلنة غير صحيحة لأن كثيرا من الجمعيات المسجلة لا وجود لها على أرض الواقع لأنها انقطعت عن النشاط أو لم تنشط أصلا منذ تأسيسها ولم يتخذ قرار إداري أو قضائي بحلها، وهذا الذي تتحدث وزارة الداخلية عن ضبطه دون أن تفعل شيئا إلى حد الآن، وتظهر قلة فاعلية الجمعيات كذلك من خلال قلة نشاطاتها وضعف انخراط المواطنين فيها وغياب نماذج النجاح المعروفة لدى الرأي العام.

**خلاصة :** إن كل مرحلة مر بها المجتمع المدني في الجزائر إلا وله خصوصية وممارسة ، فالمرحلة الاستعمارية شكلت فيها تنظيمات من قبل الإدارة الفرنسية وكان هدفها الحفاظ على الحالة السياسة الاستعمارية ،وبالموازاة ظهرت بعض تنظيمات مجابهة للإدارة الفرنسية والتصدي لسياستها لكن جلها لم يدم ولم يسمح بممارسة نشاطه ،وبالرغم من سياسة حضر نشاط المجتمع المدني إلا أن في هذه الفترة خرجت الحركة الوطنية بكل توجهاتها المختلفة ،وكان هدفها النضال السياسي ومجابهة الاستعمار وسياساته ،لتجتمع هذه التنظيمات على مشروع الثورة ونيل الاستقلال ، بعدها دخلت الدولة في مرحلة الأحادية وهنا تقلص دور المجتمع المدني ليبقى سجين بين النخب السياسية والعسكرية ونخبة الحزب الواحد والنخبة التكنوقراطية . كل هذه الممارسات والخناقات جعل التجربة الجزائرية تكتسب أكثر تعقيدا وتأزما من ناحية المجتمع المدني ،فدوره مقارنة مع المرحلة السابقة يكاد يكون محتشم لتسلط الحكومة والحزب الواحد من كبح جماحه ، فالنظام في هذه الفترة أعتبر قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة وفي ظل خارج عن إطار الحزب مهددا لسلامة النظام وتوجهات الثورة الإشتراكية ،فعمل على مقاومة ومنع وحضر أي حركة تجنيد للمجتمع لأنها تضيق من سلطته ،أي تهميش كل القوى الإجتماعية والثقافية خاصة ذات التوجه السياسي والعقائدي الذي لا يتف مع النظام وتوجهاته ،فبادر إما بملاحقة وحضر كل من يساهم في تكوين منظمات من مثل هذا النوع ،أو جعلها تحت مضلة الحزب الواحد للدفاع ونشر مبادئه وتشجيع سياسته . بعدها لتدخل الجزائر في مرحلة التعددية أين شهد المجتمع المدني حركة مغايرة لما سبقها إذ شهدت الدولة الجزائرية تغيرات وتطورات وحراك وإصلاحات بخلاف ماكان في السابق ، التي حددت مسيرة وممارسة المجتمع المدني ومكانته في الحقل الاجتماعي ،لتظهر ثلاث نصوص دستور 1989 ،وقانون 90 – 31المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات ودستور 1996 .من خلال هذه الصيرورة يمكن القول بأن المجتمع المدني الجزائري بصفته القديمة والتقليدية تغير بفعل عوامل داخلية نوجزها في بعض النقاط منها إقرار التعددية والحراك الاجتماعي والسياسي والمدني في نهاية الثمانينيات والتسعينيات ،والأزمة الأمنية وصولا إلى مشروع المصالحة الوطنية . أما المتغيرات الخارجية على الساحة الدولية بداية من ظهور الأنظمة الديمقراطية وما يقتضيه تغيير سياسي والمتمثل في زوال الأنظمة الشمولية والقيم التسلطية ،وإنتشار المنظمات العالمية والإقليمية الحقوقية وإنتشار وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية ،وتطبيق مشروع العولمة والتحديث وما تحمله من قيم وأفكار مساندة لمشروع المجتمع المدني .إذن فكل هذه العوامل وغيرها يمكن القول أنها ساهمت في تشكيل المجتمع المدني بل وإعادة تشكليه بخلاف ما كان عليه في مراحل المجتمع المدني في دولة الجزائر إلا أنه لا يزال في شبه إستقلال نسبي من سلطة الدولة وبعض النخب من جهة ولا يزال تواجهه تحديات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وأخرى قانونية .سابقة والتي في سياق التاريخ . وبالرغم من كثرة تنظيمات .

# ثالثا- الإطار الميداني للدراسة

## ***الفصل الثالث***

## ***المجتمع المدني- التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط***

***- تمهيد***

***المبحث الأول : وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة***

*المطلب الأول مجالات الدراسة*

*المطلب الثاني المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة*

*المطلب الثالث الخصائص العامة للعينة*

***المبحث الثاني : التعريف بالمجتمع المدني المراد دراسته في الميدان . التنظيمات الجمعوية***

*المطلب الأول التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين النشأة والتطور*

*المطلب الثاني التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين التواجد والإنتشار*

*المطلب الثالث أهم النشاطات التي تقوم بها التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط*

*المطلب الرابع التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط* بين المشاركة الشعبية والعمل التطوعي

*المطلب الخامس التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط* بين التوعية والتحسيس

***المبحث الثالث : مساهمات التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط***

*المطلب الأول مساهمة التنظيمات الجمعوية في الحقل الإجتماعي*

*المطلب الثاني مساهمة التنظيمات الجمعوية في الحقل السياسي*

*المطلب الثالث مساهمة التنظيمات الجمعوية في الحقل الإقتصادي*

*المطلب الرابع مساهمة التنظيمات الجمعوية في الحقل الثقافي*

*المطلب الخامس مساهمة التنظيمات الجمعوية في الحقل البيئي*

***- خلاصة***

***تمهيد*** *:* تنظيمات المجتمع المدني وبالخصوص الجمعيات على إختلاف أنشطتها وأدوارها التطوعية التي الآن أصبحت من الضروريات في المجتمع الجزائري ، ففي هذا الفصل سنتعرف على العمل الجمعوي في ولاية من ولايات الوطن وهي الأغواط وبذلك نشير إلى خصوصية الجمعيات وحجمها ومدى انتشارها وما هي مساهماتها وأهم النشاطات التي تقوم بها في المجال الإجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي وحتى البيئية ،بعدها سنبين أهم المعوقات وأهم الأفاق المجتمع المدني الأغواطي .

## المبحث الأول وصف مجتمع الدراسة وخصائص العينة

### المطلب الأول مجالات الدراسة

**المجال المكاني** : المجال المكاني لموضوع بحثنا يتمثل في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة أو الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، وفي هذا البحث فإن مجال الدراسة هو الجزائر باعتبار أن موضوع الدراسة هو" ممارسات المجتمع المدني في الجزائر من خلال علاقاته مع النخبة السياسية الحزبية "، وحيث أنه من الصعوبة تغطية الدراسة الميدانية لكافة التراب الوطني الشاسع فقد تم اختار جزء منه كأنموذج والمتمثل في ولاية الأغواط ، وقد تم اختيار هذه الولاية كمجال مكاني للدراسة على أساس أنها ولاية من ولايات الجزائر لا تختلف عن بقية الولايات من حيث ما يمارسه المجتمع المدني .

ومدينة الأغواط منطقة حضرية تتجلى فيها مختلف أنماط مؤسسات المجتمع المدني والتي تخضع لنفس القوانين، والأطر الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تحكمه في الدولة الجزائرية .

ومن هنا تحاول هذه الدراسة إبراز هذه الممارسات المجتمع المدني في هذه المدينة باعتبارها عرفت وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات والنقابات وهذا تزامنا مع صدور قانون الجمعيات13 - 09 بداية التسعينيات ، وذلك على غرار بقية الولايات الجزائرية، وقد ساهم في ذلك ازدياد و تنوع احتياجات السكان إلى جانب ارتفاع الوعي في المجتمع بأهمية المجتمع المدني ونشاطاته المتعددة .

وقد بلغ تعداد الجمعيات المعتمدة على مستوى ولاية الأغواط حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2017 والمقدمة من طرف الولاية وبالضبط مكتب الجمعيات بـ :895 جمعية متنوعة كما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم: (01) يوضح تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط :**

| الرقم | التصنيف | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 01 | المهنية | 07 | 0,77% |
| 02 | الدينية | 222 | 24,66% |
| 03 | الرياضية | 255 | 28,33% |
| 04 | الفن والثقافة | 103 | 11,44% |
| 05 | أولياء التلاميذ | 48 | 5,33% |
| 06 | العلوم والتقنيات | 00 | 00% |
| 07 | الأحياء ـ القرى ـ المناطق الريفية | 106 | 11,77% |
| 08 | البيئة والوسط المعيشي | 13 | 1,44% |
| 09 | المعوقون غير المؤهلون | 10 | 1,11% |
| 10 | المستهلكون | 03 | 0,33% |
| 11 | الشباب والطفولة | 17 | 1,88% |
| 12 | السياحة والتسلية | 27 | 03 % |
| 13 | المتقاعدون والمسنون | 01 | 0,11% |
| 14 | النساء | 20 | 2,22% |
| 15 | التضامن ـ الإسعاف والأعمال الخيرية | 36 | 04% |
| 16 | الأعمال التطوعية | 23 | 2,55% |
| 17 | الصحة والطب | 09 | 01% |
| 18 | قدماء التلاميذ والطلبة | 00 | 00% |
| المجموع | | 900 | 100% |

**المصدر : مكتب الجمعيات وتنقل المواطنين ***

* تم أخذ هذه الإحصائيات من قبل رئيس مكتب الجمعيات وتنقل المواطنين ،20 أوت 2017 ،على الساعة 10:30 بمقر ولاية الأغواط .

**المجال الزمني** : في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به والاتصال ببعض المعنيين بالنشاط الجمعوي والنقابي ، وكذا متابعة وحضور بعض الأنشطة الجمعوية التي يتم إقامتها على مستوى دار الثقافة أو الجامعة أو مختلف القاعات المخصصة للعرض في مدينة الأغواط، وذلك بغرض الملاحظة والاستطلاع والتعرف على بعض الفاعلين في هذا المجال ومختلف الحيثيات المرتبطة بالفعل الجمعوي والنقابي في المنطقة .أما على مستوى تطبيق أدوات جمع البيانات فقد تم تطبيق عدة مقابلات مابين شهري أوت ونهاية شهر أكتوبر 2017 ، وهي عموما الفترة التي تم فيها أيضا توزيع الاستمارات.

**المجال البشري**: يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية وتمثلهم عينة الدراسة، وهم رؤساء وممثلي المجتمع المدني في الجمعيات والنقابات . وقد فضلنا الاتصال وجمع المعلومات من الرؤساء مباشرة دون بقية الأعضاء وذلك انطلاقا من كونهم الأكثر دراية بظروف الجمعية أو النقابة ونشاطاتها ومختلف تعاملاتها مع جميع النخب ولا سيما منها السياسية وبالخصوص الأحزاب ، بحيث أن هؤلاء الرؤساء هم الأكثر تأهيلا لتمثيل الجمعية والحديث باسمها، كما لوحظ أن معظم الجمعيات أو النقابات تتمحور في نشاطاتها حول رئيس الجمعية فقط أو عدد محدود جدا من الأعضاء.
كما شملت الدراسة الميدانية بعض المسؤولين من السلطات المحلية خاصة مسؤولي مكاتب الجمعيات في مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية، ومديرية الشباب والرياضة، ومديرية الشؤون الاجتماعية لولاية الأغواط ، وكذا الوكالة المعلوماتية للتوجيه والاتصال بولاية الأغواط، إلى جانب بعض المهتمين والنشطين في مجال الحركة الجمعوية .الذين ساهموا جميعا في دعم البحث ببعض الوثائق والإحصائيات والقوائم، كما تم من خلالهم الوصول والاتصال بعدد من الجمعيات المعنية بالدراسة والتي كان من الصعب الوصول إليها نظرا لإشكالات مرتبطة أساسا بطبيعة المقرات أو نمط المداومة فيها.
وحيث أن المسح الشامل لكل الجمعيات في مدينة الأغواط والتي بلغ عددها كما سبق الذكر **895** جمعية يعد من الصعوبة البالغة بمكان فقد استدعت الضرورة أخذ عينة منها تتناسب مع معطيات البحث وظروفه .وتعتبر العينة من أهم العناصر التي تساهم في تحديد مدى دقة البحث ونجاحه وإمكانية تعميم نتائج الدراسة على جميع الوحدات المشابهة والمشكلة للظاهرة محل الدراسة، ولهذا فمن الصعوبة تحديد العينة المناسبة للدراسة واختيارها خاصة في المجالات المعقدة.

وحيث أن أهداف الدراسة تتمحور حول معرفة طبيعة الفاعلين في المجتمع المدني أو النخبة المكونة له، خصائصه والعوامل المؤثرة فيه ...فإن النمط الأقرب إلى تحقيق هذه الأهداف هي الجمعيات والنقابات النشطة( نسبيا)، على أساس أن الجمعيات والنقابات الغير النشطة عموما تمثل كيانات وهمية لا وجود لها أصلا على أرض الواقع، وليس لها أي تأثير على مستوى المجتمع

والفعل الاجتماعي .وبالتالي فلا يجدي البحث عنها في هذا السياق، بل هو مضيعة للجهد والوقت، خاصة مع انعدام المقرات والعناوين الحقيقية لهذه الجمعيات والنقابات ما يجعل البحث عنها متاهة. ولهذا تم اختيار المجتمع المدني بناءا على بطريقة حصصية ، ومن خلال مراعاة شرط الأقدمية( بمعنى استبعاد الجمعيات الجديدة التي تم تأسست لتوها ، بمعنى استبعاد كل الجمعيات التي لا تقوم بأية ممارسات بغض النظر عن أقدميتها .)ومن هنا كان الاختيار منصبا على الجمعيات النشطة بغض النظر عن مجال تخصصها أو طبيعة نشاطها كعينة للدراسة الميدانية، و ذلك انطلاقا من مجموعة من الأسباب منها:

-أن الجمعيات النشيطة هي التي تشكل المجتمع المدني الفاعل في الساحة عامة وبالتالي هي التي تعطي الملمح العام للمجتمع المدني.

-إن نشاط الجمعية يمكنها من التفاعل مع المجتمع ومع النخبة السياسية الحزبية في الدولة الجزائرية ، وبالتالي يمكنها تزويد البحث بمعلومات حقيقية الواقع السوسيولوجي للمجتمع المدني وممارساته والظروف التي تحيط به وتساهم في تشكيله والتأثير عليه.

-أن الجمعيات غير النشيطة تمثل كيانات وبنى وهمية لا وجود لها على أرض الواقع إلا في الوثائق والإحصائيات الرسمية.

-كما أنه في ظل غياب مقرات ثابتة وحقيقية لمعظم الجمعيات والنقابات فإنه من الصعب العثور عليها إلا من خلال ترصد نشاطاتها، وبالتالي فإن الجمعيات والنقابات النشطة أوفر حظا في الحصول على مقر، كما أن نشاطها وشهرتها تسهل العثور عليها نسبيا.

## المطلب الثاني المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة :

**نوع الدراسة** : إن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها تدخل في إطار الدراسات الاجتماعية الوصفية ، وهذا النوع من الدراسات يقوم عادة على دراسة المعطيات وتقصي الحقائق وتحليلها ، ولا تقتصر على جمع البيانات وتبويبها ، بل تتعدى إلى ابعد من ذلك ، كون البحوث الوصفية تقوم على تقرير عرض البيانات وتحليل الحقائق تحليلا دقيقا وهي تتميز بكونها تنصب على الوقت الحاضر ، أي أنها تدرس الظواهر الاجتماعية الموجودة بالفعل وفي وقتها ووقت إجراء الدراسة ، فهذا المنهج يمكن للباحث ملاحظة الظاهرة ، والإحاطة بها ، وجمع المعلومات والتحليل ، واستخلاص النتائج ، وكذا الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات ، ودراسة هذه المشكلة بكل أبعادها ومتغيراتها وفي الوقت وفي الوقت الراهن ، وعليه وقع اختيارنا لهذا المنهج لشدة صلته بالموضوع ، وأردنا من خلال هذه الدراسة السوسيو سياسية الكشف العلائقي بين متغير المستقل الذي هو النخبة السياسية الحزبية ،والمتغير التابع الذي هو المجتمع المدني ممثلا في التنظيمات الجمعوية .

**المناهج المتبعة** : يتطلب البحث العلمي اعتماد منهج أو مناهج محددة، يتم بواسطتها ومن خلالها يتم الوصول إلى النتائج المرجوة، وتعرف مدلين غراويتز Madeleine Grawitz المنهج بأنه "مجموع العمليات العلمية التي تنطبق عليها أخلاقيات البحث من أجل الوصول إلى الحقائق مهما كانت تبعاتها، فنظهرها ونتفحصها ، هذا المفهوم للمنهج في المعنى

العام مسار منطقي مطابق لكل الخطوات العلمية التي تسمح بملاحظة هذه الحقائق مثل مجموع القواعد المستقلة لأي بحث أو محتوى خاص[1] "، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي وكذا المنهج الوصفي التحليلي .

**المنهج التاريخي** : ويعرف بأنه "ما يمكن به إجابة سؤال عن الماضي بواسطة مجهود علمي كبير يبذله الباحث متمثلا في محاولته لاستنتاج العلاقة بين الأحداث، والربط بينها، مستندا إلى ما يستقيه من أدلة علمية صحيحة تبرهن استنتاجه ، فالتحليل التاريخي والتحليل السوسيولوجي متلازمان بحيث لا يمكن فصل احدهما عن الآخر ، فالمقاربة التاريخية تكتسي من الأهمية ما يجعلها أهم المراحل التحليل السوسيولوجي ، فهي تسمح بالرجوع إلى مسببات الظواهر الاجتماعية والتاريخية"[2] ، ومن هنا يمكن القول إن الهدف من استعمال هذا المنهج هو واقع ممارسات المجتمع المدني الراهنة ،وهذا لا يتأتى إلا بتتبع مراحل تطور صيرورة كل المجتمع المدني والنخبة السياسية الحزبية في الدولة الجزائرية والوقوف على أبرز المحطات والمنطلقات التاريخية بدءا من التواجد العثماني الى الجزائر في مرحلة مابعد المصالحة الوطنية .

**المنهج الوصفي التحليلي** : وهو " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة[3] "، واعتمادنا لهذا المنهج يمكننا من تشخيص الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، وذلك بوصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات، لقد مكننا هذا المنهج من جمع معلومات حقيقية ومفصلة عن ممارسات المجتمع المدني وهل لها علاقة بسياسة ، ثم بالاعتماد على وصف الظاهرة ووصف الواقع كما هو، يمكننا الوصول إلى استنتاجات ونتائج تساهم في فهم العلاقة بين المتغيرات وفهم واقع ممارسات المجتمع المدني وما يتضمنه من جمعيات ونقابات ومؤسسات إعلامية عموما.

**التقنيات المستعملة في جمع البيانات :**

**الإستمارة** : وهي مجموعة من البيانات تتضمن تسلسل عدد من الأسئلة الغرض منها مساءلة وإستنطاق وإستجواب الباحثين عن قضية تتعلق بهم ،وهذه الاستمارة تكون محررة من طرف الباحث والمقدمة للمبحوثين للحصول على إجاباتهم ومواقفهم من الظاهرة أو الموضوع المراد دراسته .ويرى Rodolphe Ghiglione et Benjamin Matalon ، أن الاستمارة " أداة دقيقة ومعيارية في نفس الوقت، في نص الأسئلة وفي تنظيمها..ومن أجل أن يكون هذا ممكنا لابد أن تكون الأسئلة واضحة بدون أي غموض[4] "، وأدق التعاريف تجمع على أنها " تقنية تركز على طرح سلسلة من الأسئلة على مجموعة

1 - Madeleine Grawitz , **Méthodes des sciences sociales**, Dalloz, Paris, 5em ED, 1981, p348.

2 – ريمون بودون وفرانسوا : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، تر سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1986 ، ص : 123 .

3 – محمد شفيق : **البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985 ،ص:106 .

4 – Rodolphe Ghiglione et Benjamin Matalon , **les enquêtes sociologiques théories et pratique**, Armand colin, collection, paris, 5em ED, p98.

من المستجوبين تكون في الغالب ممثلة لمجتمع إحصائي معين بحيث إنها تتصل بأوضاعهم الاجتماعية والمهنية وبآرائهم وتوقعاتهم ومستوى وعيهم لحدث ما أو مشكلة "[1].

وقد اشتملت الإستمارة المعتمد عليها في بحثنا وموضوع دراستنا على 69 سؤالا، منها 24 أسئلة مفتوحة والباقي أسئلة مغلقة، وقد عممنا هذا النوع من الأسئلة، لأن طبيعة المجتمع المبحوث تقتضي ذلك إلا أن الكثير من المبحوثين وجدوا حرجا في الإجابة على الأسئلة المفتوحة، التي تتطلب الكثير من الوقت، والتفكير. مع العلم أن هذه الإستمارة موجه إلى رؤساء الجمعيات فقط ، وقد توزعت أسئلة الاستمارة على ثلاث محاور :

– المحور الأول : منها كان يستقصي أسئلة عامة في العمل الجمعوي .

– المحور الثاني : منها يستخبر طبيعة ممارسات وأداء العمل الجمعوي وكذلك يتطرق الى مؤشرات الفرضية كالانتماء السياسي وطبيعة الأداء والممارسات والنشاطات الجمعوية .

– المحور الثالث : جاء بأسئلة لتبرز طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية وبين ما يمارسه الفاعلون في التنظيمات الجمعوية .

بعد الانتهاء من جمع استمارات المبحوثين، نقوم بتحويل المادة الخام ممثلة في البيانات المتضمنة في الاستمارة إلى معطيات وبيانات كمية، تمكننا من التحكم في المعطيات التي بحوزتنا، ويتطلب كل ذلك القيام بما يسمى الفرز المسطح، أي تصنيف وترميز المتغيرات وتفريغ البيانات وجمعها في جدول خاص يسع كل أفراد العينة والمتغيرات ، وبعد الانتهاء من الفرز المسطح تأتي مرحلة التحليل الكمي والتحليل الكيفي.

**التحليل الكمي** : والذي اعتمدنا فيه على قياس الظواهر المراد دراستها بقياسات عددية أو ترتيبية ، وهذا على أسس وطرق علمية وإحصائية ، حيث يمثل الإحصاء في المناهج الكمية مكانة متميزة بل أساسية في الجانب الميداني أو المتغيرات إحصائيا ويعرفه ريمون بودون Raymond Boudon على انه يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفريغها ، في جداول إحصائية تساعد على التفسير والتحليل أكثر ، وتضمن لذلك جزءا ولو التطبيقي ، من خلال ما نقوم به من مقارنات إحصائية للمتغيرات الخاصة بالفرضيات البحث"[2] .

كما يقوم هذا التحليل بتفريغ المعطيات الموجودة في الجدول الخاص للفرز المسطح، في جداول وتحويلها إلى معطيات كمية، تظهر في شكل أرقام إحصائية، وذلك حتى يسهل تحليل المعطيات وقياسها وتمثيلها بطريقة واضحة ومختصرة، وقد إستعنّا ببرنامج SPSS لتسهيل هذه العملية ، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية.
- الجداول الإحصائية.

1 - Raymond Quivy Luc Van Campenhoudt : **Manuel De Recherche En Sciences Sociales**،Paris، 1988 ،P:181 182 .

2 – Raymond Boudon, **les méthodes en sociologie**, éd, PUF, Paris, 1998.

- التمثيل البياني.

**التحليل الكيفي**: بعد الانتهاء من التحليل الكمي وتصميم الجداول، نصل إلى التحليل الكيفي ، والواقع أن غالبية الباحثين في العلوم الاجتماعية يقرون بأنه لا يوجد تقنية واحدة صالحة للاستعمال في العلوم الاجتماعية كلها ، وهم يعترفون بأنه لا يوجد تعارض بين النوعي و الكمي بل إن بينهما مجموعة اتصالية"[1].

حيث نقوم بالتعليق الإحصائي على المعطيات الموجودة في الجداول الإحصائية، أو المعبر عنها بالتمثيل البياني والنسب المئوية، والتركيز على المؤشرات والأبعاد ودراسة العلاقة بين المتغيرات على الأقل لنفهم طبيعة العلاقة بين الفعل الجمعوي والنخبة السياسية الحزبية . وتمر عملية التحليل الكيفي في دراستنا بالمراحل التالية :

- التعليق على المعطيات الكمية.
- التحليل السوسيولوجي.
- الإستنتاج.

**البحث الوثائقي**: لقد تم في هذا البحث استغلال مجموعة من الوثائق الرسمية ويتعلق الأمر بالجرائد الرسمية، وبعض قوائم الجمعيات والنقابات ، والوثائق المقدمة من طرف بعض رؤساء الجمعيات والنقابات، وذلك لتوضيح وضعية ممارساتها ومختلف نشاطاتها .

## المطلب الثالث العينة ومواصفاتها وطريقة اختيارها :

**عينة البحث** : تعرف العينة على أنها ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات وبدقة أكثر يمكن أن نطلق عليها مصطلح "معاينة" ، والتي هي مجموعة من العمليات التي تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة"[2]، وبما أن " العبرة في اختيار العينة هو الحصول على عينة تعطي نتائج ذات دقة معينة بأقل تكلفة ممكنة، أو تعطي أعلى دقة بتكاليف محدودة "[3] ، ونظرا لصعوبة الاتصال وملأ الاستمارات مع كافة أطياف المجتمع المدني ومؤسساته عبر كامل التراب الوطني فكان لزاما علينا أن نلجأ إلى أخذ ولاية الأغواط ،كعينة تمكننا من تمثيل المجتمع المدني في الجزائر ، وهو ما يعرف بأسلوب المعاينة، والتي تعني أخذ عينة من مختلف مؤسسات المجتمع المدني والممثلة في تصنيفات الجمعيات من المجتمع الأصلي، تم تحديد حجم العينة، أما عن نوع العينة المختارة ،ففي البداية كان إختيارنا على العينة العشوائية الطبقية والتي

---

1 – مادلين غراويتز : **مناهج العلوم الاجتماعية** ،ج2 ، تر: سام عمار ،مركز الغربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 1993 ، ص:41.

2 – موريس انجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، تدريبات منهجية عملية ، دار القصبة للنشر ، تر : بوزيد صحراوي واخرون ، الجزائر ، طبعة ثانية ، 2004، ص :301 .

3 – راسم محمد جمال : **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1999 ، ص: 118 .

تخدم أغراض الدراسة بحيث أن الدراسة مقسمة الى طبقة الجمعيات ، أي على أساس إعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع عند الأخذ، ثم أخذ النسبة المطلوبة بعد ذلك"[1] ، والعينة الطبقية هي العينة التي "تتم فيها المعاينة على أساس تقسيم المجتمع الأصلي إلى طبقات أو أقسام لها خصائص خاصة متباينة مع بعضها البعض، بحيث تمثل كل طبقة أو صنف منها مجتمعا متجانسا قائم بذاته في كيان المجتمع الأصلي"[2]، ولكن مع توفر الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة والتنظيم من قبل مكتب الجمعيات وتنقل المواطنين والمبينة في الجدول السابق ، المقدم لنا من طرف مصالح مكتب الجمعيات في ولاية الأغواط،تم إعتماد أسلوب العينة الطبقة العشوائية ،لأنها تتلاؤم وخصوصية الموضوع المراد دراسته ،لأن الجمعيات تحتوي على عدة تصنيفات وطبقات ، وقد إعتمدنا في إستخراج وحساب العينة على العملية التالية :

**أولا** – تم إختيار نسبة 10% لتمثيل العينة ،بمعنى :

$\frac{10\times900}{100}$ = **90** هذه القيمة الكلية المحصل عليها تمثل حجم العينة ، والتي تمثل مجموع عدد الجمعيات المراد مساءلتها في الولاية .

**ثانيا** – من خلال نسبة 90 تم حساب حجم كل طبقة وصنف من هذه الجمعيات .

**ثالثا** – تم حساب النسبة المئوية لكل طبقة وصنف من هذه الجمعيات .

والجدول التالي يوضح لنا ذلك بالتفصيل :

1 – عبد القادر حليمي: **مدخل للإحصاء** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:1 ، 1994 ،ص:20 .

2 – محمد مزيان: **مبادئ في البحث التربوي والنفسي**، دار الغرب، وهران، الجزائر،ط 1999 ، 1، ص:96 .

| التصنيف الجمعوي (الطبقـــة ) | حجم العينة | النسبة المئوية | العينة النهائية |
|---|---|---|---|
| المهنية | $\frac{10\times07}{900}$ = 0.07 | $\frac{900\times0.07}{100}$ = 0.70 | 01 مبحوث |
| الدينية | $\frac{10\times222}{900}$ = 2.46 | $\frac{900\times2.46}{100}$ = 22.2 | 22 مبحوث |
| الرياضية | $\frac{10\times255}{900}$ = 2.83 | $\frac{900\times2.83}{100}$ = 25.5 | 25 مبحوث |
| الفن والثقافة | $\frac{10\times103}{900}$ = 1.14 | $\frac{900\times1.14}{100}$ = 10.3 | 10 مبحوث |
| أولياء التلاميذ | $\frac{10\times48}{900}$ = 0.53 | $\frac{900\times0.53}{100}$ = 4.79 | 05 مبحوث |
| العلوم والتقنيات | 00 | 00 | 00 |
| الأحياء،القرى ، المناطق الريفية | $\frac{10\times106}{900}$ = 1.17 | $\frac{900\times1.17}{100}$ = 10.6 | 10 مبحوث |
| البيئة والوسط المعيشي | $\frac{10\times13}{900}$ = 0.14 | $\frac{900\times0.14}{100}$ = 1.29 | 01 مبحوث |
| المعوقون الغير مؤهلون | $\frac{10\times10}{900}$ = 0.11 | $\frac{900\times0.11}{100}$ = 0.99 | 01 مبحوث |
| المستهلكون | $\frac{10\times11}{900}$ = 0.12 | $\frac{900\times0.12}{100}$ = 1.09 | 01 مبحوث |
| الشباب والطفولة | $\frac{10\times17}{900}$ = 0.18 | $\frac{900\times0.18}{100}$ = 1.70 | 02 مبحوث |
| السياحة والتسلية | $\frac{10\times27}{900}$ = 0.3 | $\frac{900\times0.3}{100}$ = 2.7 | 03 مبحوث |
| المتقاعدون والمسنون | $\frac{10\times01}{900}$ = 0.01 | $\frac{900\times0.01}{100}$ = 0.09 | 01 (متعمد) |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **النساء** | $\frac{10\times20}{900}$ = 0.22 | $\frac{900\times0.22}{100}$ = 1.99 | **02 مبحوث** |
| **التضامن ،الإسعاف ، الأعمال الخيرية** | $\frac{10\times36}{900}$ = 0.4 | $\frac{900\times0.4}{100}$ = 3.6 | **03 مبحوث** |
| **الأعمال التطوعية** | $\frac{10\times23}{900}$ = 0.25 | $\frac{900\times0.25}{100}$ = 2.30 | **02 مبحوث** |
| **الصحة والطب** | $\frac{10\times09}{900}$ = 0.1 | $\frac{900\times0.1}{100}$ = 0.9 | **01 مبحوث** |
| **قدماء التلاميذ والطلبة** | 00 | 00 | **00** |
| **المجموع** | **900** | 88.8 | **90 مبحوث** |

**الجدول رقم: (02) يوضح حساب عينة دراسة تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط :**

## المبحث الثاني المجتمع المدني – التنظيمات الجمعوية – في ولاية الأغواط

**المطلب الأول :نشأة التنظيمات الجمعوية وتطورها في الولاية** : يتميز تاريخ ولاية الأغواط بكونه متنوع ومتعدد المراحل بحكم ما شهدته الجزائر من تنوع تاريخي، فمن حقبة الإستعمار إلى مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية المجتمع المدني فيها كان دائما متميزا في تنظيمه وأدواره وآليات عمله في كل مرحلة عن ما سواها من المراحل، مع ملاحظة أنه كان في سيرورة تطورية تزيد من تكريسه ونضجه، فإعتبارا من العشرينات تم تشكيل العديد من الجمعيات وفق القانون الفرنسي المعدل لعام 1923 والمتعلق بحرية الاجتماع والنشاط الجمعوي، هذا القانون جاء ليعدل قانون 1901 الذي كان يحرم السكان الجزائريين الأصليين من حقوقهم في النشاط الاجتماعي، وبصدور القانون الجديد تم تأسيس العديد من الجمعيات على إختلاف ممارساتها وأنشطتها في المنطقة ، ومن أهم هذه الجمعيات، الجمعيات الرياضية بمختلف أصنافها والجمعيات الإسلامية المتعلقة بتعليم القرآن وتحفيظه والجمعيات الثقافية والسياحية ،كجمعيات الحرف والتراث التقليدي والجمعيات الموسيقية كجمعيات الفرق الفولكلورية والشعر الشعبي الملحون وغيرها من الجمعيات والتي لاتتم الامن خلال تزكية المستعمر وممارساتها لا تغيب عنه ،وتعمل بتوجيه وإستغلال منه بدليل مشاركاتها في المهرجانات التي كانت تقام في فرنسا"[1]. وبعد هذه التجربة التي قام بها الإستعمار جاءت تجربة جزائر المستقلة، والتي تميزت بإحتوائها على مرحلتين متناقضتين بين الإنغلاق والإنفتاح، ففي مارس من عام 1964 قامت السلطات الجزائرية بإصدار قرار يحظر على الجمعيات التي تمارس النشاطات الاجتماعية والثقافية والفنية أعمالا وفعاليات ذات أهداف سياسية والتي تشكل بحسب القرار إعتداء على أمن الدولة، وبالتالي تم التضييق على عمل الجمعيات الوطنية والمحلية وبدأ حل القائم منها وتغير صوتها وصورتها وجعلها تابعة للدولة أو حزب جبهة التحرير الوطني، وأطلق عليها إسم المنظمات الجماهيرية ORGANISATION DE MASSE ، ومنها:

1 – عبد الحفيظ بولزرق: **رؤية سوسيو –تاريخية لتطورية المجتمع المدني في الجزائر**، الجمعيات أنموذجا، نسخة إلكترونية، تاريخ التصفح : 2015/03/29، www.quranflash.com/quranflash.htm .

- المنظمة الوطنية للمجاهدين O.N.M
- الإتحاد الوطني للشباب الجزائرية U.N.J.A .
- الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات U.N.F.A .
- الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين U.N.P.A .
- الإتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A .

وجمعيات أخرى ،كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين... الخ وهي إتحادات وطنية ذات فروع ومقار محلية خاصة في عواصم الولايات والدوائر الكبرى، ويمكن أن نلاحظ من خلال أعداد الجمعيات المحلية في الولاية أن المرحلة الأولى للإستقلال كانت أحسن من مرحلة الإستعمار حتى في أفضل فترات إنفتاحه بعد مجازر 8 ماي 1945 والتي تميزت بظهور بعض الجمعيات التعليمية والإسلامية وبعض الأحزاب في إطار الحركة الوطنية ، فمرحلة الإستقلال كانت متميزة بفترات متواترة في مجال إعتماد الجمعيات من تقيد في إطار الحزب الواحد إلى بعض الإنفتاح الجزئي بعد أحداث منطقة القبائل إلى عودة الإنغلاق بدايات الثمانينات إلى إنفتاح كلي مع التحولات الجديدة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 فجاءت الإنطلاقة الجديدة حيث شهدت جل البلديات في إقليم الولاية تدفق مئات الملفات المتعلقة بإنشاء وتكوين الجمعيات الثقافية والإجتماعية وقد تعزز وتطور عدد الجمعيات وعمل الحركة الجمعوية بموجب صدور قانون : 90/31 المؤرخ في 12/04 1990 ، إذ فتح المجال واسعا للمشاركة الفعلية للجمعيات وتطورها وتنوعها واضعا الحد للتفريق بينها، وبفضل هذا القانون أصبحت الجمعية تنشأ بكل حرية ولا تحصل على الشخصية المعنوية والقانونية إلا بعد التصريح ؛ وبالتالي إلغاء إلزامية الحصول على الاعتماد المسبق، واكتفى بوصل التسجيل فقط، وهو نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجمعوية، حيث تم بموجبه تضاعف لعدد الجمعيات مع التنوع في المهام والوظائف والنشاطات، ومن نتائج هذا التقنين الجديد على المستوى المحلي ظهور أعداد هائلة من الجمعيات وفي مختلف المجالات.

حيث زاد عدد الجمعيات في فترة 20 سنة بالولاية بنسبة 45 % تقريبا فبعد إقرار التعددية وفتح الباب لتكوين الجمعيات زاد عدد الجمعيات من 107 ، جمعية قبل دستور 1989 إلى أكثر من 330 جمعية ، وشهدت مرحلة ما بعد التحول خاصة العشر سنوات في سنة2010 الأولى ميلاد 600 جمعية جديدة، بعد ما كان العدد من قبل هذا القانون يقدر ب 385 جمعية ليصبح المجموع العام للجمعيات على مستوى الولاية يقدر ب 701 جمعية في سنة 2000 ، ليزداد ويصبح في حدود سنة 2009 بـ 860 ليصل العدد سنة 2016 في حدود 900 جمعية .

إن الزيادة والتوسع الكبير لعدد الجمعيات صاحبه تطور في النشاط فالتحول الديمقراطي في الجزائر إتسم بكونه تحولا كميا وكيفيا، بحيث أن زيادة عدد الجمعيات في الولاية حمل زيادة للمطالب وتنوع في النشاط حتى أن هناك من الجمعيات المحلية من تدافع عن حقوق الإنسان وتحارب الفساد وتراقب الصفقات والمشاريع وتسعى للمسائلة، فجمعيات الأحياء السكنية مثلا تراقب كل صغيرة وكبيرة في ما يخص المشاريع التي تستهدف أحياءهم من خلال تتبع خطوات سيرها ومدى دقة العمل والمواصفات بها وكذا توجيهها ونأي بها عن الإختلاسات، إضافة إلى الضغط على السلطات المحلية من خلال المطالب المتمثلة

في تهيأة الأحياء السكنية وترقيتها عبر توفير الإنارة العمومية والنظافة والتهيئة وإصلاح وتجديد قنوات الصرف الصحي وغيرها، هذا وتشهد الولاية نشاطا غير مسبوق لبعض النقابات والإتحادات العمالية في مجال كشف والتشهير بالفساد من خلال التقارير التي تنشر في الصحف الوطنية .

**المطلب الثاني : حجم التنظيمات الجمعوية ومدى انتشارها في الولاية :** بداية يجب التنويه إلى أن ولاية الأغواط قد عرفت النشاط الجمعوي بشكله الحالي قديما ففي فترات الإحتلال الفرنسي شهدت المنطقة العديد من الجمعيات الخاصة بالحرفيين والمعوزين والمرضى والأيتام والجمعيات الدينية والتعليمية وحتى أن المنطقة كانت بها مقارا للأحزاب والجمعيات الوطنية الناشطة في إطار الحركة الوطنية، لكن هذه التجربة لم تعمر طويلا فمع إنطلاق الثورة صادرت فرنسا الحريات والنشاطات من جديد، ومن خلال هذه التجربة كانت المنطقة بعد الإستقلال وخاصة بعد دستور 1989 من أكثر مناطق الوطن نشاطا وحيوية في إطار العمل الجمعوي، حيث برز في المنطقة أكثر من 500 جمعية في ظرف 10 سنوات حيث كان عدد الجمعيات قبل دستور 1989 حوالي260 جمعية ليصل في سنة 2000إلى حوالي 600 أي ما يعني ميلاد 340 جمعية جديدة، ثم زاد العدد وتطور بنسبة 90% تقريبا ليصبح 900 جمعية في حدود سنة 2016 ، وهذا التطور في العدد واكبه تطور في المضمون والهياكل التنظيمية والبنى والعناصر، حيث زاد عدد المنخرطين من7000 في سنة 2000 إلى 12000 في سنة 2009، كما زادت نسبة الإناث في كل الجمعيات من % 15 إلى % 27 في حدود التسع سنوات الأخيرة، إضافة إلى أن أكثر من 300 جمعية بها إطارات وحاملي الشهادات بنسب تفوق % 50 بين أعضائها المنتسبين والمنخرطين دائما، وإضافة إلى الزيادة في أعداد المنخرطين هناك زيادة في النشاطات والإهتمامات وفي عمرها لتصبح بشكل دائم ومستمر، بعدما كانت نشاطاته موسمية وضيقة الأفق وبسيطة صارت تعمل وتسعى من أجل الإرتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين من خلال تحسين وتزيين البيئة ومحيط العيش والترفيه عن المواطنين بتنظيم السهرات والملتقيات في المناسبات الدينية والموسمية كشهر رمضان وموسم الصيف إضافة إلى تثقيف الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو السلوك الحضاري ومساعدة المحتاجين، وغيرها من الأعمال التي من شأنها ترفيه المواطنين ومساعدتهم، هذا وعلى الرغم من التطور الهائل الذي لحق بالجمعيات بالولاية في السنوات الأخيرة إلى أنه تعاني أيضا من ضعف المستوى التأهيلي لأعضائها إذ نجد أن نسبة حاملي الشهادات بين أعضاء الجمعيات لا تساوي % 40. إضافة إلى الانتشار الغير المنظم في باقي المراكز الحضرية وشبه غيابها في القرى والمداشر والبلديات النائية، مما أوجد اختلالا للتوازن في توزيع الجمعيات"[1]، كما تعاني بعض الجمعيات من الإستغلال والتوضيف السياسي من قبل بعض الأحزاب خاصة في المواعيد الإنتخابية مما يعرضها للصراعات الداخلية بين أعضائها بحكم تعارض مصالحهم فيها وذلك دائما بعد تحويل الجمعية لخدمة المصلحة الشخصية.

**المطلب الثالث أهم النشاطات التي تقوم بها التنظيمات الجمعوية في الولاية :** إن من أهم الموارد التي يفترض أن تتلقى التنمية المحلية منها، تقويمات وتصويبات ودعما في مسارها، هي الحركة الجمعوية، لذا كان الواجب الأول

1 – ولاية الأغواط : **مصلحة التنظيم والشؤون العامة** ، مصلحة الإعلام الخارجي .

على الجمعيات المحلية دعم التنمية أي الإنتقال بالأفراد من وضعهم الحالي إلى أوضاع أحسن، وذلك ما كان بالفعل وإن بمستويات تحتاج إلى المزيد من الجهد، فلقد لعبت هذه التنظيمات دور الوسيط بين المجتمع وسلطة الدولة علما أن هذه الأخيرة أي سلطة الدولة هي التي تحدد نوعية هذه العلاقة، مما أبعدها عن التموقع في الوسط وأداء مهمة الاتصال والتوصيل بين المجتمع والسلطة، ولعب دور المرشد والموجه والمراقب لعملية التنمية.

غير أن التغيرات التي شهدتها البلاد بعد أحداث أكتوبر، والتحولات التي مست حياة الناس في أبعادها المتعددة، أدت بالدولة إلى ضرورة تنمية دور تنظيمات المجتمع المدني في عملية التنمية والتحول الديمقراطي ومحاربة سياسات الإفقار والفقر الذي هو هدف من أهداف العملية التنموية للقضاء عليه.

إن دور الحركة الجمعوية المحلية، مرهون بوعي المجتمع المحلي لذاته وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تحديد واضح وملتزم للانتماءات الاجتماعية بشكل يمكن للمواطن العادي أن يتلمس صلة الانتماء بمصلحته الحقيقية"[1].

وبحكم الارتباط المباشر للقوى النشطة في الحركة الجمعوية بالجمهور المحلي يمكنها أن تلعب دورا جوهريا ونادرا في العملية التنموية وذلك عن طريق:

-خلق حالة التكيف أو التوافق الاجتماعي إزاء المطالب والأهداف الجديدة التي تستلزمها عملية التنمية المحلية، وذلك سواء بالعمل المتواصل لتغيير مجمل الاتجاهات الاجتماعية السائدة، والمبلورة من خلال تراكم مستمر للعادات والتقاليد والقيم التي أصبحت تشل حركة المجتمع أمام التحديات المعاصرة، واستبدالها بمفاهيم جذرية أو أكثر تطورا تتفق مع مطالب الحركة المستهدفة، أو عن طريق إعادة تنظيم البيئة المحلية لتخفيض مقاومتها للأهداف والبرامج الجديدة .

-العمل على القضاء على اللامبالاة الجماهيرية إزاء مختلف السياسات المحلية أو المركزية .

-العمل على إيجاد أنماط متطورة من التعاون والمشاركة المحلية اللذان يضمنان قيام المحليات بإنشاء المشاريع المشتركة المختلفة، التي قد تعجز أي منها عن انجازها منفردة، إضافة إلى ما يمكن أن يفرزه هذا الوضع من خلق قواعد صلبة للتماسك والتجانس الاجتماعي العام "[2].

وتعتبر المشاركة الجماعية والتعاون والتضامن من العوامل الأساسية في تنمية المجتمعات والمجموعات المحلية، وتحقيق التوازن بين كافة التنظيمات الرسمية التي تشمل مجموع المؤسسات الممثلة للدولة وبين واقع المواطن، ومن مساهمات الحركة الجمعوية على الصعيد المحلي في الولاية نجد الأعمال التالية:

-العمل من أجل فضاءات بيئية نقية وصحية من خلال تنظيف المحيط وتشجيره والإعتناء بنباتاته وتهيئة طرقاته

-مساعدة المحتاجين وتوسيع عنهم خاصة في المناسبات والأعياد الدينية .

-تعليم الأطفال السلوك الديني وتحفيظهم القرآن وتعليم الكبار القراءة والكتابة .

---

1 – عبد المعطى عساف: **دور الهيئات المحلية في التنمية** .مجلة الثقافة، العدد 43 مارس 1978 ، ص:76 .

2 – وزارة الداخلية : **الأيام الدراسية حول الحركة الجمعوية في التنمية المحلية 1994** ، كراسة الملتقى،ص :13 .

-القيام بالنشاطات الداعمة لإنتاجية المرأة من خلال دعم الجمعيات النسوية الإنتاجية بإقامة معارض التسويق وإشهار المنتجات .

-مشاركة الحركة الجمعوية المحلية في تنظيم دورات رياضية في ما بين الأحياء .

-تنظيم الصالون الوطني للكتاب، وتنظيم أيام الفنون التشكيلية والأيام السينمائية .

-تقوم الجمعيات المحلية أيضا بنشاطات التوعية الصحية والبيئية والمرورية للأطفال في المدارس وحتى للكبار في الشوارع ودور الثقافة والشباب .

-المشاركة في المهرجان الثقافي والاقتصادي للبيبان، وفي المهرجان البلدي للرياضة، وتنظيم معارض والقيام بأنشطة في مختلف المناسبات الوطنية والدينية، وتنظيم رحلات للعطل والاستجمام .

-المشاركة وتمثيل الولاية وتراثها في مختلف المهرجانات واللقاءات الوطنية والدولية .

وبالطبع فإن معظم أو جل الأنشطة المقدمة من طرف الجمعيات هي في الأصل تعود على المجتمع بالفوائد الكبرى وما من مجال تساهم فيه هذه الجمعيات إلا وله علاقة برقي وتنمية المجتمع الأغواطب المحلي ، خاصة وأن المجتمع الحديث تعددت مطالبه واستحدثت العوامل التي تتحكم فيه الشيء الذي أدى إلى ضرورة إعادة نسيجه الاجتماعي، وتدعيم تضامنه واقتراح نشاطات من شأنها تنمية شخصية الفرد وتنمية الجماعة والمحيط الاجتماعي كافة، وهناك أدوار عدة من واجب الحركة الجمعوية القيام بها في إطار التنمية والترقية"[1]

المحلية، والتي هي ليست من مسؤولية الإدارة لوحدها فهو دور تتقاسمه أطراف المجتمع المدني والدولة ويتمثل هذا الدور في:

-التعبئة والتحسيس في أوساط المجتمع للقيام بدوره من خلال تبني المشاريع الإنمائية وبرامج التنمية المحلية.

-تحديد البرامج والمشاريع حسب احتياجات وخصوصيات المنطقة حتى تتبناها القوى الاجتماعية، وبالتالي ضمان نجاح هذه المشاريع لإعطاء دفع جديد في التنمية المحلية.

-ينجم عن هذا التبني تخفيضا في نسب تكاليف الإنجاز لكل مشاريع التنمية المحلية مثلا عن طريق التطور، أو استغلال فرص تمويل أخرى للمشاريع المحلية.

إن دور الحركة الجمعوية هو العمل المتواصل والنشاط المكثف من أجل إيجاد رصيد اجتماعي لمختلف فئات المجتمع والتعبير عنه بالشكل اللائق مع الوضوح ودقة الهدف ويقول جولمان " (Goleman) " :يمكن الحديث عن إيجاد الرصيد الاجتماعي حينما يكون التغيير في العلاقات بين الأشخاص بشكل يشجع على أداء مهامهم، ويضيف بأن الرصيد الاجتماعي يعرف بوظائفه فهو لا يعني شخص معين بل هو ذو طابع جماعي الذي يتميز بخاصيتين هما :

-أنه يمثل تطلعات البنية الاجتماعية

1 – ولاية الأغواط : مديرية الثقافة، التقرير السنوي للنشاطات الثقافية، سنة 2015 ، ص: 10 .

-ويسهل الأفعال الشخصية للأشخاص المنتمين لهذه البنية الاجتماعية فالرصيد الاجتماعي يتركز على فكرة أن العلاقات الغير الرسمية لها أهمية اقتصادية مثله مثل عناصر الرصيد المادي للمجموعات كشبكة الاتصالات التي تسهل حركة السلع .

ففي معظم الحالات فإن الرصيد الاجتماعي هو خدمة عمومية، فبعض عناصر الرصيد الاجتماعي، كانتشار قيم السياقة الجماعية، واحترام القيم الاجتماعية، وحيازة الثقافة المحلية باحترام الأجانب وثقتهم، تشكل شروطا مهمة للتنمية المحلية والاقتصادية، وخاصة بالنسبة لتطلعات المنظمات الاجتماعية، فالعلاقات الغير الرسمية بين الأشخاص تعد ثمينة، وذلك بنهوضها بالتفكير في مختلف الفئات الاجتماعية كالأشخاص المسنين أو المعوقين؛ العائلات المعوزة أو المحرومة والتي تمكن أشخاص البنية القاصرين بمفردهم على تقديم يد العون لهؤلاء الأشخاص الذين يعدون موارد ثمينة لا يمكن تجاهلها في عملية التنمية المحلية"[1].

**المطلب الرابع التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين المشاركة الشعبية والعمل التطوعي:** المشاركة الشعبية هي عنصر هام في أحداث التنمية الإجتماعية ،وتعتبر من الركائز الأساسية المعول عليها لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات النامية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به، فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصر هاما من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع .

ويمكن القول أن النشاط الجمعوي عبر آلية المشاركة الشعبية في الولاية يشهد نوعا من الكثرة والتطور، ففي مجال تنظيف المحيط وتشجيره نلاحظ أن العديد من الأهالي في الكثير من الأحياء السكنية يقومون وبتأطير من الجمعيات على مختلف أنواعها بحملات لتنظيف وتزيين الأحياء السكنية وكذا الإعتناء بالمساحات الخضراء في أحيائهم بغرس الأشجار فيها وسقيها والإعتناء بها، وإضافة إلى هذا النشاط هناك المشاركة في جمع الأموال اللازمة لتبرع به للمحتاجين في المناسبات المختلفة، كما تظهر المشاركة في رفع الإنشغالات للمسؤولين المحليين، فكثيرا ما نلاحظ أن الجمعيات تعجز على إقناع المسؤولين المحلين بمطالبها وإنشغالاتها مما يدفعها لضغط عليهم عبر حشد الأهالي ومشاركة أكبر الأعداد من الأفراد أمام الإدارات المقصودة، فمشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والأهالي في جمعيات الأحياء السكنية من شأنه أن يأتي بنتيجة، وللمشاركة الشعبية جملة من الخصائص والأهداف الواجب توفرها من أجل فاعلية أكبر.

**أهمية التطوع في التنمية المحلية بالنسبة للولاية** : لعل من خصائص وأهداف المشاركة الشعبية التطوعية هو تحقيق التضامن والتكافل . ولتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

-رسم خطة واضحة من أجل القيام بعمل منظم من قبل مؤطري هذا العمل التشاركي التطوعي

-تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل جماعي تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.

-ضرورة تحفيز السلطة المحلية من أجل المشاركة والمساعدة المادية والمعنوية للمشاركين في العمل التطوعي.

1 - محمد البطري، محمد نجيب توفيق : **مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها**، دار المعرفة ، القاهرة ، 1970 ، ص:6 .

-تحفيز أكبر قدر ممكن من الأفراد من أجل إعطاء قوة للعمل التطوعي التشاركي.

-ضرورة وضع برنامج أسبوعي أو شهري لهذا النوع من العمل من أجل تعويد الناس عليه والتعريف به وجعله مبادرة دائمة وتظهر أهمية المشاركة الشعبية و التطوع بالنسبة للتنمية في الولاية إلى:

- المساهمة في خلق فضاءات نقية للعيش.
- مساعدة السلطات المحلية في مجال قيامها بأعمال النظافة والتطهير وإيجاد المساحات الخضراء وغيرها.

وهذا العمل من شأنه أن يرفع قدرة السلطات المحلية في جوانب أخرى تدفع بالتنمية وتخدم المواطنين .

- العمل التطوعي يدفع بالسلطات المحلية إلى تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع والتمهيد لنشاط محلي أشمل في مجالات العمل التي تطرق لها المتطوعون.
- العمل التطوعي يكمل العمل المحلي ويدعمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.
- العمل التطوعي يوفر خدمات قد يصعب على الإدارة المحلية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.

-العمل التطوعي يوفر الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.

- العمل التطوعي يسمح بإتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.

-العمل التطوعي يهدف إلى إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.

**أهم أعمال المتطوعين في الولاية النموذج** :أعمال المتطوعين متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف عمل الجمعية المبادرة، وتتوقف على اهتمام المتطوع، ففي جمعيات الأحياء السكنية تكون النشاطات مقتصرة على تهيئة محيط العيش والحفاظ على البيئة والتشارك في رفع صوت المطالب، ففي الولاية مثلا وفي مركز المدينة تم تسجيل أكثر من 43 عمل تطوعي أسبوعيا بالتشارك مع البلدية .

كبرنامج تنظيف الأحياء السكنية وتشجيرها في المدينة ، ويقوم على توحيد الجهود بين البلدية كمساعد من خلال الآلات والمعدات الخاصة وكذا بتنظيم وتأطير وعمل ميداني من الجمعيات المحلية في كل الأحياء السكنية"[1]، وفي سياق الحديث عن التطوع هناك نوع من التطوع بالوجبات الغذائية وهناك من يتطوع بالمال وهناك من يتطوع بالآلات والمعدات ، على غرار ما تقوم به بعض الجمعيات الدينية في المساجد بجمع للمال من المصلين والمحسنين من أجل بناء المساجد وترميمها في مناطق لا تحتوي على هذا المرفق الديني، أو التطوع بالمال لبعض الفقراء المرضى المحتاجين للمال من أجل القيام بالعمليات الجراحية

1 - ولاية الأغواط : **مديرية التنظيم والشؤون العامة**، مكتب الجمعيات والانتخابات، دليل الجمعيات 2017.

المكلفة، فكل هذه النشاطات هي في الأصل من إختصاص الجمعيات الخيرية أو الدينية وجمعيات الأحياء ،والتي تجاوز عددها أكثر من 360 جمعية . فالدولة لا يمكنها أن تراعي حاجات كل المواطنين لوحدها.

**المطلب الخامس التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط بين التوعية والتحسيس :**كما سبقت الإشارة إليه فإن الجمعيات المحلية والوطنية في الولاية وتضمنته من الدوائر والبلديات تقوم بجملة من الأعمال الهادفة إلى خدمة مصلحة المواطن وذالك عبر العمل التطوعي الميداني كما تناولناه في المطلب السابق والعمل التوعوي التحسيسي عبر الندوات والملتقيات والإجتماعات أو عبر الملصقات الجدارية أو وسائل الإعلام المحلية كالإذاعات الجهوية وفي المدارس ومقرات الجمعيات أو القاعات الرياضية وغيرها من المرافق الصالحة لذلك .

-**التوعية والتحسيس عبر وسائل الإعلام (الإذاعة المحلية)** :تحتوي ولاية الأغواط على إذاعة محلية متجاوبة مع المجتمع المحلي ، هذه الإذاعة تقوم بجملة من الحملات التحسيسية الهادفة إلى الحفاظ على سلامة المواطنين سواءا أكانت هذه الحملات من تنظيم السلطات المحلية أو من تنظيم حركات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات، ومن أمثلة هذه الحملات نذكر : الإعلانات الخاصة بتنبيه مستخدمي الطريق سواءا السائقين أو الراجلين خاصة منهم الأطفال

وكذا الإعلانات الخاصة بحماية المستهلكين من مخاطر المواد الغذائية المنتهية الصلاحية، حيث تكثر هذه الإعلانات في مواسم الصيف لما لحرارة هذا الفصل من آثار وخيمة على المواد الغذائية السريعة التلف، وكذا في شهر رمضان لما لهذا الشهر من إستهلاك واسع لهذه المواد عند المواطنين ، وإضافة إلى هذا النوع من الإعلانات التحسيسية هناك الإعلانات التوعوية كتوعية المواطنين من أجل الحفاظ على الماء أو تحفيزهم على غرس الأشجار والحفاظ على المساحات الخضراء في المدن، أو تنبيههم بمخاطر الكهرباء في البيوت أو مخاطر بعض الحشرات الضارة وغيرها وتوعيتهم بالوقاية منها .

كما أن للإذاعة دور هام في نشر قيم ثقافة المحلية للمدينة والحفاظ على الموروث الثقافي والتعريف به من ذالك نجد الشعر الملحون ،والتعريف بالفانتازيا والفلكلور الشعبي ،والتظاهرات كالمسرح .

كما أن الإذاعة في برامجها مخصصة حصة لرؤساء الجمعيات مع فتح خط مباشر مع المواطنين لتعبير هن إقتراحاتهم .

-**التوعية عبر الملتقيات والندوات والإجتماعات** :نظرا لتزايد أهمية العمل الجمعوي وضرورته، أصبحت السلطات تسمح بالتجمع وتساهم التوعوية والتحسيسية في عقد الندوات والملتقيات للمواطنين من خلال تنظيمها في مقار ومراكز هي في الأساس مرافق عامة، فالكثير من النشاطات التي تنظمها دور الثقافة وبيوت الشباب في الولاية تتم بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية أو الدينية أو الصحية أو الجمعيات المهتمة بصفة عامة، هذا ما لوحظ من خلال تنظيم ندوات وملتقيات وتظاهرات في بيت الشباب ودار الثقافة عبد الله بن كريو، وبالتنسيق مع الجمعيات التي تهتم بفئة الشباب ،كجمعية تواصل الأجيال والحفاظ على التراث، وذلك بمبادرة من مجموعة من الجمعيات الشبانية والجمعيات الخاصة بالصحة، وكذلك هناك من الملتقيات والندوات التحسيسية الخاصة بالنساء حيث تنظمها الجمعيات النسوية .

وفي ولاية الأغواط تحصي مصلحة النشاطات الجمعوية في مديرية التنظيم والشؤون العامة ما يقرب من300 نشاط توعوي وتحسيسي مسجل سنويا في كل إقليم الولاية وبمختلف وسائله، حيث تحتل فيه الجمعيات الدينية والخيرية النصيب الأكبر

بحوالي % 40 مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل كالدروس في المساجد والإعلانات والملتقيات والندوات بإستضافة أساتذة مختصين في مراكز ودور الثقافة وبيوت الشباب وغيرها من المرافق الصالحة لذلك، ويمتاز هذا النوع من النشاط بكونه يمس جوانب عدة كالتوعية والموعظة والتربية الدينية والأخلاقية وغيرها من الأمور الدينية والدنيوية، وبالرجوع إلى النشاطات الخاصة بجمعيات أولياء التلاميذ في الولاية أكثر من 150 جمعية (نجد أن هناك نشاطات قيمة تقوم بها هذه الجمعيات في المدارس مدعمة بذلك مجهودات المعلمين وبإشرافهم وتنظيمهم وذلك من خلال تخصيص بعض الدروس الخاصة بحماية البيئة وإحترام الوالدين والكبار وكيفية قطع الطريق والحرص على النظافة وغيرها من السلوكيات التي تقوم بها المدرسة وتأكد الجمعيات على إعادة تلقينها وتكرارها لكي تجد صدى ولكي تأسس وتكرس في الأجيال القادمة .

بالإضافة الى كل هذا يمكن أن تكون أهمية ومركزية العمل الجمعوي حاليا في المراقبة والمحاسبة إلا أن الوضع يبدو بطيء للغاية في الجزائر ككل بما فيها المجتمع الذي هو محل الدراسة إذ لا توجد في مركز الولاية وإقليمها جمعية ناشطة في هذا الإطار، مع وجود بسيط بعض النشاطات المنعزلة لبعض جمعيات الأحياء فيما يخص مراقبة سير البرامج التنموية التي تخص أحيائهم أو مناطقهم السكنية ،فرغم أهمية هذا الجانب الخاص بالجمعيات والمتعلق بالمحاسبة والمراقبة ومكافحة الفساد في التنمية إلا أن الإهتمام به ضعيف جدا في الولاية ، وعلى عكس الجمعيات هناك بعض التحركات من بعض النقابات والإتحادات العمالية في سبيل كشف الفساد والمفسدين لكن نشاطهم مقتصر على فضاءات عملهم فقط، إن هذه النشاطات هي السبيل الوحيد للرقي والتقدم في كل المجالات والدليل ما تشهده الدول التقدمة فعلى مستواها ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية التقليدية والتي تسعى لتكريس مباديء الديمقراطية التشاركية، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تتبع كل صغيرة وكبيرة حول مشاريع التنمية، إذ تقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم وهيكلة نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة، من أجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتجنيب مجتمعاتها السقوط في فخ ما هو متعارف عليه حاليا في الأدبيات التي تهتم بتحليل ظاهرة الفساد بالمصيدة الاجتماعية التعريف بالمصيدة الاجتماعية :يتم التعبير عنها أيضا بـ"معضلة الفعل الجماعي"، إذ من بين أعراض هذه المعضلة أن يقوم الأفراد باختيار إستراتيجية تكفل لهم تعظيم مكاسبهم دون الاكتراث بما سيقدم عليه الفاعلين الآخرين، ويحدث ذلك عندما تتراجع ثقتهم بمدى إلتزام الآخرين بقواعد السلوك المتفق عليها ،وتعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي تنشأ بسبب "معضلة الفعل الجماعي"، ولكن لدى إنتشارها فإن الأمر ينقلب إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها، ويعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمرا مستساغا وطبيعيا بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانهم تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد"[1]ومن هنا فإنه من

1 – مركز دعم التنمية والتأهيل : **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة**، القاهرة،2008 ،ص :24 .

الطبيعي أن يكون العلاج الذي يجب أن تحظى به البلدان التي وقعت في مصيدة الفساد الاجتماعية مختلفا، وذلك بتمكينها أولا من الإفلات من المصيدة ويقترح الباحث جواكيم آنقر اتخاذ التدابير التالية لتحقيق هذا الهدف:

-تعزيز وظائف الرقابة:عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة وضمان حرية وسائل الإعلام وتمكين تنظيمات المجتمع المدني، إضافة إلى عدد من الآليات المؤسساتية مثل :استقلالية القضاء وفعاليته، دورية الانتخابات ونزاهتها، وحكم القانون وتغيير منظومة الحوافز، من خلال القيام بتعيينات تستند إلى الجدارة والاستحقاق لا إلى الزبونية والمحاباة وضمان حرية الوصول إلى المعلومة وتحصين الموظفين والمسؤولين من خلال نظام مناسب للرواتب والتعويضات والتأمين الاجتماعي وتعزيز المنظومة القيمية عبر مدونات السلوك وتحفيز القيمين على تسيير الشؤون العامة للتقيد بمنظومة أخلاقية تضمن التساند للتنمية.

ويبدو واضحا أن النقطتين الأولى والثالثة -وإذا استثنينا التدابير ذات الطابع المؤسساتي- فإن تفعيلهم لا يمكن أن يكلل بالنجاح دون التمكين للمجتمع المدني المحلي لممارسة الدور المنوط به، وهذا ما يشهد تعثرا وتأخرا في الجزائر.

-في واقع الأمر، إن الولوج في مسار الديمقراطية التشاركية يشترط تبني سياسات متكاملة لمكافحة الفساد وإجراءات يتم التمكين فيها للعمل الجمعوي أن يضطلع بأدوار معينة لمكافحة هذه الظاهرة كشرط ضروري لتفعيل هذا المسار، لكن وبشكل عام، يلاحظ عدم فاعلية العمل الجمعوي في مكافحة الفساد في العديد من البلدان النامية ومنها الجزائر، فترجع العديد من الأبحاث المهتمة بهذا الموضوع عدم الفاعلية هذه إلى الطبيعة الزبونية السائدة في الجزائر والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما ينجم عنه ليس تحييد تنظيمات العمل الجمعوي فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها لتمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم .

-يتميز العمل الجمعوي الخاص بالمراقبة والمحاسبة في الولاية بعدم التنظيم وغياب الإحترافية لدى الناشطين ضمنه، وهو الأمر الذي يجعل هذه العمل غير قادر للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه التنمية في الولايتين وعلى رأسها مشكلة الفساد لقد أدى ضعف هذه الجمعيات من ناحية التنظيم والإحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المختلفة.

-من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور الجمعيات في مكافحة الفساد بالولاية وقوع بعض هذه الجمعيات تحت طائلة مشكلة الفساد نفسه، فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية حول الجزائر مثلا، نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه الجمعيات عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية صلبة، إذ يلاحظ أن هذه الجمعيات نفسها تتعاطى الفساد .

-يمكن القول أن قيام مؤسسات الدولة وحدها لمكافحة الفساد يعد أمرا عسير المنال، إذ يمكن للعمل الجمعوي أن يمد بيد المساعدة، لذلك ينبغي ألا ينظر لهذا النشاط الجمعوي على أنه في وضعية تحدي لمؤسسات الدولة ،إن إصلاح العلاقة بين هذين الكيانين يعد أمرا ضروريا، فهذه المؤسسات تمتلك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة بها لتعبئة المواطنين بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها، ونؤكد هنا على الدور الذي يمكن للنخبة الحاكمة أن تقوم به تجاه مؤسسات المجتمع المدني، إذ يمكنها أن تهتم بتصميم إطار مناسب لتسهيل انخراط الجمعيات في مكافحة الفساد ليشمل هذا الإطار إجراءات قانونية وتنظيمية بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه الجمعيات في مكافحة الفساد.

-إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في الجزائر يمر أيضا عبر تطوير النخبة الحاكمة نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة، إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه النخبة لدستورها وقوانينها وجعلها تنحوا أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها فمأسسة المجتمع المدني يعد أمرا بالغ الأهمية لأن هذه المأسسة تجعل منه شريكا حقيقيا لهذه النخبة في مقاومة مشكلة الفساد، كما أن الأمر يبدو أكثر أهمية إذا نظرنا له من خلال الفلسفة التي تقوم عليها المبادرات التنموية حاليا والتي تقوم على مفاهيم الحكم الراشد والمحاسب والشفافية"[1]، وعليه فإن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني تبدو أكثر من ضرورية لدعم ما يعرف حاليا بالحكم الصالح .

-إن الصعوبات التي تعرقل عمل الجمعيات مازالت قائمة وبقوة حيث تتميز بأنها مشاكل داخلية بالأساس فالفساد وغياب الشفافية المالية والتلاعب والمناورة في الولاءات داخل الجمعيات هو السبب الرئيسي والأساسي في عدم قيام هذا النوع من الجمعيات بمحاربة الفساد الإداري.

-إن الحديث عن التنمية المحلية في إقليم ولاية الأغواط يظل بدون معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات مساندة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات وجود روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبيات وتلقي العمولات عن الصفقات العامة وبين تباطأ النمو وحرمان غالبية فئات المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية المتساندة، وبالتركيز على هذه النقاط يمكن لناشطي المجتمع المدني والعمل الجمعوي بالولاية تصميم حملات دعائية وتعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد وتعبئة الجماهير وتعزيز الوعي العام بغية تحقيق تحول في إدراكات المسؤولين الفاسدين يقضي بأن التشبث بالوضع القائم ومقاومة الإصلاحات سيقوض سلطتهم مما يجبرهم على إقرار عدد من الإصلاحات في النظم الضريبية والبنكية وإضفاء بعض الشفافية على العملية السياسية والتنموية ،وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن للحركة الجمعوية الاستفادة من جو الحريات النسبية للمرور

1 - مركز دعم التنمية والتأهيل :**مرجع سابق** ،ص:24 .

إلى المرحلة الثانية والتي تنطوي على الضغط من أجل مزيد من الإصلاحات والرقابة بالاعتماد على وسائط الاتصال لإحداث ضغط في المجال العام .

تعد الجوانب السالفة الذكر محورية لجعل العمل الجمعوي في الولاية نموذج الدراسة آلية فعالة بإمكانها أن تساهم في محاربة الفساد والتأسيس للديمقراطية المسائلة والرقابة، ويمكن كذلك ذكر عناصر إضافية يمكن ها أن تساهم في تفعيل هذا العمل ومنها:

-إنشاء جمعيات خاصة بهذا النوع من النشاط إذ يكاد ينعدم هذا النوع من الجمعيات في الولاية

-الانخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك الجمعيات فيها وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع مثل مشكلة الفساد.

-ضمان المزيد من الشفافية والمحاسبة ليس على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وحدها بل على مستوى القطاع العام والمبادرات الخاصة.

-المساهمة والمشاركة بشكل إيجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تم كن العمل الجمعوي من النشاط بشكل حر وبعيد عن ضغوط الإدارة المحلية أو الأحزاب أو النخب الحاكمة في الجزائر.

-دعم الجمعيات لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع والخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة ، ومما سبق، وفي ظل محدودية العمل الجمعوي في مجال الرقابة والمسائلة والمحاسبة وفي ظل فقدان الدولة لكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، وفي ظل إستفحال مشكلة الفساد، أضحى العمل الجمعوي في الولاية وربما في جميع الولايات ، فلا يمكن أن يضل دورها في هذا المجال كدور المتفرج لإضافة إلى وجوب إبعاد هذه الجمعيات عن براثن الفساد ونأي بها عن الإستغلالات الشخصية لبعض الأفراد النافذة.

***المبحث الثالث : مساهمات التنظيمات الجمعوية في ولاية الأغواط*** : نظرا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، عملت على تشجيعها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها كإعفائها من الرسوم الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب التي تواجهها وتقديم التسهيلات لها والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاءها، وتوازيا مع هذه الإجراءات تم إعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والإقتصادية والاجتماعية والرياضية مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ككل، حيث ساهمت هذه الحركة بشكل أساسي في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني، الذي أضحى يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب، بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية والتنموية، فقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالجزائر العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتدخلها كشريك هام وفعال في عمليات البناء والتطوير، وهذا ما سوف يتم تناوله من خلال هذا المبحث ، وذلك وفق تحديد لأهم ما تقدمه الجمعيات المحلية والوطنية في دعم عجلة التنمية في المنطقتين عبر المساهمات المختلفة في القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية.

**المطلب الأول المساهمة الإجتماعية للتنظيمات الجمعوية في الولاية :** يعرف الوضع الإجتماعي في ولاية الأغواط حالة من الإنتعاش والتحسن في السنوات الأخيرة الماضية مقارنة مع ما قبلها من سنوات، وذلك راجع بالأساس إلى الحراك الجمعوي المحلي والوطني و المجهودات الكبيرة التي تقوم بها في هذا الإطار حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الإجتماعية المحلية ،كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والإعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين،والتركيز على فئة الشباب .

**1- مكافحة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة** : ينشط في هذا الإطار العديد من الجمعيات المتخصصة في كل جانب على حدة.

❖ **الجمعيات التي تعنى بمكافحة الفقر** :على إختلاف مسمياتها وتصنيفاتها ينشط في إطار مكافحة الفقر ما يربو عن 1200معية ناشطة بالولايتين تهتم بمساعدة الفقراء والمحتاجين والمسنين والمشردين في دور الرحمة والعجزة من خلال تقديم المساعدات التي تتمثل في الأساس بالأطعمة والألبسة والأغطية والأدوية وبعض الحاجيات للقاطنين في دور الرحمة أو الأسر الفقيرة الخارجة عنها، كما تتمثل آلية نشاطها في جمع التبرعات عن طريق الإعلانات في المساجد وفي مقارها وفي الإذاعة المحلية وعن طريق الزمالة مع ذوي البر والإحسان، وغالبا ما تتكون هذه الجمعيات من أعضاء ميسورو الحال ولهم نوع من الإلتزام الديني.

ومن خلال هذا الجانب نلاحظ أن أغلب الجمعيات يتداخل نشاطها مع بعضها البعض، فليس هناك عدد كبير من الجمعيات الخاصة بمكافحة الفقر غير أن هذا النشاط تتشارك فيه بالأساس الجمعيات الدينية أو جمعيات المساجد والجمعيات التطوعية والخيرية، فالكثير من الجمعيات الدينية الخاصة بالمساجد في ولاية المسيلة، من تخصص مبالغ محترمة للتكفل بالعائلات المعوزة التي تعيش دون كفيل إضافة إلى المساهمة في بعض مصاريف العائلات الفقيرة في المناسبات الدينية والموسمية كالدخول المدرسي وحتى جمعيات الأحياء والتجمعات السكنية، لها جانب متعلق بهذا النشاط من تنظيم جمع التبرعات للمرضى الفقراء من الحي أو للتوسيع على بعض الأسر المعوزة أو التعامل مع السلطات المحلية من أجل توزيع الإعانات البلدية للمحتاجين كقفة رمضان،كما أن الجمعيات الخيرية في هذا الباب تساهم تقريبا بما نسبته 20 % . وعلى الرغم من هذه المساهمات الفاعلة التي يجب أن تثمن وتمدح إلا أن هناك بعض المعوقات والنقائص التي يجب تداركها في هذا الجانب من النشاط الجمعوي وهي وجوب تأهيل الأفراد المسؤولين عن جمع المال وتوزيعه، إضافة إلى وجوب تنويع مصادر التمويل لتشمل الدولة أو السلطات المحلية الممثلة لها كون هذا النشاط هام جدا.

❖ **الجمعيات التي تعنى بمحاربة الأمية** :تأسست في السنوات القليلة الماضية العديد من الجمعيات التي تهتم بتعليم الكبار ورعاية الصغار في دور الحضانة، لكن ومع هذه الزيادات المعتبرة إلا أنها تبقى قليلة كونها متمركزة في المدن بينما الأمية وضعف رعاية الأطفال منتشرة بكثرة في القرى والمداشر النائية، مما يطرح إشكالية مما معنى أهمية الكثرة في المدينة وأصل المشكل في الريف.

إن الملاحظ في الفترة الأخيرة هو زيادة وتنوع النشاطات الجمعوية التي تعتني بالجانب التعليمي في الولاية ، حيث أن هناك أكثر من 40 جمعية تعليمية مهتمة بالتعليم الذي الكبار رجالا ونساءا مستعملة في ذلك حوالي12 مركز و 56 مدرسة إبتدائية ، ففي إطار محو الأمية هناك العديد من الجمعيات الدينية وجمعيات الأحياء من يقوم بهذا الدور ومن أهم هذه الجمعيات نجد جمعية نور المعرفة لمحو الأمية .

❖ **الجمعيات التي تعنى بالصحة** :جمعيات خيرية تتكفل بالمرضى وعلاجهم في الخارج ، بلغ عددها حوالي 10 جمعيات، تنشط أساسا في مجال محاربة الأمراض المزمنة كالسكري والسرطان والسل والقصور الكلوي وهشاشة العظام،وغيرها وذلك عبر توعية المرضى وتوجيههم وإعطاء وتوزيع الدواء على المحتاج منهم كما أن نشاطهم يتمحور أساسا في حماية المواطنين من أخطار هذه الأمراض لذا نشاطهم يجمع بين العمل الميداني والتحسيس النظري وجمعا مع نشاطهم الصحي ، ومن هذه الجمعيات نذكر جمعية مرضى السكري التي تساهم في مساعدة المصابين بهذا المرض ماديا عبر الأدوية ومعنويا عبر التقليل من تخوفاتهم في هذا الصدد .

وهناك جمعية مرضى السل وجمعيات عديدة خاصة بالتكفل بذوي الإحتياجات الخاصة،والتي تجاوز عددها 40 ، هذه الجمعيات تقوم بنشاطات جد مهمة كتوزيع مركبات الحركة للمعاقين الميكانيكية واليدوية، وأجهزة السمع ونظارات الرؤية وغيرها من الوسائل التي تعتبر غالية الثمن، إضافة إلى نشاطات أخرى كدعم تعليم الأطفال الصم والبكم ورعايتهم والترفيه عنهم وتبني النشاطات الإنتاجية لذوي الإحتياجات الخاصة على غرار ما تقوم به جمعية الأمل للمعاقين حيث ساهمت في تعليم وإدماج ما يقارب 107 معاق في السنوات الست الأخيرة، إضافة إلى تقديم العون والمساعدة المادية لدار الرحمة المتواجدة بالولاية والدوائر والبلديات التابعة لها .

**2-التوعية والتحسيس من المخاطر التي تواجه المواطن** : على الرغم من أنه لا توجد جمعيات خاصة بهذا النوع من النشاط في الولاية إلا أن العديد من الجمعيات ومن أجل ملئ الفراغ تبادر إلى توعية المواطنين على غرار الحملات التوعية التي تقوم بها كجمعيات حماية المستهلك ،خاصة في فصل الصيف والحملات التحسيسية والتوعوية من مخاطر الكهرباء والغاز في فصل الشتاء مثلا التي تقوم بها بعض الجمعيات إضافة إلى التوعية المرورية والصحية وحتى أن هناك حملات توعية سياسية تقوم بها جمعيات الأحياء السكنية قبل الإنتخابات المحلية، ويمكن القول أن الجمعيات المحلية في إطار حملاتها التوعوية التحسيسية تستخدم مقارها أو المدارس أو المساجد أحيانا أو دور الثقافة وبيوت الشباب، مما يطرح فكرة أن هذا النشاط مؤطر ومنظم من قبل السلطات المحلية، ومن النماذج الرائدة في مجال العمل التطوعي الإنساني في الولاية:

جمعية كافل اليتيم – جمعية أبواب الخير – جمعية أيادي الخير .

وأود في هذا المقام أن أقدم بطاقة فنية مختصرة عن هذه الجمعيات التي نعتبر أنموذج في العمل التطوعي الإجتماعي في الولاية ، وأهم إنجازاتها عبر كاما تراب الولاية دوائر وبلديات وقرى نائية ومداشر في مدة لا تزيد عن أربعة سنوات.

**أهم الإنجازات:**

-الزواج الجماعي :تم عقد 300 زواج في 4 سنوات وإعطاء مبلغ3 ملايين سنتم لكل عريس مع جميع تجهيزات الزواج

-الدخول المدرسي :يتم توزيع 2000 محفظة سنويا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية .

-قفة رمضان :يتم توزيع حوالي 600 قفة رمضانية مع توفير وجبات الإفطار في 3 مطاعم الرحمة ،وعابر السبيل ،في أماكن التجمعات مدخل المدينة ومطعم السوق الشعبي ومحطة المسافرين .

-توزيع الماء المعدني وبعض الفواكه ومستلزمات المرضى بشكل شبه يومي في المستشفى أحمد بن عجيلة ،

-توزيع الألبسة على الفقراء :تبرع محسن واحد ب 1500بدلة وهدايا الختان لأطفال المحتاجين، كما تم تنظيم مخيمات صيفية لأبناء الفقراء والأيتام .

- تكريم المشايخ وحفظة القران ليلة السابع والعشرون من شهر رمضان ، بالإضافة إلى توزيع زكاة الفطر على الفقراء والمساكين

-وضع برنامج شامل لمحاربة الآفات الاجتماعية المخدرات، البغاء، التسول..ومواجهتها من خلال القيام بالندوات والحملات التحسيسية"[1] .

-فتح موقع على الإنترنيت للتعريف بهذه الجمعيات وتبيان إنجازاتها في مجال العمل الخيري ،قصد إستقطاب المحسنين والمتبرعين إن هذه الجهود هي بشائر خير، توضح حجم الإمكانات البشرية والمادية التي تملكها الجمعيات الخيرية إذ أن حسن استغلالها، يشكل مكسبا كبيرا للمجتمع المدني ونشاط داعم لجهود الدولة الإجتماعية لا يمكن الإستهانة به ويجب دعمه وتحفيزه .

**المطلب الثاني المساهمة الإقتصادية للتنظيمات الجمعوية في الولاية :** إن الحديث عن مساهمات المجتمع المدني المحلي في التنمية المحلية يشهد منذ السنوات القليلة الماضية زخما وتطورا ملحوظا، فبالإضافة إلى الجمعيات المحلية نجد الدور الكبير للإتحادات والنقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الإقتصادية، لما لها من دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائها هم المحرك الأساسي لها، وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي سلطة إغفال وتجاهل هذا الدور لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها البلديات تستعين فيها بآراء وتوجيهات من هذه الإتحادات كما أنها تستعين بآراء الجمعيات المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بتنمية وترقية منطقة معينة، وإضافة للإستشارة نلاحظ أن هناك مساهمة ميدانية فعلية تقوم بها الجمعيات المحلية على مختلف أنواها في مجال التنمية المحلية .

**1- المشاركة في تسيير الشؤون المحلية** :هذه المشاركة تتمثل أساسا في إبداء الرأي والنصح ومناقشة مختلف القضايا التنموية في البلديات المختلفة، وتكون المشاركة في مداولات المجالس المحلية المنتخبة حيث يلاحظ في ولاية المسيلة وفي بلديات عدة ظهور رؤساء الجمعيات في مداولات المجالس البلدية وبشكل منظم حيث يتم إستدعاء رؤساء الجمعيات التي يخصها النقاش، ويتم سماع آرائهم ونصائحهم ومطالب سكانهم إذا كانت الجمعية جمعية أحياء، ويكون ذلك وفق خطة عمل تقوم على:

-تحديد رؤساء الجمعيات المعنية بالموضوع محل النقاش وإستدعائهم.

-تحديد الإنشغالات والمطالب التي يعبر عنها السكان من خلال المنتخبين ورؤساء الجمعيات.

-ترتيب هذه الإنشغالات وفق :الكثافة ،الأولوية، الأهمية والأثار ،الوسائل.

1 - مقابلة مع الجمعيات : جمعية كافل اليتيم - جمعية أبواب الخير - جمعية أيادي الخير ، أهم الإنجازات ؟ ، 2017/10/13 ،على الساعة : 16:00 ،بحي المعمورة .

-ضبط الإنشغالات وفق المعايير السابقة لكي تدرس من كافة النواحي في المديريات التنفيذية المعنية بموضوع القرار أو في المصلحة التقنية في البلدية لتعود ليتخذ في شأنها قرار هذا الأخير يناقش أيضا مع ممثلي المجتمع المدني ولكن للتنظيم وليس للإعتراض.

-تقديم القرارات التنموية الكبيرة لسلطات أعلى من المجالس المنتخبة في الولاية كرئيس الدائرة أو الوالي "[1]

**2-المشاركة الميدانية في المشاريع التنموية المحلية** :وذلك عبر العديد من الأشغال المشتركة بين السلطات المحلية وفئات المجتمع المأطر في الجمعيات، فمن خلال برنامج تهيأة الأحياء السكنية داخل مركز الولاية ودوائرها وبلدياتها ،كما نلمس تعاون المواطنين والجمعيات السكنية مع المقاولين في مجال تركيب بلاط الشوارع والطرقات وفي مجال خلق وتهيئة المساحات الخضراء حيث سجل بالمسيلة ما يقارب عن 106 جمعية ساهمت في ترقية أحيائها وأوجدت بها مساحات خضراء إضافة إلى خلق ملاعب جوارية خاصة الصغيرة المستعملة لكرة اليد أو الطائرة أو كرة السلة، كما تساهم جمعيات الأحياء السكنية في بناء الحواشي الحجرية للأودية وفي ترميم الطرقات الفرعية ، وإضافة إلى هذه الأنشطة التي تختص بها جمعيات الأحياء السكنية، هناك أنشطة إنتاجية تقوم بها بعض الجمعيات النسوية والجمعيات التي تعنى بحماية الموروث الثقافي.

-**الجمعيات النسوية المنتجة** :هناك جمعيات نسوية عديدة أكثر من 20 جمعية تقوم بنشاطات وأعمال غاية في الأهمية، كتعليم ورعاية النساء العازبات والمطلقات، ونفع المجتمع بمنتجات فن الخياطة والطرز و،وغالبية هذه الجمعيات متعاقدة مع مراكز التكوين المهني ول من أمثلة عن ذلك جمعية المرأة الصحراوية التي تعنى بالإهتمام ورعاية النساء عن طريق تعليمهن حرف معينة مثل الخياطة والطرز، كما تقوم هذه الجمعية بإنتاج الملابس التقليدية للرجال كالبرنوس والقشبية وقمصان الصلاة وغيرها إضافة إلى إنتاج الملابس العصرية المطلوبة للنساء وإنتاج بعض الحاجيات ذات العلاقة بالخياطة مثل سجدات الصلاة والأغطية التقليدية وحاجيات البيوت غيرها، ويستفيد هذا النوع من الجمعيات من إهتمام كبير من السلطات المحلية يعبر عنه من خلال الدعم المادي والمعنوي ومن خلال تنظيم معرض خاصة لهذه الجمعيات من أجل تسويق منتجاتها .

**المطلب الثالث :المساهمة الثقافية للتنظيمات الجمعوية في الولاية :** بلغ عدد الجمعيات الثقافية في ولاية أكثر من 100 جمعية، مهتمة بالنشاط الثقافي كالفن المسرحي والغناء الشعبي والرسم والسياحة الترفيهية وحماية الموروث الثقافي التقليدي والتعليم الديني ومحو الأمية وغيرها، مما يطرح ملاحظة التداخل في النشاط بين الأنواع والتصنيفات المختلفة للجمعيات المحلية.

-**جمعيات حماية الموروث الثقافي**: بلغ عدد الجمعيات التي تمارس هذا النشاط حوالي 103 جمعية، تقوم هذه الجمعيات بأعمال متمثلة في حماية الحرف التقليدية من الزوال وذلك عن طريق تعلم هذه الحرف ومواصلة إنتاجها فالكثير من الأدوات التقليدية ومستلزمات الحياة المستخدمة في عصور سابقة، تعاني اليوم من الإندثار والإختفاء لذا فهذا النوع من النشاط يعتبر غاية في الأهمية من خلال حمايته للموروث الثقافي المحلي، ومن خلال مساهمته في التنمية عبر دعم السياحة مستقبلا إذا توفرت

1 – ولاية الأغواط بلدية الأغواط ، المجلس الشعبي البلدي، إعلان للوائح تنظيمية، عن المادتين:80/79 من القانون : 90/08 الخاص بمداولات المجالس المحلية المنتخبة .

الظروف، ومن خلال ما ينتجه ويقدمه من تحف نادرة لتزيين البيوت والمحال والمكاتب وغيرها، وكمثال عن الجمعيات الناشطة في هذا المجال هناك جمعيات الخاصة بالفروسية والفلكلزر الشعبي والفانتازيا ،وهناك جمعيات تعتني بالثراث الموسقي والمشحات وهي جمعية كبيرة وذات موارد ضخمة، حيث ينشط بها أكثر من 200 فاعل. وشاركت في العديد من المعارض الوطنية والدولية وساهمت في إعطاء الصورة الحضارية للمجتمعات .

وهناك جمعيات حرفية ساهمت في الحفاظ على الكثير من الحرف التقليدية ومختلف الصنائع والحرف،كالأواني النحاسية والحلي الفضي ومهراس وقصع العود التقليدي والبرانس وغيرها من الأواني والملابس التقليدية، وإضافة إلى الحفاظ على هذا المكسب الحضاري تساهم هذه الجمعية في وفرة إنتاجه، ولها علاقات وتقيم تظلهرات مع ولايات كغرداية وتلمسان وتيبازة كما شاركت هذه الجمعيات في العديد من المعارض الوطنية والدولية ،غير أن هناك العديد من الجمعيات من ينشط في هذا المجال إذ بلغ عددها في الولاية 120جمعية كما سبق الذكر فإنها تقوم بالحفاظ على الإرث الثقافي وإنتاج ما يلزم حاجيات الناس اليومية من هذا النوع من الأدوات والمستلزمات.

**1-النشاط في مجال الفن** :يقصد بالفن، فن الرسم والفن المسرحي والغناء الشعبي. فعلى الرغم من أن هناك العديد من الجمعيات التي تنشط في هذا الإطار إلا أن أنها لا تحمل هذه التسميات ولا تختص في هذه النشاطات، فالكثير منها متعدد النشاط، فالجمعيات الثقافية متكونة من أفراد متنوعي المواهب من فنانين رسامين وتشكيليين ومسرحيين ومن من هم مهتمون بالغناء الشعبي والمديح الديني والحضرة .وحرفيين ومعلمين وملقني القرآن، ويقوم نشاط هذا النوع من الجمعيات على تنشيط التظاهرات والملتقيات والندوات التي تنظمها السلطات المحلية أو مديريات الثقافة أو دور الشباب في المناسبات الدينية أو الأعياد الوطنية.

ومن أهم هذا النوع من الجمعيات هناك الجمعيات الوطنية الناشطة في الولاية جمعية الموسيقى الأندلسية ، وموسيقى المالوف والشعبي وغيرها من الأنواع، والتي تظم فرق موسيقية تنظم الحفلات في المدينة إضافة إلى أنها تظم مراكز صغيرة لتعليم هذا النوع من الموسيقى، إضافة إلى هذا النوع من الجمعيات هناك الجمعيات المحلية الموسيقية التي تنظم الحفلات الدينية وغيرها إضافة إلى وجود جمعيات خاصة بتعليم فن المسرح وتقديم عروض في هذا الإطار بالإشتراك مع دور الثقافة عبد الله بن كريو وبيوت الشباب، ومن أبرز هذه الجمعيات نذكر جمعية "جمعية المزهرية" .

**النشاط في مجال السياحية الترفيهية** :الجمعيات الناشطة في الولاية هذا المجال هي يصل عددها الى 27 جمعية مختصة، غير أن نشاط السياحة والترفيه تقوم به جمعيات أخرى، فمثلا تقوم جمعيات عديدة كجمعيات الأحياء السكنية أو جمعيات الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة أو الجمعيات الخيرية وغيرها بتنظيم المخيمات الصيفية للشباب وكذا للأطفال الأيتام وذوي الإحتياجات الخاصة والفقراء والمعوزين وغيرهم،وهناك جمعيات تتكفل بكبار السن والمشائخ من خلال تنظيم رحلات الى الحمامات المعدنية المتواجدة عبر الوطن،بالإضافة إلى أن هناك العديد من الجمعيات الدينية من تقوم بتنظيم الرحلات السياحية للزوايا المختلفة أو للمعالم التاريخية الإسلامية في قسنطينة وتلمسان، فهذا النشاط مشترك بين مختلف أنواع الجمعيات. وهناك جمعيات تتكفل برحلات خارج لكبار السن المعوزين لأداء العمرة أو الحج .

**المطلب الرابع :المساهمة السياسية للتنظيمات الجمعوية في الولاية :** بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المواطنة والمشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفى التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة والملاحظ أن النقابات المهنية تؤدى هذه الأدوار بشكل أكبر نسبيا تليها الجمعيات الوطنية ثم الجمعيات بأنواعها المختلفة والتي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية، وفي هذا الإطار يلاحظ أن هناك بعض النشاطات السياسية لبعض الجمعيات والتنظيمات والإتحادات ذات الصفة الوطنية في غالبها، في الولاية هناك العديد من النشاطات السياسية لبعض تنظيمات المجتمع المدني الوطنية كالتنشئة السياسية أو زرع الثقافة السياسية لدى المواطنين أو تحفيزهم على المشاركة في الإنتخابات أو الإستفتاءات، كما حصل مع إستفتاء المصالحة الوطنية حيث تم ملاحظة وتسجيل نشاط كبير للجمعيات الوطنية في ما يخص دعم المشروع وتحفيز الناس وحثهم على دعمه، والحقيقة أن الحديث عن دعم مشروع المصالحة الوطنية يقود إلى ملاحظة أن الدعم تواصل ليشمل كل برامج الرئيس حتى بما فيها تعديل الدستور"[1] .

ما يمكن استنتاجه أن المجتمع المدني المحلي في الولاية لم يكن في معزل عن هذه النشاطات، حيث كان مستغلا من قبل السلطات المحلية ومن الأحزاب الممثلة في السلطة في مجال دعم سياسات الدولة لذا يمكن القول أن نشاطه السياسي كان متمثلا في دعم التوجهات السياسية للسلطة والإحتفال بها دون معارضة أو حتى مناقشة .

**آفاق الدور السياسي للمجتمع المدني المحلي** :هناك مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أدت إلى أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني بعض الأدوار السياسية مثل:

التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في المجتمع خاصة مع سياسات الاصطلاح الاقتصادي وآليات السوق، وارتفاع درجة الاهتمام بقضايا الحريات، ورجوع الأمن..وغيرها، لكن توجد بعض المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني الجزائري خاصة فيما يتعلق بالجانب المحلي منها والتي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي وتتعلق هذه المعوقات بإختلاف الأجندات نتيجة تدخل القوى الحزبية في نشاطاتها خاصة إذا أضفنا أن المعارضة ضعيفة في الجزائر بوجود التحالف الرئاسي، والإعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائري وغياب قيم الحريات والحوار وعدم كفاءة الأشخاص القائمين بهذا العمل كما لاحظنا في المعوقات.

1 – عبد النور ناجي: **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد 2007/5، ص: 15.

إن ما جاءت به العولمة من إدخال لتغييرات كبيرة على خريطة المجتمع المدني في الجزائر إنعكس على المجتمع المدني المحلي حيث نلاحظ أن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل كحماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، وشجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها مما أدى إلى قيام الآلاف من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة في العالم"[1]

فالجزائر لاتزال بعيدة عن هذه الأنواع من الجمعيات، بل أن البيئة السياسية في الجزائر أوجدت أشباه الجمعيات إذا تعلق العمل بالسياسية، فمن الجهة الأولى فالنظام السياسي لا يقيد إنشاء الجمعيات ومن جهة أخرى يتدخل فيها، ليس بهدف السيطرة عليها فقط وإنما ابتلاعها وإلحاق خطابها بخطابه وربما تجد مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بحكم تركيبتها إنها تنجرف بطريقة أو بأخرى وراء الخطاب السياسي للحكومة بحكم عدم الوعي من جهة أو مجرد كسب ود الحكومة من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها التي تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر مثل، الفلسفة الحاكمة للعمل الجمعوي، والتي تبدو حتى الآن قاصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط فضلا عن أوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد إعاقة للتعبير الديمقراطي على أعضائها أنفسهم وتكبيل حركتهم الذاتية في نفس الوقت الذي تنخفض فيه بدورها إلى مجرد العرض الذي يتوسل إلى النظام السياسي من أجل حل مشاكل فردية أو عارضة، إن دراسة واقع المجتمع المدني المحلي بالجزائر وأوليات مؤسساته في المرحلة السابقة، وتحليل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي، كل ذلك لابد وأن يساهم في تحديد مقومات انطلاق العمل المدني في الجزائر ومنها، العمل على ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات، وتنمية الحوار والتعاون في المجتمع المدني، فضلا عن البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع مؤسسات المجتمع المدني من خلالها أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة سياسيا وفى ضوء ذلك فإن المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو تخليق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند لخدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها، فضلا عن القدرة على النقد الذاتي لتجاوز تلك المعوقات التي تحد من انطلاق المجتمع المدني، وهناك حاجة لتفعيل الوسائل الإعلامية والقضائية وإقامة علاقة دائمة مع الأجهزة الحكومية ليس فقط في القضايا الفئوية أو القضايا المصيرية التي تعنى بهموم فئة معينة وإنما أيضا في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمجتمع إذ من الملاحظ أن دور المجتمع المدني يواجه تحديا كبيرا خصوصا وأن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأت في ظله مؤسساته في الوقت السابق يختلف عن الواقع الراهن وانه إذا كانت هناك مئات المطالب المتعلقة بالإصلاح فإن الإصلاح لن يحدث وحده دون أن يكون للمجتمع المدني دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"[2].

---

1 – العياشي عنصر: **ما هو المجتمع المدني؟الجزائر نموذجاً**، مجلة إنسانيات، العدد :13 ،2001 ، مرجع سابق، ص : 13 .

2 – ستيفن ديلو :**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط:1 ، 2003 ، ص:7.

**المطلب الخامس المساهمة البيئية للتنظيمات الجمعوية في الولاية :** نظرا لتنامي ظاهرة التلوث البيئي والتصحر والجفاف مما حدا بالجمعيات المهتمة بشؤون البيئة إلى البروز والمناداة بشكل فعال بحماية البيئة من خلال ما تقوم به برامج توعوية مستمرة ، وفي الجزائر نجد أن الدولة قد عملت من خلال القوانين المتعلقة بحماية البيئة على جعل الجمعيات شريك للسلطات العمومية في حماية البيئة، والعمل الجمعوي شهد في مجال المحافظة على البيئة تطورا ملحوظا من حيث العدد حيث انتقل من 15 جمعية سنة1996"[1] ،إلى ما يفوق 2000 جمعية نهاية سنة2001 "[2].

ففي القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 فيفري 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"[3]،نصت المادة الخامسة منه على تتشكل أدوات تسيير البيئة من خلال :

-هيئة للإعلام البيئي.

-تحديد المقاييس البيئية.

-تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة.

-نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية.

-تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية.

-تدخل الإفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة."

كما نصت المادة 35 منه على" :تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به."كما نصت المادة 36 على أنه" :يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة على كل مساس بالبيئية."كما نصت المادة 37 منه على أنه" :يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها."

ونصت المادة 38 منه على أنه" :عندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه وتعود إلى مصدر مشترك فإنه يمكن لكل جمعية معتمدة بمقتضى المادة35 المذكور أعلاه وإذا ما فوضها على الأقل شخصان طبيعيان معنيان، أن ترفع باسمهم ا دعوى أمام أي جهة قضائية، ويجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا.

---

1 – محمود بوسنة : **مرجع سابق** ، ص: 142 .

2 – المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة : وثيقة من وزارة البيئة الإقليم والبيئة، ديسمبر 2001 ، ص :28 .

3 – قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43 ، الصادرة في 20 يوليو2003.

ويمكن للجمعية أن ترفع دعوى قضائية لممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أي جهة قضائية جزائية." ويبلغ عدد الجمعيات الناشطة في مجال البيئة 32 جمعية ذات صبغة وطنية و 917 جمعية محلية حسب إحصائيات وزارة الداخلية المذكورة سابقا.

– **مساهمة الجمعيات في اتخاذ القرارات البيئية** : لا ينحصر دور الجمعيات في الاستشارة فحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال حق التمثيل داخل بعض الهيئات الحكومية، رغم عدم اتساع هذه الإمكانية إلى جميع الهيئات المشرفة على حماية البيئة، إلا أن النص على حق المشاركة في بعض الهيئات يعكس تحولا جذريا في ممارسات الإدارة التقليدية التي كانت تفضل الأسلوب الانفرادي في صنع القرار.

– **مساهمة الجمعيات في بلورة القرارات البيئية:**

تساهم الجمعيات المعتمدة قانونيا والتي تمارس أنشطتها في مجال البيئة من خلال المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق ما ينص عليه القانون، إذ تعتبر عضوية الجمعيات في الهيئات الحكومية امتيازا مهما لها، نظرا للتأثير المباشر الذي يمكن أن يلعبه ممثلو الجمعيات من خلال التبليغ عن حالة البيئة واتخاذ القرارات المناسبة عن طريق المناقشة وتقديم التوضيحات والدراسات والبيانات.

– **الدور التحسيسي للجمعيات البيئية** :لا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الصلاحيات والإمكانيات التي أتيحت لها للمشاركة سابقا، وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص بمخاطر مشاكل البيئة وحقهم في العيش في بيئة نظيفة"[1] ، وضمن سياق التحسيس فإنه يمكن للجمعيات البيئية أن تعلب دورا رياديا في هذا المجال، من خلال حث المواطنين على استخدام الطرق التي تحمي البيئة. ومن بين هذه الجمعيات نذكر :

جمعية الفضاء الاخضر.

جمعية أصدقاء البيئة .

ونذكر كذلك جمعية الجزائر البيضاء .

ومن إسهامات هذه الجمعيات هو التحسيس بمخاطر التصحر والثلوث

إقامة حملات التشجيير

إقامة حملات للنظافة والحفاظ على المحيط والمدينة

تنظيف قنوات سقي الغابات .

**واقع وآفاق عمل الجمعيات بولاية :** إن الملاحظ على دور المجتمع المدني في العالم المتقدم أنه عمل موازي لعمل الحكومات المحلية والوطنية، فكثيرا ما نسمع عن مناطق تدار من أهلها عن طريق مجموعات من الأفراد أو اللجان أو الجمعيات أو غيرها، فالمجتمع المدني إنتقل من العمل الطوعي التشاركي إلى التسيير والحكم المحلي، وهذا التطور في أداء المجتمع المدني لم

1 – وناس يحي: **مرجع سابق**، ص – ص138-139 .

يقتصر فقط على الدول المتقدمة، بل بدأت بوادره ومظاهره تظهر في عالمنا العربي، من خلال مظاهر عدة كأعمال ومساهمات الأعيان أو الوجهاء في القرى أو شيوخ القبائل أو الأئمة الكبار وغيرهم، كما أن هناك مظاهر حديثة للحكم الشعبي المحلي في البلدان العربية ولدتها الظروف الصعبة لغياب الدولة مثل ما ظهر من أعمال للشباب في ثورتي تونس ومصر وليبيا، حيث تكفلت هذه الفئة وغيرها بتأمين وحماية أحيائها السكنية في إطار لجان شعبية، إن هذه التجربة وإن كانت ظرفية طارئة فإنها تبرز مدى الوعي المكتسب لدى الجماهير حول مصلحة الوطن بالحفاظ على مكتسباته، ومثل هذه الممارسات تعطي الإنطباع بأن مستقبلا زاهرا ينتظر تنظيمات المجتمع المدني، فوعي الجماهير يستلزم وعيا للمجتمع المدني كون هذا الأخير جزء صغير من الجماهير ومعبر عنها، ومنه فالأمر مترابط لذا فإن التجربة الجمعوية في الجزائر بسياقها التاريخي وإطارها القانوني، الذي تطورت داخله"[1].

تميز بإنتكاسة ولو جزئية نتيجة حالة العنف التي عاشتها الجزائر وما ترتب عنها من نتائج بفعل تطبيق قانون الطوارئ يضاف إليها نقص في التجربة الديمقراطية لدى أجيال من الجزائريين تربوا لسنين داخل الأحادية والرأي الواحد ،كل هذه العوامل لم تساعد كثيرا على إنتاج تجربة جمعوية قوية ومتميزة نوعيا، رغم العدد الهائل شكليا من الجمعيات التي ظهرت للوجود وتنوع اهتماماتها، بعد اعتماد دستور 1989 حوالي80.000 جمعية بما فيها حوالي 890 جمعية وطنية، فقد تبين من خلال المعطيات الإحصائية مقارنة مع ولايات مجاورة هذا أن التجربة الجمعوية في الولاية رغم قصر عمرها حتى الآن أنها لم تستقطب الكثير من المواطنين، إضافة إلى أن مساهماتها مازالت ضعيفة في مجال التنمية، كما أنها تعاني من مشاكل جمة كالمشاكل المادية والصراعات الداخلية، فهي تشكو الكثير من العوائق والسلبيات المختلفة كـــ:

-ضعف تأهيل وتأطير أعضاءها

-الولاءات الحزبية

-الصراعات الداخلية

-قلة الإمكانيات المادية

-صعوبة تحديد الأهداف

-سيطرة العمل الموسمي

- ضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعية"[2].

والحال هذه تشمل معظم الجمعيات في الجزائر ومنها الجمعيات المحلية والوطنية الناشطة في إقليم الولاية ،إذ يشير واقعها إلى أنها تعاني من عوائق وسلبيات أكثر من فرص نجاحها وتمكنها من الأداء الإيجابي، فكمثال عن ذلك هناك صعوبات أخرى خارجية تضاف إلى تلك الصعوبات ، فلا زالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند

1 – عبد الغفار شكر: **مرجع سابق** ، ص: 21 .

2 – جليد، شريف: **دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري** .مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر،2002 ، (غ م ن)، ص :56 .

حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها.وفي ضل هذه الصعوبات والعراقيل، يطرح التحدي بالعمل والإجتهاد من أجل الرقي بدور الجمعيات، كي تواكب حاجات المجتمع المتجهة نحو التعقيد والتطور ولكي تواكب أيضا التطور الحاصل في مجال العمل المجتمعي في الدول المتقدمة أو حتى الدول العربية، إن مستقبل العمل الجمعوي بالجزائر ككل مرهون بتطور الوعي الجماهيري، الذي يمكنه أن يستمد حقوقه وحرياته في النشاط الجمعوي من السلطات بشكل فعال وحضاري كما يمكنه أن يرتقي بالعمل الجمعوي ويطور أداءه عن طريق تشكيل جمعيات بأعضاء مؤهلين علميا ومعرفيا، كما يمكنه أيضا أن ينأى بالجمعيات ويبعدها عن الصراعات الداخلية والولاءات الحزبية وأن يضمن ويحافظ على مواردها المالية ويسيرها بشكل شفاف، إن الوعي الجماهيري يتشكل تراكميا من تطور البرامج التعليمية وتطور وسائل الإتصال، ووجود أدوار بارزة للمساجد ودور الثقافة وبيوت الشباب، وتوفر مستوى معيشي مقبول، ومن خلال هذه المعطيات يمكن أن نلاحظ أن الوعي الجماهيري في الجزائر تتوفر لديه هذه الشروط والأسباب، ومنه فإن العمل الجمعوي في الجزائر في طريقه نحو التطور والتقدم، ومسألة الصعوبات والسلبيات هي نتاج لحداثة التجربة ،إذ لم يتجاوز عمرها الحقيقي 12سنة .

**خلاصة** : من خلال ما سبق تناوله في هذا الفصل يمكن أن نستنتج أن الحركة الجمعوية في الولاية قد تطورت بشكل كبير من الناحية الكمية والكيفية، مستغلة في ذلك الطور الديمقراطي والتنموي الحاصل في الجزائر بداية الألفية الجديدة، فقد إتسع نطاق إنتشارها الأفقي الجغرافي والعمودي الوظيفي، غير أن هذا التوسع ما يزال يواجه تحديات كبيرة تتمثل أساسا في:

-نقص الكوادر والنخب بين أعضاء الجمعيات، فالإحصائيات السابقة الذكر في هذا الإطار تدق ناقوس الخطر حول أداء ومستقبل أفضل للجمعيات.

-نقص إنتشار الجمعيات في القرى والمداشر رغم عددها الكبير في مركز الولاية.

-الصراعات والإنقسامات الداخلية لعدد كبير من الجمعيات أثر على أدائها ومستقبلها.

-الإستغلال السياسي لبعض الجمعيات خاصة في المناسبات الإنتخابية يجعلها تنظيمات مصلحية خاصة ببعض الفئات.

-نقص الخبرة للجمعيات المحلية وضيق الهامش المسموح به للنشاط خلق نوع من الخمول ونقص المبادرة .

## ***الفصل الرابع***

## ***النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على أداء و ممارسات المجتمع المدني***

***- تمهيد***

***المبحث الأول : مسار تنظيمات المجتمع المدني في ولايـــة الأغواط***

*المطلب الأول خصائص الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني*

*المطلب الثاني ممارسات المجتمع المدني في ولاية الأغواط*

***المبحث الثاني : النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على أداء وممارسات المجتمع المدني***

*المطلب الأول الإنتماء السياسي الحزبي وإنعكاساته على ممارسات تنظيمات المجتمع المدني*

*المطلب الثاني ممارسات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية من طرف الاحزاب السياسية*

***نتائج الدراسة الميدانية***

***الاستنتاج العام***

**تمهيد** : عرفت تنظيمات المجتمع المدني الجزائر تطورا مهما تبعا لتطور مسار الدولة والمجالات المرتبطة بها سواءا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذلك مختلف الإصلاحات السياسية التي باشرتها الدولة الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، ونظرا لأهمية هذه الإصلاحات السياسية والتي واكبت تنامي الظاهرة الجمعوية وممارساتها المختلفة ، ومن هذه التنظيمات الجمعوية في الجزائر والتي لها صدى وحراك سوسيوسياسي تلك الجمعيات التي اشرنا لها سابقا بمختلف نشاطاتها. ولإبراز ممارسات هذه التنظيمات وعلاقتها بالنخب السياسية الحزبية يجدر بنا أن نثبت صحة الفرضيات المقدمة في هذه الدراسة وهي – أن مجمل ممارسات وأنشطة المجتمع المدني وما هي عليه اليوم ترجع الى انخراط الفاعلين فيه الى الاحزاب السياسية ، من جهة أخرى يمكن القول أن ضعف تنظيمات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية من طرف الاحزاب السياسية . ،وللتأكد من صدق هذه الفرضيات قررنا من خلال مبحثين ، الأول يركز على مسار تنظيمات المجتمع المدني في الولاية ، أما الثاني فيركز على النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على ممارسات المجتمع المدني .

## المبحث الأول مسار تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط :

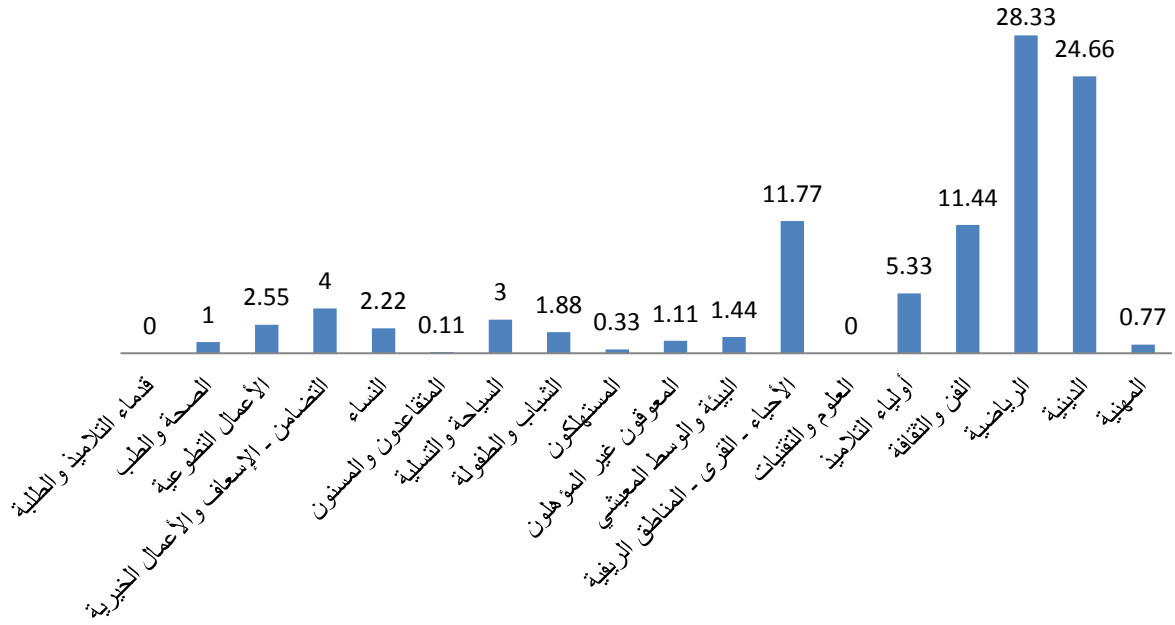


**تنظيمات المجتمع المدني في ولاية الأغواط**

من خلال المخطط البياني نلاحظ أن هناك فارق وتفاوت كبير في توزع تنظيمات المجتمع المدني على مختلف المجالات، وأول ملاحظة يمكن تسجيلها، هي :

**المرتبة الأولى**: هيمنة الجمعيات الرياضية 28,49 %و الدينية 24,80%على باقي الجمعيات، و يمكن رد ذلك إلى الطابع المحافظ و التقليدي للمنطقة بالإضافة إلى التكوينة البشرية للمجتمع الجزائري على العموم .

**الرتبة الثانية** : وهي جمعيات الأحياء ـ القرى ـ المناطق الريفية 11,84% إلى جانب جمعيات مجالات الفن والثقافة 11,50 %

**المرتبة الثالثة** : جمعيات أولياء التلاميذ5,36 %والتضامن ـ الإسعاف والأعمال الخيرية 4,02% . في حين أن بقية المجالات تبقى أقل اهتماما بكثير مقارنة بها، وتعد مجالات التطوع وقدماء التلاميذ والمسنين والمستهلكين والجمعيات الخاصة بالنساء والمهنية والوسط الأقل حظا في النشاط الجمعوي. ويمكن تفسير ذلك بكون الجمعيات الدينية وأولياء التلاميذ مرتبطة بالمؤسسات الرسمية( مساجد ومدارس )وجمعيات الأحياء مرتبطة بمعظم أحياء وقرى الولاية، والجمعيات الرياضية مرتبطة بالفرق الرياضية المحلية في مختلف أنواع الرياضة ولهذا فإن هذه الأنماط الجمعوية شائعة جدا وبشكل تقليدي لا يرتبط بالضرورة بمستوى الوعي الشعبي أو الأهمية التنموية لهذه الأنماط الجمعوية .في حين أن بقية الأنماط الجمعوية غير مرتبطة بمؤسسات أو بنى اجتماعية بعينها، وإنما ترتبط أساسا بطبيعة النخبة المكونة لها.

**المطلب الأول – خصائص الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني :**

**الخصائص الإجتماعية :**

**الجدول رقم: (03) يوضح النوع الإجتماعي لأعضاء في تنظيمات المجتمع المدني :**

| النوع الإجتماعي | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| رجال | 58 | 64.44 |
| نساء | 32 | 35.55 |
| المجموع | 90 | 100 |

نلاحظ التفوق الكبير للعنصر الذكوري في نشاط المجتمع المدني وبنسبة 64.44%،، وتشكل النساء نسبة ضئيلة جدا، فمن بين 90 جمعية تترأس النساء 32 جمعية فقط أي بنسبة 35.55% ، وهي نسبة تدل على مدى بعد المرأة عن الممارسة الجمعوية على الرغم مما نشهد من ارتفاع كبير في مستوياتها التعليمية واقتحامها لمختلف المجالات المهنية بشكل كبير .ولا تتوزع هذه الجمعيات التي ترأسها النساء على مختلف المجالات، بل إنها تنعدم في كثير منها مثل الجمعيات المهنية والدينية ... ويتمحور الاهتمام النسوي بالنشاط الجمعوي في مجالات الفن والثقافة النساء والتضامن والأعمال الخيرية إلى جانب النشاطات الرياضية ثم الشباب والطفولة والسياحة .وهي مجالات تعكس ثقافة المرأة واهتماماتها من جهة، وثقافة المجتمع بشكل عام والأدوار التي يسمح بها للمرأة عموما من جهة أخرى. وعلى العموم فان المرأة لا تزال غائب في العمل الجمعوي وممارسات المجتمع المدني ، وهو أمر منطقي بالنظر إلى ثقافة المجتمع التي لم تستوعب بعد العمل الجمعوي عموما ولاسيما بالنسبة للمرأة، ومما تم تسجيله من خلال الملاحظة الميدانية أن النساء على العموم تميل إلى رئاسة الجمعيات النسوية أو ذات الطابع التعليمي الموجة للأطفال وبنسبة أقل الجمعيات الخيرية، غير أنها من حيث النشاط تتواجد كعضوة في مختلف أنواع الجمعيات ولكن دائما بحجم محتشم مقارنة بالعنصر الذكوري. وعلى العموم يمكن استخلاص أن المجتمع المدني يغلب عليه الطابع الذكوري ، وهذا من شأنه يخلق مشكلة وفراغا كبير في القضايا التي تخص المرأة .

**الجدول رقم: (04) مدة الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني :**

| مدة الانخراط في العمل الجمعوي | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 05 سنوات | 30 | 33.33 |
| أكثر من 05 سنوات | 49 | 54.44 |
| أكثر من 10 سنوات | 11 | 12.22 |
| المجموع | 90 | 100 |

صرح معظم أفراد العينة والفاعلين في المجتمع المدني بأن انخراطهم في العمل الجمعوي وممارساتهم تفوق أكثر من 05 سنوات وهذا بنسبة 54.55% ، وهو ما يدل على أن الفاعلين في العمل الجمعوي لديهم خبرة في ممارسة العمل الجمعوي وهذا يفيدنا في نتائج ، لتليها نسبة 33.33% ، وهي تصريحات التي تقر بالإنحراط الجديد في العمل الجمعوي . أما عن الانخراط في العمل الجمعوي أكثر من 10 سنوات جاء بنسبة 12.22%، فهو قليل مقارنة بالنسب الأخرى .

**الخصائص السوسيومهنية :**

**الجدول رقم: (05) الفاعلين في المجتمع المدني و القطاعات التي يشتغلون بها :**

| القطاعات | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| قطاع التعليم | 23 | 25.55 |
| قطاع الصحة | 19 | 21.11 |
| قطاع الإعلام | 14 | 15.55 |
| قطاع الشؤون الدينية | 17 | 18.88 |
| قطاعات أخرى وأعمال حرة | 11 | 12.22 |
| بدون وظيفة | 06 | 6.66 |
| المجموع | 90 | 100 |

يتبين لنا من خلال قراءتنا لنسب هذا الجدول أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني والعمل الجمعوي يشتغلون في قطاع التعليم و هذا بنسبة 25.55% ، ليليها في المرتبة الثانية قطاع الصحة بنسبة 21.11% لتليها في المرتبة الثالثة قطاع الشؤون الدينية

بنسبة 18.88% ، لتليها في الرتبة الرابعة قطاع الإعلام وبنسبة 15.55% . لتليها في الرتبة الخامسة مختلف القطاع والأعمال الحرة بنسبة 12.22% ،وفي المرتبة الأخيرة نجد نسبة 6.66% وهي تصريحات الأعضاء الذين ليس لدبهم أية وظيفة . من هذه النسب نستنتج أن هناك تنوع في القطاعات وهو ما يدل على أهمية التطوع في العمل الجمعوي وهذا ما يعزز ويؤثر بدوه على فاعليته المجتمع المدني .

**تقييم الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني للواقع السوسيومهني والفعل الجمعوي :**

**الجدول رقم : (06) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني وتقييمهم لأدائهم وممارساتهم**

| أداء المجتمع المدني | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| أداء لابأس به ومقبول | 41 | 45.55 |
| أداء متدني وغير مقبول | 49 | 54.44 |
| المجموع | 90 | 100 |

من خلال قراءتنا لأكبر نسبة في الجدول وهي أن أداء وممارسات المجتمع المدني متدنية وغير مقبول و غير مشرف وهذا ما صرح به غالبية المبحوثين نسبة 54.44% ،مقارنة بنسبة 45.55% التي تمثل تصريحات البقية من أفراد العينة التي أدلت بأن الأداء الجمعوي لا بأس به ومقبول. عندما نتطرق إلى موضوع أداء المجتمع المدني الذي هو نشاطات وممارسات الجمعيات لا بد أن نشير إلى صعوبة منهجية تتعلق بإيجاد مقاييس موضوعية وإجرائية تمكننا من التعرف على طبيعة تشكل الجمعيات و من ثمة استخراج بعض النماذج وإعداد تبولوجيا الفضاء الجمعوي و وضعه الحقيقي، و آفاق تطوره و لكن المعاينة الميدانية و الملاحظات الهامة التي استيقناها ساعدتنا على تقديم بعض الملامح و النماذج التي ما زالت في طور التكوين وهي:

هناك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات والنشطات الفعلية والواقعية، الشيء الذي يدفعها إلى القيام بعدد كبير من النشاطات ومحاولة تحقيق أهداف مختلفة في الوقت نفسه دون إمكانيات مادية وبشرية، ودون أن تفرق كذلك بين ما هو أهم، وما هو المهم، وهذا طبعا يدل –بكل وضوح– على ضعف وقلة تجربة إطارات الجمعيات، وتعدد وتضارب الأهداف الشخصية لمسؤولي الجمعيات الرسمية، ورغبات القاعدة الاجتماعية للجمعية.

هناك كذلك بعض الجمعيات، ذات الطابع الاحتجاجي المطلبي، غير المعلن،أو التي تتعامل تحت وصاية الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول إلى مركز، وأداة للترقية الاجتماعية لبعض مسئوليها، وهنا يصعب تصنيف وترتيب هذه الجمعيات.

ومن خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في مساءلة الجمعيات حول الواقع الذي يمارسون فيه عملهم تبين لنا وجود عدة مؤشرات حول العمل الجمعوي ونحن استعنا بالجداول الموالية لتوضيح ذلك منها :

**الجدول رقم: (07) تصريحات أعضاء المجتمع المدني حول وضعية العمل الجمعوي :**

| وضعية العمل الجمعوي | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| المجتمع المدني فاعل | 29 | 32.22 |
| المجتمع المدني ضعيف | 33 | 36.66 |
| المجتمع المدني غير موجود | 28 | 31.11 |
| المجموع | 90 | 100 |

أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني صرحوا بضعف ممارسات المجتمع المدني بنسبة 36.66% لتليها تصريحات البعض الأخر منها بفاعلية المجتمع المدني، وهذا بنسبة 32.22% لتليها في الأخير تصريحات التي تقر بعدم وجود المجتمع المدني، بمعنى أنها مجرد شكل تنظيمي على الورق لا غير وهو ما تبينه نسبة 31.11% .

إن أغلبية تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات في السنوات الأخيرة تعيش نوعا من البرودة والسبات والفتور مما يشل نشاطها أو عدم انتظامه وهو تشير إليه نتائج الجدول تعود أسباب هذا الضعف إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه تنظيمات المجتمع المدني حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها اختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها .وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري بـ " المجتمع المدني المستفيد "– **المصطنع او المزيف** – ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني. ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي،فمثلا الصراع الآن على أشده في هذا المجال بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي بعدما أعلنت جبهة التحرير عن عزمها لاسترجاع ما أسمته قديما منظمات ا الجماهيرية التي ألحقت بالتجمع وقت خروجها للمعارضة في زمن عبد الحميد

مهري، ومن أغرب ما يحدث في الجزائر أن السلطات أقامت وزارة أسمتها وزارة التضامن تنافس الجمعيات الخيرية وتضيق عليها السبل حتى كادت تعدم وجود الهلال الأحمر الجزائري نفسه، ولا يخفى على أحد أن الغرض من إمساك الملف الخيري هو الخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب.

بالإضافة إلى هذا السبب الرئيسي الذي أفرغ المنظمات والجمعيات من محتوياتها وأعطاها أدوارا لا علاقة لها باختصاصها توجد أسباب أخرى تتعلق بقلة الإمكانيات المادية والمالية، وعدم توفر مقرات دائمة، بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة في التعامل مع الجمعيات في هذا المجال وهذا ما جعل المجتمع المدني في دوامة صراع مع نفسه ، ويمكن حصر تجليات واقع العمل الجمعوي في قلة رغبة الفاعلين في المجتمع المدني في الترسيخ المجتمعي لمؤسساتهم وضمان ديمومتها، وضعف العمل المؤسسي وبدائية التسيير والإدارة، ويعود ذلك كله إلى :

سوء التفاهم القائم بين مسؤولي الجمعيات.

ضعف التنظيم المحكم والمشاركة الجماعية وغياب الحكم الراشد و الثقافة الديمقراطية.

قلة الإمكانيات والموارد المالية.

امتصاص الجهد الجمعوي واستغلاله لمصالح وأجندات سياسية سواءا من قبل السلطات أو مختلف الأحزاب .

**الجدول رقم: (08) تصريحات أعضاء الجمعيات المجتمع المدني حول جودة العمل الجمعوي**

| جودة أداء المجتمع المدني | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| مشرفة ومقبولة | 42 | 46.66 |
| متدنية وغير مقبولة | 48 | 53.33 |
| المجموع | 90 | 100 |

يبين لنا من الجدول أن رأي الفاعلين في المجتمع المدني عن الممارسات وجودتها ،والتي جاءت في غالبيتها غير مقبولة وغير مشرفة وهذا ما تؤكده نسبة 53.33% . مقارنة بالممارسات المشرفة والمقبولة التي جاءت بنسبة 46.66% .

إن أزمة البرودة الجمعوية وبالرغم من الإنتشار الكمي ما هي إلا نتيجة لرفض الدولة عنها و التخلي على دولتها للمجتمع ورفض الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية و إشراكهم في مجمل المشاريع الإنمائية المحلية من جهة، وبروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، وتضاربها مع أهدافها من جهة أخرى.وهو ما تولد عنه صيرورة غبر واضحة في مجمل ممارسات الجمعوية كعدم الرضا وعدم فاعلية الجمعيات وتدني مستوى الأداء الجمعوي كلها إستنتاجات وجدناها من خلال هذه الدراسة .ولعل السبب الذي يمكن إقحامه في ممارسات المجتمع المدني الغير مشرفة في هذه الولاية وحتى غيرها من ولاية

الجزائر ، وهو أن الدولة وأحزابها هي المتسبب منذ مرحلة الأحادية الى يومنا هذا ، التي لازلت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءتها ،ومن ثم فهي ترفض إستقلاليته،إذ هي تفضل أن يتأسس مجتمع مدني في إطارها وتحت هيمنتها ولتكريس هذا التوجه عادة ما تلجأ السلطة في الجزائر إلى إتباع الإستراتيجيات التالية :

اولا- إستراتيجية الإختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين للسلطة الحاكمة في مؤسسات المجتمع المدني القائمة وإنشاء تنظيمات جديدة تضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني ،وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يضم في صفوفه قياديين من جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

ثانيا- إستراتيجية التنظيمات المماثلة: أي إنشاء تنظيمات تابعة للسلطة الحاكمة في مقابل التنظيمات المستقل ة)إنشاء وزارة حقوق الإنسان ثم مرصد حقوق الإنسان وهذا لإحتواء المنظمات المشابهة والحد من فعاليتها.

ثالثا- إستراتيجية القمع والإكراه:

وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام السياسي، ويتم الإعتماد على القدرات الأمنية والإستخبارتية والقانونية لإحتواء أي تهديد من قبل بعض التنظيمات،والمؤسسات المستقلة ، مثل تعامل السلطة مع تهديدات القوى الإسلامية ،تعامل السلطة مع فكرة التعددية النقابية، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية التي تشكو من قانون الطوارئ والعراقيل .

**الجدول رقم: (09) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني لنوعية الرضا عن أداء وممارساتهم :**

| الرضا عن أداء المجتمع المدني | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| راض | 23 | 25.55 |
| راض نوعا ما | 34 | 37.77 |
| غير راض تماما | 33 | 36.66 |
| المجموع | 90 | 100 |

يتضح لنا من خلال الجدول أن غالبية الفاعلون في المجتمع المدني صرحوا بأنهم راضون نوعا ما عن أداءهم وممارساتهم وهذا بنسبة 37.77% ، لتليها نسبة 36.66% وهي عدم الرضا التام عن أداءهم في المجتمع المدني ، أما عن الرضا فنسبته قدرت بـ 25.55% وهي المرتبة الأخيرة.

إذن ومن خلال الإحصائيات وهو ما يطرح عدة تساؤلات من بينها هل هذا له علاقة بنوعية العلاقة مع الاحزاب . وهل عدم الإنتماء الحزبي له علاقة بعدم الرضا وهو ما سيجيبنا عليه الجدول رقم راض من خلال هذه الأرقام نستنتج أن الممارسات

الجمعوية لا تزال متعثرة ومحتشمة رغم الاعتراف القانوني ورغم الكم الهائل ،ولعل الجدول (5) يؤكد لنا أن الأداء لا يزال ضعيف ومتدني وتدني وغير واضح ،وهذا باعتراف أغلبية الفاعلين في الحقل الجمعوي . ومن جملة العراقيل التي تؤثر على أداء تنظيمات المجتمع المدني بالولاية ،.وحسب تصريحات الفاعلين في العمل الجمعوي نذكر ما يأتي:

—قلة الدعم المادي وضعف ميزانية الجمعيات.

—صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها.

—صعوبة الحصول على ترخيص في بعض الأحيان.

—ضعف تأهيل أعضائها.

—عدم إقبال الشباب على الانخراط في الحركة الجمعوية( هذا شكل مطروح على مستوى الجمعية.)

—الولاءات القبلية على حساب العمل النوعي الجدي.

—الصراعات الداخلية والاتفاقيات.

—ضعف تحديد الأهداف.

—سيطرة العمل الموسمي.

إن تنظيمات المجتمع المدني يمكن القول أنها غير المعترف بها كشريك من قبل الجهات الرسمية والأحزاب الممثلة في المجالس الشعبية الولاية والبلدية ،فمثلا وبالرغم من أن قانون الولاية والبلديات الحاليين يقرران بالسماح للجمعيات بحضور مداولات المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي،لكن بطعنها عضو يقدم اقتراحات ومشاورات فقط ،ولا يوجد أي نص قانوني يلزم هذا التنظيم الرسمي بتطبيق هذه الاقتراحات وفي في ظل هذه الصعوبات والعراقيل لابد من رفع التحدي بالعمل والاجتهاد من اجل الارتقاء بدور الجمعيات كي يواكب حاجات المجتمع ، إن مستقبل العمل الجمعوي سواء في ولاية الأغواط بالخصوص وبالجزائر بصفة عامة مرهون بتطور الوعي الجماهيري ، الذي يمكنه أن يستمد حقوقه وحرياته في النشاط الجمعوي من السلطات بشكل فعال وحضاري ، كما يمكن أن يرتقي بنشاطات تنظيمات المجتمع المدني عن طريق تشكيل الجمعيات بأعضاء المؤهلين علميا ومعرفيا ، وفيما يأتي كيفية تفعيل دعم دور الحركة الجمعوية محليا،حيث لو تم الإشارة إلى غياب ثقافة المجتمع المدني وكذلك غياب ثقافة العمل الجواري .

**المطلب الثاني – ممارسات المجتمع المدني في ولاية الأغواط :**

**الجدول رقم: (10) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني ونوعية العلاقة مع الأحزاب السياسية :**

| نوعية العلاقة مع الأحزاب السياسية | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| علاقة لا بأس بها | 27 | 30 |
| علاقة غير واضحة | 37 | 41.11 |
| لا توجد علاقة | 26 | 28.88 |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 90 | 100 |

يبين لنا الجدول ومن خلال تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني أن علاقاتهم بالنخب الحزبية السياسية غير واضحة وهو ما تؤكده لنا نسبة 41.11% وهي أكبر نسبة لتليها نسبة 30% وهي تصريحات تؤكد أن العلاقة لابأس بها . لتليها في المرتبة الأخير علاقة التقاطع الجمعوي بالحزبي بنسبة 28.88% .

**الجدول رقم: (11) نوعية الانشغالات التي يشترك فيها المجتمع المدني مع الاحزاب السياسية :**

| نوعية الانشغالات مع الاحزاب السياسية | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| الانشغالات المحلية | 47 | 52.22 |
| الانشغالات الوطنية | 14 | 15.55 |
| لا توجد أية انشغالات | 29 | 32.22 |
| المجموع | 90 | 100 |

من خلال القراءة الأولية نستنتج أن الفاعلين في المجتمع المدني يشاركون الأحزاب السياسية ولكن هذه المشاركة غالبيتها محصور في الإنشغالات المحلية وهو ما صرح به غالبية المبحوثين بنسبة 52.22% .

وفيما يخص القضايا والانشغالات الوطنية فقد جاءت بنسبة 15.55% وهي قليلة مقارنة بالنسب الأخرى ، وأما عن نسبة 32.22% والتي هي تصريحات التي تقر يعدم وجود أية انشغالات بين المجتمع المدني والأحزاب . من هذه النسب يتأكد لنا أن علاقة المجتمع المدني بالاحزاب لا تزال رهينة القضايا المحلية والثقافة المحلية .

**الجدول رقم: (12) نوعية الانتخابات التي يشترك فيها المجتمع المدني مع الاحزاب السياسية :**

| الإنتخابات | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| الرئاسية | 10 | 11.11 |
| التشريعية | 21 | 23.33 |
| المحلية | 40 | 44.44 |
| لا توجد أية مشاركة | 19 | 21.11 |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 90 | 100 |

الجدول يوضح لنا مشاركة المجتمع المدني للأحزاب خلال الحملة الانتخابية يظهر بقوة في المحليات ، وهذا بنسبة 44.44% لتأتي بعدها المشاركة في الانتخابات التشريعية بنسبة 23.33% ،وفي المرتبة الأخيرة تأتي الإنتخابات الرئاسية بنسبة 11.11% . لكن لا بد من الإشارة الى أنه بالرغم من هذه المشاركة إلا أننا سجلنا نسبة 21.11% وهم الذين صرحوا بعدم مشاركة الأحزاب في العملية الانتخابية وهو ما يدل على المقاطعة .

من هذه النسب نستنتج أن الممارسات المجتمع المدني لا تزال رهينة الاحزاب وان مستواها لا يزال محدود ، وهو ما يدل على تكريس العلاقة الزبوناتية والانجذاب القرابي والعصبي . فأعضاء الجمعيات من خلال تصريحاتهم قالوا بان العمل مع الاحزاب التي لنا بها صلة سواءا من نفس الولاية بحكم الانتماء أما الذي لا نعرف عنه أي شيء فلا نتعامل معه ولا نتفاوض .وهذا ما يؤيد صدق الفرضية الثانية .

**الجدول رقم: (13) ممارسات المجتمع المدني بين موافقة ومعارضة عمل الأحزاب :**

| نوعية الموافقة | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| موافقة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 44 | 48.88 |
| معارضة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 46 | 51.11 |
| المجموع | 90 | 100 |

من خلال الجدول يتضح لنا وجود تعارض وعدم موافقة العمل مع الاحزاب السياسية من طرف الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني ،وهو ما تؤكده نسبة 51.11% مقارنة بنسبة 48.88% التي تقر بالموافقة .

يبدي غالبية أفراد العينة إتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية، ويتفقون على أن السياسة نشاط لا يهدف ممارسوه سوى لتحقيق مصالحهم الشخصية، الأمر الذي أدى بهم إلى العزوف عن ممارسة العمل السياسي من جهة وعدم وجود صلة ومشاركتهم مع الاحزاب ، على الرغم من معرفتهم الجيدة بما يجري في الواقع السياسي وامتلاكهم لمستوى جيد من المعرفة السياسية.

ولعل ما يفسر هذه السلبية في التعاطي مع الواقع السياسي إجمالا على الرغم من وجود معرفة سياسية كافية، هو تراكمات وإفرازات هذا الواقع الذي لم يعرف تغيير واضح وفعلي منذ أول إنتخابات تعددية بداية التسعينيات من القرن الماضي، بل وعلى العكس من ذلك فقد تعمقت الكثير من المظاهر السلبية التي جعلت من العمل السياسي رديف للانتهازية والمصلحة الشخصية.

**الجدول رقم: (14) طبيعة اللقاءات والاجتماعات بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية :**

| اللقاءات والاجتماعات | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| دائما | 06 | 6.66 |
| أحيانا | 22 | 24.44 |
| نادرا | 32 | 35.55 |
| لا توجد إجتماعات | 30 | 33.33 |
| المجموع | 90 | 100 |

من خلال ما تمليه علينا أكبر نسبة في الجدول وهي 35.55% والتي تدل على أن نشاط المجتمع المدني والعمل الحزبي من حيث المشاركات واللقاءات نادرا ما يوجد ، لتليها نسبة 33.33% ،وهي تصريحات عدم وجود أية إجتماعات .

إذن ومن خلال هذه الأرقام يمكننا القول أنه لا توجد أية علاقة في إطار العمل المشترك وتبادل الخبرات والنهوض بالمجتمع المدني والأحزاب معا فعلاقة بينهما هي علاقة مناسباتية و زبوناتية في إطار محلي وانتخابي وهذا ما يجعل مسيرة وصيرورة العمل الجمعوي وحتى الحزبي محتشم و هذا ينعكس على العملية السياسية أو الفعل السياسي في مختلف ولايات الوطن .

**الجدول رقم: (15) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني حول التنسيق مع الأحزاب**

| طبيعة التنسيق | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| يوجد تنسيق | 29 | 32.22 |
| لا يوجد تنسيق | 61 | 67.77 |
| المجموع | 90 | 100 |

يبين الجدول انه لا يوجد أي تنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني والعمل الحزبي من خلال مجمل التصريحات ،وهو ما تؤكده نسبة 67.77% مقارنة بنسبة 32.22% وهي تصريحات التي تقر بوجود تنسيق بين الحزب و المجتمع المدني .

وهو ما يؤكد لنا أن فترة الاجتماعات واللقاءات والتنسيق لا يوجد إلا في الأمور المحلية والانتخابات وهو ما يؤكد أن العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب مناسباتية .

**الجدول رقم: (16) طبيعة الشراكة بين المجتمع المدني و الأحزاب السياسية :**

| طبيعة الشراكة بين الحزب و المجتمع المد | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| توجد شراكة | 22 | 24.44 |
| لا توجد شراكة | 68 | 75.55 |
| المجموع | 90 | 100 |

الجدول يبين أن نسبة الشراكة بين الاحزاب و المجتمع المدني 24.44% وهي نسبة قليلة وليست مشرفة مقارنة بنسبة 75.55% التي تؤكد على انه لا توجد أي شراكة بين الحزب و المجتمع المدني وهذا تصريح غالبية الفاعلين الجمعويين وهذا شيء مؤسف ،ويؤثر على الفعل السياسي والمجتمع المدني ويؤثر على الممارسات من جهة وعلى طبيعة العلاقة المستقبلية . من خلال هذه الأرقام يتأكد لنا مرة أخرى انه لا توجد شراكة وهذا يدل ويؤكد على عدم وجود أي لقاءات ولا إجتماعات ولا تنسيق مشترك بين الطرفين ، وهو ما يؤكده الجدول 11 ، إذن علاقة الحزب بالمجتمع المدني علاقة وقتية مناسباتية وعلاقة غائبة لا تزال غير مفهومة وغير مبنية على أسس سياسية تشاركية واضحة .وهذا يؤثر على مسيرة الحزب والمجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي .

## المبحث الثاني النخبة السياسية الحزبية وإنعكاساتها على أداء وممارسات المجتمع المدني

### المطلب الأول : الإنتماء السياسي الحزبي وإنعكاساته على ممارسات تنظيمات المجتمع المدني

إن بداية العمل الجمعوي بالجزائر لن يأت بمعزل عن انشغالات السياسيين فهناك من جعل منه مطلب للوصول الى مناصب معينة لكون الدولة كانت في فترة من الفترات تعتمد على هذه النخب سواءا من القاعدة الشعبوية التي يتوفرون عليها فظهرت هذه الجمعيات لتدعم وتؤثث للمشهد السياسي .

إن اغلب تنظيمات المجتمع المدني بشتى توجهاتها ليست بمعزل عن أعضاء لهم مواقف معينة وتوجهات سياسية ،وموافق من المشهد السياسي ، فرغم تثبتهم بالاستقلالية في موافق الجمعية إلا أنها تبقى نسبية خاضعة للمواقف والتوجهات السياسية ،وفيما يلي سنلقي نظرة على مختلف الجمعيات في الولاية التي قمنا بدراستها مستحضرين الانتماء السياسي والحزبي لأعضائها رغم الصعوبات التي واجهناها في إقناعهم بضرورة التصريح بالانتماء لما له وقع ايجابي على استنتاجات الدراسة وبالخصوص التأكد من صحة الفرضية الأولى التي تقر بالانتماء السياسي .

**الجدول رقم: (17) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني للانتماء السياسي الحزبي :**

| الانتماء السياسي | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| المنتمون حزبيا | 39 | 43.33 |
| الغير منتمون حزبيا | 51 | 56.66 |
| المجموع | 90 | 100 |

يتبين لنا من الجدول ان معظم الفاعلين في المجتمع المدني غير منتمين حزبيا بنسبة 56.66% فاقت نسبة المنتمين بنسبة 43.33% يرتبط نشاط العديد من الجمعيات بشكل مباشر بالنشاط الحزبي، وهو أمر قد يكون له تأثير على نشاط هذه الجمعيات من حيث الحجم والنوع، وكذا من حيث تقبل المجتمع له وتفاعلهم معه، ومن خلال الجدول الموالي سنسجل آراء المبحوثين حول تأثير ارتباط النشاط الجمعوي بالنشاط

الحزبي .وقد لاحظنا من خلال نزولنا إلى الميدان أن الجمعيات ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وربما يعود ذلك إلى ما تكتسبه من خبرة في القيادة والتنظيم والتسيير، وذلك من خلال احتكاكها بالنشاط الحزبي، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي والمالي الذي تستفيد منه من هذه الأحزاب وهو ما يسهم في تجسيد برامجهما ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة.

وبالنسبة لموافقة عمل المجتمع المدني مع عمل الأحزاب بينت لنا الدراسة أن نسبة معارضة العمل مع الجمعوي مع العمل الحزبي والجدول الموالي يبين لنا ذلك . إن الموقف السائد من أعضاء المجتمع المدني والجمعيات يؤمن بإلزامية الابتعاد عن تسييس الجمعيات إلا أن منهم تقريبا يعتقدون بضرورة الانضمام تحت لواء حزب سياسي حتى تتمكن الجمعيات من أن تنشط باستمرار وبانتظام، مادام أن الحزب قادر على تمويلها و دعمها هذا على الرغم من أن أغلبية أعضاء المجتمع المدني والجمعيات يرفضون هذا الموقف. فمعظم الفاعلين في المجتمع المدني والحقل الجمعوي أقروا واعترفوا بمعارضة العمل الحزبي ،وهو ما تؤكده نسبة 56.66% مقارنة بنسبة 43.33% التي تقر بموافقة العمل الحزبي . وقد أكد لنا المبحوثين الذين ليس لهم أي انتماء أن عدم انتماءهم له مبررات منها الوعود الكاذبة وخدمة الحزب لمصالحه

وهو يدل على مؤشر المشاركة السياسية السلبية في المجتمع الجزائري ، فمن بين أسباب العزوف فقدان الثقة والشعور بالانتماء للمجتمع ،بحيث أنهم يرون في الانخراط في العمل الحزبي أو السياسي لا جدوى منه وأن نتائجه غير مؤكدة وغير مفيدة للمجتمع "[1] .

1 – محمد السويدي : **مرجع سابق** ، ص ص : 161 162 .

**الجدول رقم: (18) الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني :**

| الإنتماء الحزبي / المجتمع المدني | المنتمون حزبيا | | الغير المنتمون حزبيا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| المهنية | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |
| الدينية | 03 | 3.33 | 19 | 21.11 | 22 | 24.44 |
| الرياضة والتربية البدنية | 15 | 16.66 | 10 | 11.11 | 25 | 27.77 |
| الفن والثقافة | 09 | 10 | 01 | 1.11 | 10 | 11.11 |
| أولياء التلاميذ | 01 | 1.11 | 04 | 4.44 | 05 | 5.55 |
| العلوم والتقنيات | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| الأحياء ،القرى المناطق الريفية | 06 | 6.66 | 04 | 4.44 | 10 | 11.11 |
| البيئة والوسط المعيشي | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |
| المعوقون غير المؤهلون | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |
| المستهلكون | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |
| الشباب والطفولة | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 |
| السياحة والتسلية | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 | 03 | 3.33 |
| المتقاعدون المسنون | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |
| النساء | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 |
| التضامن،الإسعاف ،الأعمال الخيرية | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 | 03 | 3.33 |
| الأعمال التطوعية | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 |
| الصحة والطب | -- | -- | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قدماء التلاميذ والطلبة | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 | 90 | 100 |

من نتائج الجدول نستنتج أن غالبية تنظيمات المجتمع المدني التي ليس لها أي إنتماء بالأحزاب معظمها كان من الجمعيات الدينية ، وهو ما توضحه نسبة 21.22% ،أما عن قضية التنظيمات التي لها إنتماء بالأحزاب السياسية جلها جاء من الجمعيات الرياضية وهذا ما إتضح في نسبة 16.66% . لتليها في المرتبة الثانية نسبة 10% وهي تصريحات الفاعلين الجمعيات الفنية والثقافية ،بعدها تأتي جمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية بنسبة 66.6% .أما بخصوص كل نموذج جمعوي من مؤشر الإنتماء فقد دلنا الجدول على مايلي :

- أن الجمعيات المهنية ليس لها أية علاقة وليس لها أي إنتماء سياسي بالأحزاب وهو ما تدل عليه نسبة1.11% .

- الجمعيات الدينية وقد اشرنا بأن جل الفاعلين فيها ليس لهم أية علاقة بالاحزاب السياسية وهو ما توضحه نسبة 21.22%

- الجمعيات الرياضية كما اشرنا له سابقا لها إنتماء سياسي كبير مقارنة بالجمعيات الأخرى ،وهو ما تظهره نسبة 16.66% نفس الأمر بالنسبة لجمعيات الفنية والثقافية التي لها ارتباط قوي بالأحزاب من خلال ما توضحه نسبة 10%

- أما عن جمعيات أولياء التلاميذ فصرح غالبية أعضائها بعدم إنتمائهم للأحزاب السياسية وهو ما يظهر في نسبة4.44%

- وعن جمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية فقد جاءت تصريحات معظم أعضائها بإنتمائهم السياسي للأحزاب وهو ما تظهره نسبة 6.66% .

- وأما عن جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية الإضافة الى جمعيات السياحة والتسلية ،فقد صرح غالبيتها بعدم الانتماء للأحزاب السياسية بنسبة 2.22% .

- وفيما يخص جمعيات البيئة والوسط المعيشي المعوقون والغير المؤهلون بالإضافة الى جمعيات المستهلكون وحتى جمعيات المتقاعدون المسنون والصحة والطب فكلها صرحت بعدم الانتماء للأحزاب السياسية وهذا بنسبة جاءت متساوية 1.11%

- وأما عن جمعيات الطفولة والجمعيات النسوية وجمعيات التطوعية فتصريحات الناشطين بها جلها أقر بنسبة متساوية بين الإنتماء للأحزاب السياسية وعدمه وهذا بنسبة 1.11% .

**الجدول رقم: (19) الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني :**

| الاحزاب السياسية / المجتمع المدني | أحزاب التيار الوطني | | | | | | أحزاب التيار الإسلامي | | | | أحزاب التيار العلماني | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | FLN | | RND | | TAJ | | Hms | | Nahda | | PT | | FFS | | RCD | |
| | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة |
| الدينية | 1 | 2.56 | | | | | 1 | 2.56 | 1 | 2.56 | | | | | | |
| الرياضة والتربية البدنية | 4 | 10.2 | 4 | 10.2 | 2 | 5.12 | 2 | 5.12 | 2 | 5.12 | | | 1 | 2.56 | | |
| الفن والثقافة | 5 | 12.8 | 2 | 5.12 | 1 | 2.56 | | | | | | | 1 | 2.56 | | |
| أولياء التلاميذ | | | | | | | | | 1 | 2.56 | | | | | | |
| الأحياء ،القرى المناطق الريفية | 1 | 2.56 | 1 | 2.56 | | | 3 | 7.69 | 1 | 2.56 | | | | | | |
| الشباب والطفولة | | | | | | | 1 | 2.56 | | | | | | | | |
| السياحة والتسلية | | | 1 | 2.56 | | | | | | | | | | | | |
| النساء | | | | | | | 1 | 2.56 | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضامن،الإسعاف الأعمال الخيرية | | | | | | | | 2.56 | 1 | | | | | | |
| الأعمال التطوعية | | | | | | | | 2.56 | 1 | | | | | | |
| المجموع | | 5.12 | 02 | | | 12.82 | 05 | 25.64 | 10 | 7.69 | 03 | 20.51 | 08 | 28.20 | 11 |

الجدول الذي بين أيدينا يوضح لنا كل تنظيم جمعوي وإنتماءه للأحزاب السياسية ، حيث يتبين لنا أن جل تنظيمات المجتمع المدني لها إنتماء بأحزاب التيار الوطني وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني وهذا بنسبة 28.20% ، بعدها يأتي الإنتماء لأحزاب التيار الإسلامي وعلى رأسها حزب حمس بنسبة 25.64% . ليليها في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 20.51% ، ثم حزب النهضة بنسبة 12.82%، ثم يليها حزب تجمع أمل الجزائر بنسبة 7.69%.

من هذه النسب ينبغي الإشارة الى كل نموذج جمعوي وما هو الحزب الذي يتعامل معه ويشترك ويتعامل معه فقد دلتنا نتائج الجدول على :

– الجمعيات الدينية تتمركز حول ثلاثة أحزاب بنسبة 2.56%، وهي نسبة متساوية وهي جبهة التحرير الوطني وحمس بالإضافة الى النهضة .

– الجمعيات الرياضية تتمركز حول حزبين بنسبة 10.5% ، وهي متساوية وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي .

– الجمعيات الفنية والثقافية تتمركز حول حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 12.5% وهي أكبر نسبة إنتماء جمعوي .

– جمعيات أولياء التلاميذ تتمركز حول حزب النهضة بنسبة 2.56%.

– جمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية تتمركز حول حزب حمس بنسبة 7.69%.

– جمعيات السياحة والتسلية تتمركز حول حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 2.56%.

– أما عن جمعيات الشباب والطفولة والجمعيات النسوية بالإضافة الى جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية وحتى الجمعيات الأعمال الخيرية فهي تتمركز حول حزب حمس بنسبة 2.56%.

– أما فيما يخص الجمعيات المهنية وجمعيات البيئة والوسط المعيشي وجمعيات المعوقون وجمعيات المستهلكون وجمعيات المتقاعدون والمسنون وجمعيات الصحة والطب فلا تنتمي لأي حزب سياسي .

**الجدول رقم: (20) دوافع الانتماء السياسي الحزبي للفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني :**

| الانتماء الحزبي | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| انتماء على أساس مشاركة | 08 | 20.51 |
| إنتماء على أساس القرابة | 14 | 25.64 |
| إنتماء على تحقيق مكاسب ومصالح | 10 | 35.89 |
| بدون إجابة | 07 | 17.97 |

انتماء الفاعلين في منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية تحدده عدة إعتبارات وعلى رأسها تحقيق مكاسب ومصالح شخصية وهو ما تؤكده نسبة 35.89 % ، ليليها الاعتبار الثاني الذي هو على أساس الإنتماء القرابي أو العصبي وهو ما توضحه نسبة 25.89% ،وأما الإعتبار الثالث من حيث الانتماء فهو على أساس المشاركة فقط وهذا بنسبة 20.51%،

**الجدول رقم: (21) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني ونوعية العلاقة مع الأحزاب السياسية**

| الانتماء السياسي / طبيعة العلاقة | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| الحزب و المجتمع المدني علاقة مشاركة | 11 | 12.22 | 10 | 11.11 |
| الحزب و المجتمع المدني علاقة مصلحية (زبوناتية) | 13 | 14.44 | 14 | 15.55 |
| الحزب و المجتمع المدني علاقة تضاد | 08 | 8.88 | 09 | 10 |
| الحزب و المجتمع المدني لا توجد أية علاقة | 07 | 7.77 | 18 | 20 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

يتبين لنا من قراءتنا للجدول أن تصريحات غالبية أعضاء المجتمع المدني الغير منتمين حزبيا تقر بعدم وجود أية علاقة مع الاحزاب وهو ما تبينه اكبر نسبة 20% ، ،لتليها كذلك تصريحات الغير منتمين حزبيا بأن علاقاتهم مع الاحزاب هي مجرد علاقة مصالح أو علاقة زبوناتية وهو ما تؤكده نسبة 15.55% ، أما عن الأعضاء المنتمين حزبيا قد صرح غالبيتهم بالعلاقة الزبوناتية وهم وهذا بنسبة 14.44% ، وهو ما يؤكد أن علاقة المجتمع المدني بالحزب محصورة بين الزبوناتية أو معدومة وهو ما يؤكد الفرضية الثانية التي تقول بان علاقة الحزب بالمجتمع المدني إنما هي علاقة مصلحية مناسباتية . ويلغي الفرضية الأولى وهي أن انتماء أعضاء الجمعية للأحزاب يساهم في علاقة تشاركية وممارسات فعالية ، فالزبوناتية هي نوع من المبايعة، بمعنى أن العمل

الجمعوي يبايع العمل الحزبي ، فبعدما تخلت الدولة عن المجتمع المدني وغلق الأبواب في وجدت جل تنظيمات المجتمع المدني الجمعيات الملجأ والبديل وهو اللجوء الى النخب السياسية لتشكل معها كتلة وهو نوع من المناورات التي تستعمله معظم تنظيمات المجتمع المدني ،وهو ما يظهر في التعايش من خلال المبايعة وهو ما أصطلح عليه بالزبوناتية وقد وجدنا هذه المصطلح كثقافة في الممارسات السياسية بين الفعل الجمعوي والفعل الحزبي .

**الجدول رقم: (22) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بمشاركة الأحزاب في العملية الإنتخابية**

| الانتماء السياسي / إنتخابات | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| الرئاسية | 07 | 7.77 | 04 | 4.44 |
| التشريعية | 15 | 16.66 | 05 | 5.55 |
| المحلية | 18 | 20 | 22 | 24.44 |
| بدون مشاركة | 00 | 00 | 19 | 21.11 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يبين لنا أن المجتمع المدني يشارك الاحزاب السياسية في الانتخابات المحلية أكثر من الانتخابات الأخرى ، فغالبية المبحوثين الذين صرحوا بذلك هم من غير المنتمين حزبيا وهذا بنسبة 24.44% ، أما الفاعلين الذين ينتمون للأحزاب فإن نسبتهم جاءت بـ 20% ،فهم كذلك يشاركون في الحملة الانتخابية المحلية بكثرة على حساب الإنتخابات الرئاسية التشريعية. ، والغريب في هذه النسب أن الذين يشاركون في هذه الانتخابات هم من الذين لا ينتمون للأحزاب وهو ما وهو ما ينفي الفرضية الأول التي تقول بالانتماء الحزبي . وهنا نتساءل لماذا نسبة مشاركة المجتمع المدني في المحليات سواء للمنتمين أو لغير المنتمين جاءت بنسبة مقارنة بنسبة الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وهذا ما يمكن تفسيره بالعلاقة الزبوناتية . وهو ما يفسر أن الإنتماء الإجتماعي والعرقي والعصبي هو الذي يحدد الإنتماء السياسي وهو ما يؤكده الجدول 18 ، فغالبية أعضاء المجتمع

المدني ،ومن خلال المقابلة التي أجريت معهم صحو أن الحزب الذي لا يعرفون ممثله في الولاية لا يصوتون له وهنا تتدخل القرابة في المشاركة السياسية . ورغم تأكيد وزارة الداخلية والشؤون المحلية على تجنيد حركات المجتمع المدني للتوعية والتحسيس للوقوف في وجه العزوف القائم، إلا أن عددا من هذه الأخيرة تجاوز المهام الموكلة إليه من خلال مشاركته العلنية في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم أن القانون الخاص بالجمعيات يمنعها من ذلك بناء على دورها الاجتماعي وليس السياسي، يضاف له قانون الانتخابات . هذا الجدول يقدم لنا عدة قراءات وانتقادات حول ممارسات المجتمع المدني الذي انحرف على مساره فكان من المفروض أن يكون الرقيب على هذه الإنتخابات بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي ،يحافظ على نزاهة ومصداقية نتائج هذه الانتخابات ، ليصبح العميل والوسيط ، ليشكل تحالفات تدعم وتساند مرشحين.بحكم الإنتماء للعرش والقبيلة . وهنا نطرح سؤال ربما القارئ سيجيبنا عليه ما العوامل التي جعلت من المجتمع المدني منافقا ومناسباتي عميلا لأشخاص ؟ وهل النظام السياسي سبب في هذه الممارسات ؟

**الجدول رقم: (23) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بمناقشة القضايا المع الأحزاب**

| الانتماء السياسي / طبيعة القضايا | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| القضايا المحلية | 20 | 22.22 | 27 | 30 |
| القضايا الوطنية | 12 | 13.33 | 13 | 14.33 |
| القضايا المحلية والوطنية معا | 07 | 7.77 | 11 | 12.22 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يبين لنا مشاركة المجتمع المدني الاحزاب في مجمل القضايا لا يكون إلا في الإطار المحلي وهو ما تؤكده تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني ، ويوضح لنا الجدول كذلك أن الفاعلين في المجتمع المدني الغير منتمين لأي حزب يشاركون الاحزاب في القضايا المحلية كثير مقارنة بالمنتمين وهو ما تؤكده نسبة 30 % ، أما الذين لهم صلة وانتماء حزبي فهم كذلك يشاركون الاحزاب بشكل كبير في القضايا المحلية وهو ما تؤكده نسبة 22.22% ، وهذا ينفي الانتماء السياسي ، ويؤكد أن المجتمع المدني يشارك الاحزاب في الحملة الإنتخابية المحلية أكثر من غيرها وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى .

**الجدول رقم: (24) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالاجتماعات المنعقدة مع الأحزاب**

| الانتماء السياسي / وجود إجتماعات | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| دائما | 05 | 5.55 | 01 | 1.11 |
| أحيانا | 13 | 14.44 | 09 | 10 |
| نادرا | 11 | 12.22 | 21 | 23.33 |
| لا يوجد أي إجتماعات | 10 | 11.11 | 20 | 22.22 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

من الجدول يمكن القول أن غالبية الفاعلين في المجتمع المدني والذين ليس لهم أي إنتماء حزبي وسياسي كانت لقاءاتهم بالاحزاب نادرة وهذا بنسبة 23.33% ،أما الذين ينتمون للأحزاب فإن اجتماعاتهم كانت كذلك نادرة بنسبة 12.22% ،من هذه النسب يتأكد لنا أنه وبالرغم من الإنخراط الحزبي أو الإنتماء السياسي من قبل أعضاء المجتمع المدني إلا أن الإجتماعات بين المجتمع المدني والأحزاب يكاد يكون معدوم وإن وجدت هذه الإجتماعات إنما هي حينية استثنائية وربما مناسباته وربما تكون في فترات كالانتخابات أو ما شابه .

**الجدول رقم: (25) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالتنسيق مع الأحزاب السياسية :**

| الإنتماء السياسي / التنسيق بين المجتمع المدني والأحزاب | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| يوجد تنسيق | 22 | 24.44 | 07 | 7.77 |
| لا يوجد أي تنسيق | 17 | 18.88 | 44 | 48.88 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

صرح غالبية أعضاء المجتمع المدني والغير منتمين حزبيا بعدم وجود تنسيق بينهم وبين الأحزاب وهو ما تظهره نسبة 48.88% أما الذين ينتمون إلى الأحزاب فقد صرحوا بأنه يوجد تنسيق مع الاحزاب وهذا بنسبة 24.44% وهي قليلة مقارنة بالنسب الأخرى . وهو ما يغلي صحة الفرضية الأولى .

**الجدول رقم: (26) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته نوعية الشراكة مع الأحزاب السياسية**

| الإنتماء السياسي / الشراكة بين | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المجتمع المدني والحزب | | | | |
| توجد شراكة بين الجمعية والحزب | 19 | 21.11 | 03 | 3.33 |
| لا توجد أية شراكة بين الجمعية والحزب | 20 | 22.22 | 48 | 53.33 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يبن لنا انه لا يوجد أي شراكة وعمل جاد وفعلي بين المجتمع المدني والأحزاب ، بحيث أن الذين لا ينتمون للحزب صرحوا بعدم وجود أي شراكة وهذا بنسبة 53.33% ، أما بالنسبة للذين لديهم إنتماء حزبي والذين صرحوا بعدم وجود شراكة ، فقد جاءت نسبتهم 21.11% وهي قليلة مقارنة بنسبة 22.22% وهي نسبة تدل على المنمين حزبيا ويشاركون الاحزاب في مهام تقليدي وعادية تشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية ، وهو ما يدل مرة أخرى على أن الانتماء ليس له علاقة بوجود شركة وتنسيق واجتماع وهو ما وجدناه في الجدول 21 و22 ، وهو ما يلغي صحة وثبات الفرضية الأولى .

**الجدول رقم: (27) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بالرضا عن الممارسات الجمعوية**

| الإنتماء السياسي / الرضا عن ممارسات المجتمع المدني | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| راض | 14 | 15.55 | 09 | 10 |
| راض نوعا ما | 13 | 14.44 | 21 | 23.33 |
| غير راض تماما | 12 | 13.33 | 21 | 23.33 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

من نتائج الجدول يتبين لنا أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني والذين ليس لهم إنتماء حزبي صرحوا بإنهم راضون نوعا ما عن عملهم ونشاطاتهم من جهة وأنهم غير راضون تماما عن ممارساتهم ،وهذا بنسبة 23.33 % ،لتليها نسبة 15.55.% وهي تصريحات الذين أقروا بالرضا عن ممارساتهم ونشاطهم ولديهم إنتماء ، وهو ما يفسر لنا أن تنظيمات المجتمع المدني وبالرغم من إنتشارها الكمي إلا أن ممارساتها لا تزال تعيش حالة إغتراب وحالة تذمر وسيطرة ورقابة وربما من بين الأسباب التي جعلت من تصريحات أعضاءها بعدم الرضا أو الرضا نوعا ما إنما مرده من جعل المجتمع المدني عميلا مرهون بالسلطة و النظام

السياسي من جهة والأحزاب من جهة أخرى . أما عن الإنتماء وعلاقاته بتصريحات نوعية الإنتماء لان معظم المبحوثين هم من الذين ليس لهم أي إنتماء ،بحيث جاءت نسبهم متساوية بين الرضا نوعا ما وبعدم الرضا التام .

**الجدول رقم: (28) الانتماء السياسي وعلاقته بجودة ممارسات المجتمع المدني**

| الإنتماء السياسي / ممارسات المجتمع المدني | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| مشرفة ومقبولة | 24 | 26.66 | 18 | 20 |
| متدنية وغير مقبولة | 15 | 16.66 | 33 | 36.66 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يوضح لنا مدى القبول عن مجمل الممارسات والنشاطات التي يقوم بها الفاعلين في المجتمع المدني ،بحيث صرح غالبية المبحوثين الغير منتمين حزبيا وسياسيا بعدم قبول هذه الممارسات وهو ما تؤكده نسبة 36.66% ،أما الأعضاء الذين لهم إنتماء حزبي فإن نسبتهم جاءت 26.66%،وهي نسبة قليلة مقارنة بالذين ليس لهم إنتماء مع الاحزاب .

**الجدول رقم: (29) الانتماء السياسي لأعضاء المجتمع المدني وعلاقته بتقييم العمل مع الاحزاب**

| الإنتماء السياسي / تقييم العمل مع الاحزاب | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| موافقة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 21 | 23.33 | 23 | 25.55 |
| معارضة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 18 | 20 | 27 | 31.11 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يبين لنا معارضة بين المجتمع المدني مع الاحزاب من قبل أعضاء المجتمع المدني الغير منتمين حزبيا وهو ما تظهره نسبة 31.11% ،في المقابل نجد تصريحات المنتمين حزبيا يوافقون العمل مع الأحزاب السياسية وهو ما تؤكده نسبة 23.33 % وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى .

**الجدول رقم: (30) الانتماء السياسي وعلاقته بتقييم ممارسات المجتمع المدني :**

| الانتماء السياسي / ممارسات المجتمع المدني | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المجتمع المدني فاعل | 25 | 27.77 | 08 | 8.88 |
| المجتمع المدني ضعيف | 07 | 7.77 | 22 | 24.44 |
| المجتمع المدني غير موجود | 07 | 7.77 | 21 | 23.33 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

تبين لنا نتائج الجدول أن الأعضاء الذين لهم إنتماء سياسي صرحوا بفاعلية المجتمع المدني بنسبة 27.77% ، أما الأعضاء الذين ليس لهم أي إنتماء حزبي صرحوا أولا بضعف المجتمع المدني بنسبة 24.44% ،ثانيا صرحوا كذلك بعدم وجود تنظيمات المجتمع المدني في الواقع بنسبة 23.33% ،بمعنى أن وجوده لا يعني فاعليته وهو ما يدل وجوده مجرد على الورق .

إن ممارسات المجتمع المدني هو رجع صدى للحراك الحزبي ،وبما أن الحراك الحزبي التحالفي الحالي منمط ومندمج ويعبر عن صيغة إقصائية لوجود طبقة سياسية تعيد انتاج نفسها بطريقة او بأخرى ،فإن حراك المجتمع المدني لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي هذه النخبة المهيمنة على بقية الأحزاب"[1] .

بل أكثر من ذلك فعدم إستقلالية العديد من منظمات المجتمع المدني تظهر بوضوح من خلال وضعيتها الحقيقية التي لا تعدوا أن تكون سوى مجرد إمتداد لبعض الأحزاب السياسية ،حتى أن العديد من الأعضاء المكونين للجمعيات هم في نفس الوقت وفي غالب الحالات أعضاء ناشطين في أحزاب سياسية بطريقة تصل معها هاته الأخيرة إلى حد إعداد ووضع برنامج نشاط هاته الجمعيات الأمر الذي يجسد علاقة الزبونية التي تربطهما، تشكل هذه الوضعية ظاهرة موجودة وتجسدها العديد من الجمعيات الناشطة رغم أنها غير قانونية ، ولقد جاء هذا التنصيص لتحصين العمل الجمعوي ضد الانحراف السلبي والتوظيف الحزبي وحصر نشاط الأحزاب حتى لا تتمكن من مواقع قيادية داخل الجمعيات وبالتالي الحيلولة دون تسييس الجمعيات" [2].

**الجدول رقم: (31) الانتماء السياسي وعلاقته بنوعية المشاكل مع الأحزاب السياسية**

| الانتماء السياسي / وضعية العمل الحزبي | المنتمون حزبيا | | الغير منتمون حزبيا | |
|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| استخدام المجتمع المدني لمصالح وأغراض الحزب | 20 | 22.22 | 12 | 13.33 |
| غياب التنسيق الجاد بين الحزب والمجتمع المدني | 13 | 14.44 | 22 | 24.44 |

1 – بوحنية قوي : **المجتمع المدني الجزائري ، الوجه الآخر للممارسة الحزبية** ،مجلة مقاربات ، العدد11، 2011 ، ص:40 .

2 – سعاد بلحاج علي : **منظمات المجتمع المدني والديمقراطية المحلية التشاركية**،مداخلة ألقيت في إطار ملتقى علمي نظمته الجمعية التونسية للدراسات والبحوث في الديمقراطية والشؤون المحلية ATERDAL بتاريخ 19/ 04/ 2013على ضوء دستور 2014/01/27، ص – ص: 51 –77 .

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| التهميش والإقصاء من قبل كوادر الاحزاب | 06 | 6.66 | 17 | 18.88 |
| المجموع | 39 | 43.33 | 51 | 56.66 |

الجدول يؤكد لنا وجود قطيعة ومشكلة التنسيق بين نشاط المجتمع المدني والعمل الحزبي السياسي ، فغالبية أعضاء المجتمع المدني وهم الغير منتمون حزبيا صرحوا بأن المشكل الذي بينهم وبين الأحزاب يتمثل في غياب التنسيق والمشاركة وهو ما تظهر نسبة 24.44% ، أما الأعضاء المنتمين حزبيا فإن المشكل بينهم وبين الاحزاب يتمثل في إستغلال تنظيمات المجتمع المدني لخدمة أغراض ومصالح الأحزاب السياسية وهذا ما تؤكده بنسبة 22.22%، وبخصوص هذه النسبة فإن المنتمين يساهمون في مصالح النخب الحزبية والتي يمكن اختزالها فيما يلي:

-التسجيل في القوائم الانتخابية

-الإعلام السياسي أي التعبئة السياسية للحزب وجمع الأصوات .

-المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية

من هذه النسب يتأكد لنا مرة أخرى أن علاقة المجتمع المدني بالأحزاب إنما هي علاقة لتحقيق مصالح أحد الأطراف وهذه النتيجة تنفي الفرضية الأولى ونؤكد الفرضية الثانية . تشير الأبحاث التي أجريت بغرض تحديد هذا النوع من المشاركة إلى تعددها وتنوعها لكن -حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

**جدول رقم : (32) تأثير ارتباط نشاط المجتمع المدني بالنشاط الحزبي :**

| تقييم نوعية الانتماء – الارتباط للحزب | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| انتماء و إرتباط ايجابي | 15 | 38.46 |
| انتماء و إرتباط سلبي | 24 | 61.53 |
| المجموع | 39 | 100 |

نلاحظ أن 61.53% من المبحوثين يرون أن ارتباط نشاطهم في المجتمع المدني بالنشاط الحزبي يؤثر سلبا على ممارسات المجتمع المدني ، في حين نجد أن 38.46 % من المبحوثين يرون أن لهذا الارتباط تأثير إيجابي. فشاط العديد من الجمعيات يرتبط بشكل مباشر بالنشاط الحزبي، وهو أمر قد يكون له تأثير على نشاط هذه الجمعيات من حيث الحجم والنوع، وكذا من حيث تقبل المجتمع له وتفاعلهم معه، .وقد لاحظنا خلال نزولنا إلى الميدان أن الجمعيات ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وربما يعود ذلك إلى ما تكتسبه من خبرة في القيادة والتنظيم والتسيير، وذلك من

خلال احتكاكها بالنشاط الحزبي، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي والمالي الذي تستفيد منه من هذه الأحزاب وهو ما يسهم في تجسيد برامجهما ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة. أما المبحوثين الذين يرون أن ارتباط نشاط المجتمع المدني بالنشاط الحزبي يؤثر سلبا على النشاط الجمعوي من خلال تحول أهداف النشطاء في المجال الجمعوي من خدمة المجتمع والمصلحة العامة إلى الوصول إلى المناصب السياسية العليا وبالتالي التركيز على المصالح الشخصية لهم على حساب المجتمع، كما أن الارتباط بالأحزاب يؤثر على سمعة الجمعيات على اعتبار أن المجتمع والرأي العام يرى في الأحزاب صورة سيئة عن أشخاص انتهازيين ومتسلقين وغير صادقين، يسعون فقط إلى الوصول إلى اكتساب السلطة والمكانة الاجتماعية دون أدنى اهتمام بالمجتمع ومشاكل واحتياجات الشرائح الشعبية العريضة .إلى جانب أنه يجعلها عرضة إلى الاستغلال في أمور لا تمت لأهدافها بصلة مثل تنشيط الحملات الانتخابية أو الترويج لهذه الأحزاب وغيرها .وهو ما يكرس التبعية لهذه الأحزاب والافتقار إلى الاستقلالية والإرادة الحرة وهو ما يتنافى مع روح المجتمع المدني.

## المطلب الثاني: ممارسات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية من طرف الاحزاب السياسية :

جاء هذا المطلب ليجيب على الأسئلة التي طرحت والفرضيات التي اقترحت من خلال دراسة العلاقة الارتباطية بين الاحزاب والمجتمع المدني من خلال مقياس قدمه الباحث كاجتهاد منه وهي علاقة مشاركة – علاقة مصالح (زبوناتية) – علاقة صراع – علاقة معدومة ، من هذا المقياس نطرح الإشكال : هل ما يعانيه المجتمع المدني يرجع الى نوعية العلاقة التي تربطه بالنخب السياسية لاسيما منها الأحزاب وماهية نوعية هذه العلاقة ؟

**الجدول رقم: (33) نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية .**

| نوعية العلاقة | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| علاقة مشاركة | 21 | 23.33 |
| علاقة من أجل تحقيق مصالح | 27 | 30 |
| علاقة صراع | 17 | 18.88 |
| لا توجد علاقة | 25 | 27.77 |
| المجموع | 90 | 100 |

الجدول يوضح لنا أن علاقة الفاعلين الجمعويين بالفاعلين الحزبيين إنما هي مجرد علاقة مصالح فالحزب يريد تحقيق مصالحه من خلال الجمعيات والجمعيات كذلك في المقابل تريد ذلك وهذا ما تأكد في الجدول 09 من خلال المشاركة في الحملة الانتخابية المحلية ، فغالبية تنظيمات المجتمع المدني كانت تصريحاتهم بذلك من خلال نسبة 30% . لتليها نسبة 27.77%

وهي تصريحات البعض من الأعضاء الجمعيات بأنه لا توجد أية علاقة بينهم وبين الاحزاب . إذن نستنتج أن العلاقة بين الحزب والجمعية إما علاقة هي مصالح أو لا توجد علاقة .

إذن يمكن القول ومن خلال هذه النسب العلاقة بين الحزب علاقة غير واضحة وليست مؤسسة على طريقة تشاركية وشفافة وهي علاقة من أجل تحقيق المصالح المحلية وهنا يتجسد الانتماء والولاء والقرابة الزبوناتية على حساب الإنتماء السياسي ، وهذا له تداعياته على ممارسات كل من الجمعية والحزبية لأن بنية الدولة الديمقراطية تبدأ من الجمعية والحزب وهذا لا يقدم ممارسات سياسية عقلانية لأن طبيعة العلاقة في أصله وجد لتحقيق المصالح الشخصية لا المبادئ السياسية كالمشاركة الشفافة الديمقراطية .

| محددات العلاقة / المجتمع المدني | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| المهنية | -- | -- | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 |
| الدينية | 07 | 7.77 | -- | -- | 04 | 4.44 | 11 | 12.22 |
| الرياضة والتربية البدنية | 04 | 4.44 | 12 | 13.33 | 03 | 3.33 | 06 | 6.66 |
| الفن والثقافة | 03 | 3.33 | 06 | 6.66 | -- | -- | 01 | 1.11 |
| أولياء التلاميذ | -- | -- | -- | -- | 04 | 4.44 | 01 | 1.11 |
| العلوم والتقنيات | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| الأحياء ،القرى المناطق الريفية | 02 | 2.22 | 04 | 4.44 | 02 | 2.22 | 02 | 2.22 |
| البيئة والوسط المعيشي | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 | -- | -- |
| المعوقون غير المؤهلون | -- | -- | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 |
| المستهلكون | -- | -- | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 |
| الشباب والطفولة | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | -- | -- | -- | -- |
| السياحة والتسلية | 01 | 1.11 | 02 | 2.22 | -- | -- | -- | -- |
| المتقاعدون المسنون | -- | -- | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النساء | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | -- | -- | -- | -- |
| التضامن،الإسعاف ،الأعمال الخيرية | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | 01 | 1.11 | -- | -- |
| الأعمال التطوعية | 01 | 1.11 | -- | -- | 01 | 1.11 | -- | -- |
| الصحة والطب | -- | -- | -- | -- | 01 | 1.11 | -- | -- |
| قدماء التلاميذ والطلبة | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

**الجدول رقم: (34) نوعية العلاقة بين النخبة السياسية الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني :**

الجدول يوضح لنا أن اكبر نسبة هي13.33%وهي تصريحات معظم الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني والأخص الجمعيات الرياضة والتربية البدنية والتي بأن علاقاتها بالأحزاب السياسية هي علاقة زبوناتية .لتليها نسبة 66.6% وهي نسبة تعكس تصريحات جل الفاعلين في جمعيات الفنية والثقافية ،وهي كذلك تقر بعلاقتها الزبوناتية مع الاحزاب السياسية .

وبخصوص كل نموذج جمعوي يمكننا القول ومن خلال ما تمليه علينا نسب الجدول :

– أن معظم الجمعيات المهنية صرحت بعدم وجود علاقة تربطها بالاحزاب السياسية وهو ما نؤكده نسبة 1.11% ،نفس الأمر ينطبق على الجمعيات الدينية التي صرح غالبية أعضائها بعدم وجود أية علاقة تربطهم بالأحزاب السياسية وهو ما تؤكده نسبة 12.22% .

–أما عن الجمعيات الرياضية فقد اشرنا سابقا الى أن علاقتها بالاحزاب هي علاقة زبوناتية من خلال ما صرح به معظم أعضائها ،نفس الأمر ينطبق على الجمعيات الفنية والثقافية .

– أما عن جمعيات أولياء التلاميذ فقد صرح غالبية أعضائها بوجود علاقة صراع وهذا بنسبة 44.4% .

–وبالنسبة لجمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية فقد جاءت علاقتها ومن خلال تصريحات معظم أعضائها بالعلاقة الزبوناتية مع الاحزاب وهو ما توضحه نسبة 4.44% .

– أما عن جمعيات البيئة والوسط المعيشي فعلاقتها بالأحزاب هي علاقة صراع وهو ما توضحه نسبة 1.11% .

– أما عن جمعيات المعوقون والغير المؤهلون بالإضافة الى جمعيات المستهلكون وحتى جمعيات المتقاعدون المسنون فقد صرح معظم الناشطين فيها بعدم وجود أية علاقة تربطهم بالاحزاب السياسية وهو ما تؤكده نسبة 1.11% .

– أما عن جمعيات الشباب والطفولة بالإضافة الى جمعيات النسوية فصرح أعضائها بإزدواجية العلاقة التشاركية من جهة والعلاقة الزبوناتية من جهة أخرى وهو ما تؤكده نسبة 1.11% ،التي جاءت متساوية من حيث التصريحات .

– أما عن جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية فقد صرح غالبتها بنسبة 1.11% ،وهي نسبة جاءت متساوية وتقر بوجود علاقة تشاركية وزبوناتية وحتى علاقة صراع بينها وبين الأحزاب السياسية .

– وأما عن جمعيات الصحة والطب فقد صرح معظم أعضائها بوجود علاقة صراع بينهم وبين الأحزاب السياسية وهو ما توضحه نسبة 1.11% .

**الجدول رقم: (35) موجبات العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية :**

| موجبات العلاقة | تكرار | نسبة % |
|---|---|---|
| علاقة بموجب القانون | 06 | 6.66 |
| علاقة بموجب المصالح الشخصية | 47 | 52.22 |
| علاقة بموجب الولاء والانتماء | 37 | 41.11 |
| المجموع | 90 | 100 |

يبين لنا الجدول أن العلاقة التي تجمع ممارسات المجتمع المدني بالاحزاب إنما هي علاقة قائمة بموجب تحقيق المصالح الشخصية فالحزب يريد إستغلال الجمعية لمصالحه الانتخابية والدعم والتأييد والتزكية والحشد وهو ما صرح به لنا معظم الفاعلين في المجتمع المدني وهو ما تؤكده نسبة 52.22% ، لتليها نسبة 41.11% وهي تصريحات التي تقر بوجود علاقة الولاء والانتماء الإجتماعي وهذا ما يجعل الجمعية كألية لإنتاج الحزب وإعادة إنتاجه فمعظم الذين في الاحزاب هم على صلة بالمجتمع المدني سواءا بالقرابة أو بالنسب أو التواجد ،أما عن نسبة 6.66% التي هي نسبة محتشمة ، وبصراحة تدل على غياب النص القانوني الذي يتيح لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات والنقابات والرابطات من المشاركة الحزبية وحتى البرلمانية في

عملها التشريعي والتي يغلب عليها الطابع الشعبوي والاجتماعي. فالحزب يحتاج من الجمعية التأييد الشعبي والتزكيات في فترة الإنتخابات ، في المقابل تنتظر الجمعيات الدعم المادي والمعنوي وتحقيق رغبات ومطالب الجمعية . هذه النسب لها عدة دلالات وقراءات منها غياب القانون في ربط الصلة بين الحزب و المجتمع المدني من خلال المواد والقوانين في إطار المشاركة وتكريس الممارسة الديمقراطية وترسيخ المواطنة. وهو ما ترك المجال للسلوكات المجتمعات التقليدية تظهر بقوة في الحقل و تتحكم في نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي . وتتجسد العلاقات بصورة واضحة في القضايا والانشغالات المحلية ولاسيما منها الإنتخابات المحلية ، فالحراك الجمعوي ينشط بكثرة في القضايا المحلية وهو ما توضحه تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني . إذن يمكن القول ومن خلال هذه النسب العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب غير واضحة وليست مؤسسة على تشاركية وشفافة وهذا له تداعياته على ممارسات كل من المجتمع المدني والنخب الحزبية لأن بنية الدولة الديمقراطية تبدأ من الجمعية والحزب وهذا لا يقدم ممارسات سياسية عقلانية لأن طبيعة العلاقة في أصله وجد لتحقيق المصالح الشخصية لا المبادئ السياسية كالمشاركة الشفافة الديمقراطية في إطارها القانوني . وبالموازاة مع هذه العلاقة نجد نتائج أخرى ومن خلال مساءلة الجمعويين حول موجبات العلاقة بين الجمعية والحزب فنجدها دائما تصب في الفعل الزبوناتي . و ما توصلت إليه" فيرنفيلز " (Werenfels)هو نفس ما ذهب إليه" محمد الحشماوي "في دراسته المتمحورة حول التمثيل البرلماني ، حيث يرى بأن الوساطة الزبونية(Médiation Clientélaire) هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين النخبة السياسية و جماهير الشعب في الجزائر ، فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقات الشخصية ، أو الانتماء إلى عصب و جهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء" التبادل الاجتماعي" مع أن الزبونية ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية ، وبفعل وضعية النائب بعد انتخابه) شهرته بوصفه نائبا ، تؤدي إلى التقرب منه ولو للحصول على تسهيلات شخصية في مواجهة تعقيد إجراءات و معاملات الإدارة .

إن المشاركة الفعلية والمجسدة على ارض الواقع بين المجتمع المدني والأحزاب تحكمها وتوجهها الانتماءات والانتخابات ، بحيث أن هناك شبه إجماع في الكتابات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية على أن عنصر الانتخاب هو أهم مظهر من مظاهرها ،ويحدد فليب برو وظيفتين للظاهرة الانتخابية :

-تتحدد الوظيفة الأولى في إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة.

-أما الوظيفة الثانية فهي ذات طبيعة نفسية فالمشاركة تنشط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم لامتياز مشترك .

**الجدول رقم: (36) نوعية العلاقة وعلاقتها بوضعية عمل المجتمع المدني :**

| طبيعة العلاقة / وضعية عمل المجتمع المدني | علاقة مشاركة | | علاقة من أجل تحقيق مصالح | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| المجتمع المدني فاعل | 11 | 12.22 | 08 | 8.88 | 07 | 7.77 | 14 | 15.55 |
| المجتمع المدني ضعيف | 06 | 6.66 | 11 | 12.22 | 06 | 6.66 | 06 | 6.66 |
| المجتمع المدني غير موجود | 04 | 4.44 | 08 | 8.88 | 04 | 4.44 | 12 | 13.33 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

الجدول يبين لنا أن فاعلية المجتمع المدني تكون من خلال إستقلاليته عن النخب السياسية الحزبية بمعنى أن ابتعاد المجتمع المدني عن الاحزاب ،يزيد من فاعليته والعكس فكلما تشارك الحزب مع المجتمع المدني انحرف ن ممارساته التي وجد من اجلها لان هدفه هو العمل التطوعي والمساهمة في التنمية بكل أشكالها بخلاف الأحزاب السياسية لتي تسعى دائما الى السلطة ، وهو ما تبينه نسبة 15.55% ، وهنا تلجأ الأحزاب الى إستغلال تنظيمات المجتمع المدني من خلال المساومة والعلاقة الزبوناتية وهذه الممارسات هي سبب ضعف المجتمع المدني الجزائري .حيث ان نسبة 12.22%، وهي نسبة تعكس تصريحات تقر بضعف المجتمع المدني بسبب العلاقة المصلحية ، وهو ما يدل على أن الحزب يعتبر مصدر إستغلال المجتمع المدني وتحقيق مصالحه . وهذا ربما يحتم علينا طرح افتراض جديد وهو أنه كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني لا تنتمي لأي حزب كلما كان ممارساتها فعالة .وهذا ما يدل على أن الحزب يستغل الجمعية لصالحه وهو ما يؤكده الجدول السابق **22** .

وتجدر الإشارة الى نسبة 13.33% وهي تصريحات لها عدة دلالات وهي أن تنظيمات المجتمع المدني لا تزال تعاني من مشاكل داخلية وتنظيمية وهذه طريقة المشاكل ليست لها علاقة بالاحزاب .

**الجدول رقم: (37) طبيعة العلاقة وعلاقتها بالموافقة والمعارضة بين الأحزاب والمجتمع المدني :**

| طبيعة العلاقة / تقييم العمل مع الاحزاب | علاقة مشاركة | | علاقة من أجل تحقيق مصالح | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| موافقة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 12 | 13.33 | 12 | 13.33 | 06 | 6.66 | 14 | 15.55 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارضة عمل المجتمع المدني مع العمل الحزبي | 09 | 10 | 15 | 16.66 | 11 | 12.22 | 11 | 12.22 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني يعارضون العمل مع الاحزاب بسبب نوعية العلاقات الزبوناتية المصلحية ،وهو ما تؤكده نسبة 16.66% .

أما الذين يوافقون العمل مع الاحزاب فقد جاءت تصريحاتهم بنسبة 15.55% ، وسبب هذه الموافقة على حد بعض الفاعلين بشرط أن تكون هذه العلاقة مبنية على أسس سليمة وديمقراطية ورشيدة بمعنى شراكة سياسية وشفافة وعدم تدخل في شؤون وخصوصية الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني واستغلالها .

**الجدول رقم: (38) طبيعة العلاقة وعلاقتها بمناقشة القضايا المحلية والوطنية بين الأحزاب والمجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / مناقشة القضايا | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| قضايا محلية | 11 | 12.22 | 16 | 17.77 | 09 | 10 | 12 | 13.33 |
| قضايا وطنية | 07 | 7.77 | 07 | 7.77 | 03 | 3.33 | 08 | 8.88 |
| محلية ووطنية معا | 03 | 3.33 | 04 | 4.44 | 05 | 5.55 | 05 | 5.55 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

الجدول يؤكد لنا مرة أخرى أن العلاقة بين الأحزاب تنظيمات المجتمع المدني تظهر بكثرة في المحليات وهو ما يدل على الإنتماء الإجتماعي بدل الإنتماء السياسي وهو ما تؤكده نسبة 17.77% ، ومن خلال هذه القضايا المحلية تتجسد معها العلاقة

الزبوناتية . من هذه النسب نستنتج أن ممارسات المجتمع المدني ومنها الجمعوية لا تزال رهينة الاحزاب وخاصة في الشؤون المحلية وان مستواها لا يزال محدود ، وهو ما يدل على تكريس العلاقة الزبوناتية والانجذاب القرابي والعصبي .

فعندما تأخذ المشاركة السياسية المستوى المحلي ، نستخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية والشخصية ،بل وتتضح وتصبح العلاقات القبيلية عنصر يراهن على خضم الصراع والتنافس حول المشاركة السياسية وتحديد نوع الطرف أو المرشح المراد مبايعته لتتحول الى علاقات زبوناتية "[1] ، ولتفسير الظاهرة الزبوناتية في الفعل السياسي ،نقول أنها تقع داخل عمق البناء الإجتماعي الجزائري ويظهر جليا في البنى التقليدية وهي الأرضية الأولى لإنتاجها في الممارسات المحلية ، ويختزل حضورها في الانتخابات بمختلف مستوياتها"[2]. فأعضاء الجمعيات من خلال تصريحاتهم قالوا بان العمل مع رؤساء الاحزاب المعروفة والتي لها صلة سواءا من نفس البلدية والولاية بحكم الانتماء ، فالزبوناتية كقيمة ثقافية واجتماعية تكرس الوساطة بدافع دموي أو ثقافي أو إجتماعي ، وتتم في مجال مؤسسات المجتمع الحديث وتتناقض تماما مع روح العقلانية الاقتصادية والرأسمالية والتي لا قيمة فيها إلا لما يتم بدافع المنفعة الإقتصادية لا غير"[3].

**الجدول رقم: (39) طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية التنسيق والاجتماعات بين الأحزاب والمجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / التنسيق بين المجتمع المدني والأحزاب | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| نعم يوجد تنسيق | 07 | 7.77 | 09 | 10 | 06 | 6.66 | 07 | 7.77 |
| لا يوجد تنسيق | 14 | 15.55 | 18 | 20 | 11 | 12.22 | 18 | 20 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

من خلال الجدول يتضح لنا انه لا توجد علاقة ولا يوجد تنسيق وعمل مشترك بين الحزب تنظيمات المجتمع المدني ، بحيث نجد نسبة 20% وهي معظم تصريحات التي تقر بعدم وجود أية علاقة ونفس النسبة كذلك تقر بوجود علاقة زبوناتية ، أما عن وجود التنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني والحزب فهو مرتبط بالعلاقة الزبوناتية وهو ما توضحه نسبة 10% . وهنا يمكن القول أن العلاقة إما زبوناتية أو معدومة وهو ما وجدناه في الجدول السابق 31.

1 – رحمة بورقية : **الدولة والسلطة والمجتمع، دارسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب** ، دار الطليعة .بيروت . 1991 ص165 .

2 – حشماوي محمد : **التمثيل السياسي في الجزائر** : بين علاقات الزبونية والنهب 2002.1997 ،عدد20/19 ،2004 ،ص . ص : 87.11

3 – **collectif travail et travailleurs en Algérie** .Burdeau :.Op.cit

**الجدول رقم: (40) طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية الشراكة بين الأحزاب والمجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / الشراكة بين المجتمع المدني والأحزاب | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| توجد شراكة | 06 | 6.66 | 10 | 11.11 | 04 | 4.44 | 02 | 2.22 |
| لا توجد شراكة | 15 | 16.66 | 17 | 18.88 | 13 | 14.44 | 23 | 25.55 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

بداية نلاحظ انه لا توجد شراكة وعمل مشترك بين الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني ،وبالرغم من عدم وجود هذه الشراكة إلا أن تنظيمات المجتمع المدني والحزب تجمع بينهما علاقة وشراكة زبوناتية دائما وهو ما تظهره نسبة 18.88% ، أما عن الشراكة بين تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب فهي كذلك مرتبطة بالزبوناتية وهذا بنسبة 11.11% .

**الجدول رقم: (41) طبيعة العلاقة وعلاقتها بنوعية الأداء بين الأحزاب والمجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / نوعية الأداء | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| لابأس به ومقبول | 13 | 14.44 | 06 | 6.66 | 08 | 8.88 | 15 | 16.66 |
| متدني وغير مقبول | 08 | 8.88 | 21 | 23.33 | 09 | 10 | 10 | 11.11 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

من نتائج الجدول نستنتج أن أداء تنظيمات المجتمع المدني غير مقبول وهو ما صرح به غالبية الفاعلين في المجتمع المدني وهذا لارتباطه بالعلاقة الزبوناتية وهو ما تؤكده نسبة 23.33% ،أما عن تصريحات الأداء المقبول فنجده مرتبط بعدم وجود أية

صلة مع الأحزاب السياسية ،وهو ما يدل على أن الاحزاب السياسية تعتبر عالة ومصدر ضعف وتدني ممارسات المجتمع المدني ، وهو ما تؤكده نسبة 16.66% .

**الجدول رقم: (42) طبيعة العلاقة مع الأحزاب وعلاقتها بوضعية المجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / وضعية المجتمع المدني | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| إستخدام المجتمع المدني لمصالح الحزب | 06 | 6.66 | 10 | 11.11 | 07 | 7.77 | 09 | 10 |
| غياب التنسيق والاجتماعات | 10 | 11.11 | 08 | 8.88 | 06 | 6.66 | 11 | 12.22 |
| التجاوزات والتعسفات من قبل أعضاء الحزب | 05 | 5.55 | 09 | 10 | 04 | 4.44 | 05 | 5.55 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

الجدول يبسن لنا وجود قطيعة بين الأحزاب و تنظيمات المجتمع المدني وهذا مما إنعكس على غياب الحوار والتنسيق بينهما وهو ما تؤكده نسبة 12.22% ، هذا من جهة من أخرى نجد نسبة 11.11% وهي نسبة تؤكد لنا مرة أخرى أن الأحزاب تستغل عمل المجتمع المدني لصالحها وهو ما يجعل من تنظيمات المجتمع المدني تابعة للحزب وهو ما يبقى العلاقة بينهما علاقة زبوناتية دائمة .

**الجدول رقم: (43) طبيعة العلاقة مع الأحزاب وعلاقته بنوعية الرضا عن أداء المجتمع المدني :**

| محددات العلاقة / الرضا عن أداء المجتمع المدني | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| راض | 02 | 2.22 | 04 | 4.44 | 01 | 1.11 | 16 | 17.77 |
| راض نوعا ما | 15 | 16.66 | 07 | 7.77 | 10 | 11.11 | 02 | 2.22 |
| غير راض | 04 | 4.44 | 16 | 17.77 | 06 | 6.66 | 07 | 7.77 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

معظم الفاعلين في المجتمع المدني صرحوا بأنهم راضون عن ممارساتهم ولكن بدون تدخل الأحزاب بمعنى أن الرضا يكون من خلال ابتعاد الاحزاب عن تنظيمات المجتمع المدني وغير مرتبط بها ، هذا من زمن جهة أخرى يؤكد الفاعلون بعدم راضاهم عن ممارساتهم ونشاطهم وهذا مرده الى نوعية العلاقة الزبونية التي تربطهم مع مجمل الأحزاب السياسية ، وهو ما توضحه نسبة 17.77% . لتليها نسبة 16.66% وهي انه بالرغم من وجود علاقة تشاركية إلا أن الفاعلين راضين نوعا ما عن أدائهم وهو ما يؤكد لنا أن مجمل ممارسات المجتمع المدني هي مستغلة لصالح الاحزاب .

**الجدول رقم: (44) طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بالمشاركة في الحملة الإنتخابية**

| محددات العلاقة / الحملة الإنتخابية | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| الرئاسية | 02 | 2.22 | 04 | 4.44 | 02 | 2.22 | 03 | 3.33 |
| التشريعية | 08 | 8.88 | 04 | 4.44 | 04 | 4.44 | 04 | 4.44 |
| المحلية | 08 | 8.88 | 15 | 16.66 | 03 | 3.33 | 14 | 15.55 |
| بدون مشاركة | 03 | 3.33 | 04 | 4.44 | 08 | 8.88 | 04 | 4.44 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

مشاركة الحملة الإنتخابية من طرف تنظيمات المجتمع المدني مرهونة بالعلاقة الزبوناتية وخاصة الإنتخابات المحلية ، وهو ما تؤكده نسبة 16.66% ، أما عن المشاركة في الإنتخابات التشريعية فهي مرهونة بالعلاقة التشاركية وهو ما تؤكده نسبة 8.88% ، وبخصوص الرئاسيات فهي مرهونة كذلك بالزبوناتية ووهي نسبة قليلة لو قارناها بالنسب الأخرى 4.44% .

فالانتخابات المحلية و حتى التشريعية هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس الزبونية ، وهذا الوضع يجعل المواطنة السياسية تفقد محتواها ، ويحول دون بروزها في الواقع ، ومرد ذلك إلى الروابط البدائية السائدة من عصبية محلية ، جهوية ، إثنية أو لغوية و غيرها ، و التي تعوق الروابط المدنية الحديثة مثل المواطنة ، الطبقة المكانة الاجتماعية و المهنية ، الانتماء الأيديولوجي والحزبي ، وما إلى ذلك "[1]

1 Mohammed Hachemaoui,"**La Représentation Politique en Algérie** Entre Médiation Clientélaire et Prédation(1997-2002)", Revue Française de Science Politique, Vol.53, N.1, Février2003, pp35-72.

هذا ما أدى إلى "بالمجتمع المدني" إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفه المهمة، وتحول على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها"[1]

ما يؤكد لنا أن العملية الانتخابية المحلية تتجسد بل وتكثر فيها الممارسات الزبوناتية بين تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .وتلجا النخب السياسية الى المجتمع المدني في العملية الانتخابية لعدة إعتبارات ومنها : أن المجتمع المدني يلعب بتنظيماته المختلفة (نقابات، جمعيات، وسائل إعلام حرة، ....) دورا كبيرا في الانتخابات وجعله أكثر تمثيلية لمختلف فئات وشرائح المجتمع .

– التوعية والتعبئة والحث على المشاركة الانتخابية :حيث يعمل المجتمع المدني على إطلاع المواطنين الناخبين بالمواعيد الانتخابية وإجراءاتها، وإطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين المعروضين.... وفي هذا يدعم المجتمع المدني ويراكم جهوده مع تلك التي تبذلها الجهات الرسمية، على أن تلك التوعية والحث على المشاركة تكون بطريقة حيادية، ولا تكون موجهة للدعاية لصالح مرشح محدد.

– تدعيم وإثراء برامج "المرشحين": مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية تحرص التنظيمات المدنية المختلفة على أن تتضمن مختلف المشاريع المتنافسة مطالب ومصالح الفئات التي تمثلها، كما تعمل على إثراء مختلف البرامج التي تقترحها الأحزاب والشخصيات المتنافسة.

إن مشاركة الحملة الإنتخابية من طرف الجمعيات مرهونة بالعلاقة الزبوناتية وهو ما تؤكده نسبة 16.66% ، أما عن المشاركة في الإنتخابات التشريعية فهي مرهونة بالعلاقة التشاركية وهو ما تؤكده نسبة 8.88% ، وبخصوص الرئاسيات فهي مرهونة الزبوناتية ووهي نسبة قليلة لو قارناها بالنسب الأخرى 4.44% .

إن ما يسميه بيار بوردو بالحقل السياسي الخاضع لقانون العرض والطلب إن التوزيع المتفاوت لأدوات إنتاج العالم الإجتماعي والمعبر عنه بوضوح ،وهو ما يجعل الفعل السياسي بمنطق العرض والطلب وهو الحقل الذي تتنافس فيه الفاعلين كالأحزاب الجمعيات النقابات ورؤساء القبائل والأعيان "" فالمتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم ،وفي أحيان تصادم كل ما هو

1 – جلالي، عبد الرزاق وإبراهيم، بلعيادي : **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي** .مجلة المستقبل العربي، عدد .314 بيروت، 2005 ص:140 .

تقليدي بما هو حديث ،فالانتخابات مثلا وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص ،تصطدم ببنايات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الإنماءات العشائرية ،بحيث تؤثر في عملية ديمقراطية هذه الانتخابات والفعل السياسي العقلاني "[1]

هذه الأرقام والتي سبقت تؤكد لنا بأن الزبونية هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين الجمعيات والأحزاب السياسية ، فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقات الشخصية أو الانتماء إلى عصب و جهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء" التبادل الاجتماعي "، مع أن الزبونية ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية ،

وهو ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للحزب وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة وأحزابها"[2] .

حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع ماليًا ومن ينتفع سياسيا ومن يحترف إعلاميًا. وتُعد الزبائنية السياسية إحدى الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في المواصفات التالية:

- تبادل الخبرات.
- العلاقات الأسرية.
- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي.
- الحياة السياسية المحلية.

إن الزبائنية شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية؛ حيث تم الاستحواذ على المجتمع المدني وترويضه، بمعنى دولنته، من طرف الدولة بجعله متغيرًا تابعًا للعمل الحكومي السلطوي؛ وهو الأخطر في مسار الشرعية"[3].

وعموما تتسم العلاقات بين الأحزاب والجمعيات مبدئيا بعدم الوضوح وأحيانا بعلاقة الدمج الإجتماعي وأحيانا أخرى بالزبوناتية . من هذه الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها التنظيمات الجمعوية في تحقيق أهدافها وكذا على علاقاتها وتعاملها مع النخبة الحزبية في ظل موازين القوى القائمة ومكانة كل طرف فيها، نجم عن هذه العلاقة الخضوع والمبايعة وزبوناتية وأحيانا

1 – بيير بورديو: **التمثيل السياسي** ، تر: رشيد شقير ، مجلة الفكر العربي ،العدد :59 كانون الثاني آذار ، بيروت ، 1990 ،ص : 171 .

2 – زبير، عروس: **حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق** .مركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية،2005 ،ص :136 .

3 – فضيل دليو: **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2007 ص171-174.

المقاطعة التامة للحزب أو حتى الدولة أو إلى علاقة تناحريه ومطلبية احتجاجية دون السعي وراء تغيير النظام السياسي، أو إلى علاقة الشراكة الإيجابية التي تؤسس حول تنفيذ وإنجاز مشاريع وحل لمشاكل المجتمع المدني المحلي.

**الجدول رقم: (45) طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بانعقاد الإجتماعات واللقاءات :**

| محددات العلاقة / وجود إجتماعات | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| دائما | -- | -- | 04 | 4.44 | -- | -- | 02 | 2.22 |
| أحيانا | 02 | 2.22 | 14 | 15.55 | 03 | 3.33 | 03 | 3.33 |
| نادرا | 13 | 14.44 | 01 | 1.11 | 14 | 15.55 | 04 | 4.44 |
| لا يوجد أي إجتماعا | 06 | 6.66 | 08 | 8.88 | -- | -- | 16 | 17.77 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

نتائج الجدول تعطي لنا عدة تفسيرات منها أن الاجتماعات واللقاءات بين المجتمع المدني والأحزاب تكاد تكون معدومة بدليل نسبة 17.77% ، وإن وجدت هذه اللقاءات فهي من حين الى أخر وفي إطار العلاقات الزبوناتية وهو ما تؤكده نسبة 15.55% ،أما بخصوص علاقة المشاركة بين الطرفين فهي نادرة وهو ما تظهره نسبة 14.44% .

**الجدول رقم: (46) طبيعة العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني وعلاقته بوضعية جودة الأداء .**

| العلاقة مع الاحزاب / الممارسات المجتمع المدني | علاقة تشاركية | | علاقة زبوناتية | | علاقة صراع | | لا توجد علاقة أصلا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % | تكرار | نسبة % |
| مشرفة ومقبولة | 09 | 10 | 10 | 11.11 | 07 | 7.77 | 16 | 17.77 |
| متدنية وغير مقبولة | 12 | 13.33 | 17 | 18.88 | 10 | 11.11 | 09 | 10 |
| المجموع | 21 | 23.33 | 27 | 30 | 17 | 18.88 | 25 | 27.77 |

صرح غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني بأن ممارساتهم متدنية وغير مشرفة ولا تعكس المستوى الحقيقي لأداء ومسيرة المجتمع المدني وهذا بسبب العلاقة المصلحية الزبوناتية وكذلك لارتباطها بمصالح الأحزاب وهو ما تؤكده نسبة 18.88% ، وتأتي بعدها نسبة 17.77% وهي تصريحات بعض الفاعلين و التي تقر وتعترف بقبول ممارساتهم لكن بعدم وجود أية صلة لا من قريب ولا من بعيد بالاحزاب وسياساتها ومصالحها . وأما عن نسبة 13.33% والتي تدل على أنه وبالرغم من وجود مشاركة بين الطرفين إلا أن ممارسات المجتمع المدني لا تزال غير مقبولة وغير مشرفة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني .

**نتائج الدراسة الميدانية :**

**أولا – وضعية تنظيمات المجتمع المدني وممارساته :** إن أغلبية تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات تعيش في السنوات الأخيرة نوعا من البرودة والسبات والفتور مما يشل نشاطها أو عدم انتظامه، فمعظم الفاعلين في المجتمع المدني في هذه الدراسة صرحوا بضعف ممارسات المجتمع المدني بنسبة **36.66%** مقارنة بنسبة **32.22%** التي تقر بفاعلية المجتمع المدني، وهو تشير إليه نتائج الجدول (**08**) ، ويبين لنا الجدول (**09**) تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني عن

الممارسات والتي جاءت في غالبيتها غير مقبولة وغير مشرفة وهذا ما تؤكده نسبة **53.33%** . مقارنة بالممارسات المشرفة والمقبولة التي جاءت بنسبة **46.66%** .

إن أزمة البرودة الجمعوية وبالرغم من الإنتشار الكمي ما هي إلا نتيجة لرفض السلطة عنها و التخلي على دولتها للمجتمع، ورفض الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية و إشراكهم في مجمل المشاريع الإنمائية المحلية من جهة، وبروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، وتضاربها مع أهدافها من جهة أخرى.وهو ما تولد عنه صيرورة غير واضحة في مجمل ممارسات الجمعوية كعدم الرضا وعدم فاعلية الجمعيات وتدني مستوى الأداء الجمعوي كلها إستنتاجات وجدناها من خلال هذه الدراسة .ولعل السب الذي يمكن إقحامه في ممارسات المجتمع المدني الغير مشرفة في هذه الولاية وحتى غيرها من ولاية الجزائر ، وهو أن الدولة وأحزابها هي المتسبب منذ مرحلة الأحادية الى يومنا هذا ، التي لازلت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءتها ،ومن ثم فهي ترفض إستقلاليته،إذ هي تفضل أن يتأسس مجتمع مدني في إطارها وتحت هيمنتها ولتكريس هذا التوجه عادة ما تلجأ السلطة في الجزائر إلى إتباع الإستراتيجيات التالية:

اولا- إستراتيجية الإختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين للسلطة الحاكمة في مؤسسات المجتمع المدني القائمة وإنشاء تنظيمات جديدة تضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني ،وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يضم في صفوفه قياديين من جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

ثانيا- إستراتيجية التنظيمات المماثلة: أي إنشاء تنظيمات تابعة للسلطة الحاكمة في مقابل التنظيمات المستقل ة)إنشاء وزارة حقوق الإنسان ثم مرصد حقوق الإنسان وهذا لإحتواء المنظمات المشابهة والحد من فعاليتها.

ثالثا- إستراتيجية القمع والإكراه: وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام السياسي، ويتم الإعتماد على القدرات الأمنية والإستخبارتية والقانونية لإحتواء أي تهديد من قبل بعض التنظيمات،والمؤسسات المستقلة ، مثل تعامل السلطة مع تهديدات القوى الإسلامية ،تعامل السلطة مع فكرة التعددية النقابية، النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية التي تشكو من قانون الطوارئ والعراقيل .

وتعود كذلك أسباب هذا ضعف الممارسات إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه تنظيمات المجتمع المدني حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها اختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها .وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري بـ " المجتمع المدني المستفيد "– **المصطنع او المزيف** – ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني.

إن برودة المجتمع المدني وضعف ممارساته وإنحرافه عن مساره ترجع اسبابه الى السلطة وأحزابها بحيث انها خلقت مجتمعا مدنيا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي، بالإضافة إلى هذا السبب الرئيسي الذي أفرغ المنظمات والجمعيات من محتوياتها وأعطاها أدوارا لا علاقة لها باختصاصها توجد أسباب أخرى تتعلق بقلة الإمكانيات المادية والمالية، وعدم توفر مقرات دائمة، بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة في التعامل مع الجمعيات في هذا المجال وهذا ما جعل المجتمع المدني في دوامة صراع مع نفسه ، ويمكن حصر تجليات واقع العمل الجمعوي في قلة رغبة الفاعلين في المجتمع المدني في الترسيخ المجتمعي لمؤسساتهم وضمان ديمومتها، وضعف العمل المؤسسي وبدائية التسيير والإدارة، ويعود ذلك كله إلى :

- سوء التفاهم القائم بين مسؤولي الجمعيات.
- ضعف التنظيم المحكم والمشاركة الجماعية وغياب الحكم الراشد و الثقافة الديمقراطية.
- قلة الإمكانيات والموارد المالية.
- امتصاص الجهد الجمعوي واستغلاله لمصالح وأجندات سياسية سواءا من قبل السلطات أو مختلف الأحزاب .

وفيما يخص الرضا عن ممارسات تنظيمات المجتمع المدني الذي يبينه الجدول (**09**) فقد صرح مجمل الفاعلين بأنهم راضون نوعا ما عن أداءهم وممارساتهم وهذا بنسبة **37.77%** ، لتليها نسبة **36.66%** وهي عدم الرضا التام عن أداءهم في المجتمع المدني ، أما عن الرضا فنسبته قدرت بـ **25.55%** وهي المرتبة الأخيرة.هذا الواقع المحتشم الذي هو بمثابة حالة إغتراب يعيشها المجتمع المدني في الولاية وسائر ولايات الوطن . ومن أسباب عدم رضا الفاعلين في الحقل المدني هي جملة العراقيل حسب تصريحات الفاعلين في الولاية نذكر ما يأتي :

—قلة الدعم المادي وضعف ميزانية الجمعيات.

—صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها.

—صعوبة الحصول على ترخيص في بعض الأحيان.

—ضعف تأهيل أعضائها.

—عدم إقبال الشباب على الانخراط في الحركة الجمعوية( هذا شكل مطروح على مستوى الجمعيات .)

— الولاءات القبلية على حساب العمل النوعي الجدي.

— الصراعات الداخلية والاتفاقيات.

— ضعف تحديد الأهداف.

— سيطرة العمل الموسمي.

– عدم الاهتمام بتنظيمات المجتمع المدني من قبل النخب السياسية من جهة ومن المجتمع من جهة أخرى (عدم وزن وقيمة).من هذه التصريحات يمكن القول أنها غير المعترف بها كشريك من قبل الجهات الرسمية والأحزاب الممثلة في المجالس الشعبية الولا ية والبلدية ،فمثلا وبالرغم من أن قانون الولاية والبلديات الحاليين يقرران بالسماح للجمعيات بحضور مداولات المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي،لكن بطعنها عضو يقدم اقتراحات ومشاورات فقط ،ولا يوجد أي نص قانوني يلزم هذا التنظيم الرسمي بتطبيق هذه الاقتراحات وفي في ظل هذه الصعوبات والعراقيل لابد من رفع التحدي بالعمل والاجتهاد من اجل الارتقاء بدور الجمعيات كي يواكب حاجات المجتمع ، إن مستقبل العمل الجمعوي سواء في ولاية الأغواط بالخصوص وبالجزائر بصفة عامة مرهون بتطور الوعي الجماهيري ، الذي يمكنه أن يستمد حقوقه وحرياته في النشاط الجمعوي من السلطات بشكل فعال وحضاري ، كما يمكن أن يرتقي بنشاطات تنظيمات المجتمع المدني عن طريق تشكيل الجمعيات بأعضاء المؤهلين علميا ومعرفيا ، وفيما يأتي كيفية تفعيل دعم دور الحركة الجمعوية محليا،حيث لو تم الإشارة الى غياب ثقافة المجتمع المدني وكذلك غياب ثقافة العمل الجواري .

**ثانيا – النخبة السياسية الحزبية وممارسات المجتمع المدني أية علاقة ؟ :** في البداية تشير الدراسة وفي الجدول (**10**)أن علاقة الفاعلين في المجتمع المدني بالنخب الحزبية السياسية غير واضحة وهو ما تؤكده نسبة **41.11%** وهي أكبر نسبة لتليها نسبة **30%** وهي تصريحات تؤكد أن العلاقة لابأس بها . لتليها في المرتبة الأخير علاقة التقاطع الجمعوي بالحزبي بنسبة **28.88%** .

– بينت نتائج الدراسة أن نشاط المجتمع المدني والعمل الحزبي من حيث واللقاءات نادرا ما يوجد أو هو معدوم ، وهو ما خلص إليه الجدول (**14**) بحيث أن نسبة **35.55%** ونسبة **33.33%** وهي تصريحات تقر بندرة اللقاءات والاجتماعات من جهة وعدم وجودها أصلا من جهة أخرى ، مقارنة بنسبة **6.66**% المحتشمة والتي تعكس اللقاءات الدائمة .

أما عن التنسيق بين النخب الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني فالجدول (**15**) يبين انه لا يوجد أي تنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني والعمل الحزبي من خلال مجمل التصريحات ،وهو ما تؤكده نسبة **67.77%** مقارنة بنسبة **32.22%** وهي تصريحات التي تقر بوجود تنسيق بين الحزب و المجتمع المدني .

وهو ما يؤكد لنا أن فترة الاجتماعات واللقاءات والتنسيق لا يوجد إلا في الأمور المحلية والانتخابات وهو ما يؤكد أن العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب مناسباتية .

وبخصوص الشراكة بين المجتمع المدني والأحزاب فقد خلصت الدراسة أن نسبة الشراكة بين الاحزاب و المجتمع المدني **24.44%** وهي نسبة قليلة وليست مشرفة مقارنة بنسبة **75.55%** التي تؤكد على انه لا توجد أي شراكة بين الحزب و

المجتمع المدني وهذا تصريح غالبية الفاعلين الجمعويين في الجدول (**16**) ،وهذا شيء مؤسف ،ويؤثر على الفعل السياسي والمجتمع المدني ويؤثر على الممارسات من جهة وعلى طبيعة العلاقة المستقبلية . من خلال هذه الأرقام يتأكد لنا مرة أخرى انه لا توجد شراكة ولا علاقة وهذا يدل ويؤكد على عدم وجود أي لقاءات ولا إجتماعات ولا تنسيق مشترك بين الطرفين ، وهو ما أنتج معارضة بين الطرفين بدل الموافقة وهو ما يؤكده كذلك الجدول (**13**) ونسبه ، وهذا ما يجعل مسيرة وصيرورة عمل المجتمع المدني وحتى الحزبي محتشم و هذا ينعكس على العملية السياسية أو الفعل السياسي في مختلف ولايات الوطن .

إذن من هذه النتائج والنسب نطرح سؤال **ما هي طبيعة العلاقة الحقيقية التي تربط الاحـــزاب السياسية بتنظيمات المجتمع المدني ؟**

وتؤكد نتائج الدراسة على عدم وجود تنسيق ولقاءات بين المجتمع المدني والنخب الحزبية وهو ما يدل على عدم وجود أية شراكة ، إذن يمكن القول ومن خلال هذه النسب العلاقة بين الحزب علاقة غير واضحة وليست مؤسسة على طريقة تشاركية وشفافة وهي علاقة من أجل تحقيق المصالح المحلية وهنا يتجسد الانتماء والولاء والقرابة الزبوناتية على حساب الإنتماء السياسي ، وهذا له تداعياته على ممارسات كل من الجمعية والحزبية لأن بنية الدولة الديمقراطية تبدأ من الجمعية والحزب وهذا لا يقدم ممارسات سياسية عقلانية لأن طبيعة العلاقة في أصله وجد لتحقيق المصالح الشخصية لا المبادئ السياسية كالمشاركة الشفافة الديمقراطية .

وأول أمر يمكن الحكم به على علاقة المجتمع المدني بالنخبة السياسية الحزبية هو قضية الشراكة، فقد أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (**40**) عن عدم وجود شراكة بين المجتمع المدني والأحزاب ، وهو ما تبينه نسبة **55.25%**،وبالرغم من عدم وجود هذه الشراكة إلا أن تنظيمات المجتمع المدني والحزب تجمع بينهما شراكة سلبية توجهها الزبوناتية دائما وهو ما تظهره نسبة **18.88%** .هذه الشراكة في النهاية مبنية على الزبوناتية .

ومن خلال نتائج الجدول (**34**) تظهر لنا أن العلاقة التي تجمع ممارسات المجتمع المدني بالاحزاب إنما هي علاقة قائمة بموجب تحقيق المصالح الشخصية أو ما اصطلح علية **الزبوناتية** ، فالحزب يريد إستغلال الجمعية لمصالحه الانتخابية والدعم والتأييد والتزكية والحشد وهو ما صرح به لنا معظم الفاعلين في المجتمع المدني وهو ما تؤكده نسبة **52.22**% ، لتليها نسبة **41.11**% وهي تصريحات التي تقر بوجود علاقة الولاء والانتماء الإجتماعي وهذا ما يجعل الجمعية كألية لإنتاج الحزب وإعادة إنتاجه فمعظم الذين في الاحزاب هم على صلة بالمجتمع المدني سواءا بالقرابة أو بالنسب أو التواجد ،أما عن نسبة **6.66**% التي هي نسبة محتشمة ، وبصراحة تدل على غياب النص القانوني الذي يتيح لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها

الجمعيات والنقابات والرابطات من المشاركة الحزبية وحتى البرلمانية في عملها التشريعي والتي يغلب عليها الطابع الشعبوي والاجتماعي. فالحزب يحتاج من الجمعية التأييد الشعبي والتزكيات في فترة الإنتخابات ، في المقابل تنتظر الجمعيات الدعم المادي والمعنوي وتحقيق رغبات ومطالب الجمعية . هذه النسب لها عدة دلالات وقراءات منها غياب القانون في ربط الصلة بين الحزب و المجتمع المدني من خلال المواد والقوانين في إطار المشاركة وتكريس الممارسة الديمقراطية وترسيخ المواطنة. وهو ما ترك المجال للسلوكات المجتمعات التقليدية تظهر بقوة في الحقل و تتحكم في نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

– من هذه الممارسات الشعبوية والعشائرية الزبوناتية التي تربط بين المجتمع المدني والأحزاب بينت لنا نتائج الدراسة وفي الجدول (**13**) عدم موافقة جل الفاعلين في المجتمع المدني العمل مع الاحزاب السياسية ،وهو ما تؤكده نسبة **51.11%** مقارنة بنسبة **48.88%** التي تقر بالموافقة على ذلك .

وبالرغم من عدم الموافقة فقد بينت الدراسة أن العلاقة تتجسد بين المجتمع المدني والحزب بصورة واضحة في القضايا والانشغالات المحلية ولاسيما منها الإنتخابات المحلية ، فالحراك الجمعوي ينشط بكثرة في القضايا المحلية وهو ما توضحه تصريحات الفاعلين في المجتمع المدني في الجدول (**38**) أن العلاقة بين الأحزاب تنظيمات المجتمع المدني تظهر بكثرة في المحليات وهو ما يدل على الإنتماء الإجتماعي بدل الإنتماء السياسي وهو ما تؤكده نسبة **17.77**% ، ومن خلال هذه القضايا المحلية تتجسد معها العلاقة الزبوناتية ، وفي نفس الموقف بينت نتائج الدراسة أن سبب معارضة العمل مع الأحزاب وجل النخب السياسية إن لم كلها تتعامل بأسلوب الانتهازية والعلاقات الزبوناتية في الممارسات السياسية فالجدول (**37**) بينت نتائجه أن غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني يعارضون العمل مع الاحزاب بسبب نوعية العلاقات الزبوناتية المصلحية وهو ما تؤكده نسبة **16.66%** . مقارنة بنسبة الموافقة التي جاء بنسبة **15.55%** .

– كما بينت نتائج الدراسة في الجدول (**33**) أن علاقة الفاعلين في المجتمع المدني بالأحزاب إنما هي مجرد علاقة مصالح فالحزب يريد تحقيق مصالحه من خلال المجتمع المدني وهذا الأخير كذلك في المقابل يريد ذلك وهذا ما تأكد في الجدول من خلال المشاركة في الحملة الانتخابية المحلية ، فغالبية تنظيمات المجتمع المدني كانت تصريحاتهم بذلك من خلال نسبة **30%** لتليها نسبة **27.77%** وهي تصريحات البعض من الأعضاء الجمعيات بأنه لا توجد أية علاقة بينهم وبين الاحزاب . إذن نستنتج أن العلاقة بين الحزب و المجتمع المدني إما علاقة هي مصالح أو لا توجد علاقة .

من هذه النسب نستنتج عدة قراءات منها : أن ممارسات المجتمع المدني ومنها الجمعوية لا تزال رهينة الاحزاب وخاصة في الشؤون المحلية ، وهو ما بينته نتائج الجدول (**11**)،بحيث معظم أن الفاعلين في المجتمع المدني يشاركون الأحزاب السياسية

ولكن هذه المشاركة غالبيتها محصور في الإنشغالات المحلية وهو ما صرح به غالبية المبحوثين بنسبة **52.22%** . وهو ما يدل أن مستوى أداء ومشاركة كل من المجتمع المدني وحتى الاحزاب لا يزال محدود ، وهو ما يدل على تكريس العلاقة الزبوناتية والانجذاب القرابي والعصبي .

فعندما تأخذ المشاركة السياسية المستوى المحلي ، نستخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية والشخصية ،بل وتتضح وتصبح العلاقات القبيلية عنصر يراهن على خضم الصراع والتنافس حول المشاركة السياسية ، ولتفسير الظاهرة الزبوناتية في الفعل السياسي ،نقول أنها تقع داخل عمق البناء الإجتماعي الجزائري ويظهر جليا في البنى التقليدية وهي الأرضية الأولى لإنتاجها في الممارسات المحلية ، ويختزل حضورها في الانتخابات بمختلف مستوياتها. فأعضاء الجمعيات من خلال تصريحاتهم قالوا بان العمل مع رؤساء الاحزاب المعروفة والتي لها صلة سواءا من نفس البلدية والولاية بحكم الانتماء .وهو ما تأكد في الجدول (**34**) . إذن يمكن القول ومن خلال هذه النسب العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب غير واضحة وليست مؤسسة على تشاركية وشفافة وهذا له تداعياته على ممارسات كل من المجتمع المدني والنخب الحزبية لأن بنية الدولة الديمقراطية تبدأ من الجمعية والحزب وهذا لا يقدم ممارسات سياسية عقلانية لأن طبيعة العلاقة في أصله وجد لتحقيق المصالح الشخصية لا المبادئ السياسية كالمشاركة الشفافة الديمقراطية في إطارها القانوني . وبالموازاة مع هذه العلاقة نجد نتائج أخرى ومن خلال مساءلة الجمعويين حول موجبات العلاقة بين الجمعية والحزب فنجدها دائما تصب في الفعل الزبوناتي . و ما توصلت إليه" فيرنفيلز " (Werenfels)هو نفس ما ذهب إليه" محمد الحشماوي "في دراسته المتمحورة حول التمثيل البرلماني ، حيث يرى بأن الوساطة الزبونية(Médiation Clientélaire) هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين النخبة السياسية و جماهير الشعب في الجزائر ، فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقات الشخصية ، أو الانتماء إلى عصب و جهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء" التبادل الاجتماعي" مع أن الزبونية ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية ، وبفعل وضعية النائب بعد انتخابه) شهرته بوصفه نائبا ، تؤدي إلى التقرب منه ولو للحصول على تسهيلات شخصية في مواجهة تعقيد إجراءات و معاملات الإدارة .

إن المشاركة الفعلية والمجسدة على ارض الواقع بين المجتمع المدني والأحزاب تحكمها وتوجهها الانتماءات والانتخابات، بحيث أن هناك شبه إجماع في الكتابات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية على أن عنصر الانتخاب هو أهم مظهر من مظاهرها ويحدد فليب برو وظيفتين للظاهرة الانتخابية :

-تتحدد الوظيفة الأولى في إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة.

-أما الوظيفة الثانية فهي ذات طبيعة نفسية فالمشاركة تنشط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم لامتياز مشترك .

بينت نتائج الدراسة أن العلاقة الزبوناتية هي التي خلقت مجتمعا مدنيا تابعا وعميلا للنخب السياسية وهذا ما إنعكس على أدائه وعدم رضا الفاعلين وسخطهم على الواقع الذي يتخبط فيه وهو ما تبينه نسب الجدول (**36**) ففاعلية المجتمع المدني

تكون من خلال إستقلاليته عن النخب السياسية الحزبية بمعنى أن ابتعاد المجتمع المدني عن الاحزاب ،يزيد من فاعليته والعكس فكلما تشارك الحزب مع المجتمع المدني انحرف ن ممارساته التي وجد من اجلها لان هدفه هو العمل التطوعي والمساهمة في التنمية بكل أشكالها بخلاف الأحزاب السياسية لتي تسعى دائما الى السلطة ، وهو ما تبينه نسبة **15.55%** ، وهنا تلجأ الأحزاب الى إستغلال تنظيمات المجتمع المدني من خلال المساومة والعلاقة الزبوناتية وهذه الممارسات هي سبب ضعف المجتمع المدني الجزائري .حيث ان نسبة **12.22%**، وهي نسبة تعكس تصريحات تقر بضعف المجتمع المدني بسبب العلاقة المصلحية ، وهو ما يدل على أن الحزب يعتبر مصدر إستغلال المجتمع المدني وتحقيق مصالحه . وهذا ربما يحتم علينا طرح افتراض جديد وهو أنه كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني لا تنتمي لأي حزب كلما كان ممارساتها فعالة .وهذا ما يدل على أن الحزب يستغل الجمعية لصالحه وهو ما يؤكده كذلك الجدول (**24**) ، وتجدر الإشارة الى نسبة **13.33%** وهي تصريحات لها عدة دلالات وهي أن تنظيمات المجتمع المدني لا تزال تعاني من مشاكل داخلية وتنظيمية وهذه طريقة المشاكل ليست لها علاقة بالاحزاب .

- وبينت نتائج الدراسة أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني صرحوا بأنهم راضون عن ممارساتهم ولكن بدون تدخل الأحزاب في الجدول (**43**) ،بمعنى أن الرضا يكون من خلال ابتعاد الاحزاب عن تنظيمات المجتمع المدني وغير مرتبط بها ، هذا من زمن جهة أخرى يؤكد الفاعلون بعدم راضاهم عن ممارساتهم ونشاطهم وهذا مرده الى نوعية العلاقة الزبونية التي تربطهم مع مجمل الأحزاب السياسية ، وهو ما توضحه نسبة **17.77%** . لتليها نسبة **16.66%** وهي انه بالرغم من وجود علاقة تشاركية إلا أن الفاعلين راضين نوعا ما عن أدائهم وهو ما يؤكد لنا أن مجمل ممارسات المجتمع المدني هي مستغلة لصالح الاحزاب .

- وقد بينت نتائج كذلك أن إرتباط نشاط المجتمع المدني بالنخب السياسية ينعكس على أدائه وهو ما وجد في الجدول (**41**) ومن نتائجه تبين أن أداء تنظيمات المجتمع المدني غير مقبول وهو ما صرح به غالبية الفاعلين في المجتمع المدني وهذا لارتباطه بالعلاقة الزبوناتية وهو ما تؤكده نسبة **23.33**% ،أما عن تصريحات الأداء المقبول فنجده مرتبط بعدم وجود أية صلة مع

الأحزاب السياسية ،وهو ما يدل على أن الاحزاب السياسية تعتبر عالة ومصدر ضعف وتدني ممارسات المجتمع المدني ، وهو ما تؤكده نسبة **16.66**% . وفي نفس السياق تبين لنا نتائج الدراسة في الجدول (**46**) أن غالبية الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني بأن ممارساتهم متدنية وغير مشرفة ولا تعكس المستوى الحقيقي لأداء ومسيرة المجتمع المدني وهذا بسبب العلاقة المصلحية الزبوناتية وكذلك لارتباطها بمصالح الأحزاب وهو ما تؤكده نسبة **18.88%** ، وتأتي بعدها نسبة **17.77%** وهي تصريحات بعض الفاعلين و التي تقر وتعترف بقبول ممارساتهم لكن بعدم وجود أية صلة لا من قريب ولا من بعيد بالاحزاب وسياساتها ومصالحها . وأما عن نسبة **13.33%** والتي تدل على أنه وبالرغم من وجود مشاركة بين الطرفين إلا أن ممارسات المجتمع المدني لا تزال غير مقبولة وغير مشرفة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني .

**ثالثا – الإنتماء السياسي الحزبي و ممارسات تنظيمات المجتمع المدني :** إذن فبالرغم من إنتماء

تبين لنا نتائج الدراسة أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني غير منتمين حزبيا بنسبة **56.66%** فاقت نسبة المنتمين بنسبة **43.33%** من هذه النسب يمكن القول يمكننا القول أنتماء بعض تنظيمات المجتمع المدني بشكل مباشر بالنشاط الحزبي، أمر قد يكون له تأثير على نشاط الجمعيات من حيث الحجم والنوع، وكذا من حيث تقبل المجتمع له وتفاعلهم معه، ومن الحزبي .بحيث أن تنظيمات المجتمع المدني ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وربما يعود ذلك إلى ما تكتسبه من خبرة في القيادة والتنظيم والتسيير، وذلك من خلال احتكاكها بالنشاط الحزبي، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي والمالي الذي تستفيد منه من هذه الأحزاب وهو ما يسهم في تجسيد برامجهما ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة.

– وبالنسبة لموافقة عمل المجتمع المدني مع عمل الأحزاب بينت لنا الدراسة الجدول (**17**) ،أن نسبة معارضة العمل مع الجمعوي مع العمل الحزبي والجدول الموالي يبين لنا ذلك . إن الموقف السائد من أعضاء المجتمع المدني والجمعيات يؤمن بإلزامية الابتعاد عن تسييس الجمعيات إلا أن منهم تقريبا يعتقدون بضرورة الانضمام تحت لواء حزب سياسي حتى تتمكن الجمعيات من أن تنشط باستمرار وبانتظام، مادام أن الحزب قادر على تمويلها و دعمها هذا على الرغم من أن أغلبية أعضاء المجتمع المدني والجمعيات يرفضون هذا الموقف. فمعظم الفاعلين في المجتمع المدني والحقل الجمعوي أقروا واعترفوا بمعارضة العمل الحزبي ،وهو ما تؤكده نسبة **56.66**% مقارنة بنسبة **43.33**% التي تقر بموافقة العمل الحزبي . وقد أكد لنا المبحوثين الذين ليس لهم أي انتماء أن عدم انتماءهم له مبررات منها الوعود الكاذبة وخدمة الحزب لمصالحه

وهو يدل على مؤشر المشاركة السياسية السلبية وغيابها في المؤسسة السياسية وفي الفعل السياسي ، فمن بين أسباب العزوف فقدان الثقة والشعور بالانتماء للمجتمع ،بحيث أنهم يرون في الانخراط في العمل الحزبي أو السياسي لا جدوى منه وأن نتائجه غير مؤكدة وغير مفيدة للمجتمع .

– بينت الدراسة أنه بالرغم من وجود إنتماء حزبي إلا أن هذا الإنتماء يؤثر على سلبا على نشاطهم وهو ما وجد في الجدول (**36**) ،بحيث صرح مجمل المنتمين للأحزاب ارتباطهم بالنشاط الحزبي يؤثر سلبا على نشاطهم في المجتمع المدني بنسبة **61.53 %**مقارنة بنسبة **38.46%** من المبحوثين يرون أن لهذا الارتباط تأثير إيجابي ، إن ارتباط النشاط الجمعوي بالنشاط الحزبي يؤثر سلبا على النشاط الجمعوي من خلال تحول أهداف النشطاء في المجال الجمعوي من خدمة المجتمع والمصلحة العامة إلى الوصول إلى المناصب السياسية العليا وبالتالي التركيز على المصالح الشخصية لهم على حساب المجتمع، كما أن الارتباط بالأحزاب يؤثر على سمعة المجتمع المدني على اعتبار أن المجتمع والرأي العام يرى في الأحزاب صورة سيئة عن أشخاص انتهازيين ومتسلقين وغير صادقين، يسعون فقط إلى الوصول إلى اكتساب السلطة والمكانة الاجتماعية دون أدنى اهتمام بالمجتمع ومشاكل واحتياجات الشرائح الشعبية العريضة .إلى جانب أنه يجعلها عرضة إلى الاستغلال في أمور لا تمت لأهدافها بصلة مثل تنشيط الحملات الانتخابية أو الترويج لهذه الأحزاب وغيرها .وهو ما يكرس التبعية لهذه الأحزاب والافتقار إلى الاستقلالية والإرادة الحرة وهو ما يتنافى مع روح المجتمع المدني ، وبالرغم من هذه التصريحات التي تقر بالانتماء السلبي .

– كما بينت نتائج الدراسة في الجدول (**20**) أن انتماء الفاعلين في منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية تحدده عدة إعتبارات وعلى رأسها تحقيق مكاسب ومصالح شخصية وهو ما تؤكده نسبة **35.89 %** ، ليليها الاعتبار الثاني الذي هو على أساس الإنتماء القرابي أو العصبي وهو ما توضحه نسبة **25.89%** ،وأما الإعتبار الثالث من حيث الانتماء فهو على أساس المشاركة السياسية فقط وهذا بنسبة **20.51**%، ليتأكد مرة أخرى في الجدول (**21**) بحيث تبين لنا من قراءتنا للجدول أن تصريحات غالبية أعضاء المجتمع المدني الغير منتمين حزبيا تقر بعدم وجود أية علاقة مع الاحزاب وهو ما تبينه اكبر نسبة **20%** ، ،لتليها كذلك تصريحات الغير منتمين حزبيا بأن علاقاتهم مع الاحزاب هي مجرد علاقة مصالح أو علاقة زبوناتية وهو ما تؤكده نسبة **15.55%** ، أما عن الأعضاء المنتمين حزبيا قد صرح غالبيتهم بالعلاقة الزبوناتية وهم وهذا بنسبة **14.44%** ، وهو ما يؤكد أن علاقة المجتمع المدني بالحزب محصورة بين الزبوناتية أو معدومة وهو ما يؤكد الفرضية الثانية التي تقول بان علاقة الحزب بالمجتمع المدني إنما هي علاقة مصلحية مناسباتية . ويلغي الفرضية الأولى وهي أن انتماء أعضاء الجمعية للأحزاب يساهم في علاقة تشاركية وممارسات فعالية ، فالزبوناتية هي نوع من المبايعة، بمعنى أن العمل الجمعوي يبايع العمل الحزبي ، فبعدما تخلت الدولة عن المجتمع المدني وغلق الأبواب في وجدت جل تنظيمات المجتمع المدني الجمعيات الملجأ والبديل وهو اللجوء الى النخب السياسية لتشكل معها كتلة وهو نوع من المناورات التي تستعمله معظم تنظيمات المجتمع المدني ،وهو ما يظهر في التعايش من خلال المبايعة وهو ما أصطلح عليه بالزبوناتية وقد وجدنا هذه المصطلح كثقافة في الممارسات السياسية بين الفعل الجمعوي والفعل الحزبي .

-كما خلصت الدراسة أن الانتماء للحزب من قبل الفاعلين في المجتمع المدني إنما تحدده عوامل منها القرابة والعصبية وهو ما يظهره الجدول (**34**) ، وهذا الإنتماء يمكن القول أنه محلي يظهر في القضايا المحلية بالخصوص المشاركة في العملية الإنتخابية

وهو ما وجد في الجدول (**23**) وبالأخص(**22**) بحيث أن المجتمع المدني يشارك الاحزاب السياسية في الانتخابات المحلية أكثر من الانتخابات الأخرى ، فغالبية المبحوثين الذين صرحوا بذلك هم من غير المنتمين حزبيا وهذا بنسبة **24.44%** ، أما الفاعلين الذين ينتمون للأحزاب فإن نسبتهم جاءت بـ **20%** ،فهم كذلك يشاركون في الحملة الانتخابية المحلية بكثرة على حساب الإنتخابات الرئاسية التشريعية. ، والغريب في هذه النسب أن الذين يشاركون في هذه الانتخابات هم من الذين لا ينتمون للأحزاب وهو ما وهو ما ينفي الفرضية الأول التي تقول بالانتماء الحزبي . وهنا نتساءل لماذا نسبة مشاركة المجتمع المدني في المحليات سواء للمنتمين أو لغير المنتمين جاءت بنسبة مقارنة بنسبة الإنتخابات التشريعية والرئاسية ، وهذا ما يمكن تفسيره بالعلاقة الزبوناتية . وهو ما يفسر أن الإنتماء الإجتماعي والعرقي والعصبي هو الذي يحدد الإنتماء السياسي وهو ما يؤكده الجدول (**20**) ، فغالبية أعضاء المجتمع المدني ،ومن خلال المقابلة التي أجريت معهم صحو أن الحزب الذي لا يعرفون ممثله في الولاية لا يصوتون له وهنا تتدخل القرابة في المشاركة السياسية . ورغم تأكيد وزارة الداخلية والشؤون المحلية على تجنيد حركات المجتمع المدني للتوعية والتحسيس للوقوف في وجه العزوف القائم، إلا أن عددا من هذه الأخيرة تجاوز المهام الموكلة إليه من خلال مشاركته العلنية في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم أن القانون الخاص بالجمعيات يمنعها من ذلك بناء على دورها الاجتماعي وليس السياسي، يضاف له قانون الانتخابات . هذا الجدول يقدم لنا عدة قراءات وانتقادات حول ممارسات المجتمع المدني الذي انحرف على مساره فكان من المفروض أن يكون الرقيب على هذه الإنتخابات بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي ،يحافظ على نزاهة ومصداقية نتائج هذه الانتخابات ، ليصبح العميل والوسيط ، ليشكل تحالفات تدعم وتساند مرشحين.بحكم الإنتماء للعرش والقبيلة .

-كما بينت الدراسة في الجدول (**26**) انه لا يوجد أي شراكة وعمل جاد وفعلي بين المجتمع المدني والأحزاب ، بحيث أن الذين لا ينتمون للحزب صرحوا بعدم وجود أي شراكة وهذا بنسبة **53.33%** ، أما بالنسبة للذين لديهم إنتماء حزبي والذين صرحوا بعدم وجود شراكة ، فقد جاءت نسبتهم **21.11%** وهي قليلة مقارنة بنسبة **22.22%** وهي نسبة تدل على المنمين حزبيا ويشاركون الاحزاب في مهام تقليدي وعادية تشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية ، وهو ما يدل مرة أخرى على أن الانتماء ليس له علاقة بوجود شركة وتنسيق واجتماع وهو ما وجدناه في الجدول (**23**) و(**24**) ، وهو ما يلغي صحة وثبات الفرضية الأولى .

– وتؤكد لنا نتائج الدراسة وجود قطيعة ومشكلة التنسيق بين نشاط المجتمع المدني والعمل الحزبي السياسي ، في الجدول (**31**) فغالبية أعضاء المجتمع المدني وهم الغير منتمون حزبيا صرحوا بأن المشكل الذي بينهم وبين الأحزاب يتمثل في غياب التنسيق والمشاركة وهو ما تظهر نسبة **24.44%** ، أما الأعضاء المنتمين حزبيا فإن المشكل بينهم وبين الاحزاب يتمثل في إستغلال تنظيمات المجتمع المدني لخدمة أغراض ومصالح الأحزاب السياسية وهذا ما تؤكده بنسبة **22.22%**، وبخصوص هذه النسبة فإن المنتمين يساهمون في مصالح النخب الحزبية والتي يمكن اختزالها فيما يلي:

–التسجيل في القوائم الانتخابية

–الإعلام السياسي أي التعبئة السياسية للحزب وجمع الأصوات .

–المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية من هذه النسب يتأكد لنا مرة أخرى أن علاقة المجتمع المدني بالأحزاب إنما هي علاقة لتحقيق مصالح أحد الأطراف وهذه النتيجة تنفي الفرضية الأولى وتؤكد الفرضية الثانية . تشير الأبحاث التي أجريت بغرض تحديد هذا النوع من المشاركة إلى تعددها وتنوعها لكن –حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

–كما بينت الدراسة أن الرضا مرهون بالعلاقة الزبوناتية في الجدول (**43**) ،بمعنى أن تنظيمات المجتمع المدني ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وربما يعود ذلك إلى ما تكتسبه من وذلك من دعم مادي ومالي الذي تستفيد منه من هذه الأحزاب وهو ما يسهم في تجسيد برامجهما ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة ويكسبها خبرة في القيادة والتنظيم والتسيير.

**الاستنتاج :**

– بينت نتائج الدراسة التي قمنا بها ان نشاط العديد من تنظيمات المجتمع المدني يرتبط بشكل مباشر بالنشاط الحزبي،بالخصوص التي تقع تحت عباءة الدولة او تلك التي أنتجها النظام السياسي ، وهذا أمر إنعكس على ممارسات واداء

المجتمع المدني من حيث الحجم والنوع ،وقد لاحظنا من خلال نزولنا إلى الميدان أن الجمعيات ذات الارتباط مع الأحزاب هي عموما من أكثر الجمعيات نشاطا وشهرة، وربما يعود ذلك إلى ما تكتسبه من خبرة في القيادة والتنظيم والتسيير، وذلك من خلال احتكاكها بالنشاط الحزبي، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي والمالي الذي تستفيد منه من هذه الأحزاب وهو ما يسهم في تجسيد برامجهما ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة.

غير أن فئة قليلة من المبحوثين يرون أن ارتباط النشاط الجمعوي بالنشاط الحزبي يؤثر سلبا على النشاط الجمعوي من خلال تحول أهداف النشطاء في المجال الجمعوي من خدمة المجتمع والمصلحة العامة إلى الوصول إلى المناصب السياسية العليا وبالتالي التركيز على المصالح الشخصية لهم على حساب المجتمع، كما أن الارتباط بالأحزاب يؤثر على سمعة الجمعيات على اعتبار أن المجتمع والرأي العام يرى في الأحزاب صورة سيئة عن أشخاص انتهازيين ومتسلقين وغير صادقين، يسعون فقط إلى الوصول إلى اكتساب السلطة والمكانة الاجتماعية دون أدنى اهتمام بالمجتمع ومشاكل واحتياجات الشرائح الشعبية العريضة .إلى جانب أنه يجعلها عرضة إلى الاستغلال في أمور لا تمت لأهدافها بصلة مثل تنشيط الحملات الانتخابية أو الترويج لهذه الأحزاب وغيرها فالانتخابات المحلية و حتى التشريعية هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس الزبونية ، وهذا الوضع يجعل المواطنة السياسية تفقد محتواها ، ويحول دون بروزها في الواقع ، ومرد ذلك إلى الروابط البدائية السائدة من عصبية محلية ، جهوية ، إثنية أو لغوية و غيرها ، و التي تعوق الروابط المدنية الحديثة مثل المواطنة ، الطبقة المكانة الاجتماعية و المهنية ، الانتماء الأيديولوجي والحزبي ، وما إلى ذلك ، وهو ما يبقي المجتمع المدني وتنظيماته في حالة تبعية دائمة للدولة واحزابها، وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية ، إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة . هذه العوامل وغيرها أدت بالمجتمع المدني إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفه المهمة، وتحول على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها وهو ما يكرس التبعية لهذه الأحزاب والافتقار إلى الاستقلالية والإرادة الحرة وهو ما يتنافى مع روح المجتمع المدني.

استطاعت بعض الأحزاب السياسية في الجزائر أن تتسرب إلى ميدان نشاط الجمعوي وتجعله جسرا تمر من خلاله إلى المجتمع إن ما يميز بنية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلالية والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة واحزابها أو تسلط )النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة .

و يمكن القول بأن الجمعيات المدنية ليست في معظم الحالات سوى انعكاس للنظام السياسي القائم في بلادنا، فبدل أن تكون واسطة بين الدولة والمواطنين خدمة لمصالحهم ولمصالح المجتمع ككل، أو تتشكل كقوة قادرة على الحيلولة دون تعسف الدولة في استخدام سلطاتها، أصبحت في معظمها ذيلا للسلطة واحزابها، ويكفي الإشارة بهذه الصدد إلى تسابق هذه الجمعيات

على إرسال برقيات التأييد في الإنتخابات والمبايعات،وبالرغم أن من بين مواصفات المؤسسة الجمعوية الفصل بينها وبين الممارسة السياسية . وهذا من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الإتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها ، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون .

كما يرجع بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة السياسية والقانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة السياسية التي تقود المجتمع المدني، فجل هذه التنظيمات تعتمد على الدولة وأحزابها ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة وأحزابها من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم .

**الخاتمة :**

في هذه الدراسة يمكن أن نفهم أمورا تبدو لصيقة بالممارسات السياسية وبالمجتمع المدني في الجزائر، فنجد تداخل بين المجال السياسي والمجال المدني وفي تبادل واضح للأدوار، تتشابك العلاقات وتتداخل بحيث يصعب الفصل بينها في الكثير من الأحيان .وعدم وضوح الحدود بين ما هو سياسي وما هو مدني، وشكلانية العمل المدني وتوجيهه لخدمة مصالح سياسية . فأصبح المجتمع المدني تحت تأثير جماعات المصالح في الجزائر يقوم بوظائف أخرى غير التي أنشئ عليها، هذا مرده تمييع دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر، إلى جانب تهجين الأحزاب السياسية وتفريغها من محتواها، بحيث تشكلت في الجزائر قوى سياسية لها أهداف سياسية ولكن ببنية مدنية، مما جعل المواقف والانتماءات والتحالفات السياسية تتغير على نحو سريع وغير مفهوم . هذا السبب الرئيسي الذي أفرغ المنظمات والجمعيات من محتوياتها وأعطاها أدوارا لا علاقة لها باختصاصها .

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي التحالفي الحالي منمط ومندمج ويعبر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية ف إن الحراك الجمعياتي لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس .

إن العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والنخب الحزبية توجهها الانتماءات القبلية والعشائرية من جهة و الزبائنية هي القاعدة الأساسية و السمة الغالبة التي تميز العلاقة بين النخبة السياسية الحزبية وتنظيمات المجتمع المدني وحتى جماهير الشعب الجزائري فالتواصل لا يحدث بين الطرفين في الأطر المؤسساتية الرسمية بقدر ما يحصل نتيجة العلاقات الشخصية ، أو الانتماء إلى عصب و جهات مختلفة و الالتزام باتفاقات مسبقة لإجراء" التبادل الاجتماعي" مع أن الزبونية ليست اختيارا في كل الأحوال بل قد تكون أمرا مفروضا من طرف الجماعات المعنية بالعملية السياسية ، وبفعل وضعية النائب بعد انتخابه) شهرته بوصفه نائبا ، تؤدي إلى التقرب منه ولو للحصول على تسهيلات شخصية في مواجهة تعقيد إجراءات و معاملات الإدارة وتتجسد العلاقة بصورة واقعية في العملية الإنتخابية وخاصة المحلية والتي هي فرصة للفاعلين الاجتماعيين للقيام بالمساومة وتكوين علاقات انتخابية على أساس الزبونية ، وهذا الوضع يجعل المواطنة السياسية تفقد محتواها ، ويحول دون بروزها في الواقع ، ومرد ذلك إلى الروابط البدائية السائدة من عصبية محلية ، جهوية ، إثنية أو لغوية و غيرها ، و التي تعوق الروابط المدنية الحديثة مثل المواطنة ، الطبقة ، المكانة الاجتماعية و المهنية ، الانتماء الأيديولوجي والحزبي ، وما إلى ذلك ، وهو ما يبقي المجتمع المدني وتنظيماته في حالة تبعية دائمة للدولة واحزابها، وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية ، هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة ، هذا ما أدى إلى "بالمجتمع المدني" إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفه المهمة، وتحول على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها.

إن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، كانت تعتبر بمثابة مدارس لتكوين الإطارات وإنتاج النخب ، لم تعد تؤدي ذلك الدور في المرحلة الأخيرة، كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في أي استحقاق سياسي أو غير سياسي، وساهمت

السلطة في انحراف الجمعيات والمنظمات عن مسارها عندما نجحت في تدجينها وتحويلها إلى أدوات لحشد الدعم السياسي للسلطة بمختلف مستوياتها المحلية والمركزية، واختزالها في مجرد لجان لتوقيع بيانات التأييد والمساندة لمشاريع السلطة ومواقف أقطابها وقرارات المسؤولين . ما يلاحظ بهذا الصدد أن كثيرا من أرباب النقابات، وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد الفعل السياسي والعلاقات السياسية ، إن تفشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل ليجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي.

وتعود أسباب ضعف الممارسات المجتمع المدني إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه تنظيمات المجتمع المدني حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها اختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها .وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري بـ " المجتمع المدني المستفيد "– **المصطنع او المزيف** – ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني. بحيث ان السلطة وأحزابها خلقت مجتمعا مدنيا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي .

## قائـمة المـراجـع :

### أولا – الكتب العربية :


1)- إبراهيم أبراش : **علم الاجتماع السياسي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 1998.

2)- إبراهيم حسنين توفيق :**الدولة والتنمية** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر،2000 .

3)- ابن محمد السهول : **نخب المجتمع المدني في المغرب – دراسة سوسيو سياسية** ، تق :أحمد بوجداد ،دار الأمان الرباط ، ط : 1 ، 2015 .

4)- ابو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954** ، ج 03 ، طبعة خاصة ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2011.

5)- أحمد شكر الصبيحي : **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000.

6)- أماني قنديل : **تطور المجتمع المدني** ، عالم الفكر ، العدد الثالث،مصر،1999.

الأمين شريط: **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة** :ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 .

7)- أنتوني غدنز : **علم الإجتماع** ، تر: فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 4، بيروت .

8)-أندريه هوريو : **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ، ط2 ، ج2 ، تر : علي مقلد و آخرون :الأهلية للنشر و التوزيع، لبنان ،1988 .

9)- إيهاب زكي سلام : **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** ، عالم الكتب،القاهرة ،1983 .

10)- بلقيس أحمد منصور : **الأحزاب و التحول الديمقراطي** ، مكتبة مدبولي ،ط1 ، القاهرة ،2004 .

11)- بوفلجة غيات: **القيم الثقافية والتسيير**،دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ،1998 .

12)- بيومي صلاح : **صناعة القرار السياسي** ، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،2002.

13)- جير الدم بومبر: **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية** ، تر: محمد نجار، دار النسر للنشر والتوزيع، الأردن ،1999 .

14)- دبلة عبد العالي : **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي** ، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر– جامعة بسكرة – ،دار الخلدونية ، الجزائر ،2011 .

15)- دينكل متشيل :**معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان أحمد ، حسن دار الطليعة ، بيروت ،1986 .

راسم محمد جمال : **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،1999 .

16)- رشيد بن يوب: **الدليل السياسي 1999** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،1999 .

17)- رمزي الشاعر: **الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة** ، دار النهضة ، القاهرة ،1979 .

18)- زبير عروس: **حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق** .مركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية وثقافية،2005 .

19)_____: **القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات والمتطلبات التحول الديمقراطي** ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ،2000 .

20)-ستيفن ديلو :**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط:1 ،2003 .

21)-سعاد الشرقاوي : **الأحزاب السياسية أهميتها-نشأتها-نشاطها** ، مركز البحوث البرلمانية، القاهرة ، 2005 .

22)_____ : **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، دار النهضة العربية،القاهرة ، ط2 ، 1982.

23)- سعد الدين إبراهيم : **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،1995 .

24) _____: **مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، مجلة العربي، العدد : 337 السنة 1990 .

25)- صالح ياسر: **المجتمع المدني والديمقراطية** ، منشوارت طريق الشعب ،بغداد ،2005 .

26)- عبد الغفار شكر: **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر،مصر، 2003 .

27)- عبد القادر حليمي: **مدخل للإحصاء** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:1 ، 1994 .

28)- عبد الناصر جابي: **الإنتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر،الجزائر،1998 .

29)- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري : **الموسوعة السياسية** ، مجلد7 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان ،1994.

30)- عزمي بشارة : **المجتمع المدني دراسة نقدية . إشارة للمجتمع المدني العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1997 .

31)- علي الدين هلال دسوقي: **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، المجلس الأعلى للجامعات القاهرة ، 1999 .

32)- علي زغدود: **الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر** :التجمع العربي الإسلامي، الجزائر، 1993 .

33)- علي نوح : **الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة**، مركز دراسات الوحـدة العربية ، ط: 8، بيروت ،1999 .

34)- فليب كابان جان فرانسوا دورتيه :**علم الإجتماع من النظريات الكبرى الى شؤون الحياة اليومية** ، تر:إياس حسن ،دار الفرقد ، ط:1 سوريا ،2010 .

35)- فوزي بوخريص : **مدخل الى سوسيولوجيا الجمعيات** ،إفريقيا الشرق، (ب،ط) ،المغرب ،2013 .

36)- مادلين غراويتز : **مناهج العلوم الاجتماعية** ،ج2 ، تر: سام عمار ،مركز الغربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 1993 .

37)- محفوظ العشب: **التجربة الدستورية في الجزائر** ، المطبعة الحديثة للفنون، الجزائر ، 2001 .

38)- محمد البطري، محمد نجيب توفيق : **مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيماتها**، دار المعرفة ، القاهرة ،1970 .

39)- محمد السويدي : **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1990 .

40)- محمد شفيق : **البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985 .

41)- محمد مزيان: **مبادئ في البحث التربوي والنفسي**، دار الغرب، وهران، الجزائر،ط 1999 .

42)- مركز دعم التنمية والتأهيل : **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة**، القاهرة، 2008.

43)- موريس انجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، تدريبات منهجية عملية ، تر : بوزيد صحراوي واخرون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط:2 ،2004 .

44)- موريس ديفرجيه : **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر: جورج سعد، ط8 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، (د.ب.ن).

45)- مولود زايد الطبيب : **علم الاجتماع السياسي**، ط :1 ،جامعة السابع من ابريل ،ليبيا ،2007 .

46)- نبيلة عبد الحليم كامل : **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1982 .

47)- نعمان أحمد الخطيب: **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،2004.

48)- نعيم إبراهيم الظاهر : **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1 ، الأردن، 2010.

49)- نور الدين زمام: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**،دار الكتاب العربي ،الجزائر ،2002 .

50)- ياسين ربوح : **الأحزاب السياسية في الجزائر، التطور والتنظيم**، منشورات دار بلقيس، الجزائر،2010 .

51)- يوسف أحمد كشاكش: **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، مصر، منشأة المعارف،1987 .

**ثانيا - القواميس :**

1)- إبراهيم مصطفى و آخرون : **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة، ط2 ، تركيا ، 1989 .

2)- ريمون بودون وفرانسوا : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، تر: سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط:1 ، الجزائر ، 1986 .

**ثالثا - المجلات والدوريات :**

1)- أيمن إبراهيم الدسوقي : **المجتمع المدني في الجزائر**( الحجرة – الحصار – الفتنة )، مجلة المستقبل العربي ،العدد :259 ،2000 .

2)- بوحنية قوي : **المجتمع المدني الجزائري الوجه الأخر للممارسة الحزبية** ،مجلة مغاربيات (المغرب الموحد ) ،العدد :11 ،01 فيفري 2011

3)- بيير بورديو: **التمثيل السياسي** ، تر: رشيد شقير ، مجلة الفكر العربي ،العدد :59 كانون الثاني آذار ، بيروت ، 1990.

4)- جلالي عبد الرزاق وبلعادي إبراهيم :**الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، المستقبل العربي ، العدد 314 ، أفريل 2005 ، بيروت.

5)- جلالي، عبد الرزاق وإبراهيم، بلعيادي : **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي** .مجلة المستقبل العربي، عدد .314 بيروت، 2005 .

6)- حشماوي محمد : **التمثيل السياسي في الجزائر** : بين علاقات الزبونية والنهب 2002.1997 ،عدد20/19 ،2004 .

7)- سليمان الطماوي : **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي** – دراسة مقارنة– لبنان، دار الفكر العربي،ط :5، 1996 .

8)- طارق فتح الله خضر: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي** ، دراسات مقارنة ، لبنان، (ب.د.ن)،1986 .

9)- عبد الحميد الأنصاري :**نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، مجلة المستقبل العربي، عدد :272 أكتوبر 2010.

10)- عبد المعطى عساف: **دور الهيئات المحلية في التنمية** .مجلة الثقافة، العدد 43 مارس 1978 .

11)- عبد الناصر جابي : **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق** ، مجلة الوسيط .عدد 06 . السداسي الثاني. 2006

12)- عبد النور ناجي: **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، عدد 2007/5 .

13)- عروس الزبير : **التنظيمات الجمعوية في الجزائر– محاولة في المفهوم و الوظيفة** ،في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الأفاق،كراسك، 2005/13 .

14)- عمر دراس : **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر – واقع وأفاق** ، منشورات مركز البحث في الأنثوبولوجيا الإجتماعية والثقافية ، إنسانيات ، العدد :28 ،أفريل – جوان وهران ،2005 .

فضيل دليو: **الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2007 .

15)- قريد سمير : **نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر ، العدد :18، 2010 .

16)- محمد بن عيسى محمد المهدي : **ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الإقتصادية الحديثة** ، مجلة الباحث ،العدد :2004/03 ، ورقلة .

17)- محمد بوسنة : **الحركة الجمعوية في الجزائر ، نشأتها طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية** ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة العدد 17 جوان 2002 .

18)- منير مباركية : **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** " دفاتر السياسة والقانون ،عدد خاص : 2011 ، جامعة عنابة . الجزائر.

19)- نعمان عباسي : **الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر** ،مجلة الباحث الاجتماعي ،العدد :10 سبتمبر 2010،(ب،م،ن) .

20)- هدى متيكيس : **توازن القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي** ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد :172 ،1993.

## رابعا - المذكرات والأطروحات :

1)- بن أحمد نادية :**تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات مقارنة ، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012- 2013 ،(غ منش).

2)- بن عمير جمال الدين :**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب خلال تجربة التعددية المعاصرة** ،مذكرة ماجيستير ،تخصص التنظيمات السياسية والادارية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2005- 2006 ،ص ص : 79 80 .(غ منش) .

3)- جليد، شريف: **دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري** .مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

4)- خديم طارق : **التصورات والنشاط الجمعوي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران السانية، 2005.(غ منش) .

5)- ساسي سقاش : **الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة** ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ،2000 . (غ منش).

6)- شاوش إخوان جهيدة : **واقع المجتمع المدني في الجزائر** – دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا -أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم العلوم الإجتماعية ،2014- 2015 ،(غ منش) .

7)- عبد الله بوصنبورة : **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**،أطروحة دكتوراه علم الإجتماع ،كلية العلوم الأنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ، من إشراف :نصيب نعيمة ،2010 – 2011 . (غ. منش) .

8)- عبد الله زبيري : **النخبة السياسية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير ، ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، نوفمبر 2001 .(غ. منش).

9)- عوايشية نصر الدين: **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الإجتماعية ، دراسة أنثروبولوجية ،** ، رسالة ماجستير ، ،كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ، 2015- 2016 .(غ منش).

10)- فيصل فرحي : **الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر – دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي** ،أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والإتصال ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم علوم الاعلام والاتصال ،2012-2013 .(غ منش) .

11)- محمد بوضياف: **مستقبل النظام السياسي الجزائري،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2008- 2009 . (غ منش).

12)- محمد رحموني : **تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري –الجمعيات والاحزاب السياسية أنموذجين** – أطروحة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،2014-2015 .(غ منش).

13)- منى هرموش : **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2009 - 2010 . (غ منش) .

الإدارية، جامعة الجزائر،2002 ، (غ م ن) .

## خامسا – الملتقيات والندوات :

1)- سعاد بلحاج علي : **منظمات المجتمع المدني والديمقراطية المحلية التشاركية**،مداخلة ألقيت في إطار ملتقى علمي نظمته الجمعية التونسية للدراسات والبحوث في الديمقراطية والشؤون المحلية ATERDAL بتاريخ 19/04/ 2013على ضوء دستور ،2014/01/27 .

2)- عنصر العياشي : **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق** ، ورقة بحث مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة أل البيت والمعهد الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ :18-19 ماي 1999، عمان .

3)- فتيحة مرابط : **المجتمع المدني في العالم العربي** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن من حول المجتمع المدني وتنمية الدولة، الجزائر، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005 .

## سادسا – المراسيم والدساتير و القوانين :

- الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة 2012 .
- الجريدة الرسمية، العدد 105 لسنة1971 .
- الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 1987 .
- الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 1990 .
- التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، القانون الأساسي والنظام الداخلي، جوان2003 .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية :عدد 12 ، مارس 1997 .
- المادة 13 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات .
- حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي :المؤتمر الثامن، 31جانفي و 1 فيفري 2005
- قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43 ، الصادرة في 20 يوليو2003.

**سابعا – الصحف والجرائد واليوميات :**

- جريدة الأفق، الصادر بتاريخ : 30 أكتوبر1991.
- رياض هيولي : **التيار الوطني الطرف الحاضر بقوة في المعادلة السياسية المقبلة** ، صحيفة صوت الأحرار اليومية، الجزائر، العدد:09،4357 جوان2012 .

**ثامنا – المواقع الالكترونية :**

- بوحنية قوي : **قضايا المجتمع المدني الجزائري بين أيديولوجية السلطة والتغيير السياسي** ، مركز الجزيرة للدراسات ،13 مارس 2014. للإطلاع : .http://studies.aljazeera.netljazeera http://studies.a
- عبد الحفيظ بولزرق: **رؤية سوسيو –تاريخية لتطورية المجتمع المدني في الجزائر**، الجمعيات أنموذجا، من موقع الالكتروني التالي : www.quranflash.com/quranflash.htm، تاريخ التصفح : 2015/03/29 .
- منصور مرموقة : المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية ، من موقع الالكتروني التالي : *dspace.univ-biskra.dz:8080/* ، تاريخ التصفح : 2016/06/10 .

**تاسعا – المؤسسات الرسمية :**

- ولاية الأغواط : **مصلحة التنظيم والشؤون العامة** ، مصلحة الإعلام الخارجي
- وزارة الداخلية : **الأيام الدراسية حول الحركة الجمعوية في التنمية المحلية 1994** ، كراسة الملتقى،ص :13 .
- ولاية الأغواط : مديرية الثقافة، التقرير السنوي للنشاطات الثقافية، سنة 2015 ، ص: 10 .
- ولاية الأغواط : **مديرية التنظيم والشؤون العامة**، مكتب الجمعيات والانتخابات، دليل الجمعيات 2017.
- ولاية الأغواط: **مديرية التنظيم والشؤون العامة، مصلحة النشاطات الجمعوية**،،2017/09/05 .
- ولاية الأغواط بلدية الأغواط ، المجلس الشعبي البلدي، إعلان للوائح تنظيمية، عن المادتين:80/79 من القانون : 90/08 الخاص بمداولات المجالس المحلية المنتخبة .
- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة : وثيقة من وزارة البيئة الإقليم والبيئة، ديسمبر 2001، ص:28 .

**عاشرا – الكتب الأجنبية :**

1)-Abbas Ferhat, **L'indépendance Confisquée**, **Flammarion**, Paris,1984.

2)-Adam,ELBACK : **La Société Civile en Afrique** :**La réalité et les défis** ,dans Le Rôle de la société civile dans le Développement de l'état,8eme Colloque International, Algérie ,université D'adrar,20-22 novembre 2005.

3)-Ahmed MAHIOU , **Remarque sur l'évolution du système politique algérien** , (congrès international de étudiants africain, sous la direction scientifique d'ARDA ), Barcelone (Espagne) du 12 au 15 janvier 2004).

4)- Alain-Touraine :**Le retour de l'acteur**. Ed .Fayard.1984.

5)_____ **Sociologie de l'action** Paris ed du seul 1965.

6)_____**Rationalité et Politique dans L'entreprise** .in l'entreprise et l'économie du 20sicle ,T.2 édition Puf, 1966.Paris .

7)-Alter Norbert et Maud Simonet: **la sociologie du Monde du travail**. éd quadrige-puf.2006.

8)-Albert Mester : **La participation don les association**. Paris. 1974.

9)-Amar Ouerdane, **La Question Berbère Dan Le Mouvement National Algérien 1962-1980**,Alger, épigraphe,1993.

10)-Boudon –Bourricaud : **Dictionnaire critique de la sociologie** .éd Quadrige/ puf .2000. Paris.

11)-Burdeau G, **Traite de Science Politique**, Cite par. Menouni (A): Droit Constitutionnel.

12)_____ **collectif travail et travailleurs en Algérie** Paris éd mouton co 1963.

13)-Diribarne Philippe : **d'analyse stratégique et Culture un nécessaire retour aux sources**. in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.

14)-Dumas Bernard et Michel Séguier : **Construire des action collectives**. éd chronique Sociale-Lyon -3éme édition.2004.

15)-Durkheim Emile .**L'Etat in la Revue Philosophique** -N : 148.

16)-Etienne Bruno. **Algérie culture et révolution** Paris éd du seuil 1977.

17)-Frantz Fanon, **Les Damnés de la Terre**, Maspéro, Paris, 1978 .

18)-Freiberg Erhard : **la Culture Nationale n'est pas tout le social**.in Revue Française de sociologie .Janvier-Mars.N46-1.

19)-Guy Aznar : **Emploi**: **La grande mutation**. Paris.1998. éd. Hachette Littératures .

19)-James S. Coleman and, Carl Rosberg, eds., **Political Parties**:. and National lntegration in Tropical Africa (Berkeley, Calif . University of CaIifornia Press,1966) .

20)-Jean Giquel et André Houriou ;**Droit Constitutionnel et Institutions Politique**. Paris, France:1985.

21)-Jean Leca, **Un Etat Victime de Son Succés**, Autrement, Vol.20,No :38, mars1982.

22)-Kamel Bouchama, **Le FLN a-t-il Jamais eu Le Pouvoir 1962-1992**,El Maarifa , Alger,1995.

23)-Laville J -Iouis: **L association.une liberté propre a la démocratie et société civile**. Editions la Découverte et Syros. Paris .

24)-Marc Bosche: **coroporate culture la culture sans histoire**. in revue française de gestion n° 47.48, 1980 .

25)-Michel Crozier. et E Freidberg ; **l'acteur et le système**. Paris ed du seul 1977.

26)-Michel Offerlé, **Les parties politique**s, Paris : Presses Universitaire de France, 2ème édition, 1987 .

27)-Mohamed HACHMAOUI , **"la Représentation politique en Algérie entre médiation clientaire et prédation** 2'revue française de science politique, février 2003 .

28)-Mohammed Hachemaoui,"**La Représentation Politique en Algérie** Entre Médiation Clientélaire et Prédation(1997-2002)", Revue Française de Science Politique, Vol.53, N.1, Février2003.

29)-Mouhamed Harbi, **le FLN Mirage et Réalité** :**des Origines a la Prise du Pouvoir 1945-1962**, Enal-Naqd, Alger,1993.

30)-Mouhamed Harbi, **Naissance D'une Hégémonie** :Vers L'année de Métier, Temps Modernes,Octobre1977.

31)-Pierre BRECHON, **Les parties politiques**, Paris: Editions Montchrestien, 1999.

32)-Pierre Brechon: **Les partis politiques**, France édition Montchrestien, 1999.

33)-Pierre Jarniou. **L'entreprise comme système politique** .Paris ed p u f 1981.

34)-Raymond Boudon, **les méthodes en sociologie**, éd, PUF, Paris, 1998.

35)-Raymond Quivy Luc Van Campenhoudt : **Manuel De Recherche En Sciences Sociales**،Paris، 1988 .

36)-Rocher Guy : **Introduction a la sociologie générale**: 2 l'organisation social .Editions HMH.Paris.

37)-Rodolphe Ghiglione et Benjamin Matalon : **les enquêtes sociologiques théories et pratique**, Armand colin, collection, paris, 5em ED.

38)-Saïd Nacer Boudiaf Et Autre, **Elites Algériennes** : **Histoire et Conscience de Caste**,**Des** Guerres Puniques Aux Guérillas Isllamique, APIC , Alger, 2004.

39)-Sarah c; Whaite ;NGOS; **Civile Society ; and the State in Bangladesh** The Politics of Representing the Poor Development and change; Vol;30(1999).

40)_Bulletien de la conférence permanente des coordination associatives. La vie associatives. N7.septembre 2005.

41)_Vincent Berthet: **Nos trrioires**,**viviers pour l'emploi de tous**, in Revue Economie et Humanisme, no377,Dossier dynamiques locales pour l'emploi,2006.

42)_Kambouchner Denis : **culture**.**in notions Philosophiques**. T3 .1995.éd Gallimard .

43)-Anna C . Vakil ; **Conforonting the Classification Problem** : Toward aTaxonomy of NGOS; World Développent ; vol . 25; no; 12 (1997) .

44)-David Lewis and Nazneen Kanji ; Non . **Governmental Organisation and Développent Routledge Perspectives on Développent Abingdon** ; UK:Ro Routledge; 2009.

45)-Jean Baudouin , **Introduction a la science politique** ,3é édition, paris : Dalloz, 1992.

46)-Jean charlot, **les partis politique**s, 2e édition paris : Armond colin, 1971.

47)-Laville Jean- Louis et Renaud Sainsaulieu et autres: **Association** .**démocratie et société civile** .Edition La Découverte et Syros . 1997 .Paris .

48)-Madeleine Grawitz , **Méthodes des sciences sociales**, Dalloz, Paris, 5em ED, 1981.

49)-Marcel Prelot ,**Science Politique**,(P.U.F. Paris, 1967) .

50)-Marchal Emmanuelle: **l'enterprise associative entre calcul économique et désintéressement**. In Revue française de sociologie .Année .Volume33.

51)-Michel Crozier : **Le Phénomène bureaucratique**. Éditions du Seuil.1963 .Paris .

52)-Tocqueville: **De la démocratie en Amérique** .T:1.éd Garnier Flammarion, Paris 1981.

# المـــــلاحـق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران2
محمد بن أحمد
كلية الإنسانية العلوم
والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

Université d'Oran2
Mohamed Ben Ahmed
Institut Des Sciences Humaines
Et Sociales
Département De sociologie

# إستمارة بحث

# QUESTIONNAIRE

**الموضوع :** النخبة السياسية وإنعكاساتها على ممارسات المجتمع المدني

دراسة ميدانية في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية

و ممارسات المجتمع المدني بولاية الأغواط

**THEME** :

L'élite politique et leurs implications pour les pratiques de la société civile
Étude de terrain sur les partis politiques et les pratiques de la société civile (Associations)

**من طرف الباحث : قاسمي إبراهيم**

**المعلومات التي تدلون بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي**

**Les informations formulées sont secrètes et ne seront utilisées que dans un but scientifique.**

ANNEE UNIVERSITAIRE : 2018/ 2017: الجامعية السنة

---

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة **(X)** في الإجابة المناسبة أو كتابة إجابتك في المكان الفارغ .
Vous êtes sollicité a répondre aux question suivantes et ce en mettant une croix sur la réponse appropriée ou bien en donnant votre réponse par écrit

**البيانات العامة**

1 الجنس

**رجل** ☐

☐

**إمرأة**

2 السن : .....

3 مدة الإنخراط في العمل الجمعوي :.....

4 المستوى التعليمي

**إبتدائي** ☐

**متوسط** ☐

**ثانوي** ☐

**جامعي** ☐

**دراسات عليا** ☐

5 هل لديكم إرتباط بحزب معين ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

6 إذا كان الجواب بـ نعم لو سمحتم ما هو

الحزب الذي تنتمون له ؟ .....؟

7 إذا كان الجواب بـ لا هل ذلك راجع الى :

**عدم توفر الوقت** ☐

**سياسية الاحزاب** ☐

**لا جدوى من ذلك** ☐

**بيانات عن الأداء وممارسات المجتمع المدني _الجمعية**

8 ماهي أغلبية المواضيع التي تناقشونها في عملكم الجمعوي مع الاحزاب على الصعيد الجغرافي ؟

**المواضيع المحلية** ☐

**ماهي:؟**.....

.....

**المواضيع الوطنية** ☐

**ماهي ؟**.....

.....

9 على العموم هل المجتمع المدني له قيمة في نظر الاحزاب السياسية ؟.

**نعم** ☐

**لا** ☐

10 في حالة إنعقادكم لمؤتمر أو ندوات وإجتماعات هل تستدعون الاحزاب السياسية؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

11 إذا كان الجواب **نعم** .

**ما هي الاحزاب التي تستدعونها**

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟** : .....

**في التيار الإسلامي؟** : .....

**أحزاب أخرى** :.....

12 إذا كان الجواب بـ **لا لماذا**

؟.....

.....

13 هل تستعين الاحزاب السياسية بكم كهيئات مدنية؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

14 إذا كان الجواب بـ **نعم** .

**ما هي الأحزاب التي تستعين بكم ؟.**

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟ :** .....

**في التيار الإسلامي؟ :** .....

**أحزاب أخرى :**.....

15 هل يتأثر أداءكم أو نشاطكم بما تقوم به الأحزاب السياسية من ممارسات **؟**

**نعم** ☐

**لا** ☐

16 هل ضعف وغياب عمل مؤسسات العمل الجمعوي له علاقة بما تقوم به الاحزاب ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

17 هل يساهم عملكم الجمعوي بمشاركاته وصنع القرارات مع الأحزاب السياسية **؟**

**نعم** ☐

**لا** ☐

18 إذا كان الجواب بـ **لا** برأيك لماذا ؟ :.....

.....

19 هل النشاطات التي تقومون بها في العمل الجمعوي لا تخرج عن رقابة وسيطرة الأحزاب السياسية ؟

**نعم** ☐

**لماذا؟**.....

.....

**لا** ☐

**لماذا؟**.....

.....

20 هل تعتقد أن أداءكم له علاقة وإرتباط مع الأحزاب السياسي

**نعم** ☐

**لا** ☐

21 هل تشعرون بهامش من الحرية في ممارسة عملكم الجمعوي خاصة إذا كان هذا العمل له صلة بالأحزاب؟

22 هل ساعد إنتمائكم السياسي لحزب معين في تسيير نشاطكم الجمعوي ؟ .

**نعم** ☐

**لا** ☐

23 إذا كان الجواب – **نعم** – هل هذا الأداء هو :

**أداء ضعيف** ☐

**أداء متوسط** ☐

**أداء تحت المتوسط** ☐

**أداء فوق المتوسط** ☐

**أداء جيد** ☐

24هل أنتم راضون عن نشاطكم الجمعوي ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

25 إذا كان الجواب بـ لا هل للأحزاب علاقة بعدم رضا عن عملكم الجمعوي ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

26 هل تعتقدون أن الوضع الحالي للجمعية يمكنه التكيف مع ممارسات الاحزاب السياسية ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

27 إذا كان الجواب بـ لا هل ذلك متعلق بـ :

**ثقافة الحزب** ☐

**أهداف الحزب** ☐

**أقدمية الحزب** ☐

**قيادي الحزب** ☐

**إديولوجية الحزب** ☐

28 هل ترون أن الأحزاب السياسية تحقق مصالحها من خلال جمعيتكم ؟.

**نعم** ☐

**لا** ☐

**بيانات عن علاقة الأحزاب السياسية وممارسات المجتمع المدني (العمل الجمعوي )**

29 هل تجدون صعوبة في التنسيق بين ممارسة عملكم الجمعوي وإنظمامكم لهذا الحزب ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

30 هل طبيعة ونوعية العلاقة بينكم وبين الاحزاب السياسية برأيكم يمكن إرجاعها الى:

**الثقافة السياسية لأعضاء الحزب** ☐

**الثقافة السياسية لأعضاء الجمعية** ☐

**إديولوجية الحزب** ☐

**أقدميه الحزب** ☐

**حداثة الحزب** ☐

**أمور أخرى**

**أذكرها**.....

.....

31 أ – على العموم كيف تقيمون علاقتكم

مع الاحزاب السياسية ؟.

**علاقة لابأس بها** ☐

**علاقة حسنة** ☐

**علاقة مضطربة** ☐

**لا توجد علاقة** ☐

32 ب – كيف تقيمون علاقتكم مع الاحزاب من حيث ممارستكم للعمل الجمعوي

**علاقة تشاركية** ☐

**علاقة زبوناتية** ☐

**علاقة صراع وتضاد** ☐

**علاقة تنافر** ☐

**علاقة مصلحية** ☐

33ج – كيف تقيمون العلاقة من المحتوى ؟

**علاقة إحتواء (علاقة ضمن الحزب)** ☐

**علاقة إقصاء (علاقة خارج نطاق الحزب )** ☐

34 د- ما هو الحزب الذي تربطكم به نموذج من هذه العلاقات ؟.

**علاقات متينة** .....

**علاقات تحالفية** .....

**علاقات تنافسية** .....

**علاقات ضعيفة** .....

35 هـ- ما هو الحزب الذي تربطكم به نموذج من هذه العلاقات ؟.

**علاقات دائمة** .....

**علاقات ظرفية مؤقتة** .....

**علاقات تنازعية** .....

**علاقات إضطرارية** .....

36 هل توافق تعامل الأحزاب مع نشاطكم الجمعوي **؟**

**موافق** ☐

**معارض** ☐

37 هل ترون أن النشاط الحزبي بالنسبة للجمعية :

**يزيد من فاعلية الأداء الجمعوي** ☐

**يقلل من فاعلية أداء الجمعوي** ☐

**ليس له أية علاقة** ☐

38 ماهي الاحزاب الأكثر تعاملا وتفهما لعملكم

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟** : .....

**في التيار الإسلامي؟** .....

**أحزاب أخرى :**.....

39 ماهي الاحزاب التي تتلقون منها مساعدات معنوية ؟

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟ :** .....

**في التيار الإسلامي؟ :** .....

**أحزاب أخرى :**.....

40 ماهي الأعمال والنشاطات التي تشاركون فيها الاحزاب السياسية ؟

**إنتخابات** ☐

**ندوات/إجتماعات** ☐

**تظاهـــرات** ☐

**أمور أخرى :** .....

41 ماهي نوعية الإنتخابات التي تشاركون فيها الاحزاب ؟

الرئاسية ☐

التشريعية ☐

المحلية ☐

42 ماهي المدة التي تجتمعون فيها مع الاحزاب السياسية؟

**كل يوم** ☐

**كل أسبوع** ☐

**كل شهر** ☐

**كل ثلاث أشهر** ☐

**كل ستة أشهر** ☐

**كل تسعة أشهر** ☐

**كل سنة** ☐

**لا يوجد لقاء** ☐

43 ما طبيعة لقائكم بالأحزاب السياسية ؟.

**دائما** ☐

**أحيانا** ☐

**نادرا** ☐

44 هل تستشيركم الاحزاب السياسية وتشارككم الرأي في برامجها ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

45 ما طبيعة هذه الأمور التي تتشاورون فيها ؟

**متعلقة بشؤون الحزب** ☐

**متعلقة بشؤون الجمعية** ☐

**أمور أخرى تذكر** .....

46 ماهي الاحزاب التي تستشيركم في برامجها السياسية؟

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟** : .....

**في التيار الإسلامي؟** : .....

**أحزاب أخرى** :.....

47 ماهي القضايا التي تجدون فيها وعدم التفاهم مع الاحزاب السياسية ؟

.....

.....

48 ماهي المواضيع التي تجدون فيها تشارك وتعاون مع الاحزاب السياسية ؟

.....

.....

49 كيف تبدو علاقة الأحزاب معكم في الفترة الإنتخابية ؟

**طرف مشارك** ☐

**طرف مسيطر عليه** ☐

**طرف زبوناتي** ☐

50 هل العلاقة بينكم وبين الأحزاب السياسية هي علاقة :

**علاقة بموجب القانون** ☐

**علاقة بموجب الولاء والانتماء** ☐

**علاقة بموجب الزبوناتية** ☐

**علاقة بموجب المصالح الشخصية** ☐

**علاقة تلقائية عفوية** ☐

51 هل نشاطكم الجمعوي يصب في مصلحة :

**أجندة الأحزاب** ☐

**أجندة الجمعية** ☐

**معا (أجندة مشتركة)** ☐

52 هل نجاح أو فشل نشاطكم الجمعوي له علاقة بقرارات الأحزاب السياسية ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

53 كيف تقيمون علاقتكم مع الأحزاب السياسية ؟

**علاقة مهنية** ☐

**علاقة احترام** ☐

**علاقة تأييد** ☐

**علاقة تضامنية** ☐

**علاقة صراع** ☐

**علاقة معارضة** ☐

**علاقة غير واضحة** ☐

54 هل تتدخل الشخصيات الحزبية في ممارسة نشاطكم الجمعوي ؟.

**نعم** ☐

**أعط أمثلة عن ذلك** .....

**لا** ☐

55 ماهي الاحزاب التي لديكم برنامج عمل مسطر معها ؟.

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟ :** .....

**في التيار الإسلامي؟ :** .....

**أحزاب أخرى :**.....

56 في حالة وجود مشاكل داخل الجمعية هل تستعينون الاحزاب للحلول من هذه المشاكل ؟

**نعم** ☐

**لا** ☐

57 ماهي الاحزاب التي تجدون صعوبة في التعامل معها ؟

**في التيار الوطني؟** .....

**في التيار العلماني؟ :** .....

**في التيار الإسلامي؟ :** .....

**أحزاب أخرى :**.....

58 برأيك ماهي الأمور التي تثير الخلاف والصراع بينكم وبين الاحزاب السياسية ؟

**الأمور الشخصية** ☐

**مشكلة التمويل** ☐

**غياب الحوار والتنسيق** ☐

**تجاوزات وتعسفات أعضاء الحزب** ☐

**ثقافة الحزب** ☐

**إديولوجية الحزب** ☐

**السيطرة وعدم الاستقلالية** ☐

**مشكلة نابعة من الجمعية** ☐

**فرض الرأي والتعصب للقرار** ☐

**أمور أخرى أذكرها** .....

59 هل غالبية أداءكم الجمعوي هو:

**لصالح الجمعية** ☐

**لصالح الحزب** ☐

**"النخبة السياسية وإنعكاساتها على ممارسات المجتمع المدني"**

**الملخص :** جاءت هذه الدراسة لتعطي على تساؤل شد إنتباه وفضول الباحث من خلال ممارسات تنظيمات المجتمع المدني المتعثرة رغم كثرة تعدادها على المستوى المحلي والوطني ، من هنا قرر الباحث دراسة هذه المعطلة ونقلها الى البحث السوسيولوجي ومعرفة ما إذا كان لهذه التنظيمات وممارساتها علاقة بالنخبة السياسية الحزبية ،من جهة أخرى معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما . وهل لهذه العلاقة انعكاسات على مجمل ممارسات المجتمع المدني وبالخصوص الحركة الجمعوية ولدراسة ومعرفة هذا الارتباط والعلاقة ، في الميدان وقياسه ،فقد قام الباحث باختيار ولاية الأغواط ومختلف تنظيمات المجتمع المدني المتواجدة بها من خلال إستعمال وتوظيف إجراءات منهجية قصد حصر الموضوع وضبطه من خلال الاعتماد على عينة طبقية بالإضافة الى إستخدام المنهج الوصفي وتقنية إستمارة مقابلة لتخلص الدراسة بمجموعة نتائج منها : أنه بالرغم من الانتماء الحزبي لبعض الفاعلين في المجتمع المدني إلا أن ممارساتهم جاءت محتشمة وضعيفة وغير مقبولة .كما أن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنخبة الحزبية توجهها الانتماءات المحلية والعصبية القبلية .
معظم تنظيمات المجتمع المدني تتمركز بالدرجة الأولى حول أحزاب التيار الوطني وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني ،وتتمركز بالدرجة الثانية حول أحزاب التيار الإسلامي وخاصة حزب حمس . أما عن أحزاب التيار العلماني تكاد تكون معدومة في الولاية .

**الكلمات مفتاحية** : النخبة السياسية الحزبية - ممارسات المجتمع المدني .

«**L'élite politique et son impact sur les pratiques de la société civile** »

Résumé : Cette étude vient pour donner une réponse à une question qui a attiré l'attention du chercheur à savoir les pratiques des organisations de la société civile trébuchées, malgré son grand nombre que ce soit au niveau local ou national. Pour cela le chercheur visait à étudier ce problématique dans ses aspect sociologiques, pour savoir si ces organisations et leurs pratiques de ont un rapport avec les élites des parties politiques et d'autre part de quel types de relations s'agit-il. Ses relations sont-elles des revirements sur les activités de la société dans sa globalité, et en particulier sur les pratiques du mouvement des associations. Pour l'étude el l'interprétation de ces corrélations et d'en mesurer sur champ , le chercheur a opté pour le choix de différentes organisations de la société civile au niveau de la willaya de Laghouat, à travers l'emploi de outils méthodologique pour cerner et limiter le sujet en s'appuyant sur le choix d'un échantillon catégorique suivant une approche descriptive et la méthode de l'interview. L'étude a abouti à une série de conclusions parmi lesquelles on cite : malgré l'appartenance aux parties politiques de quelques activistes de la société on remarque que leur participation est au-dessous des prétendus. La nature des relations société – élites des parties est influée par les affiliations locales et tribales. La majorité des organisations de la société se centralise principalement autours des parties du courant nationaliste, en particulier le FLN. Dans un seconde ordre elles se regroupent derrière les parties islamistes, voir le HMS (mouvement de la société de paix). En ce qui concerne les parties dites laïcs, elles sont presque inexistantes.

**Mots clés** : pratiques, élite des parties politiques, société civile

« **The political elite and their impact on the practices of civil society**»

**Abstract** : This study has been done to give answers to the questions that attract the researcher's attention through the practices of civil society organizations stumbling despite the large numbers at the local and national levels. For that , the researcher decided to study this problematic and transfer it to the sociological research to know whether these organizations and practices are related to the political elite. On the other hand to know the nature of the relationship that brings them together. The researcher has chosen the wilaya of Laghouat and the different civil society organizations that are present in it through the use and use of systematic procedures in order to limit and control the subject by relying on a sample in addition to the use of the descriptive approach and the technique of an interview form, to conclude the study with a set of results, including: that despite the party affiliation of some actors in civil society, but their practices were decent and weak and unacceptable.
The nature of the relationship between civil society and the party elite is driven by local affiliations and tribal fiasco. Most of the civil society organizations are concentrated primarily on the parties of the national trend, especially the party of the National Liberation Front, and is concentrated in the second place around the parties of the Islamic trend, especially the party of Hams. The secular parties are virtually non-existent in the state

**Key words** : Political Party Elite - Civil Society Practices